المستقبل العربي

٦/١٩٨٣

٥٢

● المثقفون وحقوق الانسان العربي / منذر عنبتاوي

● الدولة والنظام في المغرب العربي / محمد الهرماسي

● الفكر والقومية العربية في عصر اليقظة /وميض نظمي

● الامن العربي: القضية المنسية/ عصام الدين جلال

● عوامل الوضع التقليدي للمرأة العربية/ عاطف عبيد

● المجلس الوطني الفلسطيني وآفاق القضية الفلسطينية
فؤاد بسيسو

● التحضر والنمو الاقتصادي العربي/ هنري عزام

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧ / ١ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة .
- المساهمة في نشاط المركز لا تشترط شروطاً مسبقة من حيث هوية المثقف إلا ان يكون مؤمناً بالوحدة العربية .
- لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :

باسم المستقبل العربي

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب. ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان .

تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي .

الاشتراك السنوي :

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي ٩٠ دولاراً امريكيا .

ـ الأفراد : لبنان ١٢٠ ل.ل.

بقية اقطار الوطن العربي ٥٠ دولارا امريكيا .

خارج الوطن العربي ٧٠ دولارا امريكيا .

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً :

(١) امّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الاجنبية .

(٢) أو بتحويل الى :

حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم ١١٠٩بالدولار .بنك بيروت للتجارة - فرع الحمرا ـ شارع ليون ص. ب . ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة السادسة | العدد الثاني والخمسون | حزيران (يونيو) ١٩٨٣

المحتويـــــات

- دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الانسان العربي ..... د. منذر عنبتاوي ٤
- الدولة والنظام في المغرب العربي ..... د. محمد عبد الباقي الهرماسي ٣٢
- آفاق العمل السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية في ضوء الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني ..... د. فؤاد حمدي بسيسو ٣٩
- وضع المرأة العربية التقليدي وعوامل تدعيمه ..... عاطف عدلي العبد عبيد ٥٤
- ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية ..... د. وميض نظمي ٦٩
- الامن العربي : القضية المنسية ..... د. عصام الدين جلال ٩١
- التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي : انماطه واشكال ترابطه ..... د. هنري عزّام ١٠٠

آراء ومناقشات

- الوحدة العربية بين النظرية والتطبيق ..... محمد عرب ١١٨
- رسالة تضامن من « صندوق الطالب العربي » في وسط امريكا الى مركز دراسات الوحدة العربية ١٣٦

كتـــب

□ مصر والعروبة وثورة يوليو
(سعد الدين ابراهيم وآخرون) ..... قيس خزعل جواد ١٣٧

□ التنمية من خلال التعاون
(ايني والاوابك ودول اوروبا الجنوبية) ..... د. علي نصار ١٤٤

□ وجهة نظر اخرى حول ندوة روما
« التنمية من خلال التعاون » ..... د. مسلم الخياط ١٥١

مؤتمـرات

□ ندوة « المشروعات الصناعية العربية المشتركة » ..... د. عبد الوهاب حميد رشيد ١٥٧

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٦٥

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٧

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » او « المستقبل العربي »

المدير المسؤول : كمال فضل الله

دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الانسان العربي

كيلا يصح فينا القول : كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّ عَلَيْكُمْ

د. منذر عنبتاوي(*)

استاذ القانون الدولي في الجامعة الاردنية سابقاً . عضو
مركز حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في جنيف حالياً .

تمهيد

تنطلق نظرة الكاتب في موضوع هذه الدراسة من قناعة كاملة، قد يشاركه فيها عدد كبير من المهتمين بالشؤون العامة بأن قدراً كبيراً من اسباب الهزائم العسكرية والسياسية التي اصابت الامة وقزّمت اهدافها القومية وكذلك العقم المعنوي ، كيلا نقول اليأس ، الذي يخيّم على نفس المواطن العربي إنما يعود أساساً الى حرمان هذا المواطن من عدد كبير من حقوقه وحرياته الاساسية ، او وقوعه تحت وطأة الخوف الدائم من فقدان الحد الادنى المتوافر له من بعضها . كما ينطلق من قناعة كاملة بأن استمرار هذا الوضع سوف يحول دون تحقيق الحد الادنى من الآمال الوطنية والقومية على مستوى القطر الصغير والوطن الكبير ، بل ان من شأن استمرار ذلك ان يهدد بقاء ما يمكن أن يظنه بعضهم انجازاً شخصياً او عاماً هنا او هناك .

ويقيناً ، فإن المسؤولية الاولى والكبرى في كل الكوارث التي لحقت بالامة وقضاياها منذ بداية عهود الاستقلال إنما تقع على عاتق انظمة الحكم العربية دون تجاهل بالطبع للطبيعة الاستثنائية للتحديات الهائلة التي واجهت الامة في الداخل والخارج خلال الثلاثين سنة الاخيرة،او للقصور الذاتي الذي تميزت به الحركات والاحزاب السياسية والاخطاء التي ارتكبتها خلال الفترة المذكورة . وعلى الرغم من ان الخروج نهائياً من المأزق الذي تعيشه الامة انما يستوجب حل ازمة الحكم في الوطن العربي ، الا ان ذلك لا يكون - في قناعة الكاتب - من خلال التخلص من شخص الحاكم او الانقلاب عليه . وقد ادركنا متأخرين عجز ايّ عصا سحرية ، حتى لو كانت مارشالية ، عن حل تلك الازمة . فقد حجب ضباب المعارك الوهمية التي خضناها ، والانتصارات الكلامية التي حققناها والتجارب الثورية التي مررنا بها رؤية معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فضلاً عن العربي والدولي ، بل وفضلاً عن طبيعة البنية التي تميزت بها المؤسسات

(*) الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب الشخصية ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

العسكرية العربية التي اسلمنا اليها زمام القيادة والخلاص . وهي جميعاً معطيات تفسر الى حد كبير غياب المناخ اللازم حالياً للتغيير الجذري في الوطن العربي خلافاً للمنطق الظاهر .

إن ما أوحى للكاتب باعداد هذه الدراسة هو ما بدا للكثيرين من « مفاجأة مذهلة » تمثلت ليس فقط في موقف الانظمة من الاحداث « الزلازل » التي اصابت لبنان ، خاصة منذ الاجتياح الاسرائيلي في مطلع حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، وإنما في الصمت المطبق الذي اصاب الجماهير العربية في كل مكان ازاءها وانعدام اي مظهر شعبي عفوي ضدها . ومع المفاجأة ـ الصدمة يتساءل الكثيرون : اذا كانت الانظمة ميؤوساً منها فما الذي اصاب الامة من محيطها الى خليجها ؟ واين اختفى عنصر الشباب المدرسي والجامعي والعمالي الذي كان عماد الحركة الوطنية حتى نهاية الستينات من هذا القرن حيث كان اعتقال افراد خلية ما يولد خلايا جديدة في حين ان « المناضل » او « الرافض » اذا سقط اليوم يكاد يستحيل استبداله بآخر؟ ان ما تتعرض له جماهير امريكا اللاتينية مثلاً منذ عدة عقود من الزمن من قمع لحرياتها وانكار لحقوقها لا يقل ان لم يزد ، عما تعرضت له الجماهير العربية ، ومع ذلك فإن مقاومتها بشتى الاساليب وعلى جميع المستويات لم تتوقف قط . فما الذي حدث حتى كانت هذه المفاجأة المذهلة للذات العربية ؟

واقع الحال ان اي قراءة علمية للخطوط البيانية الدالة على تطور المواقف والادوار العربية الرسمية وغير الرسمية ازاء الزلازل السابقة بدءاً من سقوط تجربة الوحدة الاولى عام ١٩٦١ ومروراً بكارثة عام ١٩٦٧ وانتهاء بتوقيع معاهدة الصلح العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ما كانت لتنتهي بأية مفاجأة عام ١٩٨٢ . فكل تراجع رسمي عن الاهداف الكبرى واكبه تضاؤل شعبي في التمسك بها . وهكذا تقزّم هدف الوحدة الاستراتيجي ، دولة الوحدة الكبرى ، الى ان اصبحت المحافظة على جامعة الدول العربية هي غاية المنى . وتقزّمت الاهداف المرحلية من وحدة الهدف الى وحدة الصف الى التضامن العربي ومنها نزولاً الى وحدة الصمود والتصدي الى ان أصبح الصمود وحده املاً يداعب الخيال . اما مجتمع الكفاية والعدل الذي حلمنا به طويلاً فقد تحول الى مجتمع استهلاك لا كفاية فيه ولا عدل ولا بقاء فيه الا للأقوى والاكثر ثراء او لمن يعرف من اين تؤكل الكتف .. مجتمع اصبح فيه عدم استيراد القمح والابرة هو غاية ما نطمح اليه والكف عن استيراد « الكازوزة » والسجائر مطلباً وطنياً . ولا داعي بعد ذلك لبيان ما اصاب هدف تحرير فلسطين من تشويه وتقزيم بعد وصول الجحافل الاسرائيلية الى ابواب اكثر من عاصمة عربية .

للاجابة عن السؤال حول اسباب ما حصل تنطلق هذه الدراسة من فرضية تقول بأن ما حدث كان نتيجة طبيعية لاستمرار حرمان المواطن العربي من حقوقه وحرياته الاساسية بأساليب جديدة ومتطورة قامت على سياسة « الالهاء » و« الترهيب والترغيب » او « العصا والجزرة » واستهدفت تدجين المواطن وتطويعه وصولاً الى تعطيل اهتماماته العامة ومن ثم تقزيم اهدافه الوطنية والقومية .

فإذا كانت تلك الفرضية سليمة فإن النتيجة الطبيعية تكون بوجوب العمل على حل ازمة المواطن العربي العادي ومحاولة اخراجه من القمقم الذي وضعوه فيه وصولاً الى اعادة ثقته بأمته والتزامه بقضاياها الوطنية والقومية . وفي يقين الكاتب انه ليس هناك من يقدر على إداء هذا الدور سوى الطليعة العربية المثقفة التي يؤرقها ويعذب ضمائرها اليوم تلك الحال التي وصلنا اليها دون

محاولة جادة منها لوقف تدهورها كيلا نقول تغييرها . وفي معالجته التالية لا يدعو الكاتب الى ثورة ولا يدّعي الدعوة الى نظرية جديدة في الاصلاح . انه يحاول فقط الرد على بعض التساؤلات التي اصبحت تصم الآذان هذه الايام والتي تشكل بحد ذاتها علامة صحة لا علامة مرض . ولعله في محاولته هذه يخاطب نفسه قبل ان يخاطب الآخرين .

وسوف تحاول هذه الدراسة القاء بعض الاضواء على تلك الاساليب وعلى بعض العوامل الاساسية التي ادت الى نجاح الهدف الذي توخته الانظمة منها . ثم تحاول تحديد الحقوق والحريات الاساسية التي جرى تجريد المواطن العربي او حرمانه منها ، ومن ثم تسليط الاضواء على تلك التي يتوجب اعطاء الاولوية في العمل من اجل ضمانها وحمايتها . واخيراً تحاول هذه الدراسة اقتراح ما يراه الكاتب من دور يُرجى من الطليعة الواعية إداؤه في محاولة لايقاف المواطن على قدميه . فهو وحده القادر في النهاية على رفع الوطن من المكانة التي وصل اليها والاهداف الكبرى من الحضيض الذي دُفعت اليه .

اولاً : تجريد المواطن العربي من حقوقه وحرياته الاساسية

١ ـ الاساليب المستجدة في تطبيق سياسة تطويع المواطن العربي

في تقدير الكاتب ان اعتماد الاساليب المتطورة والمدروسة في تطبيق سياسة تطويع المواطن العربي قد بدأت بعيد وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في اواخر عام ١٩٧٠ . ويقيناً فإن حقوق الانسان المدنية والسياسية في الوطن العربي لم تكن بشكل عام افضل منها قبل وفاته بعدها . ويكاد يكون هناك شبه اجماع بين المفكرين العرب ، بمن فيهم الناصريين ، على صحة انصراف هذا التقويم على مصر ذاتها مع فارقين كبيرين : اولهما يتمثل في الدور القيادي الذي لعبه الرئيس الراحل في التصدي للقضايا القومية العربية الكبرى مما لم يشهد الوطن العربي مثيلاً له منذ بداية عهود الاستقلال حتى اليوم . وثانيهما يتمثل في تركيز سياسته الداخلية على محاولة تعزيز حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغض النظر عن مدى ما جرى تحقيقه في هذا المجال . وقد كانت الغالبية العظمى من الانظمة توافقه ، واحياناً تزايد عليه ، على الاقل ظاهرياً ، في معظم مواقفه من القضايا القومية . الا انها كانت تكبت حريات مواطنيها الذين كانوا يشكلون قاعدته العريضة عبر الوطن العربي . كان القمع والارهاب والسجن والتعذيب سلاحها الوحيد في دفاعها عن الامر الواقع الذي أرادت المحافظة عليه وحمايته . الا ان ذلك لم يوقف او يحطل ارادة الحياة والكفاح لدى المواطنين الذين كان عبد الناصر يمثل بالنسبة لغالبيتهم املاً بالمستقبل ، بغض النظر عن مدى صحة ذلك التقويم في تلك النظرة العامة . وقد جاءت وفاة عبد الناصر لتمنح الانظمة فرصتها الاولى للتفكير الهادىء فيما يمكن أن تفعله لتطويع مواطنيها واحتواء طموحاتهم الوطنية والقومية . واذا كانت حرب ١٩٧٣ بما رافقها من انتصارات اولية ومن استعمال لسلاح النفط بشكل لم يسبق له مثيل قد انعشت الآمال العامة ، فإنه سرعان ما خابت تلك الآمال نتيجة اجهاض المنجزات الاولى التي حققتها تلك الحرب . ولما كان استعمال سلاح النفط قد ادّى الى ارتفاع اسعاره بشكل حاد فإن الثروة النفطية التي تمخضت عن ذلك والتي وصل جزء من فائضها الى الاقطار العربية الاخرى وإن بنسب متفاوتة ، قد اصبحت

تشكل ، في غيبة القيادة الناصرية وثقلها القومي ، العامل المساعد الاكبر في تطبيق سياسة تطويع الامة وتدجينها . حتى اذا ما انفردت مصر السادات بعقد اتفاقية صلح مع اسرائيل تبين ان الانظمة ليست فقط عاجزة عن تقديم اي بديل يرقى الى مستوى الطموحات القومية ، وإنما راضية عملياً عما كانت قد رفضته كلياً الى حين وفاة عبد الناصر . وما كان بامكانها أن تفعل ذلك لولا ادراكها بأنها قد نجحت اخيراً في تطويع مواطنيها وتقزيم تطلعاتهم القومية . لقد تحولت الثروة النفطية الى ثورة مضادة وانتقل سلاح النفط من ايدينا الى ايدي اعدائنا . وهكذا تعرّت الامة وكشفت عورتها عن هذا الشلل الماثل اليوم .

وتتلخص سياسة تطويع المواطن بافساح المجال له بشكل عام في ان يعمل ويأكل ويلهو وينام ويسافر أينما يشاء على ان يترك للنظام ان يفكر عنه ويقرر سياسة الدولة بالنيابة عنه . فإذا خرج عن هذه القاعدة تعرض لاجراءات تبدأ في مطاردته في رزقه وقد تنتهي باختفائه القسري ، وربما الى الابد ، وهو الوباء الجديد الذي بدأ ينتقل الى بعض اجزاء الوطن العربي ، وان كان تطبيقه لا يزال محدوداً في نطاق ضيق من حسن الحظ .

ويمكن تلخيص الاساليب المتطورة التي اتبعتها الانظمة في تطويع مواطنيها بما يلي :

أ ـ اسلوب الالهاء : وقد تمثل في تشجيع النشاطات الرياضية والفنية بشكل ملحوظ بما يعنيه ذلك من شغل اوقات فراغ قطاع كبير من عنصر الشباب وتشجيع انتشار التلفزيون وتنويع برامجه ، خاصة الغربية او التغريبية منها والتي تركز أساساً على ابراز النزعات الفردية وبما يعنيه ذلك من اضعاف للروابط الاجتماعية وتحويل العقل من جهاز استقبال وارسال الى جهاز استقبال فقط . وقد نجح الاعلام الرسمي الى حد بعيد من خلال احتكاره لوسائط الاعلام في غسل ادمغة المواطنين في عدد من الاقطار العربية .

ب ـ اسلوب التنفيس : وقد تمثل بتمكين الصحافة من التعبير عن رأيها الى حد كبير ازاء الاعداء الخارجيين وفي توجيه النقد الى الانظمة العربية بشكل عام شريطة عدم التخصيص الا اذا تطلبت مصلحة النظام ذلك ، مع استمرار حظر التطرق الى سياسة النظام نفسه .

ج ـ اسلوب تشجيع الاستهلاك : وقد تمثل ذلك ليس فقط في فتح الاسواق المحلية للسلع الاستهلاكية بالطرق المشروعة وغير المشروعة (في الانظمة ذات القطاع العام) بل ايضاً من خلال فتح باب الاعلان في جميع وسائل الاعلام ، الامر الذي ادّى الى فتح شهية المواطن على كسب المال ، لكي يلحق بجيرانه واقاربه واصدقائه ، بما يعنيه ذلك من اثر على المعايير الاخلاقية في المجتمع .

د ـ توسيع القاعدة الاقتصادية ذات المصلحة في استقرار النظام واستمراره : وتمثل ذلك في استقطاب اعداد كبيرة من خريجي الجامعات واصحاب الكفاءات للالتحاق بالخدمة الحكومية ، بغض النظر عن مدى الرغبة في الاستفادة من قدراتهم . كما تمثل في اضفاء الامتيازات على الكوادر العليا في القوات المسلحة وتضخيم حجم تلك القوات بحيث يمكن اعتبارها في عدد من الاقطار العربية من المؤسسات الاقتصادية الكبرى غير الانتاجية التي تعيل قطاعاً واسعاً من المواطنين . ومن الواضح ان تضخيم حجم القوات المسلحة دون تمكينها من إداء دورها

في الدفاع عن القضايا القومية ودون الاستفادة منها في تدعيم البنية الاساسية للاقتصاد ، لا يمكن اعتباره سوى ظاهرة من ظواهر البطالة المقنعة .

وقد رافق استعمال تلك الاساليب وجاء مكملاً لخدمة السياسة التي قامت عليها مباشرة مشاريع انشائية او صناعية ، كثيراً ما تميزت بالارتجال او بضعف جدواها الاقتصادية ، الامر الذي ادّى الى نمو سوق العمالة والتهافت على اقتناص الفرص الجديدة . وقد عمدت بعض الانظمة الى استغلال الظروف الجديدة في خدمة سياستها في تطويع مواطنيها وذلك من خلال اجراءات مكتوبة او غير مكتوبة ، مشروعة او غير مشروعة ، ادت الى ادخال القناعة لدى المواطن العادي بأنها ولية نعمته ومصدر رزقه والمدخل الوحيد الى تأمين طموحاته الشخصية . وتراوحت تلك الاجراءات بين اعطاء الاولوية ، في بعض مستويات الاعمال على الاقل ، لمنتسبي الحزب الحاكم وبين اشتراط حصول طالب العمل او الوظيفة (في القطاع العام او الخاص على حد سواء) مسبقاً على شهادة حسن سلوك من جهاز الامن المختص ، بكل ما يعنيه ذلك من آثار سلبية على المعايير الخلقية في المجتمع . وقد كان من ضمن ما افرزته هذه الاجراءات انتشار « الواسطة » كظاهرة طبيعية ومرغوبة ومن تحول العمل من حق أساسي للانسان الى امتياز للدولة تمنحه لمن تشاء وتحجبه عمن تشاء .

٢ ـ العوامل المساعدة في نجاح سياسة تطويع المواطن العربي

بعد اندثار أمل المواطن العادي في مستقبل افضل كذاك الذي كان يمثله في نظره عبد الناصر ، وانعدام ثقته برغبة اي من الانظمة القائمة او قدرتها على الارتفاع الى مستوى المسؤولية القومية وما يعنيه ذلك من التصدي لمعالجة قضايا الامة المصيرية بالجدية التي تستحقها ساهم عاملان أساسيان اكثر من غيرهما في تمكين تلك الانظمة من تحقيق سياساتها في تطويع المواطن العربي وتقزيم طموحاته القومية : استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية من جهة وغياب القيادة الوطنية البديلة من جهة اخرى .

أ ـ القوانين الاستثنائية : عمدت الانظمة العربية المختلفة في كثير من ممارساتها في قمع حقوق الانسان العربي وحرياته الاساسية منذ فجر الاستقلال الى سن قوانين استثنائية اوقفت العمل بعدد من تلك الحقوق والحريات الدستورية والضمانات القانونية المنصوص عليها في القانون من اجل حمايتها . وقد صدرت تلك القوانين الاستثنائية بالاستناد الى حالات الطوارىء او الاحكام العرفية المعلنة والتي اتخذت ذريعة لها اما حالة الحرب مع اسرائيل او تعرض الامن الداخلي او الخارجي للخطر ... ودائماً باسم المحافظة على امن المواطنين ومصالحهم . وقد فرضت هذه القوانين الاستثنائية في عدد كبير من الاقطار العربية على فترات متقطعة في بعض الحالات وشبه دائمة في حالات اخرى بحيث اصبحت القوانين العادية هي الاستثناء والقوانين الاستثنائية هي الاصل والقاعدة . ولعل من اخطر النتائج التي تمخضت عنها هذه القوانين بالاضافة الى استغلالها في قمع الحريات ، قيام طبقة من الحكام الاداريين والعسكريين استمرأت الصلاحيات الكبيرة التي خولتها لهم هذه القوانين بحيث اصبحوا قادرين على اقناع الحكام ، اذا أعوزتهم الحاجة الى ذلك ، بضرورة الاستمرار في الابقاء على تلك القوانين مع ما يستتبعه ذلك من قيام طبقة الوسطاء والمنتفعين وازدهار مهنة التجسس على اصحاب الضمائر الحية من اصحاب الرأي الآخر .

وهكذا ألغت القوانين الاستثنائية عملياً دور المؤسسات وانتهكت مبدأ سيادة القانون وهو الذي لا يستقيم نظام عصري من دونه ولا تتوافر حماية الحقوق والحريات خارج اطاره . ذلك ان معيار ممارسة الفرد لحقوقه وحرياته يكمن في مدى احترام مبدأ سيادة القانون الذي يعيش في ظله . ونعني بذلك أساساً ذلك المبدأ الذي يستند اليه النظام القانوني في اي دولة ديمقراطية ، سواء تمثل ذلك النظام في القوانين الصادرة من السلطة التشريعية واللوائح الصادرة بموجبها او في قرارات المحاكم . ويعني مبدأ سيادة القانون :

(١) خضوع كل فرد ، سواء كان شخصاً عادياً او موظفاً حكومياً ، حاكماً او محكوماً ، وعلى قدم المساواة ، للاحكام التي ينص عليها القانون .

(٢) ان تجري ممارسة الحكم من خلال القانون وضمن اطاره . وهذا يعني ، على وجه الخصوص ، ان تتم الاجراءات التي يقوم بها موظفو الدولة بموجب سلطات قانونية تخولهم إداءها ، كما يعني خضوعهم لعقوبات قانونية فعّالة في حالة مخالفتهم لأحكام القانون

وبغض النظر عن مدى الصفة التمثيلية التي يتمتع بها المشرع في معظم الاقطار العربية او مدى سلامة النظام القانوني القائم فيها فمن الواضح ان مبدأ سيادة القانون بالمعنى الواضح المبسط المبين اعلاه لا وجود له في عدد كبير من الاقطار العربية . وقد كان ذلك ولا يزال احدى النتائج الاساسية لاعتماد القوانين الاستثنائية اداة الحكم اليومية بل ربما كانت هذه القوانين اداة بعض الانظمة في تعطيل ذلك المبدأ وبالتالي سوط الارهاب المسلط فوق رؤوسهم على النحو الذي سوف نزيد في ايضاحه عند حديثنا عن الحقوق الغائبة في الوطن العربي .

ب - التجربة الحزبية وانعدام القيادة الوطنية البديلة : لم يكن من الممكن للانظمة العربية ان تنجح في تدجين المواطن او تطويعه على الاقل بهذا القدر من النجاح ، لولا تجربة المواطن مع الاحزاب والحزبية وانعدام القيادة الوطنية البديلة . فقد شغلت هذه الاحزاب نفسها بمحاولة حل ازمة الحاكم من فوق : اي القفز الى الحكم بأي سبيل بحجة تحقيق السياسات التي نادت بها وحاولت من خلالها استقطاب الجماهير المتعطشة للتغيير . وقد تغيرت أنظمة وحكومات عديدة نتيجة ذلك دون ان يفلح النظام الجديد او الحكومة الجديدة في الغالب في اثبات افضليتهما على ما سبقهما من انظمة وحكومات ، بل ان الامور قد سارت إجمالاً من سيىء الى اسوأ حتى بات من المألوف ان يترحم الناس في كل عهد على ذاك الذي سبقه بما في ذلك ما يعرف بالعهود البائدة . لقد كان التوجه منصباً دوماً نحو القمة .. نحو راس الحكم .وكان يتم باسم التحرير او الوحدة او الاشتراكية او القضاء على الفساد والرشوة او باسمها جميعاً .. حتى اذا ما تم الوصول الى القمة تكررت التجربة وتكررت الشكوى ذاتها . وقد فشلت جميع تلك الاحزاب في خلق تيار جماهيري واع ويقظ ، في مرحلة ما بعد الانقلابات ، بسبب فشلها في وضع برامج عمل تصل بها الى القاعدة في الريف قبل المدينة وفي الاحياء الشعبية من المدينة قبل احيائها الراقية . كما فشلت في اعطاء المثل على قدرتها على العمل الاجدر والاصح عندما فشلت في ملاحقة قضايا المواطن العادي الحياتية التي تبنتها وهي في المعارضة واعطائها ما تحتاجه من اهتمام ورعاية سواء كانت تلك القضايا مما يمس امنه وسلامته او حقوقه الاجتماعية والثقافية .وقد كانت هذه الاحزاب تقف على رأسها تماماً كالأنظمة التي ارادت الحلول محلها مع فارق أساسي تمثل في تفرّغ الانظمة للحكم وفرض سيطرتها الكاملة على مواطنيها في حين قام العمل الحزبي إجمالاً على اساس

الهواية باستثناء عدد محدود من قادة الاحزاب . اما بقية المنتسبين فلم يتعد دورهم توسيع خلاياهم دون ان يكون لأي منهم في الغالب اي دور عملي يذكر باستثناء دعوة المواطن لتأييد الحزب في محاولته الوصول الى الحكم او بمعنى اصح في تحطيم الحكم القائم .

وهكذا انقضت تلك السنوات الطوال التي مرّت على وفاة عبد الناصر دون ظهور قيادة واحدة على رأس الحكم او خارجه قادرة على بعث الامل في نفوس المواطن العربي ، في حين برزت قدرات خارقة لدى بعض الانظمة في كيفية استغلال الظروف الجديدة التي أعقبت غياب عبد الناصر من اجل تطويع المواطن وقهر طموحاته الوطنية والقومية . هكذا انكفأ المواطن العادي على ذاته ساعياً في طريق الامان على مستقبله ومستقبل اطفاله . كيف لا وهو ينظر من حوله فلا يرى مثلاً واحداً جديراً بالاحتذاء سوى اولئك الذين مشوا مع الواقف « فاغتنموا واستغنوا » . هكذا اصبح اطراد اهتماماته الشخصية يتناسب تناسباً عكسياً مع اهتماماته العامة واستعداده للتضحية من اجلها . وقد اقتنع او ادخل في قناعته ، بوعي او من دون وعي ، ان ضمان مصالحه الشخصية انما يحتاج الى استقرار لا يمكن أن يوفره له انغماسه في العمل العام .

وفي حين يرى الكاتب ان الطموح الشخصي حق انساني ومشروع فإنه لا يرى في ذلك تناقضاً من حيث المبدأ مع الطموح للعمل العام ، اذ ان ذلك ايضاً هو حق انساني ومشروع . الا ان إمكانية الفرد في تنمية طموحاته في المجالين الشخصي والعام ، على قدم المساواة مع الآخرين ، لا يمكن أن يتحقق من دون توافر الحد الادنى من الضمانات القانونية ، وهذه بدورها لا تتوافر الا في ظل مبدأ سيادة القانون وضمن اطار الحماية التي يوفرها لكل من يتعرض لانتهاك حقوقه وحرياته الاساسية .

ثانياً : الحقوق والحريات الاساسية الغائبة كلياً او جزئياً في معظم الاقطار العربية

في العاشر من كانون الاول / ديسمبر من كل عام تحتفل اجهزة الاعلام الرسمية في الاقطار العربية بذكرى صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتحتفل معها في المناسبة نفسها بعض الهيئات والاحزاب ولجان حقوق الانسان وبعض جمعيات الحقوقيين . الا ان التركيز الاكبر واحياناً الاوحد ، الذي تنصب عليه البيانات العربية الصادرة في هذه المناسبة فهو حقوق المواطن العربي المهدورة في ظل الحكم الاسرائيلي . ولا يفوت اي من تلك البيانات دعوة العالم ، بل واستجداءه العمل على وقف الممارسات الاسرائيلية وانتهاكاتها لحقوق الانسان . ولعل اصحاب هذه البيانات لا يدرون ، وفي ظنهم أنهم قد انتهوا من إداء واجبهم لعام كامل ، ان احداً في الخارج لا يقرأ هذه البيانات او يأخذها مأخذ الجد . وهل يعقل ان يستجيب الآخرون ، ولكل منهم قضاياه ومشاكله واولوياته ومصالحه لمن كان شعاره **اذهب انت وربك فقاتلا إنّا ها هنا قاعدون** . واذا كان العالم يذكر الآن ما يجري في ظل الاحتلال الاسرائيلي وينبري عدد من احراره للدفاع عن ضحايا ذلك الاحتلال فإن الفضل يرجع في ذلك في الاساس الى صمود هؤلاء في مقاومتهم بجميع الطرق لشتى تلك الممارسات المنافية لحقوق الانسان ولأن حرية التعبير عن الرأي ونقل المعلومات متوافرة هناك الى المدى الذي يسمح لوسائط الاعلام الاجنبية ان تعرف حقائق ما

يجري اولاً بأول . وكم من مرة يواجه فيها المواطن العربي في الخارج بالسؤال : وأنتم في بلدكم ، اليس هناك ما تشكون منه من حرمان الحقوق والحريات؟ ولماذا صمتكم المطبق على ما يصيبكم من الانظمة الحاكمة عندكم ؟

وليس في نية الكاتب هنا الحديث في المطلق عن حقوق الانسان العربي الغائبة ولن يفيد هنا نقل المبادىء التي يضمها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تحتفل بذكرى صدوره جميع اجهزة الاعلام العربية كل عام ، بل يهمه هنا التأكيد على ان تلك المبادىء قد جرى تحديدها وتفصيلها في اتفاقين دوليين تبنتهما الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٦ بموافقة الغالبية العظمى من الدول الاعضاء بما في ذلك الاقطار العربية واصبحا ساريي المفعول في آذار / مارس ١٩٧٦ . وقد انضمت اليهما او صادقت عليهما ثمانية اقطار عربية[١] هي من اكثر الاقطار العربية نشاطاً واعلاها صوتاً في المجالات العربية والدولية . والانضمام او المصادقة على اتفاق دولي هو غير مجرد الموافقة عليه في الجمعية العامة والتي لا تعتبر اكثر من توصية . ان الانضمام او المصادقة هنا يعني الالتزام القانوني الدولي بنصوص الاتفاق والتعهد باحترامها والعمل بموجبها . وقد انضمت هذه الاقطار الثمانية بمحض اختيارها الى هذين الاتفاقين : الاتفاق الدولي لحقوق الانسان المدنية والسياسية والاتفاق الدولي لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢] . وفي حين اجمع جمهرة الفقهاء والجمعية العامة للامم المتحدة في اكثر من قرار لها على ان الاتفاقين متكاملان يعتمد احدهما على الآخر، فإن نصوص الاتفاق الأول توجب على الدول الاطراف الالتزام بها فور التصديق او الانضمام في حين ان نصوص الاتفاق الثاني تفترض ، بسبب اعتماد تطبيقها على امكانيات الدولة المعنية المادية اساساً ، تطبيق تلك النصوص على مراحل ، خاضعة ، شأنها شأن نصوص الاتفاق الاول ، للرقابة الدولية التي حددها الاتفاقان .

لقد انضمت ثمانية اقطار عربية او صادقت على هذين الاتفاقين ، ليس فقط بمحض اختيارها ، بل ودون ان ترفق اي منها اي تحفظ على اي نص من نصوصها . وكأنها بذلك تعبّر عن رغبتها وقدرتها على الالتزام القانوني دولياً بحقوق مواطنيها كما وردت في نصوص الاتفاقين المذكورين ، بل وتشهد العالم على ذلك . بقي ان نسأل كم هو عدد المسؤولين الذين درسوا تلك النصوص ، كيلا نسأل السؤال الاكثر احراجاً والذي يتعلق بعدد اولئك الذين يعلمون بالتزام دولتهم بها ؟ بقي ايضاً ان يشار هنا الى ان الغالبية الكبرى من الحقوق الانسانية المنصوص عليها في الاتفاقين المذكورين او في الاعلان العالمي لحقوق الانسان منصوص عليها على شكل مبادىء في معظم الدساتير العربية بشكل او بآخر ، بل ان جميع الانظمة العربية تفاخر العالم بسبق تأكيد الاسلام عليها والمناداة بها .

---

(١) هذه الاقطار هي طبقاً لتواريخ انضمامها او تصديقها على الاتفاقين المذكورين : تونس وسورية (١٩٦٩) ، ليبيا (١٩٧٠) ، العراق (١٩٧١) ، لبنان (١٩٧٢) ، الاردن (١٩٧٥) ، المغرب (١٩٧٩) ومصر (١٩٨٢) .

(٢) انظر نص الاتفاقين في :

United Nations, *The International Bill of Human Rights* (Publication OPI/598).

وقد صدرت ترجمة عربية لهما ، انظر : الامم المتحدة ، مركز الاعلام ، **الاتفاقات الخاصة بحقوق الانسان** (بيروت : المركز ، ١٩٦٧) (Publication OPI/246 - 1967-10M) .

تلك هي المواقف والالتزامات العربية الرسمية بحكم الاتفاقين المذكورين او استناداً الى الدساتير المكتوبة او الى تعاليم الدين الحنيف . اما في الواقع والعمل فيمكن تلخيص وضع حقوق الانسان العربي ومدى احترامها بما يلي :

١ ـ حقوق وحريات سياسية غائبة كلياً في معظم الاقطار العربية .

٢ ـ حقوق مدنية متوافرة قانوناً في حالات معينة في معظم الاقطار العربية .

٣ ـ حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية يحكم توافرها اساساً معطيات غير قانونية .

وقبل القاء المزيد من الضوء على ذلك يلفت النظر الى ان تمتع الفرد بحقوقه المدنية والسياسية يعني قدرته على ممارستها ، على قدم المساواة مع الآخرين ودون تمييز من اي نوع كان ، من خلال ضمان القانون وحمايته . اي قدرته على الالتجاء الى القانون ، حتى في الحالة التي يكون فيها المدعى عليهم بانتهاك تلك الحقوق اشخاصاً قد تصرفوا من خلال صفاتهم الرسمية ، مع ضمان ان يتم التقرير في موضوع الشكوى من قبل سلطات قضائية او ادارية او تشريعية مختصة، وان يجري تنفيذ القرار عندما يصدر لصلحة الفرد . كما يلفت النظر ايضاً الى ان احترام الدولة لتلك الحقوق لا يقف عند حد النص عليها في الدستور او القوانين المعنية وإنما يتعدى ذلك الى خطوات او نشاطات ايجابية معينة يتوجب عليها اتّباعها لضمان تمتع المواطن بتلك الحقوق ، كما تضمنتها نصوص الاتفاق المذكور .

١ ـ الحقوق والحريات السياسية الغائبة كلياً في معظم الاقطار العربية

وهذه الحقوق تعتبر غائبة إمّا لانعدام مضمونها ومعناها الفعلي وإمّا بسبب انعدام ضمانات حمايتها . ومن هذه الحقوق يذكر على سبيل المثال حرية الرأي والتعبير عنه شفاهة او كتابة او طباعة او بأي وسيلة اخرى . وهذا الحق في حرية الرأي والتعبير عنه يعني بالاساس حرية الرأي الآخر والقدرة على التعبير عنه . وهو يعني حرية انتقاد السياسة العامة للدولة خارجية كانت ام داخلية . وينتفي هذا الحق بالطبع اذا اقتصر على حرية نقد سياسات الدول او الانظمة الاخرى المعادية فقط او على تعميم النقد ، في المجال العربي ، على جميع الاقطار العربية دون تخصيص لبعض الاقطار وخاصة قطر المواطن نفسه . ففي مثل هذه الحالات تتحول حرية الرأي الى مجرد حرية الموافقة . كما ينتفي ذلك الحق اذا امتنع على المواطن نقد السياسة الامنية او الاقتصادية او العربية او الدولية لبلاده . كما يعني هذا الحق قدرة صاحب الرأي الآخر على التعبير عن رأيه عبر جميع وسائل الاعلام المتاحة من صحف واذاعة وتلفزة ، وكذلك حقه في الرد والتعليق حول ما يعلن من آراء ومواقف حكومية او غير حكومية وعبر ذات وسائل الاعلام التي بثتها .

ومن هذه الحقوق ايضاً الحق في التجمع السلمي سواء أكان ذلك في اماكن مغلقة او في الساحات العامة . وتنتفي مثل هذه الحرية اذا لم يكن ممكناً قيام اي تجمع سلمي الا اذا أوحت به او نظمته السلطات الرسمية او اجهزتها المختصة او حزبها الواحد الأوحد . ومنها ايضاً حق الفرد في حرية المشاركة مع آخرين بما في ذلك حق تشكيل النقابات او الانضمام اليها لحماية مصالحه . وهذا الحق يشمل ايضاً تشكيل الاحزاب السياسية والنقابات المهنية فضلاً عن نقابات العمال . وينتفي هذا الحق اذا منع قيام الاحزاب او تشكيل النقابات او سمح بقيامها مع تمييز

النظام ودعمه وحمايته لحزب او نقابة على حساب الاحزاب او النقابات الاخرى او تقييد حرياتها وتعطيل نشاطاتها بشتى السبل وخلافاً لمبدأ المساواة بين المواطنين كافة .

وإذا كان الاتفاق الدولي لحقوق الانسان المدنية والسياسية والذي التزمت به ثمانية اقطار عربية قد أجاز ، شأنه في ذلك شأن دساتير الاقطار العربية ، اخضاع الحقوق والحريات السابق ذكرها (الرأي والتعبير والتجمع السلمي والمشاركة) لقيود معينة بالاستناد الى نصوص القانون فقد نص ذلك الاتفاق على وجوب ان تكون تلك القيود ضرورية فقط (أ) من اجل احترام حقوق الآخرين او سمعتهم ؛ (ب) من اجل حماية الامن الوطني او النظام العام او الصحة العامة او الآداب .

ومن الواضح طبقاً لما ذكر أعلاه ، ان مثل هذه القيود على حقوق المواطن وحرياته يجب أن تكون خاضعة للطعن بصحتها امام جهات مختصة وأن تتوافر الضمانات على تنفيذ قرارات تلك الجهات فيما لو جاءت ببطلان القيود المطعون بها . فإذا انعدم الضمان القانوني لحماية حق المواطن الذي يعتقد بوقوع انتهاك لحقوقه وحرياته نتيجة فرض واحد او اكثر من تلك القيود باسم ضرورة الطعن بصحتها لدى جهات قانونيةمختصة، فإن ذلك يعني عملياً نفياً للحق تعسفاً اذ تستعيد الدولة بيدها اليسرى عملاً ما تمنحه بيدها اليمنى نصاً .

ومن الحقوق السياسية التي حرم منها المواطن في معظم الاقطار العربية منذ فجر استقلالها مع الاسف يذكر حقه في المشاركة في ادارة الحياة العامة اما مباشرة او عن طريق ممثلين يختارهم بحرية ؛ اي حقه في ان يتقدم على قدم المساواة ، متمتعاً بنفس القدر من الضمانات والحماية ، بترشيح نفسه ، او في ممارسة حقه في انتخاب من ينوب عنه ، في انتخابات حرة دورية عامة تُجرى بطريق الاقتراع السري وتكون خالية من كل ضغط او تأثير حكومي بكل ما يستتبع ذلك من حق المنتخَبين في ادارة الحياة العامة (الحكومة) بشكل مباشر . وينتفي هذا الحق بطبيعة الحال اذا انتفت الانتخابات العامة في نظام الدولة او اذا جرى حصر السلطة التشريعية في يد حاكم مطلق او مجلس حكم او مجلس معين مهما كان اسمه . كما ينتفي معنى الانتخابات الحرة والعامة اذا اقتصر الترشيح على لوائح منزّلة من علٍ اي من قيادة السلطة او من حزبها الوحيد او على من توافق تلك القيادة او الحزب على ترشيحه مسبقاً . كما ينتفي ذلك الحق اذا جرت الانتخابات على فترات متباعدة وغير منتظمة او جرى تمديد خدمة المجالس المنتخبة لفترات متتالية دون مبرر مشروع كحالة الحرب الفعلية . والى جانب حق المواطن في المشاركة في ادارة الحياة العامة يوجد حقه في الحصول على الخدمة العامة في بلاده على اسس من المساواة . وهذا يعني وجوب استناد التعيين في الوظائف العامة الى معايير وشروط موضوعية تطبق على الجميع وعلى قدم المساواة . واذا كانت النظم الاكثر ديمقراطية في العالم لا ترى في قصر الوظائف السياسية العليا على انصار الحزب الحاكم فمن باب اولى أن تفعل ذلك نظم غير ديمقراطية بحكم القوة والامر الواقع . الا ان ما لا يستقيم مع نص هذا الحق كما هو مدون في الاتفاق المذكور او في دساتير الاقطار العربية ان تعطى الاولوية في التعيين لمعظم الوظائف العامة الاخرى لأنصار النظام او لأقربائهم . كما ينتفي هذا الحق اذا أغلق باب الخدمة العامة عملياً في مؤسسة اخرى ، كالدفاع او الخارجية او الداخلية مثلاً على ابناء طبقات او عشائر او طوائف او مناطق معينة ، حتى لو وقعت بعض الاستثناءات هنا وهناك .

وقد نص الاتفاق الدولي لحقوق الانسان المدنية والسياسية على حق المواطن في المشاركة في ادارة الحياة العامة والحصول على الخدمة العامة في بلاده من دون تمييز من اي نوع وكذلك من دون قيود غير معقولة . ومن الواضح ان القيود المعقولة لا يمكن ان ترقى (عقلاً) الى حد الغاء ذلك الحق او التحايل عليه كما سبق بيانه .

٢ ـ الحقوق المدنية المتوافرة قانوناً في حالات معينة في معظم الاقطار العربية

وتشمل هذه الحقوق على سبيل المثال حق الانسان في الحياة وفي عدم تعرضه للاستعباد والعبودية والعمل الالزامي (بغير حكم قضائي) وكذلك حقه في الامن الشخصي وفي المساواة امام القضاء وفي الاعتراف به حيثما كان كشخص امام القانون وعدم التدخل بشكل تعسفي او قانوني في شؤونه الخاصة والعائلية ... الخ .

ويعرض الكاتب هنا بأن هذه الحقوق محترمة قانوناً وعملاً في معظم الاقطار العربية في حدود مضمونها الادنى ولكن في حالات معينة. ولبيان ذلك نذكر على سبيل المثال تمتع الفرد ، عند النظر في اية تهمة جنائية ضده او في حقوقه والتزاماته في احدى القضايا القانونية بمحاكمة عادلة وعلنية امام محكمة مختصة ، مستقلة وحيادية . وتمتعه كذلك إجمالاً بالحق باعتباره بريئاً الى ان تثبت ادانته وكذلك بالحد الادنى من ضمانات الاجراءات القضائية كحق الدفاع واستجواب الشهود ... الخ . الا ان تمتع الفرد بهذا الحق يظل مضموناً نسبياً في معظم الاقطار العربية طالما كانت التهمة الجنائية الموجهة له هي احدى جرائم القانون العام : اي الجرائم الفردية او الشخصية كالسلب او السرقة او الايذاء او القتل . اما اذا كانت التهمة ذات طابع سياسي ، اي اذا كان المتهم بارتكابها غير مدفوع بدوافع شخصية وإنما بما يظنه نفعاً عاماً فعندئذٍ يصبح حقه في محاكمة عادلة وعلنية امام قضاء مستقل وحيادي بحيث يعتبر امامه بريئاً حتى تثبت إدانته ... الخ ، امراً خاضعاً كلياً لرحمة السلطة او لقوانينها الاستثنائية القادرة بحكم طبيعتها على وقف ما تراه من حقوق وضمانات . وبمعنى آخر فإن من كان دافعه « الاثرة » يتمتع إجمالاً بحقوق اكثر من تلك التي يمكن أن تتوافر لمن كان « الايثار » دافعه ، مخطئاً كان في ذلك ام مصيباً . ويدرك الكاتب بالطبع وجود حالات يكون المتهم فيها بجريمة من جرائم القانون العام مدفوعاً بالحرص على مصلحة الآخرين او دفاعاً عنهم كالأم المحتاجة التي تسرق غذاء لاطعام صغارها الجياع . وما ينطبق على حق المساواة امام المحاكم ينطبق على بقية الحقوق المدنية المذكورة الاخرى بنسب متفاوتة ، بشكل او بآخر على نحو ما سيرد فيما بعد عند الحديث عن الحقوق الواجب اعطاؤها الاولوية في العمل.

٣ ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحكم توافرها اساساً معطيات غير قانونية

تشكل هذه الحقوق في تقدير الكاتب ، الحقوق الاكثر اهمية بالنسبة للمواطن العادي نظراً لارتباطها المباشر بمتطلبات حياته وحياة اسرته ومستقبلها . وهي التي تتصل بحقه في العمل

الكريم وبمستوى صحي ملائم وفي حصوله هو واسرته على الثقافة والعلم والاستفادة من منجزاتهما دون ان يفقد في ذلك حقه في المحافظة على شخصيته وتراثه وتنميتهما . وخلافاً للحقوق المدنية والسياسية التي لا تحتاج إجمالاً في تطبيقها لاكثر من توافر الايمان والنزاهة والارادة السياسية لدى الحكم القائم فإن هذه الحقوق تحتاج في تحقيقها بالاضافة الى ذلك ، الى موارد مادية وبشرية وتقدير واعٍ للاولويات قد لا تتوافر بشكل كافٍ لدى كثير من الدول . ولهذا السبب افترضت الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان المدنية والسياسية التزام الدول باحترام نصوصها وضمان حمايتها فور الانضمام اليها او التصديق عليها في حين نصت الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على تعهد الدول الاطراف باتخاذ الخطوات منفردة، ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين ولاقصى ما تسمح به مواردها بهدف التحقيق تدريجياً لجميع الحقوق الواردة فيها بشتى الوسائل الممكنة بما في ذلك الاجراءات التشريعية . وقد ساعدت الارادة السياسية او عائدات النفط لدى قلة من الانظمة على توفير الحد الادنى لبعض هذه الحقوق بنسب متفاوتة ، وان كانت الغالبية الكبرى من المواطنين العرب لا تزال محرومة من الحدود الدنيا للمستويات المنصوص عليها في الاتفاق الدولي المعني والتي ينعم بها مواطنو الدول المتقدمة شرقاً وغرباً .

ونظراً لعلاقة هذه الحقوق المباشرة بموضوع البحث والأثر المباشر للظروف المحيطة بممارسة المواطن العربي العادي لها على الازمة العربية المعاصرة فسوف يفرد الحديث على واحد منها على سبيل المثال من خلال الحديث عن الحقوق الواجب اعطاؤها الاولوية في العمل .

ثالثاً : الحقوق والحريات الاساسية التي يتوجب اعطاؤها اولوية العمل لضمان حمايتها

حقوق الانسان جميعاً هي حقوق واجبة التحقيق والسعي، من اجل ذلك يجب ان يبقى اهم وانبل ما يمكن أن يؤديه مواطن واعٍ ذو ضمير واحساس بانسانيته وبمسؤوليته تجاه الآخرين . واذا كان الكاتب يعرض هنا لبعض الحقوق التي يتوجب اعطاؤها الاولوية في العمل من اجل ضمان حمايتها فذلك فقط نظراً لقناعته الكاملة بأن حقوقاً معينة لا بد من ضمان توفرها اولاً ، في حدها الادنى على الاقل ، اذا اريد للمواطن العادي ان يسترد وعيه العام ورغبته واندفاعه في المشاركة في تحقيق الاهداف الوطنية والقومية العربية المشتركة . هذا فضلاً عن كون ان ضمان هذه الحقوق الاولية يشكل مفتاح الوصول الى جميع الحقوق الاخرى وبنيتها الاساسية .

١ ـ الحق في الحياة

وهذا يعني « ان لكل انسان الحق الطبيعي في الحياة . وهو حق يحميه القانون ولا يجوز حرمان اي فرد من حياته بشكل تعسفي . وفي الاقطار التي لم تلغ فيها عقوبة الاعدام ، يجوز ايقاعها بالنسبة لاكثر الجرائم خطورة وذلك طبقاً للقانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة ...» (المادة السادسة من اتفاق الحقوق المدنية والسياسية) .

إن حق الانسان في الحياة هو اسمى الحقوق ، بل هو أساسها جميعاً . اذ لا يعقل التفكير في ممارسة اي حق آخر دون ضمان اولي وحماية كافية لهذا الحق المتأصل في الانسان . وهذا

الحق يجب ضمانه وحمايته اولاً بنص القانون وثانياً من خلال التطبيق . وذلك يعني اكثر من مجرد الابقاء على قدرة الانسان على التنفس . انه يعني اولاً ان لا يموت رضيعاً وان يقدر على العيش الكريم اطول مدة ممكنة ـ وهنا ينعكس هذا الحق بهذا المعنى على حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة الصحية منها والثقافية ـ وهذا يعني وجوب قيام السلطات المختصة باتخاذ الاجراءات الايجابية لخلق الامان والاطمئنان في نفسه وحمايته من فقدان حياته بشكل تعسفي . وهذا يعني حمايته ليس فقط من عدوان الافراد الآخرين عليه ، بل حمايته أساساً من سوء استعمال السلطة الذي قد يودي بحياته : اي حمايته ممن يفترض وجوده اساساً لحمايته وممن يملك وحده قانوناً السلطة والوسيلة لحمايته ، ويقصد بذلك اعضاء الشرطة والامن والقوات المسلحة الاخرى . وفي تعليق عام لها حول مضمون هذا الحق قالت اللجنة المعنية بحقوق الانسان[٣] المنبثقة عن اتفاق حقوق الانسان المدنية والسياسية والتي أوكلت اليها مهمة مراقبة مدى تنفيذ الدول الاطراف في الاتفاق للنصوص الواردة فيه من خلال حوارها مع ممثلي تلك الدول اثناء مناقشة التقارير المقدمة منها بموجب الاتفاق ، قالت بوجوب منع إمكانية القتل التعسفي على يد رجال الامن الأمر الذي يوجب مراقبة الجهات القانونية بدقة لتصرفات رجال الامن وتقييد الظروف التي يجوز فيها لمثل هذه السلطات ان تحرم انساناً من حياته . واضافت الى ذلك قولها أنه نظراً لأن الحرمان من الحياة قد اتخذ في السنوات الاخيرة مظاهر خطيرة في عدد من الدول تمثلت في اختفاء الافراد ، خاصة من ذوي النشاط السياسي ، او اخفائهم بشكل أدى الى حرمانهم من الحياة فإنه يتوجب على الدول الاطراف القيام باتخاذ اجراءات فعّالة ومحددة لمنع اختفاء الافراد ووضع التسهيلات والاجراءات الفعّالة للتحقيق الشامل في قضايا الاشخاص المفقودين في ظروف يمكن ان تشكل انتهاكاً للحق في الحياة[٤] .

اما بالنسبة لعقوبة الاعدام فإنه لا يجوز فرضها الا في أكثر الجرائم خطورة . وهذا يعني اعتبارها حالة استثنائية وأن يجري الحكم بها طبقاً للقانون الساري المفعول وقت ارتكاب الجريمة فقط وشرط التقيد بجميع الضمانات الاجرائية، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة على يد محكمة مستقلة تفترض براءة المتهم الى ان تثبت ادانته ويؤمن له فيها الحد الادنى من ضمانات الدفاع ومراجعة الحكم من قبل محكمة اعلى درجة . بقي ان يعرف القارىء أن هذا الحق في الحياة هو من الحقوق التي التزمت بها الدول الاطراف في الاتفاق الدولي لحقوق الانسان المدنية والسياسية ، ومن بينها ثمانية اقطار عربية ، بعدم وقف العمل بها حتى في حالات الطوارىء المعلنة نتيجة تعرض حياة الامة للخطر (المادة الرابعة من الاتفاق المذكور) . وهنا يحق للمرء ان يتساءل عن مدى احترام بعض انظمة الحكم العربية لحق الحياة بمعناه الحقيقي الوارد اعلاه وعن مدى تأثير حرمان حياة مواطن عربي في هذا القطر او ذاك إما نتيجة اطلاق النار على مظاهرة لا ترضى عنها السلطة او على يد خبراء التعذيب او نتيجة اختفائه المفاجىء اي اختطافه على يد جهاز او آخر من

---

(٣) تتكون هذه اللجنة (Human Rights Committee) من ١٨ خبيراً من المشهود بكفاءاتهم في المجالات القانونية . وينتخب اعضاؤها الذين يمارسون عملهم بصفتهم الشخصية من جانب الدول الاطراف في الاتفاقية طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في الاتفاق . وهي بالطبع غير لجنة حقوق الانسان (Commission on Human Rights) التي تضم ممثلي دول معينة منتخبة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة وتعتبر من اللجان المنبثقة عنها والتي تعالج قضايا حقوق الانسان بشكل عام ويغلب عليها إجمالاً الطابع السياسي .

(٤) انظر في ذلك وثيقة الامم المتحدة : (CCPR/C/21/Add.1,GC:6).

اجهزة النظام ... يتساءل المرء عن مدى تأثير ذلك على نفسية بقية المواطنين في القطر المعني او في الاقطار الاخرى في زمن غلب عليه الاحباط النفسي او الانهزامية لدى بعض المواطنين والاستكانة والتسليم بالامر الواقع لدى بعضهم الآخر . وهل من المبالغة القول بأن المواطن العربي اصبح في بعض الاقطار العربية على الاقل « في خوف من الموت في موت » ؟

٢ ـ حق كل فرد في ان لا يتعرض للتعذيب او لمعاملة او عقوبة قاسية او غير انسانية او مهينة

هذا هو حق آخر من الحقوق التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومعظم دساتير الاقطار العربية ، والتزام تعهدت به الدول الاطراف في اتفاق الحقوق المدنية والسياسية وبعدم ايقاف العمل به حتى في حالات الطوارىء التي تهدد حياة الامة . وهو نابع من الكرامة المتأصلة في الانسان ، والالتزام بذلك يتطلب اكثر من النص في القوانين على منع مثل هذه المعاملة واعتبارها جريمة يعاقب عليها . وذلك ان مجرد النص لم يحل دون حدوث مثل هذه الحالات . ولهذا وجب على الدولة ان تضمن حماية فعّالة من خلال جهاز فعّال للرقابة بحيث يمكن اجراء التحقيق الشامل في الشكاوى المقدمة بهذا الخصوص ومعاقبة كل من تثبت عليه المسؤولية وأن يتوافر للمدّعي او من ينوب عنه مجال الالتجاء للقضاء لهذا الغرض وكذلك من اجل الحصول على حق التعويض . ومن الضمانات التي يمكن أن تجعل من الرقابة اجراءً فعّالاً السماح بنص القانون على حق الاطباء والمحامين وافراد الاسرة بالاتصال بالاشخاص المحتجزين وذلك دون الاضرار بمصلحة التحقيق . ومنها ايضاً وضع هؤلاء في اماكن معروفة وأن تكون اسماؤهم وأماكن احتجازهم مدونة في سجل مركزي يمكن الرجوع اليه من قبل الاشخاص المعنيين كالاقارب . وكذلك النص على عدم جواز قبول الاعترافات او غيرها من الافادات التي يتم الحصول عليها نتيجة مثل تلك المعاملة والقيام دورياً بتدريب وارشاد الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القانون بمضمون هذا الحق والتزامهم القانوني بتطبيقه تحت طائلة العقاب . ان التزام السلطات العامة بهذا الحق يوجب عليها ايضاً ان تضمن حماية القانون ضد اي معاملة من ذلك النوع حتى عندما يمارسها اشخاص يتصرفون تجاوزاً لسلطاتهم الرسمية او من دون اية سلطة[٥] . ذلك مضمون هذا الحق وتلك هي التزامات الدولة لضمانه وحمايته ، فماذا عن واقعه في الوطن العربي ؟

إن التعرّض للتعذيب والمعاملة القاسية والمهينة هي ظاهرة شائعة مع الاسف في معظم دول العالم الثالث . وهي تصيب اكثر ما تصيب ذلك المواطن العادي موضوع هذه الدراسة . ونعني بذلك بالطبع الفرد المواطن الذي لا يتمتع بمكانة طبقية او عائلية او مالية او مهنية خاصة في المجتمع . فكأن هذا المواطن محروم من المساواة ليس فقط في الغُنم وإنما في الغُرم ايضاً .

إن سوء المعاملة ، فضلاً عن التمييز فيها ، ظاهرة متفشية في جميع مجالات احتكاك الجمهور بالسلطة . ولا يقصد هنا الحديث عن اسلوب تعامل بعض موظفي الدوائر الحكومية مع المواطن العادي وتصرفهم معه كحكام صغار او كأصحاب حق في مراكزهم، فتلك معاملة تكاد تكون « انسانية » بالمقارنة مع ما يلقاه هذا المواطن في تعامله مع بعض رجال الامن المنوطين بالحراسة

---

(٥) انظر تعليق اللجنة المعنية بحقوق الانسان بهذا الصدد في وثيقة الامم المتحدة : (CCPR/C/21/Add. 1, GC:7).

امام مجمعات الجوازات والتراخيص والشهادات والوثائق المختلفة او على ابواب السجون او في نقاط التفتيش او الحدود . وهذه بدورها تكاد تكون معاملة « مثالية » بالمقارنة مع ما يمكن أن يلقاه هذا المواطن فيما لو شارك في تظاهرة لم تنظمها السلطة او ترضى عنها او في حالة القبض عليه متلبساً « بحب الوطن » او للاشتباه بنشاط سياسي مرهوب او غير مرغوب فيه . وتبلغ تلك المعاملة اقصى مدى في السوء والقساوة داخل الزنزانات والغرف المغلقة في اماكن توقيف او اعتقال معروفة او غير معروفة حيث كثيراً ما يتعرف المواطن فيها على اساليب استخدام التكنولوجيا الحديثة لأول مرة في وطنه .

ترى اي درس يمكن ان يتلقاه هذا المواطن العادي في اعقاب مثل تلك المعاملة هنا او هناك في غيبة من يدافع عنه او يتبنى حقوقه الانسانية حين تترك اسرته المحرومة من معيلها ، تتمسّح بأعتاب المسؤولين بحثاً عنه اولاً وسعياً لاطلاق سراحه ثانياً ؟ واي درس يتلقاه الآخرون والبدائل المطروحة هي الدخول الى عالم السجون والتعذيب حيث الداخل مفقود والخارج مولود او القبول بالأمر الواقع والتعايش معه اسوة بالآخرين الذين يقال انهم فعلوا ذلك « فاغتنوا واستغنوا » او الاستكانة والتسليم « بقضاء الله » خاصة عندما تجري المقارنة ، كما هو شائع الآن في عدد من الاقطار العربية ، بالوضع الاسوأ دون قدرة على التطلع الى الوضع الامثل ؟ واذا أهدرت كرامة هذا المواطن وذلّت اسرته وجاع اطفاله وانطفأت روحه فمن يقاتل من اجل الوطن ؟ ومن يضحي من اجل قضاياه القومية ؟

٣ ـ حق كل فرد بحريته وسلامته الشخصية

ويعني هذا الحق عدم جواز اخضاع الفرد لأي ايقاف او اعتقال تعسفي ، وكذلك عدم جواز الايقاف او الاعتقال الا بالاستناد الى القانون وطبقاً للاجراءات المقررة فيه . كما يعني حق كل موقوف في ان يعلم عند القبض عليه بأسباب اعتقاله وفي ان يُخطر فوراً بالتهمة او التهم الموجهة اليه ، وفي ان يمثل فوراً امام السلطة المختصة بممارسة صلاحيات قضائية كقاضي التحقيق مثلاً وفي ان تتم محاكمته في زمن معقول او يخلى سبيله . ولعل من اهم الضمانات الحامية لهذا الحق ، والمنصوص عليها في الاتفاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الرقابة القضائية على مشروعية حجز الحرية بالايقاف او الاعتقال والتي تعني حق كل من حجزت حريته باللجوء الى المحكمة لكي تقرر دون تأخير مدى مشروعية الحجز والامر بالافراج عند عدم توافرها .

وإذا كان من الممكن افتراض توافر الحد الادنى من الضمانات المذكورة للاشخاص المحتجزين رهن التحقيق بتهم ارتكابهم لجرائم من جرائم القانون العام في معظم الاقطار العربية فإن الادلة اكثر من ان تحصى على عدم تمتع اشخاص موقوفين لأسباب سياسية في عدد كبير من الاقطار العربية ولمدد قد تصل الى عقد من السنين او اكثر دون تهمة رسمية او محاكمة بأية ضمانة قضائية .

ولن نتوقف هنا عند حق اي فرد قد يقع ضحية الايقاف او الاعتقال غير المشروع بتعويض ملزم قانوناً .. فذلك من الرفاهيات التي لا يحلم بها مواطن في الوطن العربي .. ففضلاً عن القاعدة السائدة بأن **السلطان لا يخطىء** يفضل المواطن النجاة بسلامته على ملاحقة حقه في التعويض لما اصابه من اذى من دون وجه حق وما فاته من كسب .

وبهذه المناسبة ، يلفت النظر الى حق آخر اكّده الاتفاق وهو حق كل من يحرم من حريته في ان يعامل بانسانية وباحترام الكرامة المتأصلة في الذات الانسانية . وهذا الحق ينصرف على الموقوف بتهمة او بغير تهمة بقدر ما ينصرف على المحكوم الذي يفترض ان يكون القضاء قد قال كلمته فيه وقضى بحبسه . فلا يجوز اذاً أن يعاقب مرتين : مرة امام القضاء واخرى على يد السجان او زبانيته . ولضمان هذا الحق يتوجب على الدولة اتخاذ الاجراءات القانونية التي من شأنها أن تضمن هذا الحق بما في ذلك الاجراءات التي تتيح للاجهزة المختصة مراقبة التطبيق الالزامي للنصوص القاضية بالمعاملة الانسانية للمحرومين من حرياتهم كافة . ويشار هنا الى ان بعض الدول الواثقة من سلامة نواياها واجراءاتها تتيح لهيئات مستقلة عن الحكومة مهمة هذه المراقبة بما يعنيه ذلك من قبول شكاوى المحرومين من حرياتهم والتحقيق فيها ومحاولة التوصل مع الجهات المختصة في الدولة على كيفية اصلاح الضرر وتجنب تكراره .

٤ ـ الحق في حرية الرأي والتعبير

وقد سبقت الاشارة الى هذا الحق كواحد من الحقوق الغائبة كلياً بمضمونه الحقيقي في معظم الاقطار العربية . ويكفي هنا التأكيد على ان اهم ما يعنيه هذا الحق هو حرية الرأي الآخر ، وعلى أن يتوافر ذلك ، اما شفاهة او كتابة او طباعة وان يشمل التعليق والرد ومناقشة السياسة الداخلية والخارجية عبر شتى وسائط الاعلام القائمة وعلى قدم المساواة . ومن الواجب ان يعلو القول الآن وبعد كل الكوارث التي حلت بالامة انه لا يحق لأي حاكم او مجلس حكم او نظام ان يدّعي حقاً منفرداً بالتفكير عن بقية الامة وباحتكار المعرفة والحقيقة الوطنية . واذا كان من الجائز طبقاً لاتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ان يخضع هذا الحق لقيود معينة فقد أكدت الاتفاقية وجوب ان تكون هذه القيود فقط بالاستناد الى القانون والتي تكون ضرورية من اجل احترام حقوق او سمعة الآخرين او من اجل حماية الامن الوطني او النظام العام او الصحة العامة او الاخلاق . وحتى تكون هذه القيود ضرورية بالاستناد الى القانون فإن ذلك يعني وجوب خضوع تقدير عامل الضرورة ومدى استنادها الى القانون لجهات قضائية مستقلة ومختصة بحيث يستطيع كل من يحس بحرمانه من ذلك الحق ان يلجأ اليها آمناً مطمئناً وواثقاً من ان الحكم الصادر هو حكم قابل للتنفيذ اذا صدر لمصلحته .

٥ ـ الحق بالعمل

ربما كان حق الانسان بالعمل هو اكثر الحقوق الانسانية التصاقاً بالحق في الحياة . ذلك ان حق الانسان في الحياة بكرامة لا يكتمل بالنسبة للغالبية العظمى من بني البشر ما لم تتوافر له القدرة والامكانية على جني رزقه بعرق جبينه وبشكل يكفيه مغبّة السؤال والمذلة . وربما كان ذلك اقصى ما كان يطمح اليه الانسان العادي منذ بدء الخليقة . الا ان عوامل متعددة تطورت مع الزمن بحيث زادت من متطلباته المعيشية واستدعت مزيداً من الجهد ومزيداً من الضمانات لتوفيرها وحمايتها .

ومن تلك العوامل يشار هنا على سبيل المثال الى الثورة الصناعية وقيام الدولة الحديثة واختزال المسافات وتشابك المصالح والتنافس فيما بينها وانتشار الافكار الاشتراكية وظهور المخترعات الحديثة . وهكذا تطور الحق الطبيعي للانسان في العمل الى « حقوق عمالية » تشمل

فيما تشمله الحق في اتاحة الفرصة امامه لكسب معيشته عن طريق العمل الذي يختاره او يقبله بحرية، الامر الذي يستلزم وضع برامج وسياسات ووسائل ارشاد وتدريب فني ومهني . كما يشمل الحق في التمتع بشروط عمل توفر اجوراً عادلة ومكافآت متساوية عن الاعمال المتساوية القيمة دون تمييز من اي نوع بحيث تكون كافية لتأمين معيشة شريفة للعامل ولأسرته ، كما توفر ظروف عمل مأمونة وصحية وفرصاً متساوية لكل فرد بالنسبة لترقيته في عمله الى مستوى اعلى مناسب دون خضوع في ذلك لأي اعتبار سوى اعتبارات الاقدمية والكفاءة ، وكذلك اوقات للراحة والفراغ وتحديد معقول لساعات العمل واجازات دورية مدفوعة ... كما تشمل حقوق العمال هذه حقوقاً تشكل بحد ذاتها ضمانات للحقوق العمالية السابقة واهمها الحق بتشكيل النقابات او الانضمام اليها مع كل ما يشمل ذلك من حقوق نقابية طبقاً للمستويات المقررة بين الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية .

والحديث عن حق العمل هنا قد يثير بعض التساؤلات ، خاصة في ضوء ما قد يبدو من ظاهر الامور من ارتفاع نسبة العمالة في عدد من الاقطار العربية وما رافق ذلك من ارتفاع في مستوى الطبقة العاملة في هذا القطر او ذاك . ان ارتفاع نسبة العمالة هنا او هناك قد يخفي بطالة مقنعة في كثير من الحالات فضلاً عن كونه ظاهرة يخشى ان تكون مؤقتة نظراً لكونه نتيجة مباشرة للثروة النفطية وما رافقها من انتقال بعض عوائدها عبر الاقطار العربية لكي يصرف بعضها في مشاريع غير انتاجية او في خطط للتنمية وضعت على عجل هنا او هناك . ان الحق بالعمل ، في ضوء ما ذكر اعلاه ، لا يعني مجرد عدم القعود في البيت او مجرد القيام بأي عمل لقاء اي اجر . وارتفاع مستوى المعيشة لدى الطبقة العاملة لا يقاس بما يتكرر على ألسنة العديدين من الطبقة الوسطى هذه الايام من ان العامل الفني اصبح لا ينتقل من مكانه الا بسيارة « مرسيدس » وكأنه لا يحق له ان يتطلع الى مثالهم فيحتذيه ! هؤلاء ينسون ان العمال المهرة لا يزالون قلة قليلة في الوطن العربي ولا يدركون ما يعانيه العمال العرب غير المهرة والذين يشكلون غالبية هذه الامة .

ترى الى اي حد يتمتع المواطن العربي بحقوقه في العمل ، في بلده او في اي بلد عربي آخر على قدم المساواة وبدون تمييز لأي سبب كان ، كتلك التي تضمّنها الاتفاق الدولي لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وما هي الخطوات التي اتخذتها الاقطار العربية والبرامج التي وضعتها والتعاون الذي حققته فيما بينها للوصول الى المستويات التي تعهدت بتحقيقها، اما طبقاً لذلك الاتفاق وإمّا بموجب التزاماتها بحكم عضويتها في منظمة العمل الدولية وكونها اطرافاً في الاتفاقات المتعددة في ظل تلك المنظمة او في عدد منها على الاقل؟ ولماذا ترك مئات الالوف من العمال العرب يهاجرون خارج الوطن لكي ينتهوا في احسن الحالات بتشغيل مصانع اوروبا وفي اسوئها ، وهو الامر الغالب ، بكنس شوارع المدن الاوروبية وتنظيف محطاتها ومراحيضها ؟ واذا كان ذلك يحصل في عصر النفط فكيف يكون الحال بعد الجفاف ؟ ولماذا يرفض معظمهم العودة الى وطنهم رغم الغربة الموحشة ورغم التغريب والضياع ؟ وماذا فعلته الانظمة العربية لحماية حقوق عمالها الذين يعملون في الاقطار العربية او الاجنبية الاخرى وبعضها يعتمد في جزء من دخله على مدخرات هؤلاء الذين يرسلونها الى الوطن الام ؟ وكيف تسمح بعض الانظمة لنفسها او يسمح لها بأن تجعل من العمال الوافدين من اقطار عربية اخرى والمقيمين لديها بصفة مشروعة اداة في سياستها العربية، فهم حيناً رهائن واحياناً اشخاص غير مرغوب بهم يقذفون خارج الحدود ، بدون امتعتهم الشخصية احياناً ، كيلا نتحدث عن مكافآتهم ومدخراتهم وحقوقهم الاخرى ، او

يوضعون على اول الطائرات المغادرة ؟ ويحق للمرء ايضاً ان يتساءل عن الاسباب التي تدفع المزارع العربي الى هجر ارضه والتوجه الى المدينة ليقبل اي عمل يعرض عليه او يستعمل مدخراته القليلة في دكان صغيرة لبيع السجائر او غيرها هنا وهناك ، بل يحق له ان يتساءل عن مسؤولية الطلائع الواعية والمتخصصة في مجالات الاقتصاد والعمل والزراعة والاجتماع على وجه الخصوص في عدم انشغالها بهذه القضايا الاساسية ووضع الدراسات المفصلة عنها وقرع نواقيس الخطر عالياً ودائماً للتحذير من نتائجها، ليس فقط على حقوق الانسان العادي ، بل وعلى المصلحة العليا للوطن .

واي قضية يقاتل من اجلها مثل هؤلاء وهم الذين يطلب اليهم قبل غيرهم بل وربما دون غيرهم ان يقاتلوا في سبيل القضايا الوطنية والقومية في حين لا تشكل قضاياهم هذه وغيرها مما سبق ذكره « قضايا » تتبناها الطلائع المثقفة والقيادات الوطنية، وتجهد من اجل الدفاع عنها كل يوم دون اعتبارها مجرد اداة اعلامية في صراع القوة مع انظمة الحكم ؟

رابعاً : خطوات اولى على الطريق الطويل : دور النخبة المثقفة

إذا صحت الفرضية التي يستند اليها الكاتب في هذه الدراسة من ان حرمان المواطن العربي من حقوقه وحرياته الاساسية قد ادّى من خلال اساليب متطورة الى تطويعه وشل قدراته وتطلعاته العامة مما سهل تقزيم الاهداف الوطنية والقومية، فإن الطريق للخروج من الازمة الخانقة التي تمر بها الامة ، رغم كونها في الاساس ازمة حكم ، لا تكون بمحاولة القفز مباشرة الى الحكم وانما بمحاولة حل ازمة المواطن .ويكون ذلك بالعمل من اجل اعادة الحركة في نفسه الساكنة والحياة الى روحه المستكينة المستسلمة. ولن يكون بقدرة قيادات معارضة عمرها كعمر الانظمة حاولت وفشلت ولكنها لم تتغير او تتجدد ان تفعل ذلك . فالبيانات والاجتماعات العامة الموسمية والعرائض والبرقيات التي تعد في المناسبات لم تجد نفعاً في السابق ولن تجدي نفعاً في المستقبل . وكيف يمكن ان يتغير نظام ما اذا لم تثبت القيادات قدرتها وهي في المعارضة على اعطاء البديل الاصلح او على التجديد والتوالد عند وقوع الفشل او قدوم الشيخوخة ؟ والى ان تقوم القيادات البديلة باثبات جدارتها بل ربما تمهيداً لذلك يرجى من الطلائع الواعية التي يؤرقها ما وصل اليه حال الامة والتي لا يهمها الوصول الى الحكم او تغيير النظام بقدر ما يهمها اعادة الدم الى شريان الامة ان تتعاون وتعمل فيما بينها من اجل ضمان الحد الادنى من حقوق المواطن وحرياته الاساسية والتي من خلالها وحدها ، في ظل معطيات الواقع المختلفة ، يمكنه ان يقف على قدميه مرة اخرى ويستعيد ثقته بأمته ومستقبلها . ولا تطالب هذه الدراسة تلك الطلائع الواعية الاعداد لثورة او انقلاب او تبنّي مذهب من المذاهب السياسية او اعداد حزب سياسي او حتى تزعم معارضة سياسية للانظمة القائمة . فكل ما تقترحه هذه الدراسة هو خروج بعض اعضاء النخبة المثقفة من ابراجهم ووضع جانب من امكاناتهم الفكرية والمهنية والعلمية في خدمة قضايا حقوق مواطنيهم وحرياتهم الاساسية ، ومحاولة اعطاء المثل في مجال الخدمة العامة دون مقابل وإن رافق ذلك بعض التضحيات الجزئية .

ويرى الكاتب وجوب اعتماد مداخل عملية تتبناها الطلائع المثقفة الواعية من خلال مواقعها واختصاصاتها او اهتماماتها الشخصية والعامة . وكمثل عملي على ذلك يشار الى هدف الوحدة العربية الذي لا يزال املاً دفيناً في صدور الملايين والذي ندرك جميعاً ما حل به من تقزيم وتشويه . فكيف نستطيع ان نسترد الحياة والقيمة الى ذلك الهدف؟ وهل هناك من يظن الآن بامكان تحقيق هذه الوحدة من فوق ودفعة واحدة ؟ لقد اصبحت هناك قناعة تكاد تكون كاملة لدى الغالبية العظمى من الوحدويين ان تحقيق ذلك يحتاج الآن الى وقت وجهد يفوق بمراحل ما جرى تصوره في اي وقت من الاوقات . ويرى الكثيرون بوجوب تركيز العمل الآن على محاولة توحيد البنية التحتية الاساسية بين اكبر عدد من الاقطار العربية وذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تأكيد خاص على شؤون المواصلات والاتصالات بأنواعها المختلفة وشؤون الهجرة والانتقال والاقامة . وقد جرت في السنوات الثلاثين الاخيرة ، الى جانب العمل السياسي ، محاولات حكومية لخلق مشاريع اقتصادية مشتركة ، بعضها لا يزال قائماً ، رغم تصارع الانظمة المكونة لها . كما جرت محاولات متواضعة لتنظيم حرية انتقال الاشخاص والاقامة والعمل الا ان معظمها لا تزال تحبو بغير نظام او انتظام او استمرارية كيلا نصفها بالجمود والمراوحة في مكانها . واذا كان السبب في ذلك يعود اساساً لغياب الارادة السياسية للانظمة الحاكمة فإن غياب القوى الوحدوية الضاغطة التي لا يهمها الوصول الى الحكم بقدر ما يهمها انجاز خطوات حقيقية على الطريق كان من العوامل التي سهلت جمود الحركة في ذلك الاتجاه . وحتى تتكون قوى ضاغطة كهذه لا بد من قيام مجموعات صغيرة في جميع الاقطار العربية تضم اصحاب اختصاص تسخر نشاطها وفكرها وعلمها لهذه الغاية فتضع الدراسات العلمية وتنظم الندوات وتتبنى مقترحات عملية تنشرها وتناقشها فيما بينها ومع المسؤولين بعيداً عن الانغماس في نزاعات الانظمة الموسمية ، الأمر الذي يضمن مصداقيتها ويزيد من فعّالية آثارها .

وهل يمكن حقاً الادعاء بأن انشاء مثل هذه المجموعات او الجمعيات العلنية والتي تضم رجال فكر وعلم غير طامعين في الحكم هو امر مستحيل التحقيق او عرضة لاضطهاد الانظمة وقمعها ؟ واذا استحال قيامها في قطر ما فهل يمنع قيامها في الاقطار الاخرى ؟ ان المطلوب هنا هو تقديم المثل من الفئة التي لا تزال وحدها قادرة على ان تعطيه ، دون مقابل ، وذلك من اجل بناء حد ادنى من المصداقية لما تقوله او تدعو اليه في مجالسها الخاصة او العامة وهي التي يقال عنها الآن ما يقال عن الانظمة : كثيرة الكلام قليلة الافعال . هذه الطلائع الواعية هي وحدها القادرة الآن والمؤهلة لمثل هذه البداية المتأخرة . وبدون قيامها بتقديم مثل حي يقصّر المسافة بين القول والفعل ويعطي الدليل على ضرورة العمل العام وجدواه فلن يكون بمقدور احد ان يحرك الماء في المستنقع العربي الساكن او يبعث الامل في النفس العليلة .

وقياساً على مثل ما يمكن أن تؤديه بعض الفئات الطليعية الواعية في مجالات محددة تعزيزاً للبنية التحتية الاساسية للوحدة العربية المنشودة، فإن هذه الورقة تفترض امكانية قيام مجموعات مختصة ومؤهلة بأخذ زمام المبادرة في جميع الاقطار العربية من اجل تعزيز حقوق الانسان المدنية والسياسية من ناحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية اخرى،مع الاخذ بالاعتبار اولويات هذه الحقوق واولويات العمل من اجل ضمانها . وسوف تعرض هذه الدراسة فيما يلي لبعض الفئات المهنية والعلمية المدعوة للقيام بذلك :

١ ـ نقابات المحامين

إن مهنة المحاماة هي التي يمكن ان تكون ، بحكم تعريفها ، انبل المهن واجدرها بالاحترام . فهي التي تؤهل صاحبها قانوناً لمهمة الدفاع عن قضايا الاشخاص الذين يقفون وراء القضبان متهمين بانتهاك القانون او الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك في الوقت الذي يتخلى عنهم الآخرون اما ضعفاً وإمّا جبناً او عجزاً . واصحاب المهنة هذه هم وحدهم القادرون بحكم القانون على الوقوف الى جانب المذكورين والدفاع عن حقوقهم بالاستناد الى القانون . وهم ، المحامون ، مخوّلون بذلك بحكم المهنة ومطالبون به بحكم الموقع . وهم يُعتبرون ، الى جانب القضاء ، رقباء على احترام مبدأ سيادة القانون . وهم الاقدر على إداء ذلك الدور من خلال سلاحهم الشرعي والوحيد : العلم والمنطق وقسم الولاء لشرف المهنة .

وقد لعب المحامون العرب في شتى ديارهم ، منفردين او من خلال نقاباتهم ، ادواراً مشرفة في الدفاع عن قضايا الوطن والمواطنين قبل الاستقلال وبعده . وقد انحسر دورهم نسبياً في السنوات الاخيرة مع انحسار جميع الادوار الاخرى على نحو ما أشرنا اليه سابقاً . ولا يزال عدد منهم يؤدون ادوارهم بكفاءة وامانة داخل الوطن وخارجه . كما استمرت الحياة تنبض بقوة في نقابة المحامين المصريين في ظل اصعب الظروف حتى بعد ان جرى حلّها تعسفاً . وهي لا تزال الاكثر نشاطاً وجراة في اعلاء كلمة الحق والدفاع عن قضايا الحريات والحقوق الاساسية . ولا يمكن هنا بالطبع تجاهل عامل اساسي مكّنها من القيام بذلك وهو رسوخ تقاليد المهنة في مصر وعلو المكانة التي يحتلها مبدأ سيادة القانون فيها بالمقارنة مع الوضع في معظم الاقطار العربية الاخرى . ولا يزال الكثير مما يرجى إداؤه من جانب المحامين العرب ونقاباتهم من اجل ما نحن بصدده.ولعل مما يزيد في قدرة النقابات العربية على العمل هو تميز العديد من مجالسها بالصفة التمثيلية القائمة على انتخابات حرة .

وفيما يلي بعض ما يمكن لنقابات المحامين القيام به في مجال حقوق الانسان العربي وحرياته الاساسية :

أ ـ تزويد جميع المحامين المنخرطين في عضويتها بنسخ مترجمة الى العربية عن الاتفاق الدولي لحقوق الانسان المدنية والسياسية في الاقطار العربية التي دخلت طرفاً فيها،للتعرف على ما التزمت به حكومتهم دولياً لمصلحة مواطنيها مما هو اساساً من حقوقهم وحرياتهم المشروعة . وكذلك دعوة حكوماتها لنشر نصوص الاتفاق باللغة العربية على اوسع نطاق ممكن حتى يتعرف المواطنون على حقوقهم ، وحتى تكون السلطات الادارية والقضائية على علم بالالتزامات التي تعهدت بها دولتهم من خلال الاتفاق ، على حد تعبير اللجنة المعنية بحقوق الانسان[٦] . وكأن اللجنة أرادت بذلك ان تقول ان إمكانية ممارسة المواطنين لتلك الحقوق تزداد بنسبة طردية مع ازدياد معرفتهم بها وادراكهم لالتزام الدولة بضمانها ومطالبتهم باصرار على تحقيقها . كما ان اطلاع الهيئات الادارية والقضائية على نصوص ذلك الاتفاق يضعها امام مسؤولياتها ويزوّدها بقدر من الحصانة عند الحكم بمقتضاها . ولعل مما يمكن أن يخدم الاغراض المذكورة اعلاه توجيه النقابة لاعضائها ومطالبتهم بالاستناد الى نصوص الاتفاق او الدفع بها امام الهيئات القضائية والادارية كلما لزم الامر او كان ممكناً .

---

(٦) انظر وثيقة الامم المتحدة : (CCPR/C/21, General Comment 3 / 13).

ب ـ دراسة الانظمة القائمة في ضوء الاتفاق واقتراح ما يجب تعديله او استحداثه من نصوص قانونية لكي يتمشّى قانون الدولة مع متطلبات الاتفاق الذي التزمت به دولياً ، وذلك من خلال مذكرات تقدم الى السلطات المختصة وتجري ملاحقتها والاصرار على ضرورة الاستجابة لها .

ج ـ دراسة التقارير المقدمة من بلد النقابة الى اللجنة المعنية بحقوق الانسان المنبثقة عن الاتفاق الدولي المذكور والتي سبقت الاشارة اليها والموكلة برصد تنفيذ الدولة الطرف لالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق من خلال التقارير المقدمة لها بموجب الاتفاق وعبر الحوار العلني الذي تجريه مع ممثلي الدولة المعنية في جلسات مفتوحة مخصصة لهذه الغاية . ويمكن الحصول على نسخ من تلك التقارير إما عن طريق الامم المتحدة القائمة في كل العواصم العربية وإما مباشرة من سكرتارية اللجنة في مركز حقوق الانسان التابع للامم المتحدة . ومما يذكر ان تقارير الحكومات المقدمة الى اللجنة وكذلك محاضر المناقشات التي تجريها بشأنها مع ممثلي تلك الحكومات يجري اصدارها في الامم المتحدة كوثائق رسمية للتوزيع العام . وبامكان النقابات دراسة تلك التقارير من خلال لجان فرعية مختصة ووضع ملاحظاتها بشأنها خاصة اذا تبين لها وجود تناقض ما بين مضمون التقرير وما هو قائم فعلاً ومن ثم ارسال تلك الملاحظات كتابة الى الجهات الحكومية المختصة . ويمكن للنقابات المعنية كذلك ان ترسل من ينوب عنها لحضور جلسات تلك اللجنة اثناء مناقشة التقارير المقدمة من حكوماتها ووضع تقرير عنها ، نظراً للجدية والاهمية التي تتميز بها تلك المناقشات . ويعرض الكاتب وجوب قيام النقابات بنشر الدراسات والملاحظات المشار اليها في هذا البند وفي البند السابق ، ليس بقصد التشهير بالنظام وإنما بهدف زيادة الوعي لدى المواطن بما يمس حقوقه مباشرة وكأداة مشروعة من ادوات الضغط على السلطة لكي تقوم بتنفيذ ما التزمت بتحقيقه في معاهدة دولية انضمت اليها او صادقت عليها طائفة مختارة .

د ـ تكريس اقصى جهودها للعمل من اجل الغاء حالة الطوارىء والاحكام العرفية المعلنة وجميع القوانين والاجراءات الاستثنائية الصادرة بموجبها حتى لو صدرت بموافقة مجالس تشريعية لا تملك في الواقع من امرها شيئاً ، واعطاء ذلك الهدف الاولوية الدائمة الى ان يتحقق . ذلك ان خطورة هذه القوانين تكمن في ايقافها العمل بعدد من الحقوق والحريات الانسانية وتعطيلها للضمانات المقررة لحماية غيرها مما ادى الى انتهاك حقوق المواطن دون رادع او حساب . ان استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية على النحو المذكور قد تم بذرائع لم تعد قائمة او مقبولة او مقنعة فضلاً عن مخالفتها للشروط القانونية التي نص عليها الاتفاق الدولي لحقوق الانسان المدنية والسياسية بهذا الشأن ولروح معظم الدساتير العربية ونصوصها . ان حالة الحرب مع اسرائيل مثلاً ، وهي احدى الذرائع ، قد زالت عملياً منذ زمن طويل بالنسبة للغالبية العظمى من الاقطار القائلة بها ، فقد تناقص عدد الاقطار العربية المشاركة مع كل حرب جديدة الى ان انتهينا الى ما وقع في حرب لبنان عام ١٩٨٢ . ومع ذلك فقد استمر العمل بالقوانين الاستثنائية لفترات متقطعة في عدد من الاقطار وبشكل شبه متواصل في عدد آخر وذلك منذ الحرب الاولى عام ١٩٤٨ . ويحق للمحامي ، على اقل تقدير ، ان يسأل ، ولو متأخراً : أليست اسرائيل هي الاخرى في حالة حرب مع العرب منذ قيامها ؟ ألم تقاتل وتربح جميع الحروب التي خاضتها مع الاقطار العربية ؟ ولماذا إذاً لم تعلن حالة الطوارىء في اي من تلك الحروب باستثناء المناطق التي ظلت معمورة في غالبيتها بالسكان العرب؟ وهل من المبالغة القول بأن ذلك كان من ضمن اسباب انتصارها الرئيسية على العرب؟ واذا كانت حالة الحرب هي السبب الموجب حقاً لفرض حالة الطوارىء فلماذا يستمر فرضها حتى الآن في القطر الذي عقد اول معاهدة صلح مع اسرائيل ؟ واذا

قيل ان الاسباب الموجبة لفرضها هي تعرض الامن الداخلي او الخارجي للخطر بسبب نشاطات لبعض الفئات « الهدامة » او « المخدوعة » او « العميلة » لأنظمة اخرى والتي توصف دائماً بـأنها أقلية معزولة عن الشعب فمن حق المحامي ، على الاقل ، ان يسأل : لماذا اذاً تؤخذ الغالبية بجريرة الاقلية ؟ ولماذا لا تطبق على الاقلية « الناشزة » احكام القانون العام العادية والتي تنص على عقاب كل من يثبت عليه ارتكاب جريمة ؟ وهل يمكن ضمان عدم وجود اقلية غير راضية في اي دولة من العالم هذا اذا كان الامر بالفعل متعلقاً بأقلية ؟ وما هو السبيل لأقلية او اكثرية غير راضية اذا امتنع عليها التعبير عن رأيها بجميع الطرق المشروعة ؟

وكما تجيز معظم دساتير العالم اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الحالات التي تتعرض فيها حياة الامة للخطر فقد أجاز الاتفاق الدولي لحقوق الانسان المدنية والسياسية للدولة الطرف فيه باتخاذ الاجراءات التي تمكنها من وقف العمل بالتزاماتها بموجبه في حالة الطوارىء التي تهدد حياة الامة بالخطر و« التي يعلن عن وجودها رسمياً » و« ذلك فقط الى المدى الذي تقتضيه متطلبات الوضع » . الا انها لا تستطيع مع ذلك تعطيل حقوق معينة نص عليها مهما كانت الظروف واهمها الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب او المعاملة او العقوبة القاسية وغير الانسانية او المهينة (المادة الرابعة) .

وفي تعليق عام لها حول هذه المادة من الاتفاق المذكور اشارت اللجنة المعنية بحقوق الانسان الى ان الاجراءات المتخذة بموجب هذه المادة هي « ذات طبيعة استثنائية ومؤقتة ويجوز استمرارها فقط طالما استمر التهديد لحياة الامة قائماً » . كما أكدت انه « في حالة الطوارىء العامة يصبح احترام الحقوق اكثر اهمية خاصة تلك الحقوق التي لا يجوز وقف العمل بها في اي ظرف من الظروف »[٧] .

ومن المؤكد ان الامة التي لا تستطيع لمدة تقارب الاربعين عاماً أن تدفع الخطر على حياتها لا يمكن أن تحميها منه قوانين استثنائية مسلطة على رقابها . كما لا يتصور ان يكون قد جال بخاطر اي من واضعي مشروع ذلك الاتفاق الدولي « ولا في المنام » ان تصبح حالة تعطيل القوانين بهذه الذريعة او تلك حالة شبه دائمة وان يصبح الحكم بالقوانين العادية هو الاستثناء . كما انه من المؤكد انه لم يخطر ببال اي من هؤلاء ان تعتبر مثلاً مظاهرة قام بها العمال ضد الغلاء او طلباً لحقوق عمالية مبرراً لإعلان حالة الطوارىء او تحدياً لها وان يجري التصدي لها بقوة السلاح ،فيحرم عدد من المواطنين العزل من حقهم في الحياة تعسفاً كما حدث في السنوات الاخيرة في قطرين عربيين طرفين في الاتفاق المذكور احدهما في المشرق والآخر في المغرب .

هـ ـ تنظيم مشاركة كل اعضاء النقابة على اساس دوري ، ودون مقابل ، في الدفاع عن حقوق جميع الافراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك ، خاصة اولئك الذين يعجزون عن تـأمين الخـدمات القانونية ممن لا سند لهم من مال او جاه ، ودون تمييز لأي سبب كان .

٢ ـ لجان الدفاع عن حقوق الانسان العربي

إن اللجان والجمعيات القائمة في عدد من الاقطار العربية والمشكلة طبقاً لقوانين الجمعيـات يمكنها ان تفعل الكثير في مجال خدمة الاهداف التي شكلت من اجلها . ولعل من اهم ما تستطيع ان

---

(٧) انظر وثيقة الامم المتحدة : (CCPR/C/21, General Comment 5/13).

تفعله اعداد سجلات منظمة وكاملة يجري استكمالها اولاً بأول في حالات انتهاك حقوق الانسان الواقعة ضمن مناطق عملها ، وبخاصة حالات الحرمان من الحقوق التي عرض الكاتب وجوب اعطائها الاولوية في العمل ، ومن ثم التدخل لدى السلطات المسؤولة مواجهة وكتابة من اجل وقف تلك الانتهاكات على ان يواكب ذلك تأمين الخدمات القانونية ، بالتعاون مع نقابة المحامين ، لكل من يعجز عن تأمينها لسبب او آخر . ومن المهم هنا ان يشار الى ان تجرد مثل هذه اللجان في عملها الانساني المحض وعدم تمييزها بين حالة واخرى لأي سبب كان ، خاصة بسبب الرأي السياسي او الدين او العنصر او الجنس ، هو الذي يكسبها الاحترام والمصداقية لدى الجميع .

إن قلة من اللجان والجمعيات العربية القائمة حالياً تحت ذلك الاسم تقوم عملياً ببعض ما يفترض فيها القيام به بحكم مبررات وجودها . ولعل من الافضل ان تقوم الجمعيات العاجزة عن إداء دورها ، لسبب او آخر ، بحل نفسها وافساح المجال لمن يأنس في نفسه القدرة والرغبة على القيام بهذا العمل الانساني العام بدلاً من ان تصبح واجهة تتباهى الانظمة بوجودها للتدليل على ان حقوق الانسان لديها في خير وعافية . ومرة اخرى ، تجدر الاشارة هنا الى الدور الفعّال الذي قامت وتقوم به ، تحت اقسى الظروف ، جمعيات ولجان الدفاع عن حقوق الانسان في دكتاتوريات امريكا اللاتينية المكونة من مفكرين وكتاب وفنانين ومحامين واساتذة جامعات . وقد ادى نشاط تلك الجمعيات الى وضع تلك الانظمة في قفص الاتهام محلياً وعالمياً ، والى حصول احد قادة تلك الجمعيات مؤخراً على احدى جوائز نوبل للسلام ، رغم ما اصاب سمعة الجائزة ولجنتها من سوء بسبب اضفائها جائزة السلام قبل ثلاثة اعوام لمن كان ولا يزال عدواً له .

وليس في نية الكاتب التقليل من اهمية الصعوبات التي تواجه اللجان الخاصة بحقوق الانسان في الوطن العربي سواء تمثلت تلك الصعوبات في موقف السلطات الحاكمة من نشاطاتها او في العقبات اللغوية التي قد تحول دون اطلاعها على اختصاصات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان او الاتصال بها . وربما كانت تلك الصعوبات والعقبات مبرراً كافياً لتنفيذ الفكرة التي تراود اذهان الكثيرين من المفكرين داخل الوطن العربي وخارجه حول ضرورة انشاء لجنة عربية عامة للدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي يكون مقرها خارج الوطن . الا ان نجاح مثل تلك اللجنة يتوقف الى حد كبير ، ضمن اشياء اخرى ، على حصولها على تأييد اكبر عدد ممكن من المفكرين والكتّاب والفنانين والمحامين واساتذة الجامعات العرب وان تكون على صلة وثيقة باللجان الوطنية ، مكملة لها وليس بديلاً عنها ، وحافزاً لنشاطاتها وليس مبرراً لتقاعسها عن العمل .

لقد أثبتت تجارب الامم الاخرى ، ان من اهم مقومات نجاح اللجان والجمعيات الوطنية تلك الاتصالات المباشرة والدائمة التي تُنشئها مع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان . فقد اكتسبت هذه المنظمات مصداقية وسمعة واسعتين خلال العقدين الاخيرين بسبب تصديها للدفاع عن قضايا حقوق الانسان في العالم الثالث ،وكان نشاطها قاصراً فيما سبق على العالم الصناعي ، ونظراً لدقة معلوماتها وصدق مصادرها إجمالاً . وبالرغم من ان دور هذه المنظمات لا يمكن ان يحقق المعجزات او يكون بديلاً عن العمل الداخلي الفعّال الذي يمكن أن يقوم به اصحاب المصلحة المباشرون فإن بمقدورها ان تكون عاملاً مساعداً وداعماً لجهود اللجان الوطنية وذلك من خلال الضغوط والاتصالات المباشرة التي تقوم بها مع الحكومات المعنية ، وكذلك من خلال البيانات الشفوية والكتابية التي تقدمها الى الهيئات الدولية المختصة بحكم الصفة الرسمية التي تتمتع بها لهذه الغاية والمعترف

بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة . ولعل دور هذه المنظمات غير الحكومية يكتسب اهمية خاصة نظراً لأن معظم هذه المنظمات قائم في الدول ذات النظم الرأسمالية ، المثل الاعلى لمعظم الانظمة العربية وحليفتها ، والتي يهم الانظمة عدم افتضاح امرها لدى الرأي العام فيها . ومن ناحية اخرى فإن خلق مثل هذا الاتصال من شأنه أن يضفي على اللجان الوطنية لحقوق الانسان حماية وحصانة ، نسبية بالطبع ، ازاء السلطات المحلية نظراً لما يمكن أن يحدثه رد فعل تلك المنظمات الدولية غير الحكومية لأي قمع يمارس ضد هذه اللجان او الجمعيات او اعضائها من اثر على سمعة الانظمة ومكانتها في العالم . وبهذه المناسبة ، فإن بامكان اللجنة العربية العامة للدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي ، عند قيامها ، ان تحصل على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي اذا توافرت لها الشروط المطلوبة .

ولعل مما يؤسف له انه برغم كثرة حالات الحرمان التعسفي من حق الحياة والتعذيب والاعتقال لمدد طويلة دون محاكمة والتي اصابت المئات ، كيلا نقول الآلاف ، من المواطنين العرب على ايدي حكوماتهم خلال العشرين سنة الاخيرة فإن عدداً قليلاً جداً منها قد وصل الى اسماع تلك المنظمات غير الحكومية . كما ان أياً من حالات الاختفاء القسري او الاختطاف التي اتهمت بعض الاجهزة بالقيام بها في اكثر من قطر عربي لم تصل حتى نهاية شباط / فبراير من عام ١٩٨٣ الى علم « فريق عمل »[٨] متفرع عن لجنة حقوق الانسان ومختص في البحث عن الاشخاص المختفين مع الحكومات المعنية رغم كثرة الحالات التي تصله من مختلف انحاء العالم منذ ان باشر عمله عام ١٩٧٩ .

٣ ـ اتحاد المحامين العرب

إن دور نقابات المحامين الوطنية في مجال الدفاع عن حقوق المواطن وحرياته الاساسية يظل ، على اهميته ، قاصراً عن بلوغ الهدف ما لم يواكبه تنسيق وتعاون فيما بينها لسببين رئيسيين : احدهما يتعلق بوحدة الهدف الذي هو باختصار حقوق الانسان العربي ، وليس مجرد حقوق الانسان السوداني او الموريتاني مثلاً . وثانيهما ، كيلا يستغل نشاط نقابة هنا وقوداً في صراع القوة بين الانظمة هناك .

وليس هناك اجدر من اتحاد المحامين العرب بالقيام بذلك الدور . فهو التنظيم العربي غير الحكومي الاكثر سمعة واحتراماً ونشاطاً في مجال الدفاع عن الحقوق الوطنية والقومية واقلها تأثراً بسياسات الانظمة العربية . وقد كان كذلك منذ قيامه ، وهو بالمناسبة من اقدم المنظمات العربية غير الحكومية والوحيد الذي احتفظ بمقره الدائم في القاهرة بعد المعاهدة وذلك بسبب موقف محامي مصر الاحرار وصمودهم المشرّف في الدفاع عن حقوق العرب القومية . واذا كانت قدرة الاتحاد في إداء دوره قد تأثرت في السنوات الاخيرة بسبب تأثر بعض النقابات المنضمة اليه بسياسات انظمة الحكم في الاقطار القائمة بها والغاء النقابة كلياً في واحد منها على الاقل وعدم السماح لمكتب الاتحاد بالانعقاد مجدداً في القاهرة، فإن ذلك لا يحول دون استمرار قيامه بالدور المؤهل له والقادر عليه بحكم ما سبق بيانه . ذلك انه بحكم طبيعته التمثيلية كمحامي الوطن العربي مطالب ، قبل اي تنظيم آخر ، بأخذ زمام المبادرة في كل ما يتصل بحقوق الانسان .

---

(٨) The Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, C/O United Nations, Center For Human Rights.

ويدرك الكاتب ان الاتحاد كثيراً ما سعى للتنسيق بين جهود النقابات الوطنية الممثلة فيه في بعض مجالات نشاطاتها تلافياً للقطيعة بينها بسبب مداخلات بعض الانظمة في شؤونها . الا ان مقياس النجاح الحقيقي يكمن في قدرته على التنسيق بينها في مجال الدفاع عن قضايا حقوق الانسان العربي وحرياته الاساسية في جميع الاقطار العربية . فهو فضلاً عن امكانية قيامه بذلك الدور مباشرة بالنسبة لهذه القضايا في القطر الذي يستحيل فيه على النقابة المحلية القيام به ، لسبب او لآخر ، وبالتنسيق معها ما امكن ، فإن باستطاعته ان يفعل ذلك بالنسبة لقضايا حقوق الانسان العربي في الاقطار العربية التي لا نقابات فيها على الاطلاق . ويمكنه كذلك من خلال ذلك التنسيق ان ينوب عن النقابة المعنية في حضور اجتماعات اللجنة المعنية بحقوق الانسان اثناء مناقشة التقارير المقدمة من حكومتها وموافاة النقابة بملاحظاته على تلك المناقشات .

ولا يقل اهمية عما يمكن أن يفعله الاتحاد في هذا المجال اعداده لمشروع لائحة بحقوق الانسان العربي المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية او دراسة لائحة بهذا الخصوص وضع مشروعها اتحاد الحقوقيين العرب عام ١٩٧٩، وتعديلها ان رأى ذلك مناسباً ومحاولة اقناع الاقطار العربية بتبنيها . وليس من المستحيل تحقيق ذلك خاصة اذا باشر السعي في سبيل ذلك مع الاقطار العربية الثمانية التي دخلت اطرافاً في الاتفاقين الدوليين الخاصين بهذه الحقوق . ويمكن التعديل فيها بما يتلاءم مع الحياة العربية ومتطلباتها اذا كان ذلك من ضمن الاسباب التي حالت حتى الآن دون انضمام الاقطار العربية الاخرى او بعضها للاتفاقين المذكورين .

إن اتحاد المحامين العرب مؤهل لتلك الادوار ولغيرها كذلك . انه واحد من عدد محدود جداً من المنظمات العربية غير الحكومية الذي يتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة . وهذا يعني حقه في ابداء الرأي من خلال ممثلين عنه ، شفاهة او كتابة في اجتماعات ذلك المجلس او اللجان المنبثقة عنه ، بما في ذلك لجنة حقوق الانسان ، في كل ما له مصلحة في المداخلة بشأنه . وقد قام بالفعل بدور مشكور في هذا الصدد امام معظم الدورات التي عقدتها اللجنة في السنوات الاخيرة وحتى الآن ، وبخاصة في الاوقات التي تجري خلالها مناقشة الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة . الا ان هناك قضايا متعددة اخرى تعرض على نطاق البحث في لجان المجلس مما يستلزم فيها سماع رأي منظمة عربية غير حكومية . كما ان هناك قضايا تمس حقوق المواطنين العرب في بلادهم مما يوجب اثارتها في ظرف من الظروف او تقديم شكوى بها الى الجهات الدولية المختصة .

وقد يقال هنا ، وبحق : كيف يقدر مكتب الاتحاد ، بواحد او اثنين من المتفرغين ، ومقر لا يستطيع الانعقاد فيه ان يقوم بكل تلك الادوار .. ومن اين ينفق عليها وموارده محدودة وربما شحيحة ؟ ومع ايمان الكاتب بضرورة استمرار السعي لتمكين هيئة المكتب والمجلس للانعقاد في مقره الطبيعي في القاهرة ، فلعل من الممكن أن يتم ذلك في عاصمة عربية اخرى مؤقتاً شريطة قبولها بمبدأ استقلالية الاتحاد كاملاً حتى اذا ما ضاق صدر الوطن بمقر لاتحاد محاميه وجب عليه البحث عن مقر في دولة اوروبية . ولا يكون ذلك امراً جديداً على اي حال بالنسبة لرواد النهضة العربية الحديثة . فقد بدأت هجرتهم الى اوروبا لمثل ذلك السبب قبل قرن من الزمان واكثر .

الا ان تأمين المقر وتوافر النيات المخلصة لا يكفي لبداية جدية لمثل الادوار التي سبق ايجازها . اذ الامر يتطلب توفير الموارد المادية والبشرية لذلك الهدف الكبير . الا يوجد من بين النخبة الطليعية العربية الواعية ، كيلا نقول المحامين فقط ، الذين نجحوا في ميدان اختصاصهم ، عشرة اشخاص

ينشئون من جيوبهم الخاصة صندوقاً خاصاً في اتحاد المحامين العرب لتمويل مثل تلك المشاريع التي سبق بيانها والتي تستهدف فقط تعزيز حقوق الانسان العربي ؟

٤ ـ النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية الاخرى

إذا كانت الاحزاب السياسية ممنوعة في معظم الاقطار العربية فيما عدا الاحزاب الحاكمة فإن حرية المشاركة في المجالات الاخرى متوافرة الى حد كبير في عدد منها ،كنقابات الاطباء والمهندسين بما فيهم الزراعيين والصحفيين والكتاب والصيادلة واتحاداتهم العربية وجمعيات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والتربية وغيرهم من الاساتذة الجامعيين . وليس في نية الكاتب او قدرته ان يضع المقترحات بما يمكن أن يفعله كل منها في مجال تعزيز حقوق الانسان في الوطن العربي . فقد ضرب ثلاثة امثلة على ذلك فيما سبق .. ويكفي ما يمكن ان يقال تعليقاً عليها وبحق : ما اسهل الكتابة على الورق !

خامساً : ملاحظات ختامية

تميز دور معظم النقابات والتنظيمات المهنية الاخرى في مجال حقوق الانسان في معظم ارجاء الوطن العربي طوال السنوات الثلاثين الماضية باصدار البيانات العامة وارسال البرقيات وذلك بمناسبة اجتماعاتها السنوية او الدورية او بمناسبة ذِكر معينة او عند وقوع احداث كبرى . وكان معظمها متعلقاً بحقوق الشعب الفلسطيني وبما اصابه مِن مظالم وكوارث . وكان هذا الاسلوب هو ذاته تقريباً الذي اتبعته الحركات والاحزاب السياسية عندما لم تكن مشغولة بالاعداد للقفز المباشر الى الحكم من خلال الانقلابات العسكرية . ولم تكن أساليب البيانات العامة هذه تختلف كثيراً عن سياسة العرائض والالتماسات المهينة التي مارستها الانظمة في توجهها للدول الكبرى للمساعدة في انقاذ ما يمكن انقاذه من حقوق الشعب الفلسطيني . وقد جاء الأوان ، منذ زمن ، لقيام تلك الهيئات بوقفة تقويمية جادة بعد ان ثبت بما لا يقبل الشك عقم تلك الاساليب وآثارها السلبية .

وقد حاول الكاتب في هذه الدراسة اقتراح سبل اخرى ، وفي ظنّه ، اكثر واقعية وفاعلية ، وان كانت بالقطع تستدعي جهداً اكبر بكثير مما بذل حتى الآن . وقد جاء اجتهاده هذا اثر وقفة طويلة مع الذات في اعقاب زلزال لبنان الكبير . وقد حاول الرد على التساؤلات التي صمّت الآذان حول اسباب ما جرى ، وكأنه يجري لأول مرة ، وحول : ما العمل ؟

وكما ذكر اعلاه ، فإن البداية تكون اولاً بمعرفة حقوقنا ونشرها على اوسع نطاق ، كي يزول من الاذهان ان حياتنا مرهونة برضاء السلطان وان أيّ خير يصيبنا هو منّة منه ورحمة . فإذا فعلنا ذلك وجب علينا مباشرة العمل الجاد لتأمين تلك الحقوق وضمان حمايتها . وليس هناك من هو اكثر اهلية وقدرة على القيام بذلك من الطلائع العربية الواعية التي تئن الآن تحت وطأة الضمير محاولة تلمس طريقها من اجل تخطي حالة العجز والاحباط والفراغ التي تخيم على الوطن والمواطن من المحيط الى الخليج . وحتى تكون هناك بداية فلا بد من قيام مجموعات صغيرة بأخذ زمام المبادرة بحكم اختصاص اعضائها ومن خلال مواقعهم في مثل النقابات والجمعيات المشار اليها اعلاه .

إن من مستلزمات هذه المبادرات ان تقوم على اساس من التفرغ لا الهواية وانطلاقاً من مبدأ الاستمرارية في العمل . ويقصد بالتفرغ هنا : « تفرغ الكل بعض الوقت وتفرغ البعض كل الوقت » . اما

الاستمرارية فهي العمل القائم على « النفس الطويل » وليس على اساس هبّات عاطفية ووقتية سرعان ما يخبو أوارها .

ويعود الكاتب هنا لتأكيد ما سبق بيانه من ان المطلوب من النخبة المثقفة لاغراض هذه الدراسة ليس القيام بحركة سياسية او اتخاذ مواقف سياسية معارضة للانظمة القائمة . فذلك من طبيعة الحركات والاحزاب السياسية ، فضلاً عن صعوبة التفاف اعضاء النقابات والجمعيات المهنية حول مواقف سياسية واحدة . ان ما تعرضه هذه الدراسة على النخبة المثقفة هو ان « تتحمل مسؤوليتها » وان تتخذ زمام المبادرة في « وضع الانظمة امام مسؤولياتها » لتحقيق ما التزمت وتعهدت قانوناً بتحقيقه بحكم الاتفاقات الدولية او بحكم دساتيرها وبياناتها الرسمية ، وان تحشد النخبة المثقفة في سبيل ذلك جميع امكاناتها المهنية والفكرية مع الاستعانة بالمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان . ويجب ان لا تعتبر هذه الدعوة نفياً للحزبية او بديلاً عن العمل الحزبي او تعارضاً معه ، بل على العكس من ذلك كلياً اذ ان من شأن هذه الدعوة ان تعطي رواد الحركات السياسية البديلة مثلاً جديداً على كيفية اكتساب ثقة المواطن واعادة المصداقية للعمل السياسي . فالمطلوب هنا إذاً هو انطلاقة حقيقية واعية من اجل تعزيز حقوق الانسان العربي ، بما في ذلك الحق في المشاركة من خلال الاحزاب والنقابات ، ومن اجل تحقيق مبدأ سيادة القانون في الوطن العربي . وغاية ذلك هي اعادة الثقة لدى المواطن العادي بأن هناك في الوطن وفي قيمه واهدافه ما يستحق ان يبذل حياته من اجله . ان هذا المواطن لم يبخل بذلك في السابق عندما آمن بصدق الدعوة . ولم يكن ليركن الآن الى نفسه لولا ما اصابها من احباط وخذلان ، ليس فقط على يد الانظمة ، بل على يد الاحزاب والحركات السياسية التي ارادته فقط وقوداً لسياساتها دون ان ترقى هي نفسها الى مستوى تلك السياسة .. ولولا قدرة الانظمة على استغلال ذلك من اجل تطويع المواطن وتقزيم تطلعاته الوطنية والقومية .

إن الامانة تقتضي ، عند الحديث عن المثل المطلوب تقديمه ، ان يشار مرة اخرى لما قام به ، ولا يزال ، عدد من محامي مصر الاغيار ، منفردين ومن خلال نقابتهم المشروعة دفاعاً عن حقوق الانسان في مصر إعلاءً لمبدأ سيادة القانون فيها . وقد فعلوا ذلك مراراً وتكراراً واثقين من نزاهة القضاء وعلو مكانته . والامثلة على ذلك في الاشهر القليلة الماضية اكثر من ان تحصى . فقد تبنّوا منفردين ومن خلال نقابتهم الدفاع عن حق الانسان في العمل (قضية الصحفي محمود عوض ضد رئيس مجلس ادارة اخبار اليوم) وعن حق التجمع السلمي (قضية الاحتفال بذكرى مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد سابقاً) وعن الحق في حرية الممارسات الدينية (قضية الطعن بصحة القرار الاداري ضد البابا شنودة) هذا فضلاً عن محاولاتهم الدائبة امام المحاكم من اجل رفض قبول الاعترافات والشهادات المقدمة نتيجة التعذيب . وقد فعل محامو مصر ونقابتهم ذلك انطلاقاً من الايمان بمبادىء حقوق الانسان دون تمييز بين حالة واخرى بسبب الرأي السياسي او الدين او الجنس . وفي يقين الكاتب ان طليعة مصر الواعية سوف تعود ، كما كانت دائماً ، مثلاً يحتذى في الدفاع عن حقوق الانسان العربي وحرياته وقضاياه القومية برغم القيود التي فرضتها المعاهدة والتي اريد بها قبل كل شيء عزل مصر عن موقعها ودورها التاريخي . الا ان ذلك يجب ان لا يكون ذريعة للاستكانة لدى الطلائع العربية الاخرى في بقية الوطن . فقد فعلنا ذلك في السابق : حكاماً ومحكومين ، وتركنا معظم العبء على كاهل مصر وشعبها حتى اذا ما غاب الفارس عنها انكشفت عورة الامة عن هذا العجز الرهيب الذي تعاني الاهوال منه اليوم .

واخيراً ، فقد حاول الكاتب هنا ان يرد على التساؤلات التي عمت الوطن نتيجة الصمت الذي خيّم على الامة ازاء ما جرى في لبنان عام ١٩٨٢ . وقد اجتهد في رده مستنداً الى قناعات شخصية ، قد يشاركه او يعارضه فيها كثيرون ، آملاً في ان يفتح ذلك مجال الحوار والاجتهاد وصولاً الى بداية سليمة نخطو من خلالها خطوات ثابتة على الطريق الطويل □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠

المجلد الاول : المؤلفون

القسم الاول : بالعربية

و

المجلد الثاني : المناوين

القسم الاول : بالعربية

الدولة والنظام في المغرب العربي (*)

د. محمد عبد الباقي الهرماسي

استاذ علم الاجتماع ـ الجامعة التونسية .

ـ ١ ـ

انه لمن المفيد عند دراسة المغرب من منظور الاجتماع السياسي الانطلاق من تمييز في المفاهيم بين مفهوم الدولة ومفهوم النظام ، وهو تمييز قل ما يقوم به الباحثون في دراسة الوطن العربي بالرغم من الاهمية الاستراتيجية والاجرائية التي يمثلها . ان الفكرة الرئيسية التي تتضمنها هذه الدراسة هي القول بأن الشعوب المغربية تعتبر ان الدول الموجودة على الساحة ، انما تمثل اطاراً سياسياً ملزماً ورمزاً مرجعياً للوجود السياسي لهذه الشعوب لا يمكن التخلي عنه ، وان كانت معظم الانظمة تعيش ازمة مختلفة الحدة على صعيد الشرعية ، وعلى صعيد القدرة على الانجاز . ولعل في هذه المفارقة ـ ثبات الدول وازمة الانظمة ـ ما يلقي اضواء جديدة لا على المجتمع السياسي المغربي فحسب ، بل على صيرورة الوطن العربي ككل.

ـ ٢ ـ

يعود تكوين الدول المغربية الى ازمنة تاريخية سبقت الامتداد الاستعماري بكثير ولكنها تأثرت الى قدر بعيد بالتجربة الاستعمارية وبرد الفعل الوطني على هذه التجربة . لقد شكلت الوطنية القطرية الايديولوجية السائدة ، منذ حوالى نصف قرن . فقد مثلت الامل الوحيد خلال ما يسمى « الليل الاستعماري » الطويل وهي التي ادت الى تشكيل دول المغرب الجديدة وبعث البرامج التنموية الطموحة[١] .

يتسم المغرب بالمقارنة الى المشرق العربي بشرعية الدولة الوطنية على صعيد المبدأ وهذا لا يعني نفي الانتماء للامة العربية . كل ما يعنيه من الناحية الاجرائية هو أن البناء القومي العربي

(*) محاضرة القيت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، يوم ٧ نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، ضمن برنامج محاضرات المركز لعام ١٩٨٣ .

(١) Elbaki Hermassi, *Etat et société au Maghreb* (Paris: Anthropos, 1975).

لا يُتصور وكأنه نقيض للدول الوطنية الموجودة . ولذلك اسباب عديدة منها ان النخب ذات الاتجاه الوطني ، التي تتبنى الدولة الوطنية وتعتبرها الاطار المركزي للانتماء السياسي قد نجحت في التغلب على جميع التيارات الاخرى . فالفئات الاسلامية مثلاً وقع تجاوزها منذ الثلاثينات وكان عليها اما ان تتكيف مع البرامج الوطنية واما ان يقع تهميشها ، وكذلك بالنسبة للتيارات الليبرالية والاشتراكية التي ظلت اغلب الوقت تعيش على الهامش . والاهم من ذلك كله ان التيار العربي الوحدوي كان غائباً ، اذ لم يتكوّن حزب وحدوي واحد منذ بداية الحقبة التاريخية المعاصرة .

لا يعني هذا طبعاً ان النخب الوطنية لم تلجأ الى تحريك الشعور الديني او الاعتماد على التضامن العربي او انها أهملت التعبئة والتشهير بما يسمى المشكلة الاجتماعية ، بل العكس هو الصحيح . ان ما يجب ادراكه هو ان جميع الطاقات ، الرمزية منها والمؤسساتية ، قد وقع استغلالها واستعمالها لفائدة المجموعات السياسية ، الجزائرية والمغربية والتونسية ، وكأن هذه الكيانات تمثل اماماً في حد ذاتها .

وخلاصة القول فإن مكانة الدولة وعلاقة الناس بها تختلف بعض الشيء في المغرب عما عليه الامور في المشرق . فعلى الرغم من ان الازدواجية تجاه السلطة تمثل القاسم المشترك هنا وهناك ، فقد ادّى التطور المنعزل الى انتشار ايديولوجية في المشرق تنظر الى الدول ككيانات اصطناعية خلقها الاستعمار لتكريس التجزئة السياسية للامة العربية[٢] . ولا شك ان العلاقة بين الامبريالية والتجزئة والتقوقع (Involution) واردة في اذهان الجميع، ولكن تبقى الحاجة الى التأكيد بأن اعتبار الكيانات السياسية كوحدات قطرية عابرة وظرفية لا تتطابق مع التجارب الموضوعية والذاتية لاغلب المغاربة . فالواقع يحتم علينا ان نقول ان اطار الدولة الوطنية مقبول قبولاً تاماً ، وان كان الناس لا ينظرون اليه كاطار نهائي . وهو اطار مقبول بالرغم من ان الانظمة تواجه صعوبات كبرى في اثبات شرعيتها .

- ٣ -

إن طرح الاشكالية بهذه الصورة والقول بأن المشروع الوطني اكتسب المعركة على حساب الصيغ الاخرى ، كبناء المغرب العربي او الوحدة العربية ، لمن شأنه ان يجعل من البناء القطري المحك الرئيسي للحكم بالنجاح او الفشل بالنسبة للنخب الحاكمة . وتقويم البناء القطري خلال الربع قرن الماضية عملية صعبة بعض الشيء وان كانت ملامح الاشياء آخذة في الوضوح بمرور السنوات .

يكاد كل شيء في تاريخ المغرب وفي بنيته الاجتماعية يساهم في جعل الدولة المحرك المركزي في عمليات الادماج والتنمية . فهناك جملة من العوامل نخص بالذكر منها قوة المفعول الترويجي Effet de démonstration وتآكل المجتمع التقليدي بسبب عنف الحروب وتعاظم دور الرأسمالية ، وقد ادت هذه العوامل الى وضع خاص يجعل الناس يتوقعون من الدولة ان تنجز لحسابهم كل ما حرمهم الاستعمار منه : الشغل ، الصحة ، الرفاهية ...

وقد قبلت الانظمة هذا الرهان الخطير ووجدت في حماس الحركة الاستقلالية وتفاؤل اقتصاديات التنمية ما جعلها تأخذ على عاتقها عمليات بناء الدولة وبعث التنمية على مختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

---

(٢) منير شفيق ، **الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت . دار الطليعة ، ١٩٨١) .

ومن الاهمية بمكان ان نقف عند الكيفية المؤسساتية للاضطلاع بهذا البرنامج . يمكن وصف العملية بدولنة المجتمع ، ونعني بدولنة المجتمع ، التصرف في برامج التغيير والاصلاح خلال تحييد المؤسسات الموجودة والاعتماد على طوائف رسمية (Système Corporatif) قصد تأطير الناس في مختلف القطاعات .

من نافل القول ان مشروع الدولنة هذا يتأثر بطبيعة الهيكل المؤسساتي القائم في كل مجتمع لما لهذا الاخير من تأثير على الاختيارات الكبرى ، واسلوب اتباعها وكذلك على نوعية العلاقات السائدة في المجتمع السياسي .

لقد استطاعت العائلة المالكة في المغرب مثلاً ان تواكب حركة التحرير ثم ان تصبح حجر الزاوية للمجتمع ككل ، ولا شك ان استمرار المؤسسة الملكية انما هو مؤشر بقدر ما هو عامل مساهم في استمرارية القيم السلفية والتراتب الاجتماعي الموروث بقدر ما يحد من اتباع السياسات الجذرية ويشجع على الحذر والمحافظة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

وفي تونس، فقد تضافرت العوامل التاريخية والمجتمعية لظهور نظام يتمحور حول الحزب الواحد وأدى هذا الحزب دوره في قيادة التحرير وبناء الدولة ذات الاتجاه الوطني كما حاولت مجابهة معركة التنمية الى حد معين وكما سنرى الى حد محدود .

وقد ارتفعت توقعات المغاربة تجاه الثورة الجزائرية وامل البعض ان تحقق الثورة الجزائرية تحت قيادة جبهة التحرير ما لم تحققه حركاتهم الوطنية بتونس والمغرب ، ولكن خط التطور في هذا البلد لم يلب هذه الطموحات فقد اصبح الجيش المؤسسة المركزية للمجتمع بعد ان وقع تهميش القاعدة الفلاحية وتوظيف الحزب السياسي .

بجانب المؤسسات ، هناك عوامل حاسمة اخرى نذكر منها البنية الطبقية للمجتمع ودرجة التعددية الاجتماعية والقدرة على التعبئة ، فطبقة الرأسماليين في القطاع الزراعي والتجاري كان لها وزن اكبر بالمغرب الاقصى وتونس من الجزائر ، ومقابل ذلك كانت درجة التعبئة والعزيمة اقوى في الجزائر من اي مكان آخر ، ولهذه الاسباب كلها اختار النظام المغربي الطريق الليبرالي وتابعه لأبعد ما يتيحه المنطق ويخوله وضع التبعية ، وانطلقت الجزائر في مشروع الصناعات التصنيعية منتهجة نوعاً من رأسمالية الدولة . فالخطاب السياسي يؤكد على خدمة العمال وصغار الفلاحين بينما يُعطى كل النفوذ للنخب البيروقراطية والتكنوقراطية . اما فيما يخص تونس فالنظام كان يحاول دائماً ان يجد خطاً وسطاً بين النموذج الرأسمالي الليبرالي ونموذج رأسمالية الدولة .

ضمن هذه الشروط وما يترتب عليها من فوارق في الاسلوب والدرجة تبقى الظاهرة العامة : التدخل الدرامي لجهاز الدولة في مشاكل البناء والادماج والتنمية . وفعلاً يمكن اليوم لأي باحث ان يلمس النتائج بنفسه ، فالمجتمعات المغربية قد تغيّرت الى حد بعيد تحت تأثير التمركز والتعليم والاعلام ومخططات التنمية المتتالية . هذه المخططات التي لم تترك قطاعاً واحداً او مجموعة واحدة دون ان تؤثر فيهما او تتفاعل معهما . وفعلاً يمكن للانظمة اليوم ان تتباهى بقدر محترم من التنمية الاقتصادية[٣] . وقد صاحبت هذه التنمية جملة من التغيرات الهيكلية كظهور طبقات

---

(٣) حسب احصائيات البنك الدولي فإن معدلات النمو الاقتصادي لبلدان المغرب خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ هي كالآتي : المغرب ٥,٦ ـ تونس ٧,٥ ـ الجزائر ٧,٠ .

جديدة من المنظمين (Entrepreneurs) سواء في القطاع الخاص او القطاع العام ، وكذلك اتساع في صفوف القوى العاملة التي اخذت تشعر بوزنها مجتمعياً وسياسياً .

- ٤ -

ولكن اثناء السبعينات اخذ هذا الجو من التفاؤل والحماس يتبدد ، ومع بروز الصعوبات التي تواجهها سياسة التنمية والمشاكل الاجتماعية التي تنجم عنها اصبح الناس يشكّون في قدرة الخطاب السياسي المنبثق عن الحركة التحريرية ، على طرح المشاكل المستجدة وعلى حلها . بعبارة اخرى جاء زمن خيبة الامل في المشروع الوطني[٤] .

ليست هذه في الحقيقة المرة الاولى التي نجد فيها علامات الخلاف والتذمر في المغرب المعاصر ، ولكن الوضع الجديد يختلف لأن الخلافات تجاوزت الاوساط النخبوية لتشمل الجماهير العريضة ولأن خيبة الامل بدأت تأخذ ابعاد الازمة القومية . حتى ندرك اسباب هذه الازمة لا بد ان نؤكد على ان اغلب المواطنين كانوا يؤمنون بالمشروع الوطني ، وكما ذكرنا كانت التطلعات بعد الاستقلال ، الواقعية منها وغير الواقعية ، كلها متمحورة حول الدولة الوطنية . وبصفة عامة فقد كانت الاغلبية تثق بالنظام وتقبل اجراءات التقشّف املاً منها بأن السياسة الانمائية سوف تعود عليها يوماً بالخير ، وإن لم يأتِ الخير لها مباشرة فلأطفالها وبناتها . ولم تهتز هذه الثقة الا بعد مضي ما يزيد عن عشرين سنة من الممارسة والتصرف الوطني وبعد ان ظهر للعيان بأن المشروع التنموي بالرغم من انجازاته البديهية، انما هو مشروع محدود المردودية يكرس التفاوت الاجتماعي الموجود كما يخلق ابواباً جديدة للتفاوت .

يبدو مما تقدم ان للازمة الوطنية اسباباً اجتماعية اقتصادية وان الازمة تأخذ شكل عدم القدرة المتزايد على احتمال اللامساواة . ولعل الحدة غير المألوفة في نضالية المنظمات النقابية تمثل اصدق مؤشر لهذا الموقف ، فقد شاهدت السبعينات سلسلة من الاضرابات قانونية وغير قانونية . وإن كانت بعض هذه الاضرابات محدودة الاهداف ، محصورة في قطاعات معينة ، فبعضها الآخر كاد يصل الى تحدي سلطة النظام نفسها وشرعية سيادته على المجتمع (تونس ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨) .

وينبغي ان نلاحظ ان ما غذى الاستقطاب الاجتماعي اضافة الى التفاوت في الدخل انما هو سلوك الفئات الحديثة الثراء ونزعتها الى الاستهلاك التظاهري وما كان لهذا السلوك من سلبيات كالشعور بالحرمان في نفوس الطبقات الشعبية واليأس في نفوس الشباب ، هذا الشباب الذي يشكو في الوقت نفسه من انغلاق الآفاق وتضخم الشهادات ، والذي يفقد الامل في امكانية الحراك الاجتماعي وتحقيق ولو جزء مما حققه الجيل الذي سبقه .

كما تأخذ الازمة بعداً سياسياً عندما ينتشر الاعتقاد بأن النجاح (والحراك الاجتماعي) غير مرتبط بالكفاءة والجهد بقدر ما هو مرتبط باعتبارات اخرى كالمحسوبية والروابط الشخصية والقبلية والجهوية .

---

(٤) Hela Béji, *Le Désenchantement national* (Paris: Maspero, 1982).

هناك مؤشرات عديدة تدل على ان الرأي العام قد اخذ يغير تصوره لرجال السياسة . فالانطباع السائد هو ان السياسيين في الحقيقة يعيشون اليوم من السياسة اكثر مما يعيشون من اجلها على حد تعبير ماكس فيبر الشهير . وبالفعل فالفرق بين اوائل الاستقلال واليوم هو الفرق بين زمن يمكن وصفه بمشروع دولنة المجتمع وزمن الدولة الفئوية (Privitisation de l'Etat) .

إلى جانب الاستقطاب الاجتماعي وانعدام الثقة والحماس تجاه الانظمة نجد بدايات التمرد على قواعد المجموعة الوطنية نفسها . فما يجب ادراكه هو انه مهما كانت خلافات النقابات والمعارضة القانونية او المسموح لها بالتعبير عن نفسها مع الانظمة فإن هذه الخلافات تصبح نسبية جداً بالمقارنة بمواقف حركات المعارضة الجديدة والاسلامية منها خاصة .

الجماعات الجديدة لا تكتفي بادانة قصور الحكومات وعدم قدرتها على تحسين الاوضاع وفتح باب الحوار، فهي تدين ايضاً احزاب المعارضة وتعتبرها شريكة الحكومة في مسؤولية الحكم . وهي بهذا المنطق تفسر فك الارتباط بينها وبين السلطة السياسية . وتعتبر ان اناساً « يشعرون بالكبت والحرمان ، حتى من حق المعارضة او ابداء التذمر والسخط ويلتجمون بحكم الضرورة وحتمية رد الفعل في المقاومة السرية باسلوب « العنف السياسي » الذي اصبح ظاهرة عالمية »[٥] .

- ٥ -

هذه كانت إذاً الملامح والابعاد الرئيسية لأزمة الشرعية في المغرب العربي ، ولكنه من نافلة القول ان حدة هذه الازمة تختلف حسب الاوضاع الخاصة لكل مجتمع . ففي الجزائر مثلاً هناك مؤشرات عديدة تدل على ان النظام الجزائري حاول خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي قام به بومدين سنة ١٩٦٥ ، ان يكتسب الشرعية عن طريق الانجازات الاقتصادية . وان وفر اتّباع النموذج التنموي الجزائري والمجهود الذي صاحبه بعض الشعبية فلا احد ينكر اليوم سلبيات هذا النموذج ولا انعكاساته على النظام .

إن نموذجاً يركز على الصناعة الثقيلة ويهمل الفلاحة هو اقتصاد تحتكره شركات وطنية تستورد احدث التكنولوجيا واقلها قدرة على توفير التشغيل ، نموذج كهذا ربما يلبي حاجيات الاطارات العليا ولكنه لا يلبي طبعاً حاجيات المجتمع الجزائري .

وفعلاً فقد اعتبرت عملية التصنيع عملية تقنية صرفة كأن الانماء والتقدم لا يتطلبان تنظيم المجتمع او اصلاحه بقدر ما يهدفان الى توفير السلع والتجهيزات . هذا التصور من شأنه ان يحدث فصماً بين الفئات الحاكمة والمتصرفة من ناحية وبين الفئات العاملة وغير العاملة من ناحية اخرى ، اذ يصعب ايجاد الدوافع المجتمعية المناسبة ويتزايد عدم الاستقرار (التغيب والتقلب المهني) كطريقة لمقاومة النظام السائد .

وقد اتسم النموذج الجزائري ايضاً باليعقوبية (Jacobinisme) ، اذ انه طبّق منتهى المركزية على الصعيد السياسي والثقافي والاجتماعي وهو لكل هذه الاسباب يواجه ثلاثة انواع من التمرد :

---

(٥) ادريس الكتاني ، « التطرف الديني كرد فعل للتطرف اللاديني »، **العربي** ، العدد ٢٨٠ (آذار / مارس ١٩٨٢) ، ص ٤٩ .

- تمرد القوى الاجتماعية الاقتصادية في صورة تكاثر الاضرابات وظهور الاقتصاد الموازي الخاص .

- تمرد القوى الاثنية التي تطالب باحترام الفوارق الثقافية واللغوية .

- وتمرد الفئات الدينية التي ترفض النموذج التنموي السائد كما ترفض التركيبة الاجتماعية الجديدة .

ولعل عنف هذه التظاهرات يعود فيما يعود لاحتكار المبادرات وعدم فاعلية الوساطة المؤسساتية كما تدل هذه التظاهرات على الدور الرمزي المجرد الذي يقوم به الحزب الواحد . فكما يرى الاستاذ **احمد ماحيو** : « إن الوقت قد حان للاقلاع عن فكرة احتكار الكلمة واتاحة الفرصة امام الفئات الاجتماعية الاخرى للتعبير عن آرائها »(٦) .

أما في تونس فقد كانت البداية طيبة إذ استطاع النظام تحت قيادة حزب وطني واحد ان يقود الجماهير ويمضي اشواطاً في البناء القطري ويستوعب الصراعات حتى اواخر الستينات ، وقد كان الصراع الرئيسي داخل الحزب بين نخب تؤمن برأسمالية الدولة وان كانت تسميها اشتراكية ، ونخب تؤمن بالرأسمالية الليبرالية وتؤكد على دور المؤسسات . وقد حسم هذا النزاع سنة ١٩٦٩ ، بعد افشال تجربة « التعاضد » وكان الحسم النهائي لمصلحة القطاع الخاص ،وابتداء من هذا التاريخ دخل النظام ازمة لم يجد الى اليوم مخرجاً منها .

ومع هذا فإن حركات المعارضة تشتغل داخل الاطار الدستوري . فحركة الديمقراطيين الاشتراكيين تكافح من اجل بناء مجتمع مدني حر ومن اجل مؤسسة الحياة السياسية . وكذلك حركة الوحدة الشعبية التي تمتاز بالنداء الى توجيه جهاز الدولة لخدمة الطبقات الشعبية . الجديد في الامر هو ظهور حركات اسلامية واخرى متطرفة بدون ان يكون بينها اي قاسم مشترك مع النخب الحاكمة ،وكما ذكرنا سابقاً تحاول هذه الحركات نقض النظام كله بما فيه المعارضة . وقد تفطن احد زعماء المعارضة لهذه الظاهرة فراح يناشد المسؤولين بتقنين المعارضة وفتح الحوار الحر والا كان الوبال على الجميع .

فبعد ان وقعت تظاهرة محلية بمدينة تالة من اجل الشغل صرح هذا المسؤول « سوف يأتي وقت - اذا استمر الوضع على ما هو عليه - يصعب فيه تنظيم هذه الجماهير الشعبية وتكتيلها وتجنيدها وتعجز الهياكل السياسية - ولا اتحدث عن هياكل الدولة والهياكل الادارية - اذا بلغ الغضب درجة معينة ويبلغ رد الفعل العفوي درجة معينة لا يمكن لاي احد ان يوجّه الجماهير الاتجاه الصحيح ويجندها لتحقيق التغيير بصورة منظمة مثلما نريد لها . هذا ما يجب ان نفكر فيه وهذا ما لا يدركه المسؤولون ، لقد لاحظوا عجزهم امام الجماهير في تالة التي توجهت قبل كل شيء الى مقر مسؤول الحزب الاشتراكي الدستوري في المنطقة . ويظن هؤلاء المسؤولون انهم بمنعهم حركتنا من النشاط فسوف يكون هذا لفائدتهم ولكن العكس هو الصحيح وسوف يأتي وقت اذا ما ازداد الغضب الشعبي والعفوية والتلقائية في رد الفعل الشعبي فسوف لن يتمكن اي احد من الامساك بزمام الامور ، هذا

---

(٦) لمزيد من الاطلاع ، انظر :

Annuaire de L'Afrique du Nord (Paris: CNRS, 1976).

ما يجب ان نفكر فيه ونتروى فيه ونحتاط من مضاعفاته في المستقبل »[٧] .

إن وضع النظام المغربي افضل من هذه الوجهة من الوضع سواء في الجزائر او في تونس ولعل المفارقة تكمن في ان الحكومة الملكية المغربية تجنبت تجارب التحول الجذري واكتفت بالتغييرات التي تضمن لنفسها التحكم في زمامها . ولا شك ان بعث المؤسسات التمثيلية بعد تجميد طويل وتنظيم المسيرة الخضراء لاسترجاع الصحراء لمن شأنه أن يكسب النظام شعبية جديدة ستظهر الاحداث كيف سوف يقع تصريفها .

- ٦ -

وفي الخلاصة : ان تضاعف المعارضة وعلامات التمرد لا تعني حتماً نهاية النخب الحاكمة والانظمة في المغرب . فبقدر ما تختلف الحركات وتتباين قواعدها الاجتماعية فالانظمة ما زالت قادرة على إقامة تحالفات جديدة وتغيير توجهاتها عند الحاجة ، ولكن تبقى التحديات من العمق مما يجعلنا نشك في قدرة الانظمة على التجديد دون تغيير في الخطاب السياسي نظراً لأن المشروع الوطني يبدو لنا وكأنه قد استنفد جدواه . ونعني بهذا التعبير شيئين : الاول خلق علاقة جديدة بين المؤسسات والمواطنين والثانية إرساء جسر بين البناء القطري والبناء المغربي □

---

(٧) احمد المستيري في: **المستقبل** (تونس) ، (٢٨حزيران / يونيو ١٩٨٢) . والغريب (وهل من غرابة !!) ان الفكرة نفسها عبّر عنها الرئيس بورقيبة تجاه تعنت الاستعمار الفرنسي اذ قال « اذا نحن الدستوريون فشلنا فلا مكان الا للتطرف ، التطرف الديني والتطرف السياسي » ، انظر :

Charles André Jullien, *L'Afrique du Nord en marche: Nationalismes musulmans et souveraineté française*, 3ème ed. (Paris: Julliard, 1972), p. 200.

آفاق العمل السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية في ضوء الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني

د. فؤاد حمدي بسيسو

الامين العام للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة
لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل .

مقدمة

تستعرض هذه الدراسة ـ بالتحليل ـ بعض الجوانب المتعلقة بالآفاق المتاحة للعمل الوطني الفلسطيني والعربي في ضوء المناقشات والاتجاهات التي سادت مناقشات المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي انعقد في الجزائر خلال الفترة من ١٤ ـ ٢٢ شباط / فبراير ١٩٨٣ . وربما يكون قد ضم اكبر حشد شهده اي برلمان او مؤتمر دولي في العالم وذلك عندما وصل عدد المشاركين الى حوالى خمسة آلاف من بينهم حوالى ٣٥٠ عضواً اضافة الى عدد كبير من المراقبين والمدعوين ورجال الصحافة العربية والعالمية .

وسيجري استعراض ذلك بالتركيز على المسألة المتعلقة بدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ، ومختلف الآراء المتعلقة بمسألة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية ، ويستند منهجنا في تحليل ذلك الى تصنيف الآراء والحلول المقترحة لمختلف المشاكل التي جرت مناقشتها ضمن التوجهين التاليين :

ـ السعي لتحقيق الحل الامثل للمشكلة الفلسطينية وفق الحسابات والمعطيات والامكانات التي يوفرها الوضع الفلسطيني والعربي والدولي في المرحلة الزمنية الراهنة .

ـ السعي لتحقيق الحل الامثل للمشكلة الفلسطينية من خلال السعي لتحقيق الوضع الامثل على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية .

ومما يجدر ذكره ان مختلف الحلول والآراء والاجتهادات التي تضمنتها مناقشات المجلس الوطني الفلسطيني اتت انعكاساً لهذين التوجهين ، دون ان يتم تحديدهما بالشكل والمضمون العلميين المحددين هنا ، الامر الذي ادى الى حدوث تداخل بين هذين التوجهين من وقت لآخر ، كما ساهم في احداث خلافات جوهرية في المواقف والآراء . ولو تم اخضاع تلك المناقشات لمنطق التصنيف العلمي لهذين التوجهين فقد يؤدي ذلك الى وحدة في الرأي وبمعنى آخر فإن اختلاف الاجتهادات في حل المشكلة

الفلسطينية او ما يرتبط بها من مشاكل فرعية (دعم الصمود ، العلاقات الفلسطينية العربية ـ مشروع فاس ، مشروع ريغان ، مشروع بريجينيف... الخ) ناجم عن الارتباط باحد التوجهين المذكورين سابقاً .

ونشير فيما يلي الى استعراض تحليلي عام لما جرى في المجلس نختتمه بتحليل له ومن ثم نتعرف على آفاق العمل المتاحة وفق هذين التوجهين.

اولاً : منهاج الحل الامثل وفق المعطيات المتاحة

إن منهاج تحقيق الحل الامثل للمشكلة الفلسطينية وفق الحسابات والمعطيات والامكانات الفلسطينية والعربية والدولية المتاحة خلال مرحلة ما بعد بيروت يفترض ـ وفق رأي اصحاب هذا التوجه ـ ان الهدف المرحلي هو اقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع او على اي بقعة من ارض فلسطين يجري تحريرها (حسب قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة عام ١٩٧٩) ، والسعي لتحقيق ذلك بتعبئة الطاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية المختلفة المتاحة ضمن ساحات العمل الفلسطيني والعربي والدولي .

وينطلق هذا المنهاج من مجموعة من الحسابات تضم ضعف الوضع العربي الراهن الذي انعكس في حقيقته العارية في حرب لبنان ، وتراجع قوة تأثير البلدان العربية النفطية ذات الفوائض المالية الكبرى وذات الاسواق التجارية الكثيفة ، بالاضافة لقوة الزحف الاستيطاني الصهيوني الذي يقترب وبصورة متواصلة من ابتلاع كامل الارض الفلسطينية ، يقابل ذلك تأييد عالمي سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وللحق الفلسطيني دون محتوى عملي من المساهمة الفعلية لتجسيد ذلك عملياً بالقدر المتناسب مع التأييد المعلن . لذا جاءت بنود المناقشات والقرارات التالية تعكس ذلك المنهاج المشار اليه تحت البند الاول :

١ ـ مشروع ريغان

اتسمت المناقشات هنا ـ بالاجماع ـ على رفض اعتبار المشروع اساساً صالحاً لحل المشكلة الفلسطينية وتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني (حق تقرير المصير ، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، اقامة الدولة الفلسطينية) وعلى الرغم من ذلك فقد تعددت اسباب رفض المشروع التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ ـ توقيت اعلان المشروع بعد حرب غزو لبنان وخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ، يثير كل الشبهات والشكوك كما يؤكد النوايا الامريكية تجاه تصفية القضية الفلسطينية .

ب ـ عدم اعتراف المشروع بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحقه في اقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ج ـ ان المشروع يفوض الاردن في مصير فلسطين تمهيداً لاعادة اقتسامها بين اسرائيل والاردن .

د ـ المشروع لا يتعرض لما تمت اقامته من مستوطنات قامت بابتلاع حوالى ٤٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالتالي فهو يعرض التفاوض على مصير ما تبقى من اراضٍ غير مصادرة وغير مستوطنة .

هـ ـ الشك في ان يؤدي هذا المشروع الى حل للمشكلة الفلسطينية .

و ـ سبق اعلان المشروع وخلال فترة ٨ شهور اعداد دراسات مكثفة شارك فيها العديد من اجهزة البحث العلمي والخبرة السياسية الامريكية والاتصالات ببعض الانظمة العربية ، ثم جاء اعلان المشروع مستهدفاً اخضاع المنطقة بأكملها للنفوذ الامريكي الصهيوني رغم ذلك ، فقد جاء القرار النهائي لمؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني « توفيقياً » بين اعتبار رفضه الكامل وبين قبوله والتفاوض على اساسه ، حيث اعتمد القرار كما تضمنه البيان السياسي الختامي نقطة اساسية هي : « إن مشروع ريغان في منهجه ومضمونه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني لأنه يتنكر لحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، ويتناقض مع الشرعية الدولية . ولذلك يعلن المجلس رفض اعتباره اساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين وللصراع العربي الصهيوني » .

٢ ـ مشـــروع فـــاس

تبلور في مناقشات المؤتمر اتجاهان حول مشروع فاس، اتجاه يرفضه لأنه يتنازل عن فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ويؤول الى الاعتراف بالكيان الصهيوني ويمثل ارتداداً عن قرارات القمم العربية وخروجاً على الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يعترف في مادته الثانية بفلسطين بحدودها المعروفة اثناء فترة الانتداب البريطاني عليها ، ولأنه قد يؤدي ايضاً الى بلقنة الوطن العربي لصالح السرطان الصهيوني تمهيداً لسيطرته الاقتصادية والثقافية ، كما يُسقط الخيار العسكري من ادوات الحل الممكن . اما الاتجاه الآخر فيرى بأن هذا المشروع لا يتضمن بالضرورة اعترافاً بالكيان الصهيوني ولا يسقط الخيار العسكري ، وإنما جاء هذا المشروع حصيلة للواقع العربي .. وحصيلة حسابات حالية قد تتغير . وقد ساد الاتجاه الثاني نحو مشروع فاس ، ولكن تمت معالجة الموقف من هذا المشروع بحذر شديد وحكمة عندما اعتبر المشروع يمثل نهاية التنازل لا بدايته ... وحصيلة حسابات قد تتغير .

لذا جاء نص قرار المجلس كما يلي : « يعتبر المجلس قرارات قمة فاس الحد الادنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب ان يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من اجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية ، ويؤكد المجلس ان مهمة هذه القرارات لا تتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني » .

٣ ـ العلاقات الفلسطينية ـ العربية

تعكس المناقشات المتعلقة بهذا البند كغيرها من البنود اختلافات اساسية في تصورات مختلف الاتجاهات السياسية والوطنية لهذه المسألة وقد ترجمت هذه المناقشات الوجود العربي بتناقضاته المختلفة داخل حركة المقاومة والاتجاهات الفلسطينية بفئاتها المختلفة . وقد تجسد ذلك على افضل وجه في التساؤل الذي طرحه احد المتكلمين عندما تساءل : هل ان الثورة بكل منظماتها واتجاهاتها في خدمة

فلسطين ام ان فلسطين كانت اداة لخدمة هذا الطرف او ذاك ؟ كيف نشكو من حالة العجز العربي رغم اننا نساهم في خلق المحاور ؟ هل منظمة التحرير هي خيمتنا ام اننا نضع امتعتنا فيها ونسكن في خيمة اخرى ؟

وعلى الرغم من ذلك فقد حدد المجلس اسس العلاقات الفلسطينية ـ العربية وفق الاطار التالي :

ـ الالتزام بقضايا النضال العربي وفي طليعتها قضية فلسطين والنضال من اجلها .

ـ التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني (حق العودة ، تقرير المصير ... واقامة الدولة الفلسطينية بقيادة م . ت . ف) .

ـ الحرص على وحدانية التمثيل والوحدة الوطنية ، واحترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل .

ـ رفض كل المشاريع الرامية الى المساس بحق م . ت . ف . في التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني عبر اي صيغة كالتفويض او الانابة او المشاركة في حق التمثيل .

أ ـ العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية

سنحلل بنوع من التفصيل مختلف الاتجاهات حيال هذه المسألة نظراً لأهميتها . فقد توزعت المناقشات بين اتجاه رافض لأي شكل من اشكال العلاقات او الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكم الاردني ، ويستند هذا الاتجاه في ذلك الى مواقف ايديولوجية مسبقة،ولا تخلو من اثر الخلافات القائمة بين الحكم الاردني وبعض الانظمة ذات العلاقة المباشرة بهذا الاتجاه . واتجاه آخر ينظر بواقعية .

وبالنسبة لمسألة مشروع الاتحاد الكونفدرالي بين الشعبين الفلسطيني والاردني فقد ركز الاتجاه العام على ضرورة اقامة هذا الاتحاد بين دولتين ، وتوقيت عملية اعلانه بعد قيام الدولة الفلسطينية ، بالاضافة الى ضرورة وضع القواعد القوية لنمو هذا الاتحاد من خلال توحيد المؤسسات المختلفة لهذين الشعبين ، خاصة المؤسسة العسكرية وخوض نضال مشترك ضد العدو الصهيوني ، اي تحقيق وحدة نضالية تؤول الى وحدة سياسية .

وقد بيّن احد المتكلمين ان الشعب الفلسطيني ينظر الى العلاقة مع الشعب الاردني من منطلق وحدة الدم والتاريخ والاخوة والمصير ويرحب بالتقارب على قاعدة التصدي ووحدة قتالية لتحرير الارض وتخليص الشعبين من الاخطار . كما اشار البعض الآخر الى خطر مشروع ريغان على الشعبين الاردني والفلسطيني ، مبيناً بأن اقامة الدولة الفلسطينية ستكون سداً في وجه الاطماع الاسرائيلية تجاه الاردن ، لذا فإن هناك مصلحة مشتركة للشعبين في النضال المشترك . والبحث في كيفية ترتيب وتنظيم العلاقة بين الشعبين ضرورة ملحة وليست شعاراً .

وقد جاء القرار المتعلق بهذا الموضوع مترجماً للاتجاه الواقعي ، حيث نص على ما يلي : « التأكيد على العلاقة الخاصة بين الشعبين والعمل على تطويرها بما ينسجم ومصلحة الشعبين ومن اجل احقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ، والتمسك بقرارات المجلس الوطني تجاه الاردن والانطلاق في هذه العلاقة من ان م . ت . ف . هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وان تقوم العلاقة المستقبلية مع الاردن على اساس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين » . وبذلك يكون المجلس قد ايد استمرار تنمية التعاون والحوار

الاردني الفلسطيني ودعمه وفق مصلحة الشعبين ، وذلك في اطار البرنامج السياسي المقرر من قبل المجلس الفلسطيني في دوراته المتعاقبة وميثاقه الوطني .

ب ـ انشطة دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ودور اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة

لقد عكست المناقشات المتعلقة باستراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ، قصر النظر تجاه متطلبات الدعم بمفهومه الشامل والمتكامل الذي يأخذ في الاعتبار محاور الصمود الثلاثة (الانسان ، الارض ، المؤسسات) او التجني على جهود الدعم والدور الذي تقوم به اجهزة دعم الصمود المختلفة ، خاصة فيما يتعلق باللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة او دائرة شؤون الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية ، او كانت تلك المناقشات تعكس مواقف ايديولوجية مسبقة ترفض التعامل مع الاردن وكل ما ينبثق عنه من مؤسسات .

ففيما يتعلق بالمناقشات التي اتسمت بقصر النظر ، يطلب البعض اعطاء الاهتمام الاول والاخير لقضية الارض باعتبارها محور الصراع العربي ـ الصهيوني دون ان يأخذ في الاعتبار ذراعي الصمود الآخرين المتمثلين في الانسان والمؤسسات ، وضرورة توجيه كل اشكال الدعم للمحافظة على الارض . وعليه فقد طالب البعض باعتماد القطاع الزراعي اساساً لجهود دعم الصمود المختلفة وتخصيص ما لا يقل عن ٧٠ بالمائة من مخصصات الدعم لهذا القطاع ، على ان يتم دعم الصناعة فقط لدى اتصالها بقطاع الزراعة ، اي الصناعات الزراعية والتعليم والتركيز على التعليم الزراعي . والنقد الذي يوجه لهذا الطلب انه يغفل دور القطاعات الانمائية الاخرى كالقطاع الصناعي ، خاصة الصناعات الحرفية في توفير اسباب العمل لقطاع واسع من العمال والحد من هجرتهم سواء للعمل في مؤسسات الاقتصاد الصهيوني او في الهجرة خارج الوطن المحتل ، كما يغفل دور الانسان ودعم صموده من خلال رفع مستواه العلمي والثقافي وتمتين الجانب النفسي المتعلق بصموده ومقاومته للاحتلال والذي يتم من خلال دعم انشطة النقابات العمالية ونوادي الشباب ومراكز الرعاية الاجتماعية ودعم الاحتياجات المعيشية لمجموعات الموظفين العاملين في ظل ظروف معيشية قاسية في مختلف الدوائر والمؤسسات العربية . ويقدر عدد الموظفين بحوالى ٢٠,٠٠٠ موظف (١٢,٠٠٠ في الضفة و٨,٠٠٠ في القطاع) وفي حين ركز البعض على ضرورة اعطاء الاولوية للقطاع الزراعي ، رأى البعض الآخر اعطاء الاولوية لقطاع العمال ، بينما رأى آخرون اعطاء الاولوية لقطاع النقابات والاندية ومراكز الشباب ومؤسسات التنمية الاجتماعية .

وعموماً اتسمت هذه المناقشات بقصر النظر والذي يعكس غياب الفهم المتعلق بدور مختلف القطاعات الانمائية وضمن اطارها الثلاثي (الانسان ، الارض ، المؤسسات) في دعم الصمود ، كما يعكس غياب خطة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في ظل الاحتلال ، وهي الخطة التي يفترض اشراك اكبر قطاع من القيادات الوطنية في صوغها وبلورتها .

وقد تمت الاشارة في هذا السياق الى ان جهداً اولياً قد جرى انجازه ضمن انشطة المكتب الفني التابع للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، باعداد مشروع خطة التنمية الثلاثية (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥) وانه في متناول المهتمين بدعم الصمود لابداء الرأي والمشاركة في بلورته بشكل نهائي ، تمهيداً لاعتباره وثيقة العمل الاساسي المتعلق بدعم الصمود الوطني في الارض المحتلة . كذلك تمت اشارتنا في مناقشات

لجنة شؤون الوطن المحتل الى اهمية قطاع الاسكان في دعم الصمود ، وتم بيان ادراك سلطات العدو الصهيوني لمخاطر النشاط الاسكاني العربي الذي حظي بدعم اللجنة المشتركة (وكان من شأنه انفاق ٢٠ مليون دينار خلال السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ استفاد منه ٢٠,٠٠٠ مواطن) حيث اشير الى هذا الخطر على التوجه الاسرائيلي الاستيطاني ضمن محاضر جلسات الكنيست الاسرائيلي .

هذا وقد جاء قرار المجلس تجاه مسألة الدعم مؤكداً على : ضرورة مضاعفة الجهود من اجل تعزيز دعم صمود شعبنا في داخل الوطن المحتل وتقديم كل مستلزمات هذا الصمود لوضع حد للتهجير والحفاظ على الارض وتطوير الاقتصاد الوطني ، كما وجه المجلس التحية لجماهير الصامدين في وجه الاحتلال والاستيطان والاقتلاع والتفافها حول م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما يدين المجلس جميع المحاولات الاسرائيلية والامريكية المشبوهة الرامية الى ضرب الاجماع الوطني الفلسطيني ويدعو للتصدي لها ، وتعزيز المؤسسات النقابية والجماهيرية واحياء وتطوير الجبهة الوطنية في الداخل .

كما وجّه المجلس التحية للصامدين في الارض المحتلة عام ١٩٤٨ معتزاً بكفاحهم من اجل تأكيد هويتهم الوطنية ومؤكداً على ضرورة توفير كل سبل الدعم . وقد وجه المجلس ايضاً التحية ومشاعر الاعتزاز للاسرى والمعتقلين في سجون العدو داخل الوطن المحتل وفي الجنوب اللبناني .

ثانياً : الحل الامثل للقضية الفلسطينية ضمن حـالة التوازن الاستراتيجـي المثـل

يتحقق الحل الامثل للقضية الفلسطينية بالوصول الى الهدف الاسمى وهو تحرير فلسطين العربية بكاملها من البحر الى النهر بحدودها المعروفة خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ، وبمساحتها الجغرافية المعروفة التي تبلغ ٢٠,٣٥٠ كلم^2 وبمواردها الطبيعية (السطحية والجوفية والبشرية) وبعودة الوطن الفلسطيني الى الجسد العربي ، يتكامل فيه بشكل طبيعي وبعد ان تتم عملية انتزاع السرطان الصهيوني ، والى الابد من هذا الجسد .

واعتبر هذا الهدف توجهاً رئيسياً لانطلاقة الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥ (كما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق المجلس الوطني الفلسطيني) ولا زال هذا الهدف يمثل توجه العديد من القوى الوطنية الفلسطينية والعربية والاسلامية .

وقد اشير الى ذلك في ثنايا المناقشات والكلمات التي القيت في المؤتمر الوطني الفلسطيني ، حيث اظهر اكثر من اتجاه التأكيد على ان حقنا في فلسطين من البحر الى النهر حق مقدس لا يجوز لأحد ان يتصرف فيه او يتنازل عنه . وقد انعكس هذا التوجه في اقتراحات ومناقشات العديد من القوى الفلسطينية في المؤتمر ، وهي الاقتراحات والمناقشات التي تصر على استخدام الخيار العسكري واحداث التلاحم النضالي بين القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية والقدرات العسكرية على ساحات المواجهة المباشرة مع فلسطين المحتلة (مصر ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، العمق العراقي) ويلاحظ ذلك رغم اتفاق هذه الاطراف على حدوث خلل في معادلة التوازن الاستراتيجي بين الثورة الفلسطينية والبلدان العربية والدول الصديقة المؤيدة للحق الفلسطيني من جهة ، وبين إمكانات

اسرائيل الصهيونية المدعومة من الولايات المتحدة الامريكية ومختلف القوى الامبريالية من جهة اخرى . لذلك فقد سُمِعت عبارات تقول : هل يعقل ان يفرط ابو عمار في حيفا ويافا ؟

ولا يخفى ان ايّ توجّه استراتيجي لتحقيق هذا الهدف الامثل يستلزم بالضرورة التخطيط لتعبئة كل الموارد والامكانات الفلسطينية ـ العربية والاسلامية والدولية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ونفسياً ... وذلك ضمن شروط تهيىء لممارسة الجهاد المقدس لتحرير فلسطين (بقدسها عاصمة لها) وتعني هذه الشروط احداث اندماج عضوي بين توجهات الانظمة العربية والاسلامية بشكل كامل او جزئي ، يضم ـ على الاقل ـ البلدان التي تشكل الحزام المحيط بفلسطين المحتلة وعمقه العربي والاسلامي الاستراتيجي ، والمقصود بذلك احداث هذا الاندماج العضوي بين هذه الانظمة بطاقاتها المتكاملة وبين حركة التحرر الوطني الفلسطيني والمعاد صياغتها وبلورتها بشكل تعبوي ـ من الناحيتين العقائدية والمادية ـ يرقى الى مستوى الجهاد المطلوب. وبافتراض تحقق هذا الشرط ، الذي تؤكد على ضرورة تحققه شواهد التاريخ المتعلقة باغتصاب فلسطين وتحريرها ، تَكْفُل خطة متكاملة ومتعددة الجوانب وبمحتوياتها العسكرية ، الاقتصادية والسياسية والنفسية انجاز مشروع لتحرير فلسطين بأكملها وبنجاح لا شك فيه .

ولا يخفى على احد ، ان هذا التوجه وإن كان لا يزال يحتل مكان الصدارة ضمن توجهات واماني العديد من الحركات والقوى الوطنية الفلسطينية والعربية والاسلامية ، الا انه لا يزال في مقام الامل البعيد التحقيق ، وذلك في ظل اختلال الوضع العربي والاسلامي والدولي الراهن لصالح القوى الصهيونية والامبريالية الدولية ، ولا داعي للتفصيل هنا . ويستشهد على ذلك بأن قرار قمة فاس يعتبر تنازلاً عربياً حقيقياً وتراجعاً عن قرارات القمم العربية السابقة ولا يرقى الى الهدف المعلن في الميثاق الوطني الفلسطيني ويطالب فقط باقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويوحي فعلاً ـ وان كان لا ينص صراحة ـ باغلاق الفرصة امام الحل العسكري لاسترداد حتى الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وقد جاء كما سبق بيانه حصيلة للواقع العربي الموغل في الضعف العام .

والخلاصة ان معادلة التوازن الاستراتيجي الحالية هي مختلة لغير صالح الهدف الامثل لتحرير كامل الوطن الفلسطيني وفق المعطيات التي ذكرناها سابقاً .

ثالثاً : اولويات العمل من اجل فلسطين في المرحلة الجارية

من منطلق الاهتداء بمتطلبات المرحلة الجارية بافتراض تأجيل عملية تحقق التوجه الثاني والمرتبط بهدف تحرير كامل التراب الفلسطيني من البحر الى النهر وهو التوجه الذي لا نشك في انه لا بد آت ، طال الزمن ام قصر ، عندما تشرق الشمس من جديد وتستعيد الامة العربية الاسلامية قوتها وقيادتها وتتحرك بطلائعها المجاهدة محققة امل الشعب الفلسطيني في رفع راياته على ربى القدس ومخلصة هذا الشعب من عذاباته التي ضربت الرقم القياسي في حجمها ومداها .

وبافتراض الاهتداء بمتطلبات التوجه الاول الرامي الى تحقيق الوضع الامثل في ظل معطيات وامكانات الوضع الفلسطيني والعربي والدولي الراهن فإننا نعتقد بوجوب اقرار التوجهات التالية ضمن برنامج لاولويات العمل من اجل تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

١ ـ العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية

متابعة الخطى لاحداث الدمج العضوي بين المؤسسات الفلسطينية والاردنية بدءاً بالتنسيق المتواصل وانتهاء بتحقيق وحدة هذه المؤسسات ، وتلعب الاجهزة العاملة في الميدانين العسكري ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل دوراً رئيسياً في هذا التوجه . وينبغي ان يغلف الحوار والتعاون الفلسطيني الاردني باطار من الثقة والصراحة والاخوة التي تترجم وحدة الآلام والآمال والخطر والمصير وضمن توجه يستهدف المصلحة الوطنية العليا للشعبين الفلسطيني والاردني .

ومهما قيل في اهمية الساحة الاردنية بالنسبة للعمل الفلسطيني ، فالحقيقة التي لا يجب انكارها تكمن بأن المسألة ليست مسألة تنسيق او تعاون بقدر ما هي مسألة اندماج عضوي تحتمه مختلف العوامل الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية والمصلحية للشعبين ، ولا شك بأن ثقل هذه العوامل يميل لترجيح كفة التوجه الوحدوي الفلسطيني ـ الاردني عن كفة اي توجه وحدوي فلسطيني مع اي بلد عربي آخر ، رغم ان الاول يمكن ان يشكل النواة الصالحة لاتساع دائرة الوحدة العربية . وليس هناك تعارض في رأينا بين هذا التوجه الرامي الى احداث اندماج عضوي مؤسسي ونضالي بين الشعبين الفلسطيني والاردني وبين قرار المجلس الوطني الفلسطيني بتحقيق الاتحاد الكونفدرالي بين الدولة الفلسطينية المتوقع ميلادها والدولة الاردنية التي تحتوي على وجود فلسطيني رئيسي ضمن تركيبتها الديموغرافية .

ومما تجدر ملاحظته ان مصير العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية اصبح مرهوناً ـ وفق اعتبارات المستقبل المنظور ـ بالموقف المشترك من كل المبادرات والمشاريع المطروحة لحل المشكلة الفلسطينية حلاً سياسياً يرتكز الى التفاوض وصولاً الى حل سلمي للقضية. وتطرح مسألة اختلاف الاجتهاد بين كل من الاردن والمنظمة فيما يتعلق بجدية وجدوى مشروع ريغان لحل المشكلة ، والتي آلت الى احداث بعض التأخير في المناخ الصحي للعلاقات السياسية بينهما ، تطرح هذه المسألة مسألة ضرورة استئناف الجهد المشترك وفق معطيات تلتقي عندها تقويمات الطرفين المتعلقة بجدية وجدوى المشاريع الاخرى او حصيلة مجموعة المشاريع المطروحة (فاس ، ريغان ، بريجنيف) ، ومن هنا فإن قوة الاندفاع المطلوبة لاستئناف عملية تنمية وتقوية العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية مرهونة ـ في تقديرنا ـ بمدى توفر جهد عربي ودولي مخلص ، يكون من شأنه ان يضع القواعد الصلبة لمسيرة سلام تؤول الى تجميع كل الطاقات المتاحة لايصالها لنهايتها . ومن الشروط الاساسية المطلوب توفرها لتحقيق ذلك ـ كما يبدو لنا ـ كسر الاحتكار الامريكي لمفتاح المشكلة ، وجذب مجموعة الدول الكبرى وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ويليها الصين وفرنسا وبريطانيا والشروع في تكثيف الجهد العربي المُدعم للمركز التفاوضي من خلال تجنيد كل الطاقات المتاحة ولتضع ثقلها وباخلاص صوب الجهود الرامية لتحقيق السلام العادل لمشكلة فلسطين . ومن المرجح ان تساهم هذه العملية بتصحيح جزء من الخلل الجاري في معادلة التوازن الاستراتيجي .

٢ ـ شؤون الوطن المحتل

فيما يتعلق بجهود دعم الصمود وشؤون الوطن المحتل ، ينبغي التركيز على الامور التالية :

أ ـ الهجـــرة

(١) وقف الهجرة المتصاعدة من فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ خاصة مع الموجات الجديدة من البطالة التي تضرب العاملين العرب في اسرائيل والذين تخلص منهم الهستدروت .

ومما يجدر ذكره ان رقم الهجرة سجل حتى نهاية عام ١٩٨٠ ما مجموعه ٤٥٠,٠٠٠ مواطن اي ما نسبته ٣٧ بالمائة من عدد السكان في الضفة والقطاع ، كما بلغ المتوسط السنوي للهجرة ٣٢,٠٠٠ مواطن ، واذا ما استبعدنا رقم الهجرة الكبرى التي تحققت في مطلع الاحتلال فإن هذا المعدل بدأ يتراوح من ١٠,٠٠٠ ـ ٢٥,٠٠٠ مواطن سنوياً .

وجاء في تقرير اعدته دائرة الابحاث في بنك اسرائيل حول التطورات الاقتصادية بالضفة والقطاع بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ان ٩٤ الف هاجروا من الضفة والقطاع ، ويقول التقرير ايضاً ان زيادة حادة طرأت على الهجرة من الضفة منذ حرب تشرين الاول / اكتوبر واعترف التقرير بأن معدل الهجرة السنوي بلغ حوالى ١٣,٤٠٠ نسمة ، اي ما يشكل ٩٣,٧٠٠ نسمة في السنوات السبع ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ .

ونشير فيما يلي الى اهم اتجاهات الهجرة الفلسطينية التي تحققت خلال الفترة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨١ والمستقاة من احدى الدراسات التي انجزت للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة من واقع مسح ميداني بالعينة في الضفة الغربية .

(أ) ساهمت الهجرة في تخفيض معدل النمو السكاني في الضفة الغربية من ٣,٥ بالمائة في المتوسط قبل عام ١٩٦٧ الى ما نسبته ١,٤ بالمائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠ ، مع ملاحظة ان هذه النسبة وصلت خلال عام ١٩٨٠ الى ما نسبته ٠,٥ بالمائة ، بينما بلغ معدل النمو السكاني في المجتمع اليهودي الاسرائيلي خلال الفترة نفسها ما نسبته ٢,٥٣ بالمائة ، ومن هنا يلاحظ اثر الهجرة السلبي على اتجاهات النمو السكاني العربي في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ .

(ب) يقيم ٣٠ بالمائة ممن هاجر من المناطق المحتلة في الاردن و٤٥ بالمائة في بلدان الخليج العربي و٩ بالمائة في الدول الاوروبية وما نسبته ١٠ بالمائة في الدول الامريكية ، ولذلك فإن اي سياسة تتجه لمعالجة مسألة الهجرة يجب عليها ان تتجه لهؤلاء المقيمين في كل من الاردن وبلدان الخليج العربي ٧٥ بالمائة .

(ج) غادر ما نسبته ٥٧ بالمائة من المهاجرين بحثاً عن فرص العمل وما نسبته ٢٦ بالمائة للدراسة (كلاهما ٨٣ بالمائة) كما ان ما نسبته ٧٧,٣ بالمائة ممن اقاموا خارج الارض المحتلة من الخريجين الجامعيين هم ممن تخرجوا من الجامعات العربية ، وذلك يعني ان من يدرس في جامعات الوطن المحتل يميل ـ بصورة عامة ـ للبقاء هناك . ان لذلك اهمية خاصة فيما يتعلق بضرورة دعم مؤسسات التعليم العالي في الوطن المحتل .

(د) لدى ما نسبته ٦٠ بالمائة من المهاجرين بطاقة لم الشمل وحق الاقامة في ظل الاحتلال وهذه المسألة تستدعي اعطاء الاولوية لهذه الفئة ضمن جهود اعادتهم للاقامة والعمل في الوطن المحتل .

وهنا لا بد من تكثيف عمليات دعم المشاريع الانمائية والخدمية التي تتميز بكثافة استخدامها للعمالة . وللاردن دور شديد الاهمية فيما يتعلق بسن الانظمة والقوانين التي تحد من حركة الهجرة ،

على ان تتكامل هذه الاجراءات مع اجراءات الدعم وتوفير البدائل لفرص العمل في الداخل وفق جهد مشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية والاّ وجدت الهجرة قنوات لهـا عبر موانىء ومطارات فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ .

(٢) العمل على دراسة وحصر وتوثيق وحماية الممتلكات الفلسطينية ، وهذا الامر اكدت على ضرورته مناقشات لجنة شؤون الوطن المحتل بالمجلس الوطني الاخير .

(٣) ان مسألة دعم العمل والعمال تعتبر محور كل الجهود الرامية الى تحقيق الصمود الوطني في الارض المحتلة،فالعامل هو الذي يهاجر اما للعمل في اسرائيل لخدمة اقتصادها،وإمّا يعمل في بناء المستوطنات الصهيونية على ارض الضفة الغربية وقطاع غزة وإمّا يهاجر مغادراً فلسطين الى المنفى. وينبغي دوماً ، عدم تناسي مجموعة من المعوقات الاساسية التالية التي تقف في وجه فعّـاليات دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ، واخذها في الاعتبار لدى الحكم على حدود تأثـير جهود الـدعم المختلفة :

محدودية القدرة على تنفيذ جميع البرامج الانمائية في منطقة خاضعة للاحتلال العسكري والملحق باستعمار اقتصادي استيطاني يتحكم بمجموعة من السياسات وادوات السيطرة التي تضعف فرص التحكم في التخطيط للمشاريع وتنفيذها . فالاحتلال هو المتحكم في اصدار التراخيص للمشاريع وهو المتحكم في فتح الاسواق واغلاقها وهو المتحكم في تأمين المواد الخام او منع توريدها ، وهو الذي تكمن مصلحته في عدم تمتين اي قاعدة للتنمية الصناعية او الزراعية او التكنولوجية في الارض المحتلة .

إن ذلك لا يعني تراجع الهمة في متابعة الخطى لتحقيق اقصى ما يمكن من الدعم ولكنه يعني بالدرجة الاولى ان الهجرة وجدت قبل احتلال عام ١٩٦٧ ، ولكنها كانت ظاهرة طبيعية مرتبطة باقتصاد يتسم هيكله بالضعف ، ويزيد فيه عرض القوى العاملة عن الطلب عليها ، ولكن خطـورتها في ظـل الاحتلال تكمن في اتساع دائرتها وفي احتمال تحولها الى هجرة ابدية للارض والوطن ، وخاصة ان العدو يغرس العشرات من المستوطنين الصهاينة بدل كل مواطن فلسطيني يغادر الوطن الفلسطيني. وعليه فإن حل مشكلة الهجرة كما ان مشكلة العمل وهجرته ومشكلة الاقتصـاد الوطني والتنمية في ظل الاحتلال لن تحل بشكل جذري الا بتحرير الوطن الفلسطيني وعودة الادارة الوطنية للتنمية والتخطيط لتولي مهماتها في اعادة بناء وتعمير الاقتصاد الفلسطيني المتهدم .

(٤) ينبغي اعادة ترتيب كل الاجهزة الوطنية العاملة في ميدان دعم الصمود والتي تشرف على ادارة التنمية في المناطق المحتلة ، وتدعيمها لتكون الاقدر والاكثر كفاءة في اتخاذ قرارات الدعم ، كما ينبغي ووفق الظروف المتاحة والممكنة احداث قنوات في الداخل لادارة شؤون هذه التنمية بقطاعاتها المختلفة ، تكون مرتبطة عضوياً بأجهزة وقنوات الدعم الوطنية خارج الارض المحتلة .

(٥) ينبغي تكثيف الجهد لتأمين مصادر التمويل الـلازمة للمحـافظة عـلى الارض والانسان ومؤسساته (المحور الثلاثي لدعم الصمود) خاصة وان تراخياً قد بدأ في وفاء بعض البلدان العربية بمساهمتها في صندوق الدعم . وليس هناك مبرر يقود الى ان تؤول ازمة النفط الحالية والتي ادت الى تخفيض انتاج جميع دول الدعم (السعودية ، العراق ، الكويت ، الامارات ، قطر ، الجزائر) . وادى تراجع انتـاج السعودية من ١٠ ملايين برميل / يومياً في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ الى ٥ ملايين برميل / يومياً في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ الى إحداث تراخٍ في درجة الالتزام العربـي

المتعلقة بدعم الصمود ، وتشكل مصادر الدعم الشعبية والرسمية الاخرى مصدراً اضافياً للدعم ، بالاضافة لامكانات اصدار سندات دعم الصمود.

وهناك نقطة مهمة ينبغي التنويه اليها ، وهي ان جهود دعم الصمود لا ينبغي ان تواجه تراخياً مع تصاعد كثافة التحركات السياسية ، بل على العكس يجب ان تتصاعد وبثافة اشد . لأن التغييرات اليومية في الوطن المحتل تغير من حصيلة وشورط اي حل سواء كان ايجابياً او سلبياً ... فكلما ازداد تفريغ الارض واتسعت دائرة الاستيطان كلما ضعف موقف المفاوض السياسي . وكلما ازداد ثبات المواطنين على ارضهم وفي جامعاتهم او مدارسهم وفي مساكنهم التي يمتلكونها او مزارعهم التي يستثمرونها او في مساجهم وكنائسهم التي يمارسون فيها وباصرار هويتهم الدينية ، كلما قوّى ذلك من مركز المفاوض العربي .

(٦) ينبغي تكثيف الجهد نحو دعم صمود العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وهم ربما وصلوا الى المليون نسمة يشكلون ما نسبته ٣٧ بالمائة من عدد الشعب الفلسطيني في فلسطين بأكملها وما نسبته ١٧ بالمائة من إجمالي السكان الفلسطينيين في انحاء العالم المختلفة . وتبني مختلف الخطط التي من شأنها ان تعيد دمجهم في مجريات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع ومؤسساتهما .

وطبيعة التعامل الاسرائيلي مع هذه المجموعة الفلسطينية والمتميزة بالتفرقة العنصرية وحرمانها من تأمين الحد الادنى لمتطلبات الحياة الكريمة بجميع جوانبها يوفر الفرصة لنجاح اي جهد مخلص لتنمية هذه المجموعة ، مع التعامل معها وفق المعطيات التي تستلزمها حساسية خضوعها للجنسية الاسرائيلية .

ونستشهد في هذا المجال على الازمة الكبرى التي تعانيها السلطات المحلية العربية والناجمة عن تنكر الدوائر الحكومية الاسرائيلية المختلفة لاحتياجاتها اليومية والتطويرية المتزايدة باستمرار . فقد انتقد السيد ابراهيم نمر حسين الممثل في اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في الاجتماع الذي عقدته لجنة متابعة ازمة السلطات المحلية العربية في ٢٥ / ١١ / ١٩٨٢ ، انتقد هزال مخصصات وزارة الداخلية لميزانيات تطوير القرى العربية . وارجع النائب توفيق طوبى ازمة السلطات المحلية العربية الى السياسة الرسمية الاسرائيلية التي تضع احتياجات المواطنين العرب في ادنى درجات سلم اهتماماتها واستنكر التمييز المتبع في تخصيص الميزانيات للوسط العربي بالمقارنة مع الوسط اليهودي مبيناً ان معدل حصة الفرد العربي لا تتعدى ثلث معدل حصة الفرد اليهودي .

(٧) قطاع غزة هذا القطاع الحزين المحاصر والذي يضم قرابة ٤٥٠,٠٠٠ مواطن وما نسبته ٣٦ بالمائة من سكان الضفة والقطاع والذي - وفق معيار النقد الذاتي - لم يحصل على حقه العادل في الدعم ، ينبغي ان تمتد اليه يد الرحمة الفلسطينية الاردنية خاصة والعربية والاسلامية والدولية عامة . هذا القطاع يكاد ان يصبح ضمن مخلفات التاريخ ، حيث تزداد عزلته وبصورة تدريجية عن مجريات الاحداث المعاصرة ومتطلبات الحد الادنى من اسباب العيش الكريم ، وليس صعباً على اي باحث ان يلجأ للمقارنات الاحصائية المتعلقة بمستوى المعيشة ومستوى التنمية المتحققة في هذ القطاع ليثبت بأن القطاع يقع ضمن تصنيف الامم المتحدة للبلدان النامية الاقل نمواً ، بل يقع تصنيف القطاع في قاع سلمها .

(٨) ينبغي ان تستحوذ المخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع على نصيب اكبر من الدعم ، فهي تشكل نسبة ٥٠ بالمائة من سكان القطاع وما نسبته ٢٥ بالمائة من سكان الضفة الغربية ، وخدمات الوكالة عاجزة عن تأمين الحد الادنى من الخدمات اللازمة والمخيمات هي وقود الثورة والعصيان المدني ، وهي التي تنجب الطلائع التي تتصدى سواء بالسلاح او بالعلم لمعركة السباق الحضاري مع العدو الصهيوني .

٣ ـ مسألة المفاوضات السياسية الوشيكة

ينبغي التأكيد على مجموعة من العوامل ذات الاهمية الاستراتيجية ، وذلك ضمن سياق عملية مفاوضات مفترضة من اجل التوصل الى حل سلمي للقضية الفلسطينية وفي ظل الحالة الراهنة من اختلال التوازن الاستراتيجي بين عناصر القوة على الجانب الصهيوني ـ الامبريالي من ناحية والجانب العربي من ناحية ثانية ، نشير اليها فيما يلي :

أ ـ ينبغي التأكيد على ان مشروع فاس واعادة عروبة الضفة الغربية وقطاع غزة بالقدس عاصمة للجزء المسترد من فلسطين ، تمثل فعلاً الحد الادنى للحق الفلسطيني والعربي الذي لا ينبغي تجاوزه تحت اي ادعاء ، ومهما بلغت عبقرية ادعاءات الدوافع الامنية للدولة الصهيونية . وبخلاف ذلك فإن المجال سيكون مفتوحاً لحصر الارض المتفاوض على اعادتها في حدود ١٢ بالمائة من مساحة فلسطين الاجمالية، وذلك لأن مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ ما نسبته ٣٠ بالمائة من مساحة فلسطين بحدودها المعروفة . وقد تمت مصادرة ما نسبته ٤٠ بالمائة من هذه المساحة من قبل الاحتلال الاسرائيلي حتى نهاية عام ١٩٨٢ لاغراض الاستيطان . ومن هنا يكمن الخطر في عدم نص مشروع ريغان على بطلان جميع مشاريع الاستيطان المقامة بعد عام ١٩٦٧ في الضفة والقطاع ، رغم وجود نصوص امريكية رسمية سابقة تشير الى بطلانها .

ب ـ ينبغي التسلح باقصى درجات العلم والتقويم الموغل في الدقة لمسألة تطبيع العلاقات ، خاصة في جانبها الاقتصادي بين اسرائيل والاردن والوطن العربي مروراً بالضفة الغربية وقطاع غزة ، ورغم ان هذه المسألة تستدعي تغطية علمية ومسحاً تفصيلياً يكون من شأنه معرفة حدود الخطر في هذه العلاقة المحتملة ، الا ان النقاط التالية تستحق تنبيهاً خاصاً في هذه المرحلة :

(١) مسألة موارد المياه في الضفة والقطاع والتحكم في ادارتها واستغلالها بشكل امثل . فمن المتوقع ان تُبقي اسرائيل على ادعاءاتها بحقها في المشاركة في الاشراف على عملية استغلال موارد مياه الضفة الغربية باعتبار ان مخزونها الجوفي يتأثر بعملية حفر الآبار واستمرار الضخ المائي الذي يكون ـ حسب ادعاء اسرائيل ـ على حساب المخزون الجوفي المنساب الى الجانب الاسرائيلي . وبمعنى آخر ينبغي الاصرار على الادارة العربية الفلسطينية المستقلة بشكل كامل لهذا المورد واعادة تصحيح كل جوانب الخلل الذي تحقق ـ ولمصلحة الاحتلال ـ نتيجة السيطرة الاسرائيلية على هذا المورد ومشروعاته المختلفة وتطبيق نفس المبدأ على موارد الطاقة الكهربائية .

(٢) مسألة القناة بين البحرين ، والتي وضع حجر الاساس لتنفيذ مشروعها بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٨٣ بحضور ٢١٠ شخصيات من زعماء مشروع سندات القرض الاسرائيلي من الولايات المتحدة، فمن المحتم ان تستخدم اسرائيل المشروع كأداة ضغط على الاردن وفي محاولة الايحاء بالمصلحة المشتركة لهذا المشروع ، وخاصة اذا ما جرى تعديله وتكييفه الى حد ما ليوحي بذلك . ان المحتوى

الصهيوني لهذا المشروع يشكل مصدراً حقيقياً للخطر اذا ما تحقق المشروع لذا يجب التنبه لذلك والشروع في تحليل كافة الاحتمالات الممكن اثارتها على مسرح المفاوضات حول هذا المشروع (تراجع ندوة جريدة الدستور الاردنية حول هذا المشروع بتاريخ ٥ / ٧ / ١٩٨١) .

(٣) ينبغي عدم الانسياق وراء المطالب المؤكدة لاسرائيل في التطبيع واعطاء الاولوية لاعادة بناء اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة والتي دمرت قاعدتها التنموية ادارة الاحتلال ، والتغييرات الهيكلية التالية تستحوذ على الاولوية في جهود اعادة البناء والتعمير .

(أ) استعادة الدور الريادي للقطاع الزراعي بانتاجه وعمالته وعلاقته باحتمالات التنمية الصناعية ، ولا نتصور نجاح الجهود الرامية لذلك مع استمرار فتح اسواق الضفة والقطاع للانتاج الزراعي والحيواني الاسرائيلي ، بينما تلعب عملية فتح الاسواق العربية لمنتجاتها دوراً بالغ الاهمية في هذا المجال .

(ب) اقامة ادارة ذاتية للتنمية الوطنية تعجل بمنح فرص الحياة للصناعات التي وقعت فريسة للصناعة الاسرائيلية ، ولاحياء وتطوير تلك الصناعات التي تتوفر لها فرص استيعاب العمالة المستعادة بالاضافة للصناعات التي تتمتع بالميزة النسبية التنافسية على المستوى العالمي كصناعة المنسوجات والالبسة والتصنيع الغذائي ومواد البناء (الرخام والحجر) .واقامة تلك الصناعات التي حالت ظروف الاحتلال دون نموها وتطويرها كصناعة عصير وتعليب البرتقال ومربياته في قطاع غزة ، وصناعة الاسمنت في الخليل .

(ج) استعادة الدور الحيوي للقطاع السياحي العربي ، وتمكينه من اداء دوره في دعم الاقتصاد الوطني ، ولتحرير هذا القطاع من سطوة المنافسة السياحية الصهيونية غير المتكافئة ، دور اساسي في استعادة دوره الحيوي .

(د) اقامة اجهزة التمويل الانمائي واحياء دور الجهاز المصرفي ولاسيما المتخصص ليلعب دوراً فاعلاً وملحاً في اعادة البناء والتعمير ، والصناديق المتخصصة في الاقراض الزراعي والاسكاني لها الاولوية في مرحلة اعادة البناء والتعمير المقبلة . ويقترح في هذا المجال الشروع في اقامة بنك فلسطيني للانماء والتعمير يقود عملية تنفيذ البرامج التي يجري اعتمادها .

(هـ) اعادة بناء وتنظيم ادارة التنمية الوطنية بفروعها التي تغطي مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(و) لا بد من استعادة العلاقات الاقتصادية الوحدوية بين الضفة الغربية والضفة الشرقية مع قطاع غزة كملحق جديد لهذه الوحدة الاقتصادية وبشكل لا يتعارض مع شكل العلاقة ومضمونها السياسي الذي يختاره الشعبان الفلسطيني والاردني، كما يفترض ان ينسجم هذا التوجه واعتبارات المصلحة الاقتصادية العليا والمتوازنة للشعبين .

ومما يجدر التأكيد عليه ان كلاً من النقاط السابق ذكرها تستحق تحليلاً شاملاً يروي عطشنا لمعرفة دوافعها وابعادها ونتائجها المحتملة ، ومن هنا فإننا ندعو كل الاخوة الباحثين للشروع في تناولها : ونؤكد مرة ثانية على ان هذه النقاط تقوم على فرضية الشروع في مفاوضات سلمية لحل القضية الفلسطينية رغم اختلال معادلة التوازن الاستراتيجي ، ولعل مجموعة الاعتبارات التالية تساهم في

جعل احتمال القبول بمبدأ التفاوض السياسي من قبل الجانبين احتمالاً جدياً ، هذه الاحتمالات متعلقة بعناصر القوة العربية والاسلامية والدولية التي قد تحدث . وتتوفر ـ في رأينا ـ بعض الشواهد على احتمال حدوثها ولو من وراء الافق ، كما ان مقتضيات الامن الاسرائيلي الذاتي تفترض وحسب اعتراف فيلدمان الباحث الاسرائيلي في معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب ، العمل على الحيلولة دون ضم او استيعاب الاعداد الكبيرة من السكان غير اليهود، والا كانت نتيجة ذلك سلبية جداً على احتمالات بقاء اسرائيل في المدى الطويل ، يضاف الى ذلك ، ان ارجاع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يخفف الى حد بعيد من حوافز العمل العسكري او العدائي العربي ضد اسرائيل ، وهذا يساعد على ضمان امن اسرائيل في جميع الاحوال » . ومعنى ذلك باختصار ان الانسحاب الاسرائيلي الى حدود ١٩٦٧ وباعتراف الباحث الاسرائيلي يحقق لاسرائيل السلام والامن .

يضاف الى ذلك الاعتبارات المتعلقة بالآثار الاقتصادية للسلام الاسرائيلي ـ العربي ، ومن وجهة النظر الاسرائيلية ، والتي تستهدف ـ في رأينا ـ تحقيق التوسع النوعي المرتبط بامكانات التغلغل الاقتصادي والثقافي في الوطن العربي كبديل للتوسع الاقليمي الجغرافي ، وستتوفر الفرصة لتحقيق ذلك بالدرجة الاولى من خلال تحويل المخصصات الامنية الاسرائيلية الهائلة الى دعم قاعدة الانطلاق الاقتصادي الصهيوني صوب آفاقه المخططة تجاه قلب الاقتصاد العربي ، ونستشهد هنا في تصريح

رومان بريستر الذي نشر في ملحق هآرتس ٦/ ١/ ١٩٧٨ حيث اعلن :

« ان الفائدة الاساسية (من السلام) تكمن في توفير مصادر هائلة مخصصة للمتطلبات الامنية .. فتقليص الاستيراد الامني سيؤدي ، بشكل جوهري الى تقليص ارتباطنا بالمساعدات الامنية . ومن غير المستحسن ان نكون مرتبطين بطرف ما، حتى لو كان طرفاً صديقاً . ثم ان نحو ٢١ بالمائة من طاقة العمل في الميدان الاقتصادي مكدسة الان ، بشكل مباشر او غير مباشر ، ومن اجل اجهزة الامن .....لكن اذا ما استتب سلام حقيقي ، ففي الامكان الافتراض اننا سنتمكن من ان نسمح لانفسنا بتقليص جوهري في هذه المجالات ، وبذلك فإن موارد بشرية ضخمة سوف تتحرر لتنصرف الى متطلبات الاقتصاد المدني » .

والسلام المشار اليه هنا لا يعني السلام المنفرد مع مصر ، والذي لا يؤدي الى تقليص حقيقي للنفقات الامنية ، لأن المقصود بحدود السلام كما عرفه كل من دوف جنحوفسكي وجرعون عيست في مقالهما بعنوان : هل ستتحول اسرائيل الى المركز الاقتصادي في الشرق الاوسط ؟ في صحيفة يديعوت احرونوت بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٧٨ ، يشتمل على كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وسورية وبقية العالم العربي . تؤكد كل هذه الاعتبارات على امكانية التفاوض وفق حدود لا تتعدى الخط الاحمر الذي رسمته قمة فاس ـ لا مشروع ريغان ـ لنهاية التنازل العربي تجاه حل المشكلة الفلسطينية .

خلاصـــة

إن الاختلال المتحقق في معادلة التوازن الاستراتيجي بين ثقل الجانب الفلسطيني ـ العربي ـ الدولي المؤيد للحق الفلسطيني وثقل الجانب المؤيد للقوى الصهيونية والامبريالية العالمية ، وهو الاختلال الذي اوضحته رؤى مختلف القوى الوطنية التي شاركت في اعمال المجلس الوطني في دورته الاخيرة في الجزائر والعائد بالدرجة الاولى الى خروج مصر العربية من ساحة الصراع المباشر والخلافات العربية الداخلية وعدم استخدام الاسلحة التي تمتلكها البلدان العربية في المجال الاقتصادي ـ النفط والفوائض والتجارة ـ في الوقت المتاح لذلك او تراجع دورها .

ويميل كل ذلك الى ان يجعل من الصعب ـ ان لم يكن بحكم الاستحالة ـ ضمان تحقيق حل عادل للمشكلة الفلسطينية سواء باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، او الدولة الاتحادية (كونفدرالية او فيدرالية) الفلسطينية الاردنية وذلك وفق التوجه الاول الذي سبق ذكره ، او فيما يتعلق بالتوجه الثاني والرامي الى تحرير كامل الوطن الفلسطيني ، ورغم ذلك فهناك مجموعة من العوامل سبقت الاشارة اليها تجعل من امكانية خوض تجربة المفاوضات عملية تستند الى بعض العناصر المتوفرة . ومع تأكيدنا على اننا نميل الى تصور ارتباط آفاق الحل الامثل للقضية الفلسطينية بوصول الوضع الفلسطيني ـ والعربي والدولي الى المرتقى الذي يتطلبه ذلك الحل ، والذي لا يمكن تحققه سوى باحداث **تغييرات جذرية وهيكلية في جسد وروح العمل الفلسطيني والعربي والاسلامي والدولي، تغييرات تؤدي الى تحريك نقطة التوازن الاستراتيجي لمصلحة القضية الفلسطينية** .

ونحن على يقين بأن كلا من نتائج ملاحم البطولة التي سطرها شهداء فلسطين ولبنان في حرب لبنان ، وصمود المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين ، بالاضافة الى تقويم القيادة الرائدة وارادتها ، سوف تدفع باتجاه التغيير في الوسط الفلسطيني بما لذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على المحيطات الاخرى الثلاثة .

والى ان يتحقق ذلك فلا بد من متابعة الجهد الفلسطيني ـ الاردني والعربي والاسلامي والدولي وبكل الاسلحة المتاحة لدعم صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والعمل المثابر ببرنامج للاولويات سبق استعراض اجزاء رئيسية من مكوناته □

المراجع

١ ـ العربيـة

بسيسو ، فؤاد حمدي . **تأثير المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي** . عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٧١ .

بنك اسرائيل [المركزي] . دائرة الابحاث . « تقارير حول الضفة الغربية وقطاع غزة . »

التقرير الاقتصادي . عمان : دار الجليل ، ١٩٨٢ .

جبور ، سمير . **مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد** . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠ .

اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل . « دراسة ميدانية حول السكان والهجرة في الوطن المحتل . » ١٩٨٢ . (غير منشورة)

المجلس الوطني الفلسطيني . مناقشات ووثائق الدورة ١٦ ، خاصة : « البيان السياسي الصادر عن المؤتمر . » ؛ « كلمة ابو اياد امام المؤتمر . » ؛ « كلمة جبهة التحرير العربية . » ؛ « كلمة جورج حبش . » ؛ « كلمة عبدالله الدنان . » ، و « مناقشات لجنة شؤون الوطن المحتل . »

« ندوة **الدستور** حول مشروع القناة بين البحرين . » **الدستور** (الاردن) : ٥ / ٧ / ١٩٨١ .

٢ ـ الاجنبية

Benvenisti, Meron. «The West Bank Data Project.» Jerusalem, September 1982.

Feldman, Shai. *Israeli Nuclear Deterrence*. New York: Columbia University Press, 1982.

وضع المرأة العربية التقليدي وعوامل تدعيمه

عاطف عدلي العبد عبيد

مدرس الاعلام المساعد بكلية الاعلام جامعة القاهرة .

اولاً : الوضع الاجتماعي للمرأة

١ ـ إن التمييز ضد المرأة ملموس منذ لحظة مجيئها الحياة ، حيث ان « تفضيل انجاب الذكور على الاناث احدى القيم التي ما زالت قائمة في المجتمع العربي بغض النظر عن نوعيته ـ حضري او ريفي ـ او مكانة المراة ودرجة تعليمها »[١] . وتؤكد الدراسات الميدانية التي اجريت في بعض البلدان العربية أنَّ مكانة الذكر ـ سواء أكان ابناً ام اخاً ام زوجاً ـ مكانة اجتماعية رفيعة في المجتمع بصفة عامة ، وفي الريف بصفة خاصة .

ويرجع تفضيل الذكور على الاناث الى عدة عوامل اجتماعية ودينية وثقافية ، منها ان الاسرة العربية اسرة ابوية ، والذكر يحمل اسم العائلة ويورثه اولاده من بعده ، ويحمي الاسرة وينفي العار ، وتربيته اسهل من تربية الانثى ، كما يعتبر تفضيل الذكر اثراً من آثار العرب « حيث كان العربي اذا ولدت له الانثى اعتراه الغم الشديد ، فهي مطلوبة للخدمة او الاستمتاع »[٢] . بالاضافة الى ما للذكر من حقوق مكفولة في الاديان السماوية ، ﴿ **فالرجال قوامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم** ﴾[٣] . وه الرجل راس المرأة كما ان المسيح راس الكنيسة »[٤] .

ولذلك يرفع خلف الذكر من قيمة الرجل والمرأة معاً ، ويفوق الاحتفال بمولده وسبوعه الاحتفال بمولد الانثى وسبوعها ، وتزداد العناية بصحة الذكر وتعليمه . ومما يؤكد امتياز الذكر

---

(١) تغريد شرارة ، « مكانة المراة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الاسرة »، **المجلة الاجتماعية القومية** (المجلس القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) ، السنة ١٢ ، العدد ٢ ـ ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٥) ، ص ٦١ .

(٢) البهي الخولي، **الاسلام وقضايا المراة المعاصرة** ، ط ٣ (الكويت : دار القلم ، [د.ت.])، ص ١٣ .

(٣) **القرآن الكريم** ، سورة النساء : الآية ٣٤ .

(٤) **الكتاب المقدس** ، رسالة بولس الرسول الى اهل كورنثيوس : الاصحاح ١١ .

ويدل دلالة مؤكدة على ذلك ان اكبر اهانة تلحق بشخص هي ان يقال له انت « مرة » ـ اي امرأة ـ او يضطر الى قول : انا امرأة حيث « ان كلمة «مرة» تستخدم كمسبة ، لما وصل اليه مركز المرأة الادبي من انخفاض ودعة »[٥] .

٢ ـ على الرغم من ان الاديان السماوية والاتفاقات والاعلانات والمواثيق الدولية[٦] اعطت المرأة حق اختيار شريك حياتها ، الا ان الحالات التي تختار فيها الفتاة العربية ـ وبخاصة الفتاة الريفية ـ شريك حياتها بنفسها ، وتتفق معه على الزواج حالات نادرة ، فالاسلوب الوالدي هو الاسلوب السائد في الاختيار للزواج ، ومما لا شك فيه ان هناك فرقاً بين الاختيار والموافقة ، فالاخيرة تعكس موقفاً سلبياً لا تمارس فيه الفتاة حرية اتخاذ القرار ، بل تشير نتائج الدراسات الميدانية الى ان هذه الموافقة قليلة الحدوث في ريفنا[٧] .

٣ ـ وعلى الرغم من ان تعليم البنت ليس بدعة في المجتمع العربي ، حيث توجد امثلة لانواع من التعليم شاركت فيها الفتيات منذ اقدم العصور[٨] ، كما سوى الدين الاسلامي بين الرجل والمرأة في حق التعليم ، ووصلت المرأة المسلمة الى اقصى درجات العلم فكان من النساء المسلمات الاستاذة التي يجلس امامها الشيوخ والطلاب يستمعون اليها ويقرأون عليها[٩] .

وعلى الرغم مما سبق ، فلقد بدأ التعليم النظامي للبنات متأخراً عن البنين . ففي مصر بدأ التعليم الابتدائي للبنات عام ١٨٧٣ متأخراً ٤١ عاماً عن تعليم الذكور ، والتعليم الثانوي الرسمي متأخراً ٧٥ عاماً عن الذكور ، وفتحت الجامعة الاهلية ـ التي بدأت عام ١٩٠٨ ـ ابوابها امام الفتيات في العام الجامعي ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠[١٠] .

ولا تزال نسبة كبيرة لا توافق على تعليم البنت ، فلقد تبين من بحث ميداني اجري في قرية مصرية عام ١٩٧٩ ان ٣١ بالمائة من المبحوثين لا يوافقون على تعليم البنت والاسباب هي : التقاليد لا تسمح (٧٩ بالمائة) البنت مصيرها الزواج (٣٥ بالمائة) ، تعليم الذكور اهم من تعليم الاناث (٣٣ بالمائة) بالاضافة الى الرغبة في عدم خروج البنت من المنزل (٢٨ بالمائة) من الاجابات[١١] .

---

(٥) سيد عويس ، « من التعبيرات الشعبية المعاصرة »، **المجلة الاجتماعية القومية** ، السنة ١١ ، العدد ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٤) ، ص ٣٧١ .

(٦) جامعة الدول العربية ، ادارة التنمية الاجتماعية ، **الاتفاقيات والاعلانات والمواثيق والتوصيات ذات العلاقة بمركز المرأة** (القاهرة : الادارة ، ١٩٧٦) .

(٧) عاطف عدلي العبد عبيد، « دور الاذاعة في تغيير النظرة التقليدية الى المرأة الريفية »، (رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩) ، ص ٢٦٩ ، ومحيي عبد الحليم ، « الاعلام الديني واثره في الرأي العام »، (اطروحة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص ٤٥٧ .

(٨) عبد العزيز صالح ، **التربية والتعليم في مصر القديمة** (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦) ، ص ١٩٠ .

(٩) محمد رشيد رضا ، **حقوق المرأة في الاسلام** (بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٩٧٥)، ص ١٣ .

(١٠) زينب محرز ، **تعليم الفتاة في الجمهورية العربية المتحدة** (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٥) .

(١١) عبيد ، « دور الاذاعة في تغيير النظرة التقليدية الى المرأة الريفية »، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

٤ ـ تؤيد الاديان السماوية والمواثيق والاعلانات الدولية حق المرأة في المساهمة في النشاط الاقتصادي ، ورغم ذلك ، اثار البعض ـ وما زالوا[١٢] ـ اعتراضات على عمل المرأة، حيث يعتبرون خروجها الى العمل متعارضاً مع حق زوجها عليها ويؤدي الى الفتنة وفساد الاخلاق .

ولقد ظل عمل المرأة ـ بسبب النظرة التقليدية اليه ـ قاصراً فترة طويلة على مجالي الطب والتدريس ، بالاضافة الى عدم الاعتراف بعمل المرأة الريفية ، بل ان اجهزة الاحصاء في اغلب الاحيان والدول لا تقوم عمل المرأة وتصنفها على انها ربة بيت فقط ، وهي التي تقوم بكل الاعمال التي تتوقف عليها حياة الاسرة الريفية ، فيما عدا الوظائف الادارية .

وتعاني الاقطار العربية بصفة عامة من انخفاض نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة وتقدر مساهمتها بحوالى ٨ بالمائة من مجموع القوى العاملة في حين تشكل ٣٦ بالمائة من هذه القوى في بعض الدول كاليابان[١٣] .

ومن المؤشرات الكمية الايجابية تزايد اقبال الاناث على العمل في مصر من ٤١٨ الف عاملة عام ١٩٦١ الى ٥٧٣ الف عاملة عام ١٩٧١ بزيادة ٣٦,٧ بالمائة ، وتعتبر الزراعة هي المهنة الرئيسية حيث بلغت نسبة العاملات بها عام ١٩٦١ ٤٣ بالمائة من جملة الاناث العاملات انخفضت عام ١٩٧١ الى ٢٥,١ بالمائة ؛ مما يعني تحولاً مهماً في عمالة المرأة الى اعمال اكثر دخلاً نتيجة انتشار التعليم ، وزادت نسبة العاملات في الصناعات التحويلية من ٣,٢ بالمائة عام ١٩٦١ الى ١١,٧ بالمائة عام ١٩٧١ والعاملات في المهن العلمية والفنية من ٨,٣ بالمائة الى ١٩,٣ بالمائة والعاملات في الاعمال الكتابية من ٢,٥ بالمائة الى ١٠,٧ بالمائة عام ١٩٧١ ، ولكن نسبة الامية بين الاناث اللواتي يقعن في قوة العمل عام ١٩٦١ هي ٨٢,٤ بالمائة انخفضت عام ١٩٧١ الى ٥٤,١ بالمائة[١٤] .

٥ ـ كما سجّل التاريخ ، وصدقت عليه الآثار ، ان المرأة مارست السياسة ووصلت الى العرش مثل حتشبسوت ونفرتيتي وكليوباترة وشجرة الدر كما شاركت المرأة في المعارك ضد المحتلين الاجانب .

ورغم هذا الدور الذي لعبته المرأة في الحياة السياسية ، ثار جدل حول حقوقها السياسية وكان الدين اول الاسلحة ضد المرأة ، وشهدت الصحف والمساجد هذه المعركة وانتصر الرأي المؤيد لمنح حقوقها ، وحصلت على هذه الحقوق السياسية في مصر عام ١٩٥٦ وبلغت نسبة النساء المقيدات في جداول الانتخابات في مصر عام ١٩٧٥ ١٦ بالمائة وفي عضوية الاتحاد الاشتراكي

---

(١٢) نشرت جريدة **اخبار اليوم** (القاهرة) ، ٢٥ / ٢ / ١٩٧٧ اقتراحاً بالزام المرأة العاملة البيت لتربية اولادها مقابل الحصول على نصف مرتبها ووافقت عليه ٥٢ بالمائة من الزوجات و ٥٤ بالمائة من الازواج من عينة بحث ميداني اجرى للتعرف الى رأيهم في هذا الاقتراح . وهي نسبة عالية بعد نزول المرأة الى ميدان العمل باكثر من مائة عام . انظر : صفوت فرج وشاهد رمزي ، « قياس الرأي العام تجاه عودة المرأة الى البيت بنصف اجر » **المجلة الاجتماعية القومية** ، السنة ١٤ ، العدد ١ ـ ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٧) ، ص ١٤٥ ـ ١٨٦ .

(١٣) رشدي اسماعيل ، « خطوات على طريق التنمية » **سكانيات** ، العدد ١ (١٩٧٩) .

(١٤) Arab Republic of Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, *The Egyptian Women in Two Decades, 1952-1972* (Cairo: The Agency, 1974).

العربي ٠,٠٧ بالمائة وفي مجلس الشعب عام ١٩٥٧ ٠,٦ بالمائة ارتفعت عام ١٩٧٩ الى ٨,٧ بالمائة ، ووصلت المرأة الى منصب الوزارة عام ١٩٦٢[١٥] .

ويرجع انخفاض نسبة مساهمة المرأة في الحياة السياسية الى حداثة حصولها على حقوقها السياسية (١٩٥٦) ودخولها الحياة النيابية (١٩٥٧) ، بالاضافة الى سيطرة النظرة التقليدية الى المرأة في بعض المناطق « التي ما زالت تقصر المشاركة السياسية على الرجال »[١٦] ، وآية ذلك الهتافات التي ترددت في احد الانتخابات الماضية التي تقول « مرة ابن مرة الي ينتخب مرة »[١٧] .

ثانياً : بعض العوامل التي تساعد على تدعيم النظرة التقليدية الى المرأة

يتبين من عرض بعض مجالات ومؤشرات الوضع الاجتماعي للمرأة ، ان النظرة الى المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة ، نظرة تقليدية[١٨] ، وان التغيير الكمي الذي طرأ على وضع المرأة ينقصه التغير الكيفي المتمثل في تغيير النظرة التقليدية والتي تدعمها عدة عوامل وتعمل على بقائها وهي كثيرة منها : البيئة التقليدية ، والامية ، والتفسير الخاطيء للدين ، والتراث الشعبي ، والعادات والتقاليد الاجتماعية والزواج المبكر والنظرة الى المرأة من خلال الجنس وانجاب الاطفال ، والقوانين ، وعدم الاعتراف بدور المرأة الانتاجي والافكار التقليدية الخاطئة عن المرأة ، والصورة التي تُقدَّم بها المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام بالاضافة الى نظرة المرأة الى نفسها .

١ ـ البيئة التقليدية

يعتبر إنك Enk's البيئة الريفية السبب في التخلف الذي توصف به المجتمعات النامية ، فالبيئة الريفية بيئة متخلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وصحياً ... الخ . وترتبط الفلاح بالماضي المتمثل في ارضه وبيئته وقريته وادواته التقليدية مما ادى الى جمود النظام الاجتماعي وتخلفه[١٩] . ومع تخلف البيئة ـ ككل ـ تخلفت الزراعة ـ المهنة الرئيسية واسلوب الحياة ـ ومع تخلف الزراعة ، ازداد الاعتماد على الجهد البشري ، مما ادى الى ان يقع عبء العمل الشاق على الرجل واصبح ـ بالتالي ـ له السيادة ، والسيادة تعني ان الاناث عامة يحترمن ويخضعن ويخدمن

---

(١٥) عبيد ، « دور الاذاعة في تغيير النظرة التقليدية الى المرأة الريفية »، ص ١٢٧ ـ ١٣٦ .

(١٦) كمال المنوفي ، « الثقافة السياسية للفلاحين المصريين » (اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، [د.ت.])، ص ٣٩٦ .

(١٧) سيد عويس ، **حديث عن المرأة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية**، ٣ ج (القاهرة : الفكر العربي ، ١٩٧٧) .

(١٨) النظرة التقليدية كما نعرفها هي التي تتمثل في تفضيل انجاب الذكور على الاناث او النظرة الى المرأة كانثى ، او التي تمنع او تحدد تعليم الفتاة او توظيفها او ممارسة حقوقها المختلفة كاختيار الزوج او الحقوق السياسية في انتخاب وترشيح او بعض او كل ما سبق ذكره .

(١٩) Stephan Enke, *Economics for Development* (London: Dibson, 1963), p. 22.

الذكور . وازدادت البيئة تخلفاً مع انغلاقها على نفسها ، فالاسرة تلزم الحقل طوال النهار ، وتقضي الليل كله في المنزل ، ولا يكاد سكان هذه البيئة الريفية يغادرونها الا نادراً .

وتأثرت مكانة المرأة بهذه البيئة ، واصبحت مخلوقاً من الدرجة الثانية لا قيمة له ولا كيان له ، ولا اعتراف بدورها ، مهما كان ، فهو دور ثانوي بجوار الرجل « السيد » .

٢ ـ الاميـــة

إن الامية في الواقع اميتان : امية ابجدية هي امية الافراد الذين يجهلون مهارات القراءة والكتابة والحساب ، وامية حضارية هي امية المجتمع التقليدي في تركيبه الاقتصادي والاجتماعي ، وبينهما علاقة سببية : فأمية المجتمع تسلم الى امية الافراد ، وامية الافراد تعين على امية المجتمع[٢٠] .

وتدل الاحصاءات على ان عدد النساء الاميات اكبر من عدد الرجال الاميين في جميع انحاء العالم ـ ٤٦٨ مليوناً من ٧٨٣ مليون امي عام ١٩٧٠[٢١] ـ وتصل نسبة الامية بين النساء في الوطن العربي الى ٨٥ بالمائة مقابل ٧٢ بالمائة بين الذكور ممن هم فوق الخامسة عشرة من العمر[٢٢] ، وتزداد هذه النسبة ارتفاعاً في المناطق الريفية . وعلى الرغم من انخفاض نسبة الامية في مصر عام ١٩٧٦ الى ٥٦,١ بالمائة مقابل ٧١ بالمائة عام ١٩٦٠ ، الا ان اعداد الاميين في ازدياد حيث بلغ عام ١٩٧٦ ١٥,٦١١,١٦٢ اميـاً مقابل ١٢,٥٠٠,٠٠٠ امي عام ١٩٦٠[٢٣] . وبصفة عامة ترجع زيادة اعداد الاميين الى زيادة السكان المستمرة ، وعدم امكانية استيعاب كل الاطفال الذين بلغوا سن الالزام وتقصير بعض الآراء في الحاق الاناث بالمدارس تمسكاً بالعادات والتقاليد او للاعتماد عليهن في المنزل او الحقل ، « وارتفاع معدلات التسرب في المرحلة الابتدائية ، بخاصة تسرب الفتيات لاسباب عديدة منها : « سوء حالة الاسرة مالياً ، حاجة الاسرة لمعاونة بناتها ، بُعد المدرسة عن المنزل ، الزواج المبكر ، عدم الايمان بتعليم البنت ، وعدم الرضا باقامة البنات في المدارس الداخلية عند بلوغهن سناً معينة »[٢٤] . ويضاف الى الاسباب السابقة : الارتداد الى الامية حيث ان ٧٥ بالمائة من تلاميذ المرحلة الابتدائية يرتدون الى الامية بعد فترة[٢٥] .

---

(٢٠) محيي الدين صابر ، « العوامل المعوقة لبرامج محو الامية بين النساء في المنطقة العربية » ، ورقة قدمت الى : جامعة الدول العربية ، المؤتمر العربي حول محو امية النساء واثره على التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، **المؤتمر العربي حول محو امية النساء واثره على التنمية الاجتماعية** (القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٥) ، ص ٤ .

(٢١) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation [UNESCO]. *Medium - Term Plan, 1977-1982* (Paris: UNESCO, 1976), p. 16.

(٢٢) United Nations, [UN], *Demographic Yearbook, 1973*, pp. 595-619.

(٢٣) جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **النتائج الاولية لتعداد ١٩٧٦** (القاهرة : الجهاز) ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

(٢٤) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة التربية ، **حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي** (القاهرة : الادارة ، ١٩٧٣) ، ص ٦٣ ـ ١٥٨ .

(٢٥) جامعة الدول العربية ، الندوة العربية الخاصة بمحو امية النساء ، **محضر مناقشات الندوة العربية الخاصة بمحو امية النساء** (القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٤) ، ص ٣٠ .

ومما لا شك فيه ان الامية احد العوامل المؤدية الى الوضع التقليدي للمرأة ، والمساعدة على استمراره ، وتعتبر عائقاً للتنمية « وتشكل العقبة الاولى امام مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي المشاركة الضرورية لتطوير المرأة وتنمية المجتمع»[٢٦].فالامي يرفض التغيير ويستريح الى العادات الموروثة ويصير انساناً سلبياً، منخفض الوعي بمشكلات مجتمعه ومشكلاته مما يساعد على استمرار تخلف المرأة . وتخلف المرأة من اهم اسباب تخلف المجتمع ؛ لأن الرجال وحدهم لا يستطيعون التقدم ونصف المجتمع ـ المرأة ـ محجوب عن المشاركة في الانتاج حيث لا تجد المرأة الامية طريقاً غير طريقها التقليدي في المجتمع كربة بيت ، تظل عالة على الرجل ، رهينة الدار ، يُنظر اليها كمتعة ومعمل للتكاثر . وهي بما فرض عليها من امية ، تعزز هذه النظرة ، وتكون لديها عقلية الانثى بدلاً من عقلية المرأة المتعلمة المنتجة ، وتزداد سلبيتها يوماً بعد يوم ولا تمارس حقوقها السياسية والقانونية ، لأنها لا تعرفها ، واذا عرفتها ، فلن تفهمها !

٣ ـ التفسير الخاطىء للدين

اعطى الاسلام المرأة من الحقوق والواجبات ما لم تحظ به المرأة الا في العصور الحديثة ؛ حيث ساوى بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات ، واعطاها الاهلية الدينية والاجتماعية والاقتصادية ، وجعل اذنها شرطاً لصحة زواجها ، وجعل لها من حقوق الزوجية مثل ما عليها ، وسوى بينها وبين الرجل في التعليم ، واتاح لها ان تحصل على ما تشاء من فروع العلم والحكمة . كما سوى بينها وبين الرجل في حق العمل ، واباح لها ان تضطلع بالوظائف والاعمال المشروعة التي تحسن اداءها ولا تتنافر مع طبيعتها . حتى الوظائف العامة التي تتضمن سلطات ملزمة في شؤون الجماعة ، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية ، قد ذهب بعض الفقهاء الى جواز اسنادها الى المرأة[٢٧] .

وعلى الرغم من ان الشريعة الاسلامية اعطت المرأة هذه الحقوق ، « إلا ان القوى الموجودة منذ عهد ما قبل الاسلام ، جعلت المعتقدات الاسلامية جامدة ، وفسرتها بطريقة محافظة ، مما ادى الى اساءة تفسيرها في بعض الاحيان »[٢٨] ، « وتسترت الدعوة الرجعية ضد تحرير المرأة وراء الدين »[٢٩] ، « وحين نودي بتعليم المرأة وتوظيفها في اوائل هذا القرن اعلن السلفيون ان ذلك محدث ، وكل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار »[٣٠] .

وما زال جانب كبير من الرأي العام في المجتمع ـ بخاصة في الريف ـ ينظر الى المرأة نظرة تقليدية ، ويرى الحقوق الممنوحة للمرأة تجاوزاً خطيراً لحدود الدين « الذي وضع اطاراً معيناً لنشاط المرأة وجعل البيت مملكتها الخاصة ومكانها الطبيعي »[٣١] .

---

(٢٦) N. Fahmy and N. Ramzy, «Le Role de la Femme dans le développement,» papier presenté à: Le Congrés parlementaire, Afro-Arabe, Le Caire, 16-23 Mai 1974, p. 28.

(٢٧) احمد خيرت ، **مركز المرأة في الاسلام** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥) .

(٢٨) هدى بدران ، « المرأة ، السكان ، التنمية » ورقة قدمت الى : الحلقة الدراسية عن دور المرأة في التنمية الريفية ، القاهرة ، ٦ تشرين الاول / اكتوبر ـ ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٣٢ .

(٢٩) مختار التهامي ، **الرأي العام والحرب النفسية** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢) ، ص ٣٢ .

(٣٠) ابراهيم بدران ، « تقديم » في : سلوى الخماش ، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف** (بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٢) ، ص ب و ج .

(٣١) عبد الحليم ، « الاعلام الديني واثره في الرأي العام » ص ٤٥٢ ـ ٤٥٨ .

وتعامل المرأة في المنزل معاملة انسان الدرجة الثانية ولذلك يرجع بعض الباحثين الوضع التقليدي للمرأة الريفية في بعض الاحيان الى تطورات دينية تراكمت على مر العصور وادت الى انعدام التكافؤ بين الرجل والمرأة في الثقافة التقليدية .

٤ ـ التراث الشعبي

يقرر التراث الشعبي ـ بوجه عام ـ مركزاً أسمى للرجل على المرأة ويضعها في منزلة اقل منه ويجعله مسؤولاً عنها(٣٢) .

أ ـ الامثال الشعبية : من المعروف انه يمكن التعرف الى طبيعة شعب ما من امثاله « لان الأمثال تمثل فلسفة الجماهير وسلاحها القوي الذي تشهره لكي تحمي نفسها وعاداتها وتقاليدها وقوانينها ، ويعتبرها البعض مصدراً من المصادر الهامة للتاريخ الاجتماعي لأي امة »(٣٣) .

وتنبع اهمية الامثال من انها اكثر الترادات الشعبية انتشاراً بين المصريين ، وتلجأ اليها الجماهير على سبيل الاستشهاد بها ـ وليس للترويح او الاستمتاع ـ في مجال الانتصار لرأي معين في مواجهة رأي معارض .

ويتبين من تحليل الامثال الشعبية السائدة في مصر والتي بلغت ١٤٧٢ مثلاً وجمعها ابراهيم شعلان في رسالته لدرجة الماجستير ـ ان منها ٤٨٠ مثلاً تدور حول المرأة بنسبة ٣٣,٢ بالمائة ، وتصور هذه الامثال الفتاة محافظة ، حبيسة المنزل ، في انتظار العريس والذي لا يسمح لها باختياره « اقعدي في عشك لما يجي اللي ينشك » ، كما تصور هذه الأمثال جمال المرأة الحسي ، واهمية النسب ، وطبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة : علاقة سيطرة من الرجل وضعف من المرأة المكسورة الجناح ، الذليلة ، التي « اخذها لحم ورماها عضم » كما تصور الامثال اهمية الذكر « اللي مالوش ولد عديم الدهر والسند » و« عمر المرأة ما تربي تور وينفع ... »(٣٤) ... الخ .

وتأكد الدور السلبي الذي تلعبه الامثال الشعبية في تدعيم النظرة التقليدية الى المرأة من خلال استطلاع اتجاهات الرأي العام حول مكانة المرأة من خلال الامثال الشعبية،الذي اجري على عينة قوامها ٨٥٥ مبحوثاً وتبين ان قيمة تقدير المرأة تستمد وجودها من خلال الرجل ، كما تستمد المرأة مكانتها الاجتماعية من خلال انتمائها الى طبقة معينة ، واوضحت الدراسة عمق تأثير هذه الامثال على المبحوثين(٣٥) .

ب ـ السِيَر والحكايات والملاحم الشعبية : تعتبر السير والحكايات الشعبية زاد

---

(٣٢) فاطمة حسين المصري ، « محاولة لدراسة الشخصية المصرية عن طريق دراسة بعض مظاهر الفولكلور المصري » (اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤) ، ص ٢٤٢ .

(٣٣) ابراهيم شعلان ، **الشعب المصري في امثاله العامية** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) .

(٣٤) المصدر نفسه . عدد الامثال والنسبة من حساب الباحث .

(٣٥) جمهورية مصر العربية ، جهاز قياس الرأي العام ، **اتجاهات الراي العام حول مكانة المراة من خلال الامثال الشعبية** (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠) .

الشعب[٣٦] ـ على حد تعبير د. عبد الحميد يونس ـ وتصور معظم هذه الحكايات كيد النساء حيث المرأة العجوز الشمطاء الخبيثة التي تجسم الشر ولا تستريح الا بتدبير المكايد .

وتبين من دراسة قصص الف ليلة وليلة ان المرأة تحتل المقام الاول في احداث الليالي ، وان النمط النسوي الشائع في الليالي هو نمط الجواري ، وان اكبر دور قامت به المرأة في هذه الليالي دور العاشقة ، كما ركزت هذه الليالي على كيد النساء[٣٧] . كما ان المرأة في كثير من الحكايات الشعبية المرحة هي نموذج للمرأة الحمقاء[٣٨] . وتمثل القصص الشعبية غاية المرأة زواجها من رجل[٣٩] وتصور المرأة التي تفقد شرفها امام اول مقابلة للرجل وتقتل ، كما في قصة شفيقة ومتولي ، التي يقول الراوي في نهايتها « والدم غالي بس الشرف له حد »[٤٠] ، كما تذكي قصص شعبية اخرى قيم القضاء والقدر[٤١] .

٥ ـ القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية[٤٢]

تمثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ، ومن امثلة القيم البارزة : سيطرة الرجل على المرأة ، وخضوع المرأة وطاعتها طاعة مطلقة للرجل ، تفضيل الذكور على الاناث ، الزواج المبكر ، مكان المرأة البيت ، عدم الثقة بها .. الخ .

وتدعم العادات والتقاليد الاجتماعية هذه القيم ، حيث يفصل الذكور عن الاناث مبكراً ، وتحدد العلاقات بينهما ، حتى علاقات اللعب ، « وتؤكد العاب البنت ان مكانها الطبيعي هو البيت والاعمال المنزلية »[٤٣] .

ولقد عملت التقاليد الاجتماعية على ضمان تفوق الرجل على المرأة :[٤٤] فلا تقر تفاهم الزوج والزوجة وتعده عيباً وانقاصاً من قدر الرجل بين الرجال ، ولا تقر تعليم البنت او توظيفها .

---

(٣٦) عبد الحميد يونس ، **الحكاية الشعبية** (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) ، ص ٩٢ .

(٣٧) سهير القلماوي ، **الف ليلة وليلة** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٩) ، ص ٢١٩ ـ ٢٩٩ .

(٣٨) محمد رجب النجار ، « شخصية جحا العربي في مصر وفلسفته في الحياة » (رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢) .

(٣٩) احمد رشدي صالح ، **الأدب الشعبي** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) ، ص ٢٣٠ .

(٤٠) الخماش ، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف** ، ص ٦٠ .

(٤١) فاروق خورشيد ، **اضواء على السير الشعبية** ، المكتبة الثقافية ، ١٠١ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٤) ، ص ١١٢ ـ ١٢٦ .

(٤٢) فوزية دياب ، **القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية** (القاهرة : دار الكاتب العربي ، [د.ت.]) ، ص ٣٢٧ ، و

UN, *UN Decade for Women, 1976-1985: World Plan of Action.*

(٤٣) عبد الباسط عبد المعطي ، « الوضع الاجتماعي للمرأة القروية المصرية » ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، السنة ١٢ ، العدد ٢ ـ ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٥) ، ص ١٣٢ .

(٤٤) ابراهيم حافظ ، **الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع** (القاهرة : [د.ن.؟، د.ت.؟]) ، ص ٢٦٩ .

٦ ـ الزواج المبكر

إن الزواج المبكر قيمة مهمة في المجتمع العربي ، وما زال شائعاً في الريف العربي . وتبين من الدراسات الاحصائية ان نسبة الزواج الذي تم في مصر تحت سن ١٩ سنة كان ٤٥ بالمائة مقابل ٨ بالمائة في بعض الدول الاوروبية[٤٥] ، كما بلغ معدل الزواج في ريف مصر عام ١٩٧٣ حوالى ١٠,١ بالمائة مقابل ٨,٨ بالمائة في الحضر ، وبلغ متوسط سن الاناث عند الزواج ١٩ سنة و١٠ اشهر لاول مرة عام ١٩٧٣[٤٦] .

فالزواج المبكر عصمة من الزلل وصيانة من الوقوع في الفتنة والاغراء ، ويمكن من استغلال العروس لخدمة حماتها وحماها وزوجها واخوته ، بل ان الرجل في بعض القرى في الوجه البحري بمصر يمكنه الاستغناء عن عامل زراعي بفضل زوجته ، ولذلك ينظر اليها على انها « مكسب » ، وان «الفلوس فيها حلال » ، كما ان الاطفال عنصر منتج ... الخ .

ومما لا شك فيه ان النظرة القائلة ان « ضل راجل ولا ضل حيطة » وكثرة الحمل ، وسوء التغذية ، واعتلال الصحة ، يؤدي الى ضعف المرأة وانعدام كيانها ويقصر وظائفها على اشباع رغبة الزوج الجنسية وانجاب الاطفال وخدمة الزوج واسرته مما يدعم وضعها التقليدي والنظرة اليها من خلال الجنس وانجاب الاطفال .

٧ ـ النظرة الى المرأة من خلال الجنس وانجاب الاطفال

إن المفهوم السائد عن المرأة هو انها انثى وموضوع جنس، ولذلك ينظر الرجل ـ في اغلب الاحوال ـ الى المرأة من خلال الجنس . ولا تزال المرأة عنده مجرد متاع و« ماعون » لانجاب الاطفال واشباع رغبته الجنسية . وما زال المظهر الفيزيائي مسيطراً على ذهنية الرجل وعاملاً اساسياً في تقويمه للمرأة وتحديد « ثمنها » ، فالمرأة عنده انثى ، « ويعادل الانوثة باللحم الطري الذي يشبه الاسفنج ، وبالتالي ، فالمرأة مجموعة من القطع الجسدية المتراكمة بشكل يدعو الى الجنس اذا ما تحركت »[٤٧] ، ولذلك ركزت المرأة كل اهتمامها في جسدها ، ولعبت الحمامات دوراً اساسياً في حياة المرأة حيث كان تعليمها مقتصراً على تدريبها على تنظيف جسدها وتجميلها حتى تكون زوجة ناجحة ومدربة على وسائل الاغراء[٤٨] ، قادرة على الاحتفاظ بزوجها ، وذلك باشباع رغباته منها ومطالبه[٤٩] .

يضاف الى ذلك ، ان الرجل ينظر الى المرأة ـ بخاصة في القرية ـ من خلال انجاب الاطفال ـ

---

(٤٥) جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **الزواج والطلاق في مصر** (القاهرة : الجهاز، [د.ت.]) .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٦ ـ ٩ .

(٤٧) الخماش ، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف** ، ص٧١ ـ ٧٩ ، ٨٣ ـ ٨٤ ، ١١١ـ ١١٢و١٤٥ .

(٤٨) كاميليا عبد الفتاح ، « ملامح من شخصية المرأة المصرية »، **الفكر المعاصر** ، العدد ٥٠ (نيسان / ابريل ١٩٦٩) ، ص ١١٧ .

(٤٩) فرج احمد فرج ، « التغير الاجتماعي وآثاره النفسية »، في : الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، **الكتاب السنوي الاول للجمعية المصرية للدراسات النفسية ، ١٩٧٤** ، ٣ ج (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) ، ص ٣٠٧ .

بخاصة الذكور ـ ولذلك يكون حزن الزوجة العقيم شديداً اذ يصبح مركزها مزعزعاً وعرضة للطلاق والزواج باخرى في اي وقت ، لأن التبعة كلها تلقى على عاتق الزوجة في مسألة عدم الانجاب ، وتعمل هذه الاحوال على تدعيم الوضع التقليدي واستمراره .

٨ ـ الافكار التقليدية المتوارثة عن المراة

إن اساس الظلم الواقع على المراة في سائر المجتمعات يكمن في الافكار التقليدية الخاطئة التي تسم عقول الناس عن طبيعة المراة والاتجاهات البغيضة التي تُغرس في نفوس النشء عن قيمة المراة وتكوينها ودورها .

ا ـ طبيعة المراة : تتلخص الافكار التقليدية الخاصة بطبيعة المراة في انها اقل منزلة من الرجل ، تابعة له ، خادمة له ولعائلته ، كائن ناقص وعاجز ، لغز محير ، شيطان رجيم ، عورة ينبغي سترها ... الخ .

ب ـ تكوين المراة : وهناك بعض الافكار التقليدية الخاصة بتكوين المراة مثل الاعتقاد بانخفاض ذكائها وضعفها جسمياً ... الخ . ولقد تعرضت دراسات علمية حديثة لهذه الفروق وانتهت ـ بعد عرض الابحاث العلمية ـ الى عدم وجود تفاوت بين عقل الرجل والمراة في كل ادوار الحياة من حيث ادراك الحقائق بالبراهين ، كما دلت الابحاث العلمية المتوالية على ان ما نسب من طبيعة خاصة للمراة وطبيعة خاصة للرجل لا يخرج في جوهره عن عملية تطبيع تتفاوت بين الرجل والمراة بتفاوت المجتمعات . فلقد اسفرت الدراسات الانثروبولوجية عن ان ما كان ينسب للرجل على انه صفات طبيعية قد وجد مثيلاً له بالنسبة للاناث في بعض القبائل التي تحدد دور الرجل بالشكل الذي يحدد به دور المراة عندنا(٥٠) .

ج ـ دور المرة : هناك افكار متوارثة عن دور المراة مثل الاعتقاد : انها خلقت ربة بيت وزوجة فقط . ولذلك تغرس في الاذهان قيمة الزواج وتتردد دائماً الدعوات ان يسترها الله بمجيء الزوج الذي يعمل على هنائها وسعادتها « الله يستر عرضك » ، و « الله يوعدك بابن الحلال » ، واذا تأخر زواج الفتاة قلت قيمتها واصبحت « بايرة » و« البايرة اولى ببيت ابوها » ، ويحذرونها من رفض العريس ـ اي عريس ـ حتى لا تصبح كالتي « خطبوها اتعززت ، فاتوها اتندمت »(٥١) .

وتأسيساً على هذه الافكار ، فلا داعي لتعليم المراة ، فالرجل ـ وهو المؤثر في رواج السلعة النسائية او كسادها ـ يريد زوجة تابعة ، مطيعة ، خادمة ، وجسداً جميلاً ، ولقد وجدت دراسة حديثة ان الفلاح لا يجد اي فائدة في تعليم البنت ما دامت ستتزوج في القرية من فلاح امي مثلها ، كما ان ٥٤ بالمائة من اسر الطبقة الدنيا تفضل ان تظل الفتاة ملازمة للبيت منذ نعومة اظفارها وان ٦٨ بالمائة من اسر الطبقة المتوسطة تفضل توجيه الفتاة الى نوع التعليم الذي يؤهلها ان تصبح ربة بيت او أُمّاً(٥٢) ، كذلك لا داعي لتوظيف المراة لأن عملها هو المنزل . ويرجع سبب تدهور الاسرة الحديثة الى خروج المراة الى ميدان العمل . وتدعم هذه الافكار ببعض الكتابات

---

(٥٠) زكريا ابراهيم ، **سيكولوجية المراة** (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧٧) .

(٥١) شعلان ، **الشعب المصري في امثاله العامية** ، ص ٩٢ ـ ١٣٦ .

(٥٢) M. Ismail, «Relationship between the Parents' Socio-Economic Level and Their Aspirations Regarding Their Children's Future,» *The National Review of Social Sciences*, no. 3 (September 1964).

التقليدية لبعض الفلاسفة والمفكرين والادباء ، مثل آراء سقراط أن المرأة مصدر كل شر ، وكتابات الادباء عن المرأة[٥٣] . ومما يزيد من خطورة هذه الافكار التقليدية انها تلعب دوراً مهماً في تبرير الاوضاع السائدة واضفاء الصفة الطبيعية عليها وتثبيتها في اذهان الرجال والنساء بحيث يخيل لكل منهم ان هذه العلاقة غير المتكافئة ناموس مقدس .

٩ ـ الوضع القانوني للمرأة

إن عدم مساواة المرأة بالرجل قانونياً وعدم حصولها على حقوقها القانونية والتمييز بينها وبين الذكور من عوامل تدعيم النظرة التقليدية اليها .

أ ـ قوانين الاحوال الشخصية : ومما لا شك فيه ان وضع المرأة في هذه القوانين يضعها في مركز ادنى ، وكان تخلف المرأة سبباً في بقاء هذه القوانين على ما هي عليه وهي قوانين لا تعطي المرأة آمناً شخصياً او اقتصادياً او اجتماعياً وتشكل عائقاً امام مساهمتها في التنمية[٥٤] .

ب ـ قوانين التعليم : كان قبول البنات بالتعليم الاعدادي والثانوي في مصر حتى العام الدراسي ٦٣ / ١٩٦٤ يتم على اساس تخصيص نسبة ضئيلة من الفصول لهن مما كان يتطلب للالتحاق بالمرحلة الاعدادية او الثانوية ـ لقلة الفصول ـ مجاميع اعلى من مجاميع البنين ، حتى اثمرت جهود عدد من المسؤولين عن تعليم البنات بايجاد قاعدة عادلة لقبولهن وفقاً للمجموع دون تمييز بين الذكور والاناث .

ج ـ قوانين التوظف : تعترف القوانين والتشريعات العمالية بحق المرأة في العمل ، ولكن ما زال بعض القوانين لا يعطي المرأة الاجر المتساوي عن العمل نفسه ، كما ان هناك عدداً لا يحصى من النساء اللاتي يقمن بصورة منتظمة او غير منتظمة بأعمال دون اجر في المشروعات الزراعية او الحرفية او التجارية التي يتولاها رب الاسرة ، « كما ان النساء في معظم البلاد ومعظم المجالات يشغلن ادنى الدرجات في سلم الكفاءات ويتقاضين اجوراً تقل عن اجور الرجال ـ ولو تساوت الاعمال ـ ويترقين ببطء ، وعرضة للفصل من العمل اكثر من الرجال »[٥٥] ، وكما تبين من بحث ميداني اجري على عينة من الشركات ان هناك اتجاهاً واضحاً نحو التمييز ضد المرأة في مجالات التعيين والترقية[٥٦] ، واثبت بحث ميداني آخر ان عدد النساء اللاتي حصلن على ترقية اقل من عدد الرجال المرقين في كل سنوات الدراسة »[٥٧] .

د ـ قوانين الحياة السياسية : ما زالت المرأة محرومة من حقوقها السياسية في معظم

---

(٥٣) من كتب العقاد : **الانسان الثاني او المرأة** ، **هذه الشجرة** . ومن كتب انيس منصور : **قالو** ، **محمد رضا** ، **المرأة** ، وكتب كثيرة جمعت اقوال الفلاسفة والادباء والمفكرين اللاذعة ضد المرأة والتي تلقى رواجاً من القراء واقبالاً من الناشرين .

(٥٤) للاستزادة ، انظر : عاطف عدلي العبد عبيد ، « دور الاذاعة الصوتية في تغيير النظرة التقليدية الى المرأة الريفية » (رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩) .

(٥٥) UNESCO, *Medium - Term Plan, 1977-1982*, p. 18.

(٥٦) عاطف عدلي العبد عبيد ، « الاسباب الحقيقية للتمييز ضد المرأة في مجالات التعيين والترقية » ورقة قدمت الى : مؤتمر المرأة في الادارة ، ٢٢ ـ ٢٣ ايار / مايو ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

(٥٧) بدران ، « المرأة في المناصب الادارية في القطاع الصناعي » ورقة قدمت الى : المصدر نفسه ، ص ٧ .

الدول ، ولم تحصل على هذه الحقوق في مصر الا بعد صدور دستور عام ١٩٥٦ ، ولكن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فرق بين النساء والرجال حينما جعل القيد لهن اختيارياً في جداول الانتخابات حتى صدر القرار ٤١ لسنة ١٩٧٩ بمساواة المرأة بالرجل وجعل قيدها اجبارياً في جداول الانتخاب .

وتأسيساً على ما سبق ، يمكن القول ان عدم المساواة القانونية والتمييز بين الرجال والنساء عند تطبيق بعض القوانين من العوامل التي تساعد على تدعيم النظرة التقليدية الى المرأة .

١٠ ـ عدم الاعتراف بدور المرأة الانتاجي

تعاني المرأة عدم الاعتراف بدورها الانتاجي ، فالمرأة الريفية تؤدي عدة ادوار : ربة البيت ، العاملة المنزلية ، العاملة الزراعية ، ورغم ذلك لا يعترف بتلك الاعمال كنوع من انواع العمل المنتجة ولا تحصل ـ في الغالب ـ على اجر لقيامها بالاعمال الزراعية ، وظلت في المرتبة الثانية ، ينظر المجتمع الى عملها ـ كعمل ثانوي ـ تقوم به من خلال الرجل .

يضاف الى ذلك ان اشتغال المرأة خارج قطاع الزراعة يرتبط ارتباطاً قوياً بمستوى ونوعية ما يتاح لها من تعليم وتدريب، وهو ما تفتقر اليه النساء العربيات بخاصة في الريف حيث الامية وندرة التدريب المهني الذي يفتح امام المرأة فرص عمل جديدة في المجالات غير الزراعية .

كما ان الاسرة الريفية ـ وبخاصة الرجل ـ لا تسمح بالاستقلال الاقتصادي للمرأة ، مما يدعم شعورها بالنقص وانخفاض مكانتها واستمرار نظرة الرجل اليها ـ اباً او زوجاً او اخاً ـ كعبء عليه .

١١ ـ صورة المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام

اثبتت غالبية الدراسات التي اجريت عن صورة المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام وجود تحيز في صورة المرأة وادوارها المختلفة، ينطوي على تزييف للواقع يشكل عائقاً امام مشاركة المرأة مشاركة فعّالة في عملية التنمية[٥٨] .

أ ـ صورة المرأة في الكتب المدرسية : اظهرت دراسات عديدة لصورة المرأة في الكتب المدرسية انها تقدم في هذه الكتب بشكل تقليدي يدعم النظرة التقليدية ، مثل دراسة الهام كلاب عن صورة المرأة في الكتب المدرسية اللبنانية[٥٩] ، ودراسة مضمون بعض كتب المطالعة للصفوف الاول والثاني والثالث الابتدائي في مصر حيث تبين ان نسبة الذكور الى الاناث في الصور الملحقة بالموضوعات ٣:١، ويعمل الذكور في الزراعة او البقالة او غيرهما من الاعمال الانتاجية ، بينما عمل الام والاناث تنظيف المنزل والملابس واعداد الطعام ، كما يتقدم الرجال ـ في صور هذه الكتب النساء في اثناء السير وتتطلع الاناث للذكور ليردوا على اسئلتهن ويقدموا لهن التوجيه ، كما ان

---

(٥٨) للاستزادة ، انظر : عاطف عدلي العبد عبيد ،« صورة المرأة في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام»، مجلة الفن الاذاعي (القاهرة) ، العدد ٨٨ (تموز / يوليو ١٩٨٠) ، ص ٥١ ـ ٦٠ .

(٥٩) الهام كلاب ، « صورة المرأة في الكتب المدرسية اللبنانية »، الرائدة (معهد الدراسات النسائية في العالم العربي) ، العدد ٤ (١٩٧٦) .

للاناث العاباً خاصة مثل نط الحبل ، بينما الذكور يلعبون كل الالعاب ويغامرون دونما قيد او حدود[٦٠] .

ب ـ صورة المراة في الاعلانات : اظهرت نتائج اربع دراسات عن صورة المراة في اعلانات التليفزيون التجاري ان النساء يظهرن اكثر في الاعلان عن المنتجات المنزلية والصحية وادوات التجميل ، وتظهر اغلب الاعلانات النساء يقمن بوظائف واعمال منزلية تقليدية ويؤدين اعمالاً داخل المنزل كالتنظيف والغسل ، وظهر ٨٦ بالمائة من الرجال كمستفيدين من الاعمال التي تنجزها المراة[٦١] ، كما اظهرت نتائج تحليل مضمون الرسالة الاعلانية التليفزيونية في تليفزيون مصر ان المراة هي قاسم مشترك في معظم الافلام الاعلانية ، والتي تظهرها بصورة غير لائقة ، ولا تتناسب مع دورها في المجتمع ، وكانت مستحضرات التجميل اكثر السلع استخداماً لصورة المراة في افلامها (٤٢,٦ بالمائة) وركزت كل النوعيات السلعية على استخدام الحاجة الى الجنس في اعلاناتها وكان تعبير الكاميرا قوياً بالتركيز على عيون المراة وجسدها[٦٢] .

كما صورت المراة في اعلانات ثماني مجلات امريكية واسعة الانتشار في ادوار محددة مكانها المنزل ولا تستطيع اتخاذ القرارات المهمة ، او القيام بالاعمال المهمة ، والنظرة اليها كموضوع جنس مثير[٦٣] .

ج ـ صورة المراة في الدراما التليفزيونية : واظهرت دراسة نانسي تيدسكو عن الدراما التليفزيونية المذاعة صباحاً ان عدد الرجال يزيد عن عدد النساء (٧٠ بالمائة مقابل ٣٠ بالمائة) ، ويظهرون دائماً في ادوار بطولة بينما تظهر النساء في ادوار الضحية ، ويظهر الرجال في ادوار عنف والنساء ضحايا لهذا العنف ، كما صورت شخصيات الرجل اقوى واذكى واكثر توازناً ومنطقية بينما ظهرت المراة اكثر جاذبية وصراحة[٦٤] .

د ـ صورة المراة في برامج الاطفال التليفزيونية : اظهرت دراسة لونغ وسيمون على برامج الاطفال عام ١٩٧٤ ان المراة صورت من وجهة نظر تقليدية ، فلم تظهر اي سيدة متزوجة تعمل خارج المنزل ، والسيدة الوحيدة الموظفة في وظيفة خالية من السلطة والاحترام[٦٥] .

---

(٦٠) كمال سعيد ، « تاثير التنشئة الاجتماعية على اداء المراة لدورها » ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، السنة ١٤ ، العدد ١ ـ ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٧) ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

(٦١) Alice E. Courtney and Thomas W. Whipple, «Women in the T.V. Commercials,» *Journal of Communication*, vol. 24, no. 2 (Spring 1974), pp. 110-117.

(٦٢) سوسن عبد المالك ، « تحليل مضمون الرسالة الاعلانية التليفزيونية في تليفزيون مصر » (اطروحة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠) .

(٦٣) Alice E. Courtney and Sarah Wernick Lockeretz, «A Woman's Place: An Analysis of the Roles Portrayed by Women in Magazine Advertisments,» *Journal of Marketing Research*, vol. 8, no. 1 (February 1971), pp. 92-105.

(٦٤) Michele L. Long and Rita J. Simon, «The Roles and Statuses of Women on Children and Family T.V. Programmers,» *Journalism Quarterly*, vol. 51 (Spring 1974), pp. 107-110.

(٦٥) Nancy S. Tedesco, «Patterns in Prime Time,» *Journal of Communication*, vol. 24, no. 2 (Spring 1974), pp. 119-124.

ووجدت ليندا بوسبي في دراستها لبرامج الاطفال في الشبكات التجارية ان المرأة لدى مقارنتها بالرجل تكون اقل طموحاً وحباً للتنافس وميلاً للمغامرة ومعلومات وعنفاً واستقلالاً ومنطقية وتعقلاً واكثر اعتماداً على الآخرين وميلاً للمنزل(٦٦) .

هـ ـ **صورة المرأة في قصص المجلات** : درست فرانزوا ادوار الجنس في عينة عشوائية من القصص الخيالية التي نشرت في بعض المجلات في الفترة من ١٩٤٠ ـ ١٩٧٠ ووجدت المرأة صورة في واحد من المحاور الآتية : وحيدة تبحث عن زوج ، او ربة بيت ، او عانس ، او ارملة تبحث عن زوج ، أي ان العامل الوحيد المشترك بينهن هو وجود او عدم وجود رجل في حياتهن(٦٧) .

وظهرت المرأة في ثمان وعشرين قصة قصيرة نشرت في مجلة نسائية اسبوعية عربية كأنثى في المقام الاول ، تابعة للرجل عليها ارضاؤه وخدمته ، كما صورت في موقع الزوجة ذات المركز الثانوي التابعة للرجل وصورت في موقع الام التي تفضل انجاب الذكور وفي موقع الابنة المطيعة ، التي تدور حياتها حول الزواج ، وصور سلوك المرأة بشكل عاطفي وسلبي ، وواضح ان هذه العينة من القصص تساعد على تدعيم النظرة التقليدية(٦٨) .

و ـ **صورة المرأة في السينما** : تناولت دراسات عديدة صورة المرأة في الرواية الادبية وتعتبر دراسة منى الحديدي لصورة المرأة في الفيلم المصري دراسة شاملة لأن معظم الروايات انتجت افلاماً . وحللت الباحثة ٤١٠ افلام تضمنت ٤٦٠ شخصية نسائية . وقدمت السينما المرأة في صورة غير لائقة : فهي اما منحرفة السلوك او الفكر وإما الاثنان معاً ، كما صورت في صورة الانثى ، وركزت الافلام على الجوانب الانحرافية في شخصية الطالبة وتحولت الجامعة في هذه الافلام الى مجال للانحراف ، كما ابرزت النظرة التقليدية الى المرأة كجسد جميل او دمية يلهو بها ويسعد بمداعبتها او كلعوب تسعى لاصطياد الرجال(٦٩) .

خاتمة

وتتجمع مؤشرات الوضع الاجتماعي للمرأة مثل تفضيل الذكور وحرمانها من حق اختيار الزوج ، وحق الرجل المطلق في طلاق زوجته ، وتعدد الزوجات ، وحرمانها من التعليم والتوظف وحقوقها السياسية . وتدعم هذه الاوضاع التقليدية : الامية والتفسير الخاطىء للدين والعادات والتقاليد الاجتماعية والزواج المبكر والنظرة الى المرأة من خلال الجنس وانجاب الذكور والقوانين والافكار التقليدية والصورة النمطية للمرأة في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام .

---

(٦٦) Linda J. Busby, «Sex-Role Research in the Mass Media,» *Journal of Communication*, vol. 25, no. 4 (Autumn 1975), pp. 112-113.

(٦٧) Helen H. Franswa, «Working Women in Fact and Fiction,» *Journal of Communication*, vol. 24, no. 2 (Spring 1974), pp. 104-108.

(٦٨) مصطفى سويف ، مشرف ، **صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام : دراسة في تحليل مضمون الصحافة النسائية** (القاهرة : ١٩٧٧) .

(٦٩) منى الحديدي ،« دراسة تحليلية لصورة المرأة في الفيلم السينمائي المصري ،» (اطروحة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧) .

وتتجمع هذه المؤشرات وتدعم وتصب عند وعي المرأة بذاتها ونظرتها الى العالم الذي يحيط بها ، بخاصة الرجل ، فتسلم بتبعيتها للرجل ، وانها اقل منه قدرة وكفاءة وقدراً ، وانه الملاذ الذي لا تجد المرأة سبيلاً سوى اللجوء اليه فهو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة في معظم الامور وتنظر الى نفسها نظرة تنطوي على الاتكالية والاستسلام وعدم الشعور بالامن والامان ، بل ان المرأة الريفية ، كيفت نفسها على الاعتقاد بأنها اقل من الرجل ، وكأن تكيفها هذا هو طبيعتها الحقيقية ، فأصبحت ترى نفسها كما تتطلب رغبات الرجل ، واستسلمت لاشعورياً له ، فهي « مكسورة الجناح » بينما « شوكة الرجل قوية » ، ولذا اعتبرت الرجل كل شيء في حياتها ، وان حياتها دون الرجل لا قيمة لها ، فهو الذي يمنحها القيمة الاجتماعية فالمجتمع لا ينظر اليها الا من خلاله ، « اللي يقول لمراته يا هانم يقابلوها على السلالم ، وحرمة من غير راجل كالطربوش من غير زر ، واللي جوزها يقول لها يا عورة .. يلعبوا بها الكورة » ... الخ .

والحقيقة ان التغيير الذي حدث في وضع المرأة الاجتماعي تغيير كمي اكثر منه تغيير كيفي بمعنى انه لم يحدث تغييرات جوهرية في النظرة التقليدية الى المرأة او وعيها بذاتها . ونرى ان هناك مجموعة عوامل تساعد على احداث تغيير حقيقي في هذا الوضع[٧٠] ، منها تعليم الرجل وتعليم المرأة ، ومشاركة المرأة في الانتاج مشاركة يعترف بفائدتها ، واصدار القوانين التي تساوي بين الرجل والمرأة وتقضي على الظلم والتمييز ضدها ، والاتصال بالحضر ، بالاضافة الى الدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه وسائل الاعلام الجماهيرية ، مما يستلزم وضع خطة متكاملة لاحداث التغيير المطلوب حتى لا يتحول نصف المجتمع الى عالة على النصف الآخر ، وحتى يمكن استخدام هذا النصف المهمل في النهوض بالمجتمع العربي وتنميته □

---

(٧٠) للاستزادة حول دور كل عامل من هذه العوامل ، انظر : عبيد ، « دور الاذاعة في تغيير النظرة التقليدية الى المرأة الريفية »، ص ١٧٩ ـ ٢٠٥ .

ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية

د. وميض نظمي
قسم العلوم السياسية ـ كلية القانون والسياسة ـ جامعة بغداد .

ـ ١ ـ

إن فشل محمد علي في تحطيم السيطرة العثمانية قضى على امكانية اقامة دولة عربية آنئذٍ . ومع ذلك فإنه لم يقض على التيار الذي بدأ بالتشكيك في شرعية وصلاحية الاوضاع القائمة والذي سعى الى القيام باصلاحات وتغيرات .

إن هذا التيار نشأ عن وضع سريع التغير ، انعكس في ثلاث ظواهر جديدة :

ـ الاتصالات الجديدة مع الغرب المتقدم التي بدأت مع الغزو النابليوني لمصر (١٧٩٨)[١] وتعززت فيما بعد عن طريق البعثات الى اوروبا ومنها . وكان لا بد من ان يتأثر العرب بالافكار الجديدة الصادرة عن الغرب (القومية ، الليبرالية ، العقلانية ... الخ) ، وعلاوة على ذلك ، فإن ظهور الطباعة والصحافة ساعد على انتشار الافكار الجديدة بين جمهور واسع .

ـ ان التغلغل السياسي والاستعماري الاوروبي السريع في الوطن العربي (الغزو الفرنسي للجزائر ١٨٣٢ ، وتونس ١٨٨١ ، ومراكش ١٩٠٧ ، والتغلغل البريطاني في المنطقة الخلفية في عدن بعد ١٨٣٨ واحتلال مصر في ١٨٨٢) قد خلق شعوراً قوياً بالخوف والنقمة ازاء الغزاة الجدد الذين كانوا يختلفون عن العرب في دينهم .

ـ على العكس من ذلك ، كانت الادارة التركية تكشف عن عدم كفاءتها في مجابهة اوروبا الجبارة الديناميكية. كان الاتراك عاجزين عن التباري مع حضارة صاعدة متوسعة ، وفضلاً عن ذلك ، لم يكونوا قادرين على الدفاع عن كرامة ووحدة وسلامة « الوطن » الاسلامي .

---

(١) يرفض بعض المفكرين القوميين فكرة كون البعثة النابليونية لعبت دوراً في النهضة العربية . انظر : ساطع الحصري، آراء في التاريخ والاجتماع (القاهرة) ، ص ٦٧ ـ ٧٨ . ومع ذلك فقد اقر عبدالناصر بهذا الدور الايجابي ، انظر : جمال عبد الناصر ، الميثاق، قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ (القاهرة : الاتحاد الاشتراكي العربي، ١٩٦٢) ، ص ١٤٠ .

إن مثل هذه الحال الحبلى بالاحداث والتحديات ، خلقت سلسلة من الحركات السياسية الساعية الى التغيير ، ولم يكن من قبيل المصادفات ان شهدت هذه الفترة حركات كثيرة تسعى الى شكل من اشكال الاستقلال (الوهابية ، محمد علي ، السنوسي[٢] ، عرابي ١٨٨٢ المهدي ١٨٨٢[٣] ، الريفي ، الجزائري ١٨٨٠ ـ ١٨٨٨) . والحركة الفكرية التي هزت الايمان بالافكار والقيم القائمة ، مثلاً : الافغاني ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ ، عبده ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ ، رضا ١٨٥٦ ـ ١٩٣٥ ، الكواكبي ١٨٤٩ ـ ١٩٠٢ ، وعازوري المتوفّى في ١٩١٦ .

ـ ٢ ـ

إن مسألة دور المصلحين الاسلاميين في تطور « القومية العربية » تواجهنا بصعوبة اسلوب معالجتها ، فمن جهة ، لا يدخل في نطاق هذا البحث عرض تقويم مفصل لأفكار المصلحين الاسلاميين ، ومن جهة اخرى يكون في غاية الضلال تجاهل الاثر العميق لهؤلاء المفكرين على الحياة « الفكرية » للعرب . فأولاً ، من الواضح ان هؤلاء المفكرين مارسوا تأثيراً قوياً على الانتلجنسيا العراقية الناشئة مثلاً[٤] ، وليس ذلك لأن افكارهم ومؤلفاتهم انتشرت بصورة واسعة في العراق فقط ، بل ايضاً لأن تعاليمهم قسمت العراقيين الى انصار وخصوم . ان ادباء مثل الزهاوي ١٨٦٣ ـ ١٩٣٦ والشهرستاني ، والرصافي ١٨٧٥ ـ ١٩٤٥ والكاظمي والحبوبي والشبيبي ١٨٨٧ ـ ١٩٦٦ قد قبلوا وبشروا ببعض الافكار الصادرة عن مصر وباريس (العروة الوثقى) . وبذلك خلقوا مدرسة جديدة في التفكير ، تحداها كتاب آخرون ، بل واضطهدتها المؤسسة الدينية المحافظة ، وقد خلقت هذه العملية برمتها جدلاً فكرياً وعلنياً[٥] .

وفضلاً عن ذلك ، فإن « الاسلام العثماني » كان ، في اواخر العهد العثماني قد تدهور الى مذهب لا تفكيري ولا عقلاني وخانع يبرر الطابع الاستبدادي المطلق للسلطة العثمانية . وقد تحدى المصلحون الاسلاميون هذا الشكل من « الاسلام » ودعوا الى اسلام آخر يقوم على العقل ، والبحث ، والعلم والدستورية . وكان لا بد لهذه المحاولة من ان تؤدي الى نتيجتين مهمتين : اضعاف التبريرات

---

(٢) Nicola A. Ziadeh, *Sanusiyah: A Study of a Revivalist Movement in Islam* (London: 1958).

(٣) نعوم شقير ، **تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته** (القاهرة : ١٩١٣) .

(٤) انظر مثلاً : سعد ، **الشعر والشعراء في العراق** (بيروت : ١٩٥٦) ، ص ٦ و ٩٦ ـ ٩٨ ، ومحيي الدين اسماعيل ، **من ملامح العصر** (صيدا : المكتبة العصرية ، ١٩٦٧) ، ص ١٣ ـ ١٤ .

(٥) انظر مثلاً : علي حسين الوردي ، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** ، ٣ ج (بغداد : مطبعة الارشاد ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢) ؛ رفائيل بطي ، **ديوان الكاظمي** (القاهرة : ١٩٤٨)، المقدمة ؛ رفائيل بطي ، **الصحافة في العراق** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٥٥) ؛ مصطفى الواعظ ، **الروض الازهر في تراجم آل السيد جعفر** ، تحقيق وتعليق وزيادة ابراهيم الواعظ (الموصل : مطبعة الاتحاد ، ١٩٤٨) ؛ عبد المحسن القصاب ، **ذكرى الافغاني في العراق** (بغداد : مطبعة الرشيد ، ١٩٤٥) ؛ حسين علي محفوظ ، جامع ، **عراقيات الكاظمي** (بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٦٠)؛ محمد علي كمال الدين ، **التطور الفكري في العراق** (بغداد : ١٩٦١) ؛ ابراهيم الوائلي ، **الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر** (بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٦١) ؛ يوسف عز الدين ، **شعر العراق في القرن العشرين** (بغداد : ١٩٦٦) ؛ عبد الحميد الرشودي ، جامع ومعد ، **الزهاوي : دراسات ونصوص** ، تقديم يوسف عز الدين (بيروت : دار الحياة ، ١٩٦٦) ، وعبد الرزاق مجيد الهلالي ، **الزهاوي بين الثورة والسكوت** (بيروت : دار الثقافة ، [د.ت.]) .

« العقائدية » للسلطة العثمانية ومن ثم تشجيع نقائضها . كذلك تهيئة « الذهن » العربي لقبول افكار جديدة ، لم تكن القومية العربية اقلها شأناً .

وعلاوة على ذلك ، فإن المصلحين الاسلاميين ، بدرجات متفاوتة من التشديد ، كانوا دون استثناء يمجدون الدور العربي والطاقات العربية في الحفاظ على الاسلام وينتقصون من قدرة الاتراك على الدفاع عن الاسلام . وكان من المنطقي ان يمهد هذا الاسلوب الطريق لقيام وعي قومي عربي .

وبالاضافة الى ذلك ، وعلى الرغم من تقويمهم العلني للثقافة الغربية ، فقد اعرب المصلحون الاسلاميون عن احتجاج عنيف على الاستعمار الغربي وتغلغله المتعاظم . وفضلاً عن الجانب القومي لهذا الموقف ، فإنه اثار ايضاً حركة قومية « عربية » مناهضة للغرب ، اثرت تأثيراً عظيماً على العراقيين والمصريين على حد سواء . ان تأثير المصلحين لا يفسر احد جوانب النزعة المناهضة للغرب لدى الحركة القومية فقط ، بل يلقي ايضاً ضوءاً على السهولة النسبية التي استطاع بها القوميون والاسلاميون « التقدميون » توحيد جهودهم . ان الجذور الفكرية للظاهرتين (اي نزعة العداء للغرب وتحالف الاسلاميين والقوميين) كانت تكمن في صميم التبشير الاساسي للمصلحين .

إننا نعترض على الافتراض السائد بأن « القومية العربية » كانت ثمرة الاسهام الفكري المسيحي العربي فقط . ان من غير الممكن انكار تأثير المسيحيين العرب . الا اننا نحاول جلب الانتباه الى مجرى فكري آخر برزت منه « القومية العربية » وقد نشأت هذه الحركة في رحم « اسلام » الاصلاحيين ، وربما كانت هذه الصيغة من القومية العربية اكثر تأثيراً على المفكرين العرب من القومية « الخالصة » التي بشر بها الرواد المسيحيون .

وعليه ، فإن تقويماً مختصراً ومركزاً في الوقت نفسه لافكار المصلحين الاسلاميين ليست مبررة فقط ، بل هي ضرورية ايضاً . وينبغي اعطاء اهمية خاصة لجمال الدين الافغاني . فإنه لم يكن رائد هذه الحركة الجديدة التي كانت تهدف الى انهاء الركود الشرقي والاسلامي فقط ، بل كان ايضاً المرشد الروحي والفكري لخلفائه . ولم يكن اي من معاصريه يضارعه في التأثير والفعّالية والمكانة . وربما كان من المفيد تناول افكاره كدراسة وضعية قد تجعل من غير الضروري الاسهاب في شرح آراء المعجبين به . الا ان البحث سيقتصر على بعض آرائه التي تتعلق بموضوع هذا البحث .

إن ما يلفت النظر في الافغاني هو قدرته على الجمع بين الجهود الفكرية والنشاط السياسي الفعّال . فقد شارك في الحرب الاهلية في افغانستان واضطر الى مغادرة البلاد بعد انتصار منافسه ، شير علي[٦]،وبعد مغادرته،عاش حياة عاصفة تعرض فيها للاعتقال والابعاد عدة مرات[٧]،وثمة من يدعي ان وفاته لم تكن طبيعية ، بل اغتيل بأمر من عبد الحميد[٨] . وهناك بعض الادلة التي توميء بأن

---

(٦) Nikkie R. Keddie, «Afghani in Afghanistan,» *Middle Eastern Studies*, vol. 1, no. 4 (October 1965), pp. 322-349.

(٧) اعتقل الافغاني في فارس والهند وابعد عن فارس والهند وروسيا ومصر .

(٨) محمود ابو رية . **جمال الدين الافغاني : تاريخه ورسالته** ، تقديم ومراجعة عبد الرحمن الرافعي (القاهرة : مؤسسة نصار ، ١٩٥٨) ، ص ٩٩ ـ ١٠٢ .

للافغاني ضلعاً في مقتل الشاه الفارسي ناصر الدين ، في ١٨٩٦[٩] . كما اكد البعض ان الافغاني تآمر في ١٨٧٩ لاغتيال الخديوي اسماعيل في مصر[١٠] .

كان جزء كبير من تبشيرات وفعّاليات الافغاني مكرساً لمقاومة التغلغل الغربي في العالم الاسلامي . والظاهر انه لعب دوراً مهماً في إحباط امتيازات التبغ الفارسي التي اعطيت الى شركة اوروبية في ١٨٩٠[١١] ، وبهذا الخصوص تجدر الاشارة ، الى ان الافغاني كان على الارجح اول من دعا الى « اسلمة » وتأميم جميع الثروات الطبيعية في الاقطار الاسلامية ، وطالب بعدم اعطاء اي امتيازات على الاطلاق للشركات الاوروبية بخصوص الاراضي او المعادن او الغابات او الجمارك او السكك الحديدية الاسلامية[١٢] .

وكان الافغاني يؤمن بأن الخطر الرئيسي على الاقطار الاسلامية يكمن في العدوان الاوروبي ، وكان يحمل حقداً خاصاً وعميقاً على الحكومة البريطانية التي اعتبرها « عدوة المسلمين » والتي الحقت الاذى « بكل الكائنات الحية على هذه الارض » وأكد الافغاني ان الحكومة البريطانية غزت الهند عن طريق « الخداع » ومهدت السبيل لنياتها الاستعمارية عن طريق اضعاف الدين الاسلامي[١٣]. واصطدم الافغاني مع صديق العمر، محمد عبده ، واتهمه بـ «التشاؤم والانهزامية وتثبيط الهمم » ، لأن عبده تردد في تشكيل حزب سياسي لمتابعة النضال ضد الاحتلال البريطاني بعد فشل محاولة عرابي[١٤] .

ومن الجدير بالذكر ان الافغاني ، على الرغم من هذا الموقف العنيف ، استطاع ان يتبين الجانب المشرق في الحضارة البريطانية والاسباب الحقيقية الكامنة وراء القوة الاوروبية . وقد اعتبر الانكليز « من ارقى الامم ، تعرف معاني العدل ، وتعمل بها ، ولكن في بلادها ، ومع الانكليز انفسهم »[١٥] . والظاهر انه كان مقتنعاً بأن المنجزات الاوروبية مبعثها « معارف » اوروبا واستخدامها الصحيح لهذه الموهبة[١٦] . وفي هذه الفكرة تكمن اصالة الافغاني كمصلح اسلامي .

إن هناك رأياً واسع الانتشار مفاده ان الحكومة المثالية عند الافغاني هي تلك التي يقودها « المستبد المستنير والعادل » . الا ان نظرة فاحصة في فعّالياته وافكاره تكشف عن ان هذا التفسير لا

---

(٩) Edward G. Browne, *The Persian Revolution, 1905-1909* (Cambridge: Cambridge University Press, 1910), pp. 30 and 82-83.

(١٠) Wilfrid S. Blunt, *The Secret History of the English Occupation of Egypt, Being a Personal Narrative of Events* (London: Unwin, 1907), p. 489.

(١١) ثيودور لوثرب ستودارد ، **حاضر العالم الاسلامي** ، ترجمة عجاج نويهض وفيه فصول وتعليقات وحواشي بقلم شكيب ارسلان ، ٢ج (القاهرة : المعارف ، ١٩٢٥) ، ج٢ ، ص ٢٠٣ .

(١٢) جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ، جامعان ، **العروة الوثقى لا انفصام لها**، ط ٣ (بيروت : ١٩٣٣) ، ج ٢ ، ص ٦٨ (طبعت للمرة الاولى في جزئين عام ١٩١٠ في بيروت) .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٤ و ١٣٨ و ج١ ، ص ١٣ .

(١٤) احمد امين ، **زعماء الاصلاح في العصر الحديث** (القاهرة : ١٩٤٩) ، ص ٨١ .

(١٥) جمال الدين الافغاني ، **الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني مع دراسة عن الافغاني الحقيقة الكلية** ، تحقيق ودراسة محمد عمارة (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨) ، ص ٤٦٤ .

(١٦) محمد المخزومي، **خاطرات جمال الدين الافغاني الحسيني** (بيروت : المطبعة العلمية ، ١٩٣١) ، ص ٢٢٤ .

يعكس تفكيره الحقيقي بدقة . ولعل هناك خلطاً بين رغبة الافغاني في قيام حاكم قوي قادر على الدفاع عن الاقطار الاسلامية ، وفكرته حول الحكم الاستبدادي الذي كان في الحقيقة بغيضاً الى نفسه اذ كان يعتبره مصدر الكوارث في الاسلام . وقد اصطدم الافغاني مع الشاه الفارسي ، وقال له : « ان الفلاح والكادح والعامل في هذه المملكة اكثر فائدة منك ومن امرائك »[١٧] . وتجادل بقوة حول مسألة الحكم الدستوري ، حيث اعلن « لقد راينا شعباً دون ملك ، ولكن من المستحيل وجود ملك دون شعب »[١٨] ، كما انه اصطدم مع عبد الحميد ، وكل هذه شواهد تدل على آرائه « الديمقراطية »[١٩] . وقد عزا التقدم الاوروبي الى « غياب الحكم الفردي »[٢٠] ، وتنبأ بأنه عندما تستنير امة ما بالعلم والمعرفة « فأول ما يجب ان تفعله هو التخلص من الحكم المطلق »[٢١] . والواقع ان الافغاني كان يريد قيام « حاكم قوي وعادل .. يحكم بالوسائل الدستورية .. واذا خان الدستور ، فإمّا ان يبقى راسه بلا تاج او يبقى تاجه بلا راس »[٢٢] .

وغني عن البيان ان هذه الافكار كانت تشكل تهديداً جدياً للحكم العثماني . فإن الدعوة العلنية الى حق الثورة و« التيجان الخالية من الرؤوس » كانت تجذيراً عميقاً للفكر العربي في تلك الفترة .

وإذا كان المفروض الحكم على مفكر ما بالتأثير الفعلي لافكاره ،فلعلّ من المفيد ان نتذكر ان جميع تلاميذ الافغاني اصبحوا دون استثناء انصاراً متحمسين للدستورية .

وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى تناقض ظاهر في سلوك الافغاني تجلى في قبوله دعوة عبد الحميد وبقائه في الاستانة . وعلى الرغم من ان الافغاني كان قد اصطدم بالسلطان التركي ، وكان « سجيناً فعلياً »[٢٣] لديه ، وقتل على يده على الارجح ، تبقى حقيقة ان الافغاني الذي كان تخويفه امراً في غاية الصعوبة وجد ما يجمعه بالسلطان التركي ، وهو معارضته العلنية للتغلغل الغربي في العالم الاسلامي .

إن ذلك يعكس نظرة تستحق وقفة مطولة بعض الشيء . فمن المهم ان نلاحظ ان الحركة الاصلاحية الجديدة في الوطن العربي التي كانت ثمرتها الرئيسية هي « القومية العربية » (اذا اخذت

---

(١٧) الافغاني ، المصدر نفسه ، ص ٨٧ ـ ٨٨ .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) لم تكن آراء الافغاني في الديمقراطية تتطابق بالضرورة مع النظام البرلماني الغربي ، وكان ما يهمه حقاً هو « الشورى الاسلامية » ، انظر : الافغاني ، المصدر نفسه ، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٩ . ويبدو انه كان « شعبوياً » ، فقد قال في خطاب له بالاسكندرية : « ايها الفلاح الفقير انك تقلب الارض لكي تستخرج منها ما يسد بالكاد قوت عائلتك ... فلماذا لا تكسر قلب اولئك الذين يأكلون ثمرة كدحك ويظلمونك ؟» ، انظر : قدري القلعجي ، **جمال الدين الافغاني حكيم الشرق** (بيروت) ، ص ٤٧ . وان هذه الآراء وما يماثلها حملت بعض الكتّاب على اعتباره « اشتراكياً » الا ان هذا الراي ليس دقيقاً . فقد كان في اوجه عديدة يناوىء فلسفة الاشتراكية في اطارها الاوروبي ، انظر : محمد عمارة ، « الافغاني : مفكراً ومناضلاً » ، **الطليعة** ، السنة ٥ ، العدد ٤ (نيسان / ابريل ١٩٦٩) ، ص ١٣٥ ـ ١٣٨ ، ومحمد البهي ، **الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي** (القاهرة : [د.ت.]) ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .

(٢٠) الافغاني ، **الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني مع دراسة عن الافغاني الحقيقة الكلية** ، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٩ .

(٢٢) المصدر نفسه .

(٢٣) البرت حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** ، ترجمة كريم عزقول (بيروت : دار النهار للنشر) ، ص ١١٢ .

بمعناها الواسع) وقد واجهت منذ بداياتها مشكلة جادة وغير قابلة للحل على الارجح. فمن جهة ، كان المصلحون ، بحكم افكارهم ، يناهضون الاساليب العثمانية في الحكم . ومن جهة اخرى ، كان خوف المصلحين من التغلغل الاوروبي يدفعهم ، في مناسبات عديدة ، الى التمسك بالعثمانيين باعتبارهم اهون الشرين . وقد واجهت هذه المشكلة الجدية جيلاً كاملاً من المصلحين والقوميين العرب . ويمكن الاشارة الى رشيد رضا وعزيز علي المصري كممثلين بارزين على هذه الحيرة . كما ان المثقفين العراقيين (الزهاوي ، الرصافي ، الشبيبي ، ياسين الهاشمي ... الخ) لم يستطيعوا بأي حال التخلص من هذا المأزق الفكري .

وثمة فكرة اخرى ، مهمة ومركزية، نسبت الى الافغاني: وهي كونه عمل من اجل (دولة اسلامية يحكمها خليفة واحد)[٢٤] . ويدعي آدمز إن هدف الافغاني الرئيسي كان توحيد كافة الامم الاسلامية في ظل تاج واحد وخليفة واحد بغض النظر عن عرقه[٢٥] . ولقد ساد مثل هذا الاعتقاد اوساطاً كثيرة حيث كرر كتّاب آخرون آراء مماثلة تنسب للافغاني مثل هذا المنحى[٢٦] . وتعمد اتجاهات (معاصرة) لتأكيد ذلك في محاولة لتسخير تراث الافغاني لمصلحتها .

واذا كان الامر كذلك فينتج عنه ان الافغاني كان مناوئاً للقومية ، وان نظرته لم تكن تشجع الاتجاه القومي ناهيك عن الاتجاه القومي العربي . الا ان قراءة دقيقة لمؤلفاته ومتابعة واعية لمراحل تطوره الفكري لا تعزز مثل هذه الاستنتاجات ، بل بالعكس قد تؤكد استنتاجات مختلفة تشير الى موقف ايجابي ازاء القومية (الجنسية كما كانت تسمى آنئذٍ). هذا الموقف الايجابي ازاء القومية ارتبط بتمجيد صريح للعرب ، وشجع ، في رأينا ، نمو الاتجاه القومي والعربي .

إن اكثر المراحل الفكرية « إسلامية » في حياة الافغاني الفكرية هي مرحلة العروة الوثقى سنة ١٨٨٤ . ولقد حاولت ان اقراها بدقة وتمعن فوجدت فيها (احياناً وليس دوماً) حديثاً عن « الجنسية الاسلامية » ولكنني ما عثرت فيها على دعوة لتوحيد الشعوب والامم الاسلامية في دولة واحدة ، بل ان رشيد رضا يشير بصراحة الى « اما ما اشتهر عن السيد جمال الدين الافغاني من كونه يريد بالجامعة الاسلامية ان تكون للمسلمين كلهم دولة واحدة ، فلم اره في شيء من العروة الوثقى »[٢٧]. ويؤكد رشيد رضا كذلك ان مفهوماً كهذا « لم يجده مما كان يرويه عنه الاستاذ الامام محمد عبده ، وهو اعلم الناس بمقاصده واعماله »[٢٨] .

لقد حاول الافغاني ان يوضح افكاره هذه في مقال طويل ومسهب عن « الوحدة الاسلامية » وبصرف النظر عن بعض الاقوال المتناقضة في هذا المقال[٢٩] ، فلقد ذكر الافغاني بصراحة ان هدفه ليس اقامة دولة اسلامية موحدة في ظل حاكم واحد ، لأن ذلك امر غير عملي الى حد بعيد . وقال بالنص

---

(٢٤) جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ٢ج (القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩١١) ، ج ٢ ، ص ٦١ .

(٢٥) Charles C. Adams, *Islam and Modernism in Egypt: A Study of the Modern Reform Movement Inaugurated by Muhammad Abdo* (London: Oxford University Press, 1933), p. 13.

(٢٦) ماجد فخري ، دراسات في الفكر العربي(بيروت : دار النهار ، ١٩٧٠) ، ص ٢٥٠ وحازم زكي نسيبة ، القومية العربية : فكرتها ، نشأتها ، تطورها ، ط ٢ (بيروت : المكتبة الاهلية ، ١٩٦٢) ، ص ٧٤ .

(٢٧) محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده (القاهرة : ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) جمال الدين الافغاني ، الوحدة الاسلامية والوحدة والسيادة (القاهرة : صبيح ، ١٩٣٣) .

« للا التمس بقولي هذا ان يكون مالك الامر في الجميع شخصاً واحداً ، فإن هذا ربما كان عسيراً »[٣٠] . ومع ذلك فلقد جادل الافغاني (وهو في اوج اندفاعاته الاسلامية فكرياً) « بان المسلمين ليست لهم جنسية سوى دينهم »[٣١] . ان هاتين الفكرتين ليستا متناقضتين بالضرورة ، حيث ان القومية والدولة الموحدة ليستا متطابقتين بصورة حتمية ودائمة .

ومع ذلك وفي **العروة الوثقى** عينها نرى الافغاني يميل الى الاعتراف بالرابطة القومية ولا يلغيها لمصلحة الرابطة الدينية فيقول بوضوح « وكان من تقدير العزيز الحكيم وجود الرابطتين في اقوام مختلفة من البشر ، وعن كل منهما صدرت في العالم آثار جليلة يفتخر بها الكون الانساني »[٣٢] . وفي مقال آخر يقول الافغاني « ان كلاً من الرابطة الدينية والجنسية ، مبدآن للحمية على الملك ومنشآن للغيرة عليه »[٣٣] . وفضلاً عن ذلك ، فقد مر الافغاني بتطور فكري لاحق (ما بعد ١٨٨٤) ادى به الى اتخاذ موقف اكثر **ايجابية** ازاء مفهوم القومية . فقد كتب مقالاً مهماً جداً[٣٤] ، تكمن اهميته في **قومية** اتجاهه ومنحاه وتدل على تطور الافغاني بهذا الصدد ، وكان اول من اماط اللثام عن هذا المقال استاذ الجيل ساطع الحصري في كتابه **ما هي القومية** ثم تبعه الاستاذ القدير البرت حوراني في كتابه عن **الفكر العربي في عصر النهضة** .

فلقد صدر الافغاني المقالة المذكورة باسطر بالعربية ذكر فيها « لا سعادة الا بالجنسية . ولا جنسية الا باللغة ، ولا لغة ما لم تكن حاوية لكل ما تحتاج اليه طبقات ارباب الصناعات والخطط في الافادة والاستفادة » ويمضي الافغاني ليقول : « ان الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان : وحدة اللغة ووحدة الدين . وحدة اللغة ، هي الاساس الذي تقوم عليه الجنسية . واللغة اشد ثباتاً ، واكثر دواماً من الدين . لاننا نعرف اموماً غيرت دينها ـ خلال الف عام مرتين ، بل وثلاث مرات ، دون ان يطرأ خلل على وحدتها اللغوية والقومية . نستطيع ان نقول ، لذلك ان تاثير رابطة اللغة ـ في هذه الدنيا ـ اقوى من تاثير رابطة الدين »[٣٥] . في المقال نفسه ، توصل الافغاني الى الاستنتاج العام التالي « إن اللغة عنصر جوهري في خلق مجتمع مستقر ، والجماعات البشرية التي ليست لها لغة مشتركة لاتملك وحدة ثابتة »[٣٦] .

ولسوء الحظ ، فإن التاريخ الاصلي لهذا المقال غير معروف الا ان افكاره تنسجم مع آراء الافغاني التي سجلها المخزومي خلال الفترة من (١٨٩١ الى ١٨٩٧) والتي وردت فيها افكار مشابهة

---

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٠ . وقد مجد الافغاني قادة العرب ، الا انه ادرج بينهم بعض المسلمين من غير العرب . ولكنه في ص ٤٤ ادرج من « الفاتحين المستغلين » لمصر بعض المسلمين من الاكراد والعرب .

(٣١) المصدر نفسه .

(٣٢) الافغاني وعبده ، جامعان ، **العروة الوثقى** ، ص ١٠١ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٣٤) كتبه بالفارسية وقد ترجمه الى التركية رسول زادة امين ونشره في مجلة **تورك يوردي** (موطن الترك) التي كانت تصدر باستانبول عام ١٩١٣ . وقد ترجم الى الفرنسية ايضاً ، انظر :

[Djamal al - Din al - Afghani], «Philosophie de l'Union Nationale basée sur la race et l'unité linguistique,» traduit par Mehdi Hendessi, *Orient*, vol. 6 (1958).

(٣٥) نقلاً عن : ساطع الحصري ، **ما هي القومية ؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ . وقد اعتمد الحصري على الترجمة التركية لرسول زادة امين والتي نشرت في **تورك يوردي** عام ١٩١٣ .

(٣٦) نقلاً عن : حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** ، ص ١١٨ . بشأن الترجمة الفرنسية ، انظر :

[al-Afghani], «Philosophie de l'Union Nationale basée sur la race et l'unité linguistique,» pp. 123-127.

حيث جاء فيها تحت عنوان « قوله في تأثير آداب اللسان » بحث في اهمية اللغة، ينتهي بالعبارات التالية « فكم رأينا من دول اغتصب ملكها الغير ، فحافظت على لسانها محكومة، وترقبت الفرص ، ونهضت بعد دهر، فردت ملكها وجمعت من ينطق بلسانها اليها . والعالم في ذلك انما هو اللسان ، قبل كل ما سواه ـ ولو فقدوا لسانهم ، لفقدوا تاريخهم ، ونسوا مجدهم وظلوا في الاستعباد ما شاء الله »[٣٧] . ان هذا كله يدل دلالة واضحة على مدى الاهمية التي علقها الافغاني على القومية وعلى اللغة كعامل اساس في هذه القومية .

مثل هذا الاتجاه ارتبط ، وبقوة ، بنزعة واضحة في تمجيد الامة العربية والاشادة بها وبمآثرها . فلقد طالب الافغاني بأن تصبح اللغة العربية هي اللغة الرسمية والموحدة لجميع اركان الامبراطورية العثمانية . واعرب الافغاني ـ في بعض المناسبات ـ عن استيائه من معاملة الاتراك للعرب[٣٨] . ومن الجدير بالذكر انه اتهم في عام ١٨٩٣ بالعمل على (استقلال الاقطار العربية)[٣٩] .

إن الفكر العربي المعاصر مدين كثيراً للكاتب المفكر المصري د. محمد عمارة الذي اشار بوضوح الى الجوانب العروبية في فكر الافغاني وكتاباته[٤٠] . فلقد مضى الافغاني بعيداً في الدفاع عن (العروبة) والعرب . فحين زعم الفيلسوف الفرنسي الكبير ارنست رينان (١٨٢٣ ـ ١٨٩٢) بأن اكثر المفكرين الذين شهدتهم القرون الاولى للاسلام ، كانوا ، كنابهي السياسيين ، من اصل حراني واندلسي او فارسي او من نصارى الشام ... وليسوا عرباً ، فلقد رد عليه الافغاني بالقول ، ان الحرانيين كانوا عرباً ، وان اللغة العربية كانت الى ما قبل الاسلام بعدة قرون لغة الحرانيين ، وكونهم قد حافظوا على ديانتهم القديمة ، وهي الصابئة ، ليس معناه انهم لم ينتموا الى الجنسية (القومية) العربية ... وان العرب لما احتلوا اسبانيا ظلوا عرباً ... وقد كانت اكثرية نصارى الشام عرباً غسانيين ، اهتدوا بالنصرانية ... اما ابن باجة وابن رشد وابن طفيل ، فلا يمكن القول بانهم اقل عربية من الكندي بدعوى انهم لم يولدوا في جزيرة العرب . وخصوصاً اذا اعتبرنا انه لا سبيل الى تمييز امة عن اخرى الا بلغتها »[٤١] . وهكذا يدافع الافغاني عن حضارة العرب ولغة العرب ويطرح مفهوماً للعروبة بعيداً عن العرقية والنسبية وانما يقوم على اللغة والآداب والتكوين النفسي والحضارة والولاء .

ولم يقف الافغاني عند خط الحديث عن العرب ولا عند حدود الدعوة لانصاف العرب من الترك والمساواة في اطار السلطنة وهي الدعوة التي وقف عندها تيار **العثمانية** ، بل مضى الافغاني الى الدعوة الى تعريف الترك اي حسم الصراع لحساب العروبة وقوميتها ولو على حساب القومية التركية. ولقد سجل الافغاني موقفه هذا حين قال : « لقد اهمل الاتراك امراً عظيماً ... وهو اتخاذ اللسان العربي لساناً للدولة ، ولو ان الدولة العثمانية اتخذت اللسان العربي لساناً رسمياً ، وسعت لتعريب الاتراك لكانت في امنع قوة ... ولكنها فعلت العكس ، اذ فكرت بتتريك العرب ، وما اسفهها سياسة واسقمه من رأي ! انها لو تعربت لانتفت من بين الامتين النعرة القومية ، وزال داعي النفور والانقسام ، وصاروا امة عربية بكل ما في اللسان من معنى ، وفي الدين الاسلامي من عدل ، وفي سيرة افاضل العرب من اخلاق ، وفي مكارمهم من عادات . لكن ، مع الاسف ، كان عدم قبول فكرة تعميم اللسان العربي

---

(٣٧) المخزومي ، **خاطرات جمال الدين الافغاني الحسيني** ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٣٨) محمد بديع شريف ، زكي المحاسني واحمد عزت عبد الكريم ، **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة** ، مراجعة محمد شفيق غربال (القاهرة : ١٩٥٤) ، والمخزومي ، المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .

(٣٩) مصطفى عبد الرازق ، « سيرة جمال الدين الافغاني » ، في : **العروة الوثقى** (القاهرة : ١٩٢٧) ، المقدمة ، ص ١٤ .

(٤٠) الافغاني ، **الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني مع دراسة عن الافغاني الحقيقة الكلية** .

(٤١) امين ، **زعماء الاصلاح في العصر الحديث** .

خطأ بيّناً .. لو انصف الاتراك انفسهم واخذوا بالحزم ، واستعربوا ... فمن كان من دول الارض اغنى منهم مملكة ؟ او اعز جانباً ؟ او امنع قوة ؟ انني احزن واتأثر كلما افتكرت بما ارتكبوه من الخطأ في عدم قبولهم استبدال اللسان العربي ، لسان الدين الطاهر والادب الباهر ، وديوان الفضائل والمناظر ... فكيف يعقل تتريك العربي ، وقد تبارت الاعاجم في الاستعراب وتسابقت ، وكان اللسان العربي لغير المسلمين ، ولم يزل من اعز الجامعات واكبر المفاخر ، فالامة العربية هي (عرب) قبل كل دين ومذهب ... لقد كاشفت السلطان عبد الحميد في اكثر هذه المواضيع في خلوات عديدة ، ولكنه كان قليل الاحتفاء بكل ما قلته له ... فحولت وجهي عن ما لا يمكن الى ما يمكن ، وفيه وقاية ما بقي من املاك السلطنة العثمانية في غير اوروبا »[٤٢] .

وحتى من وجهة نظر قومية عربية فقد يكون الافغاني قد ذهب بعيداً ، ولكن مما لا شك فيه ان الافغاني حمل في فكره « اللاحق خصوصاً ـ بذور الفكرة القومية من ناحية والعروبة من ناحية اخرى . ان جميع الآراء الآنفة الذكر تكشف عن جوانب من افكاره شجعت ، موضوعياً ، ظهور وعي قومي عربي . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الجوانب قد شدد عليها واسهب فيها تلاميذه العرب .

على ان ذلك كله لا يعني ، ولا للحظة واحدة ، ان الافغاني لم يكن اسلامياً . فالافغاني كان صرخة داوية من اجل الجامعة الاسلامية بمعنى التضامن وليس الوحدة السياسية . ولقد دعا بكل قواه وطوال حياته الى تضامن وتساند الشعوب والامم الاسلامية في حركة عارمة معادية للاستعمار والاحتلال وتهدف الى تحرير الشرق من ربقة السيطرة الاجنبية . ولقد دعا الافغاني الى تحرير الاسلام من كل ما من شأنه عرقلة هذا التضامن (كالطائفية والتعصب الطائفي) ، وذلك وصولاً الى تحقيق ذلك التحالف الاسلامي المطلوب .

اننا نرى ان مثل هذه الآراء ليست غريبة عن الفكر القومي العربي الثوري المعاصر . فالدائرة الاسلامية التي تلي في اهميتها الدائرة العربية كانت هدفاً اساساً في فلسفة الثورة وفي الفعل السياسي لجمال عبدالناصر . كما ان ذكرى الرسول العربي للاستاذ ميشيل عفلق مؤشراً آخر على ذات الاتجاه وفي الحركة الفعلية للثورة العربية . فلقد كان هناك دوماً هدف التضامن الاسلامي كجزء من حركة التحرر الوطني والقومي لشعوب العالم الثالث . ولكن الثورة العربية رفضت ، وهي محقة في ذلك ، ان يكون هذا التضامن غطاء للرجعية وتستراً عليها وعلى تحالفاتها مع الامبريالية العالمية . وكذلك فإن الثورة العربية رفضت ، وهي محقة في ذلك ايضاً ، ان يكون (التضامن الاسلامي) عائقاً عن التضامن العربي مع الشعوب غير الاسلامية .

إن احد الجوانب المهمة للحركة الاصلاحية ، التي تحتاج الى نظرة فاحصة ، هو موقفها من الاسلام ، وسيجري البحث على مستويين : سياسي وفلسفي . فمن وجهة النظر السياسية ، يبدو ان الافغاني واتباعه كانوا يهدفون الى اثارة المشاعر الدينية لمقاومة الاستعمار الغربي[٤٣] .

مع ذلك فلقد وجد المصلحون الاسلاميون في بعض مظاهر الدين عقبة في طريق الوحدة

---

(٤٢) المخزومي ، **خاطرات جمال الدين الافغاني الحسيني** .

(٤٣) القلعجي ، **جمال الدين الافغاني حكيم الشرق** ، ص ٧٣ ـ ٧٦ . وقد كتب احد المراقبين الاذكياء لحركة عرابي : « في بلد محمدي تتهدده دولة قوية مسيحية ، فإن اية عاطفة وطنية قد تنشأ بين الناس تتجه دائماً الى التحول الى تعصب ديني ، وفي مصر في الزمن موضوع البحث ، شجع القادة الوطنيون هذا التحول بصورة منتظمة » .
Sir D [onald] Mackenzie Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, (London: Macmillan, 1883).

المنشودة ، ولم يترددوا في شجب الطائفية . ودعا الافغاني وحلفاؤه الى دفن الخلافات « الثانوية التافهة البالية » بين الطائفتين الشيعية والسنية، بل انه من الجدير بالذكر ان المذهب الديني للافغاني بقي غامضاً وموضع جدل الى ايامنا هذه .

وفي خطوة جريئة بعض الشيء عبر الافغاني عن امله في الوحدة بين اليهود والمسيحيين والمسلمين واعلن ان الاديان الثلاثة « تتحد في الواقع في جوهرها واصلها وغايتها »[٤٤] . واذا اخذنا بنظر الاعتبار الظروف المذهبية والطائفية التي كانت سائدة آنئذٍ ، فإن دعوة الافغاني لم تكن اقل من ثورة فكرية خدمت ظهور المفهوم القومي[٤٥] ، كما ان تبشير عبدالله النديم بالوحدة بين المسلمين والاقباط واليهود لم يكن خروجاً عن « الاسلام السائد » فقط ، بل استهلال لعهد جديد . وقد تجلى هذا العهد في شوارع القاهرة في ١٩١٩ عندما رفعت الرايات التي تحمل شعار « الدين لله والوطن للجميع » ، كما انه من المؤكد ان الوطنيين العراقيين قد فاجأوا انفسهم والبريطانيين عندما احتفلوا بعيد الميلاد ، وهتفوا في ١٩٢٠ « يحيا عيسى ، يحيا الاستقلال »[٤٦].

وتجدر الاشارة الى انه في ١٨٧٧ ، اثناء اقامته في مصر ، اسس الافغاني جمعية باسم « مصر الفتاة » كان من بين اعضائها القياديين اديب اسحاق ، وسليم النقاش ونقولا توما ، والنديم وعبده[٤٧] ، وما عدا الاخيرين ، كان الآخرون جميعاً من المسيحيين . وخلال اقامته في باريس تعاون الافغاني بشكل فعّال مع يعقوب صنوع ، وهو يهودي مصري ، في اصدار **العروة الوثقى**[٤٨] . وكان كل من رضا وشميل اعضاء في اللجنة القيادية لـ **حزب اللامركزية العثماني**[٤٩] ، وانعكس هذا التيار في العراق ايضاً عند تأسيس **النادي الوطني** . وقد كان من بين اعضائه القياديين مثقفون سنة وشيعة ومسيحيون [٥٠] .

وبعد سنوات من الانقسام المذهبي والطائفي للمجتمع العربي حاول الرواد الاوائل ، اعادة تقسيم المجتمع على اساس التيارات الفكرية والميول السياسية والانتماء القومي بدلاً من القيم السابقة .

ومن وجهة النظر الفلسفية ، لم تكن آراء المصلحين في الاسلام اقل اهمية او فاعلية . ومن الجدير بالذكر ان الافغاني اتهم بالشكوكية الدينية وحتى بالالحاد .وتم ابعاده عن مصر بحجة كونه « كافراً »[٥١] . وفي هذا الصدد ، لم يبق احد من المصلحين بمنجى من الاتهامات الخطيرة . ففي العراق مثلاً ، كانت مثل هذه الاتهامات تعني تهديداً لحياة المصلحين . ففي ١٣ تشرين الاول /

---

(٤٤) المخزومي ، **خاطرات جمال الدين الافغاني الحسيني** ، ص ٨٢ .

(٤٥) ذكر البعض ان فتوى محمد عبده التي احل فيها اللحم المذبوح بأيدي غير مسلمة « كانت في التاريخ الفعلي اكثر قومية من تأليف كتاب عن القومية » ، انظر : الياس مرقص ، **نقد الفكر القومي** ، ص ٤٧٢ .

(٤٦) وميض نظمي ، « الجذور الفكرية والسياسية والاجتماعية للحركة الاستقلالية في العراق ، ١٩٢٠ » (اطروحة دكتوراه) .

(٤٧) احمد امين ، **رواد الفكر الانساني في الشرق الاسلامي** (القاهرة : ١٩٤٥) ، ص ٥٤ .

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) نظمي ، المصدر نفسه .

(٥٠) المصدر نفسه .

(٥١) **الاهرام** ، ٢٨ / ٨ / ١٨٧٩ ، كما ورد في : ابورية ، **جمال الدين الافغاني : تاريخه ورسالته** ، ص ٩٧ .

اكتوبر ١٩٠٨ ، نجا ثنيان والرصافي ، والزهاوي من الموت على ايدي الغوغاء الغاضبين بمعجزة(٥٢) . وفي ١٩١٠ ، هرب الزهاوي من بغداد لعدة اشهر لكي ينسى « الناس » مقالاً كتبه في الدفاع عن حقوق المرأة(٥٣) .

ومن الواضح ان هذه الاتهامات لم تكن مدفوعة فقط بمنافسات شخصية او « ذهنية تآمرية شرقية »(٥٤) ، فقد كررها كتّاب آخرون لم يكونوا مشتركين في هذه النزاعات ، فإن ارنست رينان ، الذي كان معجباً بافكار الافغاني وصفه بـ « الالحاد »(٥٥) . كما ان ايلي خضوري يؤكد « هرطقة » الافغاني ، وبالتالي يعتبره « ديماكوكياً » و« رجلاً زائفاً »(٥٦) .

وقد اشار حتى بعض اصدقاء ومعاصري الافغاني الى ان هذا الرأي كان واسع الانتشار(٥٧) . وفي رأي كرومر ، ان محمد عبده الذي تابع وطور افكار الافغاني ، كان « لا ادرياً »(٥٨) . ان كل هذه الآراء تثير شكوكاً جدية حول قول جب بأن افكار الافغاني كانت ذات « سند قرآني سليم »(٥٩) ، الا ان هذه الآراء المتناقضة تستحق مناقشة قصيرة لأجل ان نوضح، ليس آراء الافغاني فقط ، بل كذلك الطابع « العقائدي » للاسلام .

ما هي الخلفية التي يجب النظر ازاءها في هذه الاراء ، سواء كانت مبررة ام مرفوضة ؟ على المستوى الشخصي (اي بالنسبة لممارسة الشعائر الدينية ، والايمان بالوحي وبنبوءة محمد ... الخ)؛لا شك ان الافغاني ومريديه كانوا مسلمين اتقياء.اما من وجهة النظر الفلسفية(او اللاهوتية) (مثلاً فيما يتعلق بالاجتهاد ، ومسألة الجبر والقضاء والحرية ، ومسألة كون القرآن مخلوقاً ام غير مخلوق ، والموقف تجاه العلم الحديث وتناقضه المحتمل مع النص ، ومسألة الدولة والخلافة ... الخ) فإن المسألة تتخذ بعداً مختلفاً وتدخل مضامين عقائدية وعملية بعيدة المدى . وفي هذا الصدد ، كان الافغاني يميز فعلاً بين الجانبين في الاسلام ، وفي اي دين آخر في الحقيقة(٦٠) .

---

(٥٢) علي ظريف الاعظمي ، مختصر تاريخ بغداد (بغداد : نعمان الاعظمي ، ١٩٢٦) ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

(٥٣) الرشودي ، الزهاوي : دراسات ونصوص ، ص ١١٣ ـ ١١٤ ، والهلال ، الزهاوي بين الثورة والسكوت ، ص ٤٣ .

(٥٤) القلعجي، جمال الدين الافغاني حكيم الشرق ، ص ٣ و ٥٦ .

(٥٥) Elie Kedourie, *Afghani and Abduh: An Essay on Religious Unbelief and Political Activism in Modern Islam* (London: Cass, 1966).

هذا المؤلّف يعد افضل صيغة في محاولة البرهنة على « اللاايمان الديني » للافغاني وعبده ، وان جزءاً كبيراً منه تكريس للبرهنة على « انتهازيتهما » .

(٥٦) Elie Kedourie, «Further Light on Afghani,» *Middle Eastern Studies*, vol. 1, no. 2 (January 1965), pp. 187-202.

(٥٧) محمد احمد خلف الله ، عبد الله النديم ومذكراته السياسية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٦) ، ص ٥٢ .

(٥٨) [Evelyn Baring] Earl of Cromer, *Modern Egypt*, 2 vols. (London: Macmillan, 1908), vol. 2, p. 180.

(٥٩) H [amilton] A [lexander] R [oskeen] Gibb, *Modern Trends in Islam* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1947), p. 28.

(٦٠) كان الافغاني يحاجج بأن الدين ينقسم الى قسمين « العبادات » التي يؤديها الانسان لله بمعزل عن الناس الآخرين و« المعاملات » التي هي شرع لتنظيم العلائق مع الآخرين ، انظر : المخزومي ، خاطرات جمال الدين الافغاني الحسيني ، ص ١١٤ ـ ١١٥ . ويقترح دوركهايم تقسيم الدين الى طقوس وعقائد ، انظر :

Emile Durkheim, *The Elementary Forms of the Religious Life* (London: 1968), pp. 36-42.

ودون الدخول في مناقشة غير ضرورية حول التفسير الاحادي او اللااحادي للاسلام ، فمن الواضح ان رأي المصلحين في الاسلام كان يشكل خروجاً جذرياً على الراي العثماني « الرسمي » في الاسلام .

إن الاسلام كأي دين او نظرية اجتماعية اخرى قد مر بتطورات وتفسيرات عديدة نشأت عنها عدة مدارس فكرية . وكان كل من هذه التيارات انعكاساً للتفاسير المختلفة التي اعطيت للاسلام . وثمة بعض الصعوبة في تقويم محاولات اولئك الذين نصبوا انفسهم « آلهة » في « تقرير » اي تيار من هذه التيارات كان يمثل الاسلام الحق .

ان المصلحين الاسلاميين كانوا يمثلون ثورة فكرية . وفي الوقت نفسه كانوا ضمن اطار التقليد المقبول للاسلام وتسامحه . وفي هذه النقطة تختلف احكامنا مع بعض الآراء الاخرى .

لقد ظهر المصلحون الاسلاميون في مجتمع كان شعاره الاسلامي هو مقولة للغزالي[٦١] ، مضمونها « الاعتراف بالسلطة القائمة ، مهما كانت »[٦٢] ، وكانوا يدعون الى المعرفة في مجتمع اعتادت فيه المؤسسة الدينية على التحذير من ان « الشيطان يعدد مزايا المعرفة لغرض التأثير عليكم »[٦٣] . وكانوا يدعون الى النشاط السياسي في مجتمع يسوده الافتراض بأنه « ليست القرارات السياسية فقط ، بل كافة الاشكال الخارجية للحياة الاجتماعية خارجة عن سيطرة البشر »[٦٤] . وكانوا يبشرون بالعدل الاجتماعي والنضال السياسي في مجتمع تبث فيه بانتظام ، الفكرة القائلة بأن الاسلام يدعو الى « العيش في فقر » و « تجاهل الحياة » وان نيران جهنم هي مصير كل شخص متعلم « هدفه الوحيد من اكتساب المعرفة هو التمتع بمباهج هذه الحياة واحراز السطوة والوجاهة بين اقرانه »[٦٥] .

لذلك ليس من المبالغة القول بأن المصلحين الاسلاميين كانوا يدعون الى ما هو ليس اقل من ثورة فكرية ، فإن الذين كان يدعون الى تقديم العقل على ظاهر الشرع و« النظر العقلي في تحصيل الايمان »[٦٦] ، كانوا في الواقع ينقضون كل ما يمثله الاسلام (العثماني) الرسمي .

ومع ذلك فقد بقي المصلحون الاسلاميون ضمن اطار التقليد المقبول الذي كان قائماً في الاسلام وضمن مذاهب معينة بوجه خاص . وكانوا في الواقع يعملون على احياء جوانب معينة من فكر المعتزلة وابن رشد .

---

(٦١) William Montegomery Watt, *Muslim Intellectual: A Study of Al-Ghazali* (Edinburg: Edinburg University Press, 1963), p. vii.

(٦٢) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965), p. 17.

(٦٣) William Montegomery Watt, *The Faith and Practice of Al-Ghazali* (London: 1956).

(٦٤) Watt, *Muslim Intellectual: A Study of Al-Ghazali*, p. 179.

(٦٥) اسماعيل المهدوي ، « ابو حامد الغزالي : دراسة جديدة لحياته وآرائه ، القسم ١ ـ ٢ » ، الآداب ، السنة ١٦ ، العددان ١٠ ـ ١١ (تشرين الاول / اكتوبر ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨) (في الاصل خلاصة لاطروحة للدكتوراه) .

(٦٦) محمد عبده ، **الاسلام دين العلم والمدنية**، عرض وتحقيق وتعليق طاهر الطناحي (القاهرة : دار الهلال ، [د.ت.])، ص ٩٥ ـ ٩٦ .

صحيح ان الافغاني قد اعترف بأنه « ما دامت البشرية قائمة ، فلن ينقطع الصراع بين العقيدة والبحث الحر ، بين الدين والفلسفة »[٦٧] . الا انه صحيح ايضاً ان الافغاني وعبده وجدا في « الاسلام الحق » حلاً لهذا الصراع . فقد ادعى الافغاني انه في الاسلام فقط ، ليس ثمة تناقض بين المنطق البشري والوحي[٦٨] ، وبعبارة اخرى ، حسب التعبير الموزون لحوراني :

« انه (الافغاني) قبل بالتطابق النهائي بين الفلسفة والنبوة وان ما تلقاه النبي عن طريق الوحي هو نفس ما يمكن ان يتوصل اليه الفيلسوف باستخدام المعرفة »[٦٩] .

إن قول حوراني يبين مدى اعتماد المصلحين الجدد على التيار السابق الذي كان يمثله المعتزلة وابن رشد . وفي الواقع اشار البعض الى ان الافغاني قد تأثر الى حد كبير بابن رشد[٧٠] الذي حاول التوفيق بين الفلسفة والدين[٧١] . وثمة تيار مماثل بشر به العالم النجفي هبة الدين الشهرستاني[٧٢] .

وفضلاً عن ذلك ، فإن ما ينسبه حوراني الى الافغاني هو شبيه جداً بأقوال المعتزلة الذين كانوا يحاججون بأنه « ينبغي الحكم على صدق النبوة بالتفكير المنطقي ، ودونه لا تكون ثمة فائدة للقرآن او السنة »[٧٣] ، او ادعائهم بأن النبي قد « ناقش الجوانب العقلية في الاسلام ، والا لما استطاع استيعاب الوحي »[٧٤] .

وبذلك يمكن القول بأن المصلحين كانوا من جهة ، مفكرين جادين تحدوا الآراء السائدة عن الاسلام ومهدوا الطريق لـ « الذهن العربي » لقبول افكار جديدة . ومن جهة اخرى ، بقي هؤلاء المفكرون ضمن الاطار العام للاسلام ونظرته المتسامحة . واننا نؤكد على هذه النقطة لأجل ايضاح تأثيرها على المسلمين الآخرين . وبهذا الصدد من المفيد ان نتذكر « الحقيقة المعروفة وهي ان الشيعة ورثوا المعتزلة بمفهوم الاعتماد على العقل والمنطق »[٧٥] .

إن محمد عبده[٧٦] الذي كان معاصراً وزميلاً للافغاني ، قد واصل وطور آراء« استاذه » . ويرى جب ان عبده هو « اعظم المصلحين الحقيقيين في الاسلام » . وقد لخص اهدافه في تنقية الاسلام من

---

(٦٧) Nikkie R. Keddie, *An Islamic Response to Imperialism: Political and Religious Writings of Sayyid Jamal al Din al-Afghani,* including a translation of the Refutation of the Materialists from the Original Persian by Nikkie R. Keddie and Hamid Algar (Berkeley, Calif: University of California Press, 1968), «Translation of Afghani's Reply to Renan,» p. 187.

(٦٨) Ibid., «Translation of Afghani's Refutation of the Marerialists,», and

محمد عبده ، **الاسلام والرد على منتقديه** .

(٦٩) حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** ، ص ١٢٣ .

(٧٠) الوردي ، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** ، ج٣ ، ص ٢١٦ .

(٧١) Averröes, *Tahafut Al-Tahafut,* 2 vols. (Oxford: 1954).

(٧٢) هبة الدين الشهرستاني ، **الهيئة والاسلام** (النجف : ١٩١١) .

(٧٣) فخري ، دراسات في الفكر العربي ، ص ٧٧ ، والمهدوي ، « ابو حامد الغزالي : دراسة جديدة لحياته وآرائه ، القسم ٢ »، ص ٥٤ .

(٧٤) المصدر نفسه .

(٧٥) A. Nafeesi, «The Role of the Shi'ah in the Political Development of Modern Iraq, 1914-1921,» (Ph.D. dissertation, Cambridge University, 1972), p. 109.

(٧٦) Malcolm H. Kerr, *Islamic Response: The Political and Legal Theories of Muhammad Abduh and Rashid Rida* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1966).

التأثيرات والممارسات المفسدة والدفاع عنه ضد « التأثيرات الاوروبية والهجمات المسيحية »[٧٧] .

وليس في نيتي تقديم شرح كامل لآراء عبده وافكاره ، باستثناء عرض مختصر لبعض الجوانب المتعلقة بالاطار العام لهذا البحث وهي : موقف عبده من الاسلام ، والغرب ، والعرب والعثمانيين .

كان عبده يعتقد ان الضعف الرئيسي للاسلام يكمن في جموده الراهن . الا ان هذا الجمود كان وقتياً وغريباً عن الاسلام « الحقيقي » وهو ثمرة الحكم الاستبدادي واللاهوت الرجعي . ان هذا الجمود علة عابرة وما ان تزاح العقبات حتى يزول التناقض بين الاسلام والعلم[٧٨] . وبذلك سعى عبده الى احداث اصلاح جذري في الاسلام . ودعا الى احياء الاجتهاد ، او بعبارة اخرى ، احياء الاسلام « المفكر » وتوسع في شرح الفرق بين « القضاء » و« الجبر » ودعا بالتالي الى العمل والمعرفة والعلم . وفضلاً عن ذلك ، فقد حاول ان يسد الفجوة بين الافكار الاسلامية عن « الشورى » و« الاجماع » والمفاهيم الاوروبية الحديثة حول الديمقراطية البرلمانية و« الرأي العام »[٧٩] .

ومن الجدير بالذكر ، ان عبده ، خلال اقامته في بيروت ، وبالتعاون مع بعض رجال الدين ، شكّل جمعية لغرض انهاء الخلافات بين اليهودية والمسيحية والاسلام[٨٠] . واشار البعض الى ان ابعاده من لبنان كان بسبب هذه المحاولة الجريئة[٨١] .

وباختصار ، كان عبده اسلامياً ، الا انه كان مصلحاً ، وقد لخص مجيد خدوري اصالة دوره خير تلخيص في العبارات التالية : « بحكم هذا المنطق ، هيأ عبده ارضية مشتركة لوجهات نظر اعتقاده حول الاصلاح ولم يجد تناقضاً اساسياً بين اولئك الذين دعوا الى تبني الافكار والمؤسسات الغربية دون اعتبار القيم الاسلامية وبين اولئك الذين اصروا على احياء المؤسسات الاسلامية . وقد نجح في دفاعه البليغ عن الاخلاقيات الدينية والاجتماعية والاسلامية مما اعطى سنداً ادبياً للقادة الدينيين ، على الرغم من ان بعضهم عارض تفسيره اللاارثوذكسي للنظريات الاسلامية . كما ان اقواله في مصلحة النظم الغربية قد تبناها دعاة التجديد الذين دعوا الى اقتباس الحضارة الغربية برمتها . وذلك لاعطاء سند ديني لموقفهم من الاصلاح ، والذي كان لدى البعض تحفظات فكرية حوله »[٨٢] .

وعلى الرغم من بعض الاعتباطية في الحكم ، فإن تقويم خدوري وارد ومفيد في القاء ضوء على الافق الفكري الذي فتحه عبده امام « الذهن العربي » . فعن طريق معالجة مسألة الاصلاحات من الزاوية والتقليد الاسلاميين ، استطاعت قضية المصلحين ان تخاطب الذهنية الاسلامية . وكان المصلحون ، الى حد ما ، يهيئون التبرير الفكري لقيام تحالف قومي ـ اسلامي .

ومما يجدر بالذكر ايضاً ان عبده فسر جمود وانحلال الاسلام بكونه نتيجة تسرب عناصر غير عربية في الادارة الاسلامية . ان هؤلاء المسلمين غير العرب ممن كانوا «يؤمنون شفاهاً لا قلباً » وكانوا في نظر عبده ، العامل الرئيسي في انحلال الحضارة الاسلامية . وفي ١٩٠٠ ، كتب عبده انه الى حين

---

(٧٧) Gibb, *Modern Trends in Islam*, p. 33.

(٧٨) محمد عبده ، **الاسلام والمسيحية**، ص ١٣٢ ـ ١٤٠ .

(٧٩) مرقص ، **نقد الفكر القومي** ، ص ٤٧٢ .

(٨٠) رضا ، **تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده**، ص ٨١٩ .

(٨١) حمادة ، **محمد عبده** (القاهرة : [د.ت.]) ، ص ١٢٤ و ٢٤٠ .

(٨٢) Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (London: 1970), pp. 64-65.

حلول عهد المعتصم (٨٤٢ ـ ٨٨٣) ، كان الاسلام زاهراً وقوياً ، لانه كان يرتكز على التفكير العقلاني والعلم . الا ان تسرب غير العرب (ولاسيما الفرس والجنود الاجانب الاتراك) بذر بذور الضعف والتدهور في الاسلام[٨٣] . ان هذه الفكرة التي تمجد دور العرب قد طورها فيما بعد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي ، وقد ساعدت على ظهور الوعي القومي العربي .

ومع ذلك ، ففي ١٨٩٧ ، وجه عبده تحذيراً الى رضا من انه اذا حاول العرب الانفصال عن العثمانيين ، فإن ذلك سيجر الى تدخل اوروبي يؤدي في النتيجة الى اخضاع العرب والاتراك معاً[٨٤] . وكان عبده يؤمن بأن الحكم العثماني ، رغم كل نواقصه لا يزال يمثل التجسيد الاخير للاستقلال السياسي لـ « الامة »[٨٥] . وفي حالة زواله فسيفقد المسلمون كل شيء « ويصبحون عديمي الحول والقوة مثل اليهود »[٨٦] .

وبحكم منطلقهم الخاص ، كان المصلحون يخلقون مأزقاً صعباً ، فهم لم يقدموا اي مخرج من المشكلة نفسها التي كانوا اول من اشاروا اليها ، فقد ميزوا بين الثقافة الغربية والاستعمار الغربي وبشروا بالاولى وحذروا من الاخير . كما انهم مجدوا العرب ، وكشفوا عن استبدادية وجمود الحكم العثماني ومع ذلك دعوا الى المحافظة على الامبراطورية العثمانية .

وبذلك خلقوا مشكلة محيرة عذبت الاجيال التي قبلت بمنطقهم . انهم لم يستطيعوا ان يقدموا حلاً حاسماً في التطبيق العملي لهذه التناقضات في القوى والافكار. ولذلك فعندما حلت اللحظة الحاسمة في ١٩١٤ ، لم يكن العرب ، من الناحية الفكرية ، مهيئين لاستغلال المناسبة . ولعل هذا يفسر الانقسام والاضطراب المأساويين اللذين شاعا بين العرب في لحظة كانت تتطلب وحدتهم وسرعة عملهم .

الا ان المشكلة ازدادت حدة مع مرور الزمن . وكان رشيد رضا مثالاً واضحاً لهذه الحيرة الفكرية ، ومن ثم السياسية . ففي ١٨٩٧ ، ذكر بصراحة ان « مستقبلنا يعتمد على رفضنا للمبدأ الاوروبي في القومية »[٨٧] . وفي ١٩٠٠ ، حذر من تجزؤ المسلمين الى اجناس وامم[٨٨] . وفي ١٩٠٤ نفى رضا وجوب كون الخلافة عربية وقال : « اننا نريد الاتحاد مع الاتراك ولكن على اساس العدل والمساواة »[٨٩] . الا انه في ١٩٠٠ ، وفي مقال بعنوان **العرب والاتراك** بشر علناً بالشخصية العربية ، والثقافة العربية ، واساليب الحكم العربية وحتى بالفتوحات العسكرية العربية[٩٠] . وانتقد رضا بمرارة معاملة الاتراك للعرب[٩١] . الا انه دان القوميين العرب في مصر والقوميين الاتراك على حد سواء ، لأن الفريقين كانا يهددان (الوحدة الاسلامية)[٩٢] .

---

(٨٣) الاسلام والرد على منتقديه ، ص ٢٦ .

(٨٤) رضا ، **تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده** ، ج١ ، ص ٩١٢ .

(٨٥) المصدر نفسه . وقد ذكر رضا ان عبده وافق على جميع كتاباته في المنار باستثناء ما كان يتعلق مباشرة بالحكم العثماني الذي كان رضا يناصبه العداء .

(٨٦) شكيب ارسلان ، **السيد رشيد رضا او اخاء اربعين سنة** (دمشق : مطبعة ابن زيدون ، ١٩٣٧) .

(٨٧) **المنار** ، السنة ١ (١٨٩٧) ، ص ٦٧ .

(٨٨) **المنار** ، السنة ٣ (١٩٠٠) ، ص ١٢٤ .

(٨٩) **المنار** ، السنة ٦ (١٩٠٤) ، ص ٩٥٥ .

(٩٠) **المنار** ، السنة ٣ (١٩٠٠) ، ص ١٦٩ ـ ١٧٢ .

(٩١) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ .

(٩٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ ـ ١٩٨ .

واوضح رضا ان هدفه هو تجديد الاسلام وليس اقامة دولة عربية موجودة حيث ان ذلك « امر مستحيل التحقيق »[٩٣] . وبالنسبة اليه ، كان من الضروري تقوية « العرب » بالعلم الحديث وتحقيق « نوع من الوحدة العربية للصمود بوجه الهجوم الغربي »[٩٤] .

وعلى المستوى الذاتي ، بقي رضا مخلصاً لجهوده ومحاولاته في التوفيق بين النقائض . وعلى الرغم مما لقيه من اضطهاد العثمانيين[٩٥] بسبب افكاره[٩٦] ، فقد بقي على امله في المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، الا ان رضا ، بحكم منطلقه ودعواته للاصلاحات الدينية والتجديد والعروبة كان من الناحية الموضوعية يزعزع اسس الامبراطورية .

إن التطور التاريخي اللاحق حطم تمنيات رضا ، فقد كانت الامبراطورية العثمانية تغدو اكثر تركية واقل اسلامية ، واكثر عجزاً واقل قوة . ولذلك كانت كتابات رضا تكتسب طابعاً اكثر هجومية تجاه الاتراك واتجاهاً قومياً عربياً اكثر وضوحاً . ومنذ ١٩٠٨ ، اعرب رضا عن مخاوفه ازاء الميول القومية التركية لـ « تركيا الفتاة »[٩٧] . وبحلول ١٩١٣ ، كانت معظم صفحات المنار مكرسة لهجوم عنيف على (الاتحاديين) وسياساتهم العنصرية والعدائية تجاه العرب[٩٨] .

وقد بلغ المأزق الفكري لرضا ذروته بنشوب الحرب العالمية الاولى . فمن جهة ، باعتباره عضواً قيادياً في حزب اللامركزية انخرط في محاولة مناوئة للعثمانيين وقبل المساعدة البريطانية بأمل تشكيل حكومة عربية[٩٩] ، وقد ادى هذا الموقف الى انفصاله عن صديق العمر شكيب ارسلان . ومن جهة اخرى ، عندما اتضح ان العرب لا البريطانيين هم الذين كانوا في التحليل النهائي ، احجار اللعبة ، نصح رضا الشريف حسين بانهاء تحالفه مع البريطانيين والعودة لتحقيق الوحدة العربية بدلاً من الاشتراك في فعاليات مناوئة للعثمانيين ، وحذر حسين والزعماء العرب الآخرين من الخطط والنيات البريطانية[١٠٠] .

وحصل انقسام كبير بين تلاميذ الافغاني وعبده بمناسبة الغاء الخلافة (١٩٢٣) . فقد أعرب رضا عن تمسكه بالخلافة اذ دونها يكون من المستحيل احياء الاسلام[١٠١] الا ان علي عبد الرازق

---

(٩٣) المصدر نفسه ، ص ٣٣٩ .

(٩٤) المصدر نفسه ، ص ١٢١ ـ ١٢٤ .

(٩٥) قامت السلطات العثمانية بتعطيل جريدة المنار واعتقال ابيه ومصادرة بيته في لبنان . انظر : ابراهيم احمد العدوي ، رشيد رضا : الامام المجاهد ، اعلام العرب ، ٣٣ (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة ، [د.ت.]) ، ص ١٤٠ ـ ١٤٥ .

(٩٦) وذلك بالدرجة الرئيسية لتاييده للافغاني وهجومه على الصوفية واتهامه بالتآمر مع عبده لتشكيل دولة عربية مستقلة ، انظر : المصدر نفسه .

(٩٧) المنار ، السنة ١٢(١٩٠٨)، ص ١٠ ، ٨٣٦ ، ٨٤١ ـ ٨٤٢ و ٨٥٩ .

(٩٨) المنار ، السنة ١٦ (١٩١٣) ، ص ٦، ٥٥ ، ٦٢ ، ١٠٧ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ٢٣١ ، ٤٧١ ، ٥٥٠، ٧١٩ ، ٧٥٣ و ٧٧١ .

(٩٩) ارسلان ، السيد رشيد رضا او اخاء اربعين سنة ، ص ١٥٢ ـ ١٥٦ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٣١٤ ـ ٣١٧ ، و العدوي ، رشيد رضا : الامام المجاهد ، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(١٠١) محمد رشيد رضا ، الخلافة او الامامة العظمى : مباحث شرعية سياسية اجتماعية اصلاحية (القاهرة ، ١٩٢٣) .

جادل في كتاب جريء ، بأن مبدأ الخلافة لم يكن قط من جوهر الشريعة[١٠٢] .

إن جميع المصلحين الاسلاميين كانوا يمتدحون العرب . الا ان الكواكبي كان اول من طور هذا التمجيد الى الحد الاقصى واستخلص منه مضامين فكرية وسياسية جدية .

وقد وصل الى مصر في ١٨٩٨ ، واصبح من مرتادي اجتماعات عبده ، ونشأت صداقة فكرية بينه وبين رشيد رضا[١٠٣] . وفي مصر الف ونشر كتابيه (طبائع الاستبداد)[١٠٤] و (ام القرى)[١٠٥] .

وقد لمح البعض الى ان افكار الكواكبي لم تكن اصيلة ، بل مستمدة من كتابات اخرى[١٠٦] . وقد يكون هذا صحيحاً[١٠٧]،الا ان هذه الافكار راجت في العالم العربي باسمه الخاص واكتسبت قوة سياسية تتجاوز اهمية منشئها . ولذلك لم يكن من المبالغة القول بأن كتبه اعتبرت « انجيل الانبعاث العربي »[١٠٨] .

وقد ذكر الكواكبي ان العوامل الاساسية الكامنة وراء تدهور الاسلام هي التالية :

« العوامل الدينية ، تأثير مذهب الجبر على الامة والزهد والتصوف والوهم الكاذب عن التناقض بين الدين والعلم ، وبين الدين والعقل او التفكير المنطقي ، والتعصب ، والتقليد ، وسلب الحرية الدينية واحتكار المعرفة الدينية .

« العوامل السياسية . السلطان المطلق فسلب حرية الكلام والعمل والظلم والتفاوت الاجتماعي ..

« العناصر الخلقية ، الكسل ، الجهل ، الخوف من العلم ، الرياء ، الارهاب ...

« العوامل الادارية : المركزية ، الظلم ، التفاوت بين الطبقات في الامبراطورية »[١٠٩] .

إن جميع هذه الآراء ، مقرونة بادانته القوية للمغالاة في التصوف[١١٠] ودعوته الى احياء الاجتهاد ووحدة جميع المذاهب الاسلامية[١١١] لم تكن جديدة تماماً . الا ان العنصر الجديد في كتاباته كان هجومه المباشر والعلني على العثمانيين[١١٢] .

---

(١٠٢) علي عبد الرازق ، **الاسلام واصول الحكم** (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٢٥) .

(١٠٣) سامي الدهان ، **عبد الرحمن الكواكبي** ، ١٨٥٤ ـ ١٩٠٢ (القاهرة : ١٩٥٨) ، ومحمد علي خلف الله ، **الكواكبي : حياته وآراؤه** (القاهرة : [د.ت.]) .

(١٠٤) عبد الرحمن الكواكبي ، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (القاهرة : [د.ت.]) .

(١٠٥) عبد الرحمن الكواكبي ، **ام القرى**(حلب: ١٩٥٨) وقد نشر لاول مرة بصورة مسلسلة في **المنار** للعامين ١٩٠١ ـ ١٩٠٢ .

(١٠٦) S[ylvia] G. Haim, «Alfieri and Al-Kawakibi,» *Oriente Moderno*, vol. 34 (1954), pp. 321-334, and S[ylvia] G. Haim, «Blunt and Al-Kawakibi,» vol. 35 (1955), pp. 132-143.

(١٠٧) حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة** ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ ، ص ٢٨١ .

(١٠٨) توفيق علي برو ، **القومية العربية في القرن التاسع عشر** ، كتب قومية ، ٤ (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٦٥) ، ص ٩٩ .

(١٠٩) **الكواكبي ، ام القرى** ، ص ١٥٨ ـ ١٦٨ .

(١١٠) المصدر نفسه ، ص ١٢١ ـ ١٢٥ و ١٥٨ ـ ١٦٠ .

(١١١) المصدر نفسه .

(١١٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٤ و ٢٣٨ ـ ٢٤٣ ، والنجار ، « عبد الرحمن الكواكبي : من ذكريات الماضي »، **الحديث** (حلب) ، العدد ٣ (١٩٤٠) ، ص ١٧ .

وفضلاً عن ذلك ، فطبقاً لافكار الكواكبي لم يكن العثمانيون مؤهلين لتولي شؤون الاسلام . فقد فرطوا بوحدة الامبراطورية وعاملوا العرب معاملة ظالمة جهنمية[١١٣] .

وجادل الكواكبي بأن تجديد الاسلام يستلزم اصلاحات دينية واجتماعية الا انها يجب ان تكون مقرونة بعودة السلطة من الاتراك الى العرب . وذلك ان العرب عموماً ، وعرب الجزيرة بوجه خاص ، كانوا يتصفون بسجايا مميزة تجعلهم اكثر اهلاً لحماية الاسلام من الاتراك او اي عرق اسلامي آخر[١١٤] ، وعليه ، كان الكواكبي يرى ان الخليفة يجب ان يكون عربياً من قريش[١١٥] .

وقد خاطب الكواكبي العرب غير المسلمين ودعا الى وحدة وطنية اكثر منها دينية ، والى ولاء قومي اكثر منه طائفي . وأهاب الكواكبي بالمسيحيين العرب بما معناه (دعونا نميز حياتنا الدنيوية . ودعوا الدين يحكم الآخرة فقط) . ودعونا نلتفُّ حول : « عاشت الامة العربية ، وعاش الوطن »[١١٦] .

وكانت المساهمة الرئيسية الاخرى للكواكبي هي تمييزه بين الزعامة الروحية والزمنية في الاسلام . الا ان الكواكبي لم يكن قومياً « خالصاً » . فقد دعا الى خليفة عربي ، الا ان تصوره كان مبنياً على قيام دولة اسلامية ، وقد مجد العرب لانهم كمسلمين كانوا اكثر اهلاً من الاتراك للحفاظ على الاسلام والدفاع عنه .

لقد كانت افكار المصلحين الاسلاميين تنطوي على نزعة قوية نحو « القومية » . الا ان ايا منهم لم يدع الى دولة عربية مستقلة وقد نشأت القومية « الخالصة » في اوساط المثقفين المسيحيين .

- ٣ -

اما بشأن مساهمة المسيحيين العرب في « القومية العربية » فقد قام نجيب عازوري بتطوير فكر الكواكبي وكان في النتيجة اول من دعا الى دولة عربية مستقلة تماماً .

كان عازوري مسيحياً مارونياً لبنانياً وقد تلقى ثقافة فرنسية . وفي ١٩٠٤ ، ترك عمله في القدس كموظف عثماني ليقيم في باريس ثم في القاهرة . وفي العام نفسه ، خلال اقامته في باريس ، شكل جمعية باسم ligue de la patrie arabe وفي عام ١٩٠٥ نشر كتابه Le Réveil de La Nation Arabe وفي هذا الكتاب دعا الى تكوين دولة مستقلة دستورية منفصلة عن الامبراطورية العثمانية وتتألف من جميع الاقطار العربية في آسيا[١١٧] ، وكان يتصور تحول الحجاز الى امبراطورية مستقلة لها حاكمها الخاص هو خليفة كافة المسلمين[١١٨] . وينبغي على هذه الدولة العربية ان تضمن المساواة في معاملة رعاياها المسلمين والمسحيين على السواء « وان تكون هناك مسيحية عربية متميزة .. بدلاً من التعدد الحاليفي الطقوس »[١١٩] . ولم يدرج عازوري مصر وشمالي افريقية في دولته

(١١٣) الكواكبي ، **ام القرى** ، ص ١٦٩ ـ ١٧١ و ٢٣١ ـ ٢٣٣ .
(١١٤) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ ـ ٢٢٢ .
(١١٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .
(١١٦) الكواكبي ، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .
(١١٧) N. Azoury, *Le Réveil de la Nation Arabe* (Paris: Plon, 1905), pp. i-iv.
(١١٨) المصدر نفسه .
(١١٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ و ١٧٨ نقلاً عن: حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** ، ص ٢٧٨ .

العربية المقترحة لأنهما « ليستا عربيتين بكل معنى الكلمة »[١٢٠] . وقد ناقض عازوري نفسه اذ ذكر ان المصريين « ليسوا مؤهلين لحكم انفسهم بعد ، وينبغي عليهم ان يكونوا ممتنين للادارة البريطانية الجيدة »[١٢١] .

وفي نيسان ١٩٠٧ ، في اثناء اقامته في باريس ، اصدر عازوري مجلة شهرية باسم L'in-dépendence Arabe لتكون منبراً لافكاره . الا انه اوقف اصدارها في ايلول ١٩٠٨ ،واعلن ان عمله من اجل القضية العربية قد انتهى بوصول الاتحاديين الى الحكم[١٢٢] .

إن الفكرة الرئيسية الاخرى (الى جانب دعوته للاستقلال العربي) والتي ميزت عازوري عن سابقيه ، كانت ايمانه بوجوب تعاون العرب مع انكلترا وفرنسا لتحقيق اهدافهم[١٢٣] .

ويمكن تفسير هذه الفكرة بعاملين : فخلال اقامته في باريس اتضح ان عازوري كان يتعاون مع شخص يدعى يوجين جونغ . (وهو موظف سابق في ادارة المستعمرات الفرنسية) . وكان يدرك الفوائد العظيمة التي ستجنيها فرنسا من خلال الحركة العربية[١٢٤] . كما ادعى البعض ان عازوري تلقى اموالاً من الحكومة الفرنسية[١٢٥]،وفضلاً عن ذلك،فثمة حقيقة اخرى ذات مضمون سياسي ابعد ، وهي ان كون عازوري مسيحياً مارونياً قد يكون له بعض الاثر في جعله اكثر تقبلاً للغرب بشكل عام وللافكار الغربية بشكل خاص واكثر عداء تجاه الاتراك ، الذين لم يكن يجمعهم به جامع ، واقل قلقاً على مصير الامبراطورية العثمانية التي كانت الرمز الاخير للوحدة الاسلامية.

الا انه يبدو إن تأثير عازوري على الحركة العربية نفسها كان « ضئيلاً »[١٢٦] ، فلم تكن كتبه ومجلاته تقرأ الا نادراً من قبل الافراد او المنظمات القومية[١٢٧] ولم يكن باستطاعته الحديث او الكتابة بالنيابة عن العرب المسلمين ، كما ان فعّالياته كانت محدودة جداً[١٢٨] .

ومع ذلك فقد كان عازوري من جوانب عديدة جزءاً من حركة فكرية مسيحية ساهمت بشكل فعّال في احياء الفكر العربي وظهور القومية العربية[١٢٩] . وقد كان للعوامل الدينية (العداء

---

(١٢٠) عازوري ، المصدر نفسه ، ص ٨٩ ، نقلاً عن : حوراني ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .

(١٢١) عازوري ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٦ ، نقلاً عن : حوراني ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ و ١١٧.

(١٢٢) Ireland, p. 222.

(١٢٣) عازوري ، المصدر نفسه ، ص ١٠٤ و ١١٠ نقلاً عن : حوراني ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ .

(١٢٤) Ireland, p. 222.

وبالنسبة ليوجين جونغ (Eugène Jung) انظر كتابيه :

Les Puissances devant la révolte arabe (Paris: 1906) et *la Révolte arabe*, 2 vols. (Paris: 1924).

(١٢٥) حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** ، ص ٢٧٩ .

(١٢٦) انطونيوس ، ص ٩٩ .

(١٢٧) مصطفى الشهابي ، **القومية العربية، تاريخها وقوامها ومراميها** ، محاضرات القاها على طلبة المعهد ١٩٥٨ ، ط ٢ (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١) ، ص ٥٧ .

(١٢٨) حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** ، ص ٢٧٧ .

(١٢٩) من الحقائق المعترف بها ان المدارس والكليات والمطابع وغيرها من المؤسسات التي انتشرت بشكل واسع في الشرق العربي (لاسيما في المشرق Levant) قد لعبت دوراً بارزاً في احياء الفكر العربي من خلال الصلات الجديدة بالغرب واستخدام اللغة العربية ، انظر : ساطع الحصري ، **محاضرات في نشوء القومية العربية** ، ص١٦٦ ـ ١٦٩ .

للعثمانيين والصلات الثقافية مع الغرب ومذبحة ١٨٦٠) اهمية مباشرة ، ولكن الظاهر انه كانت ثمة دوافع اقتصادية ايضاً . فإن ازدياد الثروة والتجارة الواسعة مع الغرب مكنت وشجعت بدورها المسيحيين العرب على ممارسة دورهم المتميز . ويشير ارنولد توينبي الى « ان تلقي الاقلية المسيحية الناطقة بالعربية للحضارة الغربية كان تلقائياً . فقد كان المسيحيون الموارنة والملكيون Melchite مرتبطين بالغرب عن طريق الدين وكان جميع المسيحيين السوريين مرتبطين بالغرب عن طريق التجارة وكان ميدان النشاط الاقتصادي لبيروت هو البحر المتوسط ، على خلاف دمشق التي كان ميدان نشاطها هو الجزيرة العربية »[١٣٠] .

كما يشير حوراني الى « ان الارثوذوكس والطوائف المسيحية الاخرى كانت في الواقع تزداد ثراء وثقافة ونفوذاً خلال القرن الثامن عشر . وان الحماية الاجنبية لم تعطهم مزايا اقتصادية فقط بل كذلك مزايا تجارية ومالية ، باعتبارهم وسطاء للتجارة مع اوروبا »[١٣١] .

ويشير حوراني ايضاً الى « ان الدراسة الدقيقة للغة العربية ، والتي قام بها المسيحيون في القرن الثامن عشر جرت لاسباب عملية »[١٣٢] . وذكر حوراني « ان التجارة كانت تنتقل الى ايدي المسيحيين واليهود الشرقيين»[١٣٣] ، كما ذكر حوراني « ان الذين كانوا يرغبون في التوظف درسوا العربية بشغف كجزء من ثقافتهم المهنية ، ونقلوا ما درسوه الى اطفالهم ، وبهذه الطريقة نشأت عوائل برمتها من الادباء . ومن هذه العوائل : اليازجي ، الشدياق ، البستاني . وظهر في اوائل القرن التاسع عشر مؤسسو النهضة الادبية للعرب »[١٣٤] .

إن هذه العوامل مجتمعة جعلت النظرة الفكرية المسيحية اكثر جرأة في تحدي العقائد والمعتقدات التقليدية ، وفي الاستجابة للتيارات الجديدة في الغرب ، ولاسيما فيما يتعلق بالقومية كبديل عن الدين ، وتبني نظرة علمانية واتخاذ مواقف متعاطفة مع الغرب . ومن جهة اخرى ، فإن هذه العوامل بالذات (الدينية والاقتصادية) ونتاجها الفكري (ذا الطابع العلماني والتقدمي) ، لم تكن تحظى بمشاركة الاغلبية المسلمة ، وبذلك حرمت الحركة المسيحية من الاستجابة الشعبية التي تهدف اليها[١٣٥] .

وفي ١٨٦٥ نشرت اول ترجمة عربية للكتاب المقدس في بيروت بعد سبعة عشر عاماً من الجهد الذي ساهم فيه بطرس البستاني وناصيف اليازجي مساهمة كبيرة[١٣٦] ، وان هذه الترجمة ، التي عقبتها محاولات اخرى ، ساعدت على « تعريب » المسيحيين وكانت خطوة نحو قيام « مسيحية عربية » . وقد ادى الشيخ ناصيف اليازجي (١٨٠٠ ـ ١٨٧١) وفارس الشدياق (١٨٠١ ـ ١٨٨٧)وبطرس البستاني (١٨١٩ ـ ١٨٨٣) خدمة جليلة بتطوير اللغة العربية الحديثة . وقد

---

(١٣٠) Arnold Joseph Toynbee, «Aspects of Arab History,» *The Listener*, 5/9/1968, p. 294.

(١٣١) حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** ، ص ٤٠ .

(١٣٢) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(١٣٣) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .

(١٣٤) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(١٣٥) Toynbee, «Aspects of Arab History,» p. 244.

(١٣٦) محمد يوسف نجم ، « العوامل الفعّالة في تكوين الفكر العربي الحديث،» في : فؤاد صروف ونبيه امين فارس ، معدّان ، **الفكر العربي في مائة سنة** (بيروت : الجامعة الاميركية في بيروت ، ١٩٦٧) ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

حافظوا على النحو الكلاسيكي ، الا انهم جعلوه اكثر بساطة ودقة وانسجاماً مع الضرورات والعلوم المعاصرة[١٣٧] .

وقد اشار البعض الى ان هؤلاء الادباء ، بالاضافة الى ابراهيم اليازجي ، وسليم البستاني ، واديب اسحاق (١٨٥٦ ـ ١٨٨٥)[١٣٨] ، وفرنسيس مراش (١٨٣٦ ـ ١٨٧٣)[١٣٩] كانوا رواد مدرسة فكرية مسيحية هدفت الى احياء اللغة العربية بغية جعل العلوم الاوروبية مقبولة لدى الذهن العربي من خلال اللغة العربية ، وكانوا يهدفون ايضاً الى تبني المبدأ القومي كبديل عن الرابطة الدينية[١٤٠] . وكانت احداث كثيرة قد اثرت عليهم في اتجاه الابتعاد عن الطائفية ، والطموح الى وحدة وطنية للمسلمين والمسيحيين على السواء[١٤١] والدعوة الى فصل الدين عن الدولة[١٤٢] . وقد جرت الدعوة الى هذه الافكار على صفحات عدة صحف ومجلات مصرية وسورية كان يمولها ويديرها مسيحيون سوريون[١٤٣] .

وقد عقب هؤلاء الرواد جيل جديد من المثقفين المسيحيين الذين ادخلوا افكاراً اكثر « تقدمية » في تحدي الاوضاع والمعتقدات القائمة . فقد دعا فرح انطون (١٨٧٤ ـ ١٩٢٢) الى الفصل التام بين السلطتين الوطنية والدينية[١٤٤] ، ودافع عن العلمانية ، وبشر بدولة قائمة على الوحدة الوطنية والمساواة والحرية[١٤٥] ، وكان انطون يرى ان جوهر المجتمع يكمن في اخائه وانتمائه القوميين[١٤٦] . ولم يهاجم مبدأ الدين الا انه دعا الى تبني جوهره ، الذي كان يرى انه متحد في الاديان الثلاثة ويمكن ان يساعد على تقوية وحدة الشعور القومي[١٤٧] . وقد بذل انطون جهداً ضخماً لابعاد المسيحيين العرب عن الدول الاوروبية التي كانت حسب رأيه ، تستخدم الدين لاغراض سياسية ، وقد اكد ان ولاءه هو والمسيحيين الاخرين كان دائماً متجهاً الى الشرق[١٤٨] .

وكان شبلي شميل (١٨٦٠ ـ ١٩١٧) اول كاتب عربي عرف قراءه بأفكار الاشتراكية والداروينية . وكانت آراء شميل اكثر (جذرية) بمعنى انه دعا الى اقامة مجتمع على اساس التفكير

---

(١٣٧) مرقص ، **نقد الفكر القومي** ، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧ ، و
Toynbee, «Aspects of Arab History,» p. 244.

(١٣٨) اديب اسحاق ، **الدرر** ، باعتناء عوني اسحاق (بيروت : المطبعة الادبية ، ١٩٠٩) .

(١٣٩) فرنسيس مراش، **غابة الحق** (القاهرة : ١٩٢٢) .

(١٤٠) نعيم عطية ، « **معالم الفكر التربوي في البلاد العربية في المائة سنة الاخيرة** »، في صروف وفارس ، معدان ، **الفكر العربي في مائة سنة** ، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧ .

(١٤١) المصدر نفسه .

(١٤٢) اديب نصور ، « مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام ، ١٨٥٠ ـ ١٩٤٨ »، في : صروف وفارس ، معدان ، المصدر نفسه ، ص٨٧ .

(١٤٣) مثلاً : **الفنان** (١٨٧٠ ـ ١٨٨٦) التي اصدرها بطرس البستاني وولده سليم في بيروت ، **والمقتطف** التي اصدرها يعقوب صروف في بيروت عام ١٨٧٦ واصدرها فارس نمر في القاهرة منذ عام ١٨٨٦ **والهلال** (١٨٩٢) التي اصدرها جرجي زيدان (١٨٦١ـ ١٩١٤) **ولسان الحال** (١٨٧٨ ـ) التي اصدرها خليل سركيس في بيروت .

(١٤٤) فرح انطون ، **ابن رشد وفلسفته** (الاسكندرية : ١٩٠٣) ، ص ١٤٧ .

(١٤٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٠ .

(١٤٦) المصدر نفسه ، ص ٦٠ ، ١٢٠ و ١٩٠ .

(١٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٥١ .

(١٤٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٩ ، ١٧٩ و ٢٠٥ .

العقلاني والحرية والعلم ونبذ اي تعاليم ميتافيزيقية او وحي الهي[١٤٩] . وكان شميل يرى ان المجتمع المنشود يجب الا يقوم على القانون الطبيعي بدلاً من الدين فقط بل يجب ان يتخطى الدين والقومية على السواء[١٥٠] ، وكان يتصور ان العالم سيرتقي ، نتيجة العلم ، بحيث يصبح امة واحدة ، ولذلك كان شميل يرغب في الوحدة الانسانية كبديل عن الدين والقومية[١٥١] .

ومن الواضح ان المسيحيين العرب كانوا ، بهذا المعنى ، من الرواد الاوائل للقومية العربية الذين طرحوا فكرة تأسيس دولة عربية مستقلة . إن يوسف كرم وهو لبناني ماروني، اقترح منذ ١٨٧٠ اقامة دولة عربية مستقلة على اساس علماني (اي فصل الدين عن الدولة والاستغناء عن الخلافة) وذلك في الجزء الآسيوي من « بلاد العرب » على اساس كونفدرالي ، وتحت سلطة الامير عبد القادر الجزائري[١٥٢] ، كما ذكر البعض ان اول جمعيتين « اطلقتا الصرخة الاولى للحركة القومية العربية هما : الجمعية العلمية السورية (١٨٥٧) وجمعية بيروت السرية (١٨٧٥) وقد تأسستا في الواقع بجهود العرب المسيحيين »[١٥٣] . وفي ١٨٨١ ، دعت المجموعة السرية المسماة (جمعية حفظ الملة العربية) دعت العرب المسيحيين الى الاتحاد مع المسلمين والكفاح من اجل حرية العرب[١٥٤] .

- ٤ -

ان هناك عدة نتائج يمكن للمرء استخلاصها من الافكار الواردة في البحث . فأولاً يتضح بأن فكرة القومية العربية ليست تياراً طارئاً على الحياة الفكرية العربية . انها المحصلة النهائية لفكر النهضة العربية بجذوره واتجاهاته المختلفة . انها الثمرة الناضجة لعلم الرواد الاوائل الذين حاولوا تلمس الطريق للاجابة عن السؤال النبيل والمعذب (لماذا تأخر العرب وتقدمت اوروبا ؟) ذلك السؤال الذي ما يزال يواجهنا بالحيوية نفسها والحدة نفسها التي واجه بها اجيالاً سبقتنا .

والنتيجة الثانية هي ان القومية العربية ليست ثمرة التفاعل بين اوروبا والعرب فحسب كما يزعم البعض . انها كذلك بالنسبة لتيار معين (وليس في ذلك ما يشينه) . على ان هناك ينبوعاً فكرياً آخر يستمد جذوره من تيار الاصلاح والتحديث وبالتالي من صميم الفكر العربي الاسلامي.

واخيراً لا مناص من القول بأن فكرة القومية العربية تواجه تحديات جدية في هذه المرحلة المعينة ؛ ولسنا بصدد الاستطراد في هذا الموضوع ولكن قراءتنا لتطور الفكر العربي تجعلنا واثقين من مستقبل هذه الفكرة وبخاصة فيما اذا ضاعفت من حيويتها ديمقراطياً وانسانياً ووحدوياً □

---

(١٤٩) شبلي شميل ، **فلسفة النشوء والارتقاء** (القاهرة : ١٩٠٠)، ص ٥٥ .

(١٥٠) شبلي شميل ، **مجموعة شبلي شميل** (القاهرة : [د.ت.])، ج ٢ ، ص ١٨٧ .

(١٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ .

(١٥٢) سمعان الخازن ، **يوسف بك كرم في المنفى : صفحة رائعة من تاريخ لبنان المجيد في القرن التاسع عشر** (طرابلس : مطبعة الانشاء ، ١٩٥٠) ، « اربع رسائل الى الجزائري »، ص ٣٤٦ ـ ٣٦٢ . كان الجزائري يتمتع بسمعة عظيمة لأنه قاتل الفرنسيين في الجزائر (١٨٣٢ـ ١٨٤٧) وتعززت شهرته خلال منفاه في سورية عندما وقف ضد المذابح الطائفية في ١٨٦٠ وبذلك كسب اعجاب المسيحيين . ويدعي البعض انه من سلالة النبي . وقد عرف بميوله القومية العربية .

(١٥٣) عبد الكريم غرايبة ، **سورية في القرن التاسع عشر ، ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١ ـ ١٩٦٢) ، ص ٢١٥ ـ ٢٢١ .

(١٥٤) برو ، **القومية العربية في القرن التاسع عشر**.

الامن العربي : القضية المنسية

د . عصام الدين جلال

مستشار الامم المتحدة لاستخدامات
العلم والتكنولوجيا في التنمية .

مقدمـــة

يقدر الانفاق العسكري في الشرق الاوسط خلال ١٩٨١ بحوالى ٤٣ مليار دولار ، وقد احتل الشرق الاوسط مركز الصدارة في هذا الانفاق بين دول العالم الثالث منذ الخمسينات ، بحيث يقدر نصيبه من جملة الانفاق لشراء الاسلحة بحوالى ٦٦ بالمائة من مجمل انفاقات العالم الثالث كله بين سنتي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومظلات التحالفات الاستراتيجية العالمية تخيم على سماء المنطقة ؛ منذ حلف بغداد في الخمسينات ، الى اتفاقات التعاون والحماية الامريكية والقوة سريعة الانتشار في الخليج والجزيرة العربية والمغرب العربي ، الى اتفاقات الصداقة والدفاع السوفياتية في خمسة بلدان عربية ، الى اتفاقات التسهيلات العسكرية الامريكية في عمان ومصر والمغرب والوجود العسكري في الخليج .

وكيفما كان التقويم السياسي لهذه التحركات « الامنية » فليس هناك دليل ملموس على فاعلية او جدوى امنية لهذه التحركات والارتباطات من واقع التاريخ العسكري الدموي للمنطقة خلال ثلث القرن الاخير . وبصرف النظر عن استحالة الافلات من دوامات سباق التسلح وانعكاسات المجابهات الاستراتيجية العالمية الا انه من الواضح ان تعامل الاقطار العربية مع هذا القضاء لم يسترشد بمقتضيات وضرورات الامن الاساسية مما حمّل الاقطار العربية التبعات الجسام دون عائد امني ملموس .

والمقتضيات الامنية العربية تعاني تعقيدات الاوضاع الامنية الدولية المعاصرة كما أن لها بعض خواصها المميزة .

اولاً : تعقيدات الاوضاع الامنية الدولية المعاصرة

أما عن تعقيدات الاوضاع الامنية الدولية المعاصرة فالشرق الاوسط في مركز الصدارة من حيث وضعه الجغرافي والاستراتيجي بالنسبة للمعسكرين العملاقين المتعارضين ، كما أنه مغناطيس سياسي تتعامل اقطابه جذباً ونفوراً مع مناحي كلا المعسكرين من حيث الصلات والارتباطات التاريخية والايديولوجية المتخلفة عن المرحلة الاستعمارية والتي لها امتداداتها في الاجهزة الحاكمة ، وكذلك التراث التحريري المعادي للاستعمار بتياراته السياسية المتباينة والتي يجد بعضها في الاشتراكية الدولية عامل جذب طبيعياً ويجد اغلبها فيها توازياً مصلحياً توافقياً .

وتخلق هذه التناقضات تناقضات موازية لمفهوم الامن في المنطقة مثل كثير من مناطق العالم الثالث . واهم هذه التناقضات هو **التناقض بين مفهوم امن الدولة والامن القومي** .

والحقيقة ان هذا التناقض جديد على تاريخ المنطقة . فتحت سطوة الخلافة العثمانية بهيكلها الدنيوي الديني ، وامتداداً للممارسات الاسلامية السابقة والمجابهة الحضارية الاسلامية مع العالم غير الاسلامي ، لم تقم فواصل مستقرة بين امن الدولة ببعديها الدنيوي والديني والامن القومي ، وانحصرت التطلعات الوطنية في اجتذاب مركز الثقل، والخلافة او الولاية ، الى بؤر الفورة الوطنية الجديدة . ومع نهاية مرحلة المجابهة الحضارية وتأكد مرحلة التغلغل الغربي في العالم الاسلامي في القرن التاسع عشر ، وانفراد التيارات الوطنية بالتعامل مع وطأة الاستغلال الاستعماري الغربي اتضحت الفواصل بين مفهوم امن الدولة والامن القومي ، وكانت ثورة عرابي ١٨٨١ بلورة تاريخية لهذه الفواصل في مصر . ولكن علينا الّا ننسى الفوارق التاريخية والحضارية في الشرق الاوسط ، وعلينا أن نتذكر ان الامتداد الخلافي او الامامي لم يهتز في اليمن الا في منتصف خمسينات هذا القرن ، وان اركان الدولة الحديثة لم يبدأ ارساؤها في دول جنوب الصحراء الا مع الثورة النفطية في النصف الثاني من القرن الحالي .

فحتى بعد استكمال التحرر من السيطرة الاستعمارية في اواخر الخمسينات بقيت ضرورة تحقيق التجانس والتوازن والاستقرار الاجتماعي الداخلي في الاقطار العربية كلازمة من لوازم توافق مقتضيات امن الدولة مع الامن القومي . والحقيقة ان الصعاب التاريخية والحضارية التي عاقت تحقيق هذا التجانس والتوازن والاستقرار قد عقدتها الضغوط الدولية والاقليمية الطارئة ، عرقلة احياناً ودفعاً احياناً اخرى ، ولا شك ان اسرائيل وتحالفاتها لعبت دوراً مؤثراً في هذا المجال كما وضح من دورها في التهديد للثورة الناصرية في مصر ثم في اجهاضها بين الخمسينات والسبعينات .

وعلى اي حال يبقى هذا التناقض بين مقتضيات امن الدولة ومقتضيات الامن القومي من ابرز سمات افتقار التحركات العربية للفاعلية سواء أكان ذلك في مجالات التأمين العسكري ام في الفاعلية السياسية على مستوى المجابهات الاستراتيجية الدولية . ولكن يبقى ايضاً من ابرز سمات العوامل المفجرة للتحولات السياسية كما كان الامر في مصر وليبيا وايران .

والأثر الآخر **للتعقيدات الامنية الدولية المعاصرة هو التبعية العسكرية** ، فاعتماد الشرق الاوسط على موردي السلاح ومنظمي سباقه وموجهي موازينه ليس اعتماداً كاملاً فقط

ولكن خطورته تتضاعف في الشرق الاوسط بحكم حدة هذا السباق وتضاعف حجمه . وفي الحقيقة ان هذه التبعية السلاحية اصبحت من اكثر ادوات التدخلات الخارجية فاعلية ومضاءً كما انها كانت اكثرها بعثاً على المصادمات وعدم الاستقرار . اي اكثرها خطراً على امن المنطقة . ولا يتوقف تأثير سياسات موردي الاسلحة على عملائهم المباشرين ، بل انه بحكم تصعيد الخلل في التوازن العسكري لا بد من أن ينعكس بآثار مباشرة على الدول المحيطة وكذلك على سياسات القوى الدولية المعارضة في المنطقة .

ولا يقف تأثير التبعية السلاحية التي يفرضها التصعيد المتصل لسباق التسلح الاقليمي عند حد اثارة المخاطر الامنية وتكبيل قدرات الاختيار للتعامل معها ، ولكنه يؤدي ـ كما وضحت دراسة معهد دراسات السلام السويدي ـ الى تبعية سياسية وتحكم اقتصادي من المورد .

وقد دخل التصعيد لسباق التسلح الى مرحلة جديدة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، اذ تحول الى تسابق نوعي اكثر منه سباق كمي واصبحت منطقة الشرق الاوسط تنافس اوروبا نفسها في الحصول المبكر على أكثر الاجهزة العسكرية حداثة وتعقيداً ودماراً ، وكان من الآثار المباشرة لهذا التصعيد هو شبه احتكار الدولتين العظميين لسوق السلاح وبالتالي لسوق النفوذ في المنطقة باعتبارهما الموردين الوحيدين لهذه النظم العسكرية المتكاملة .

وهكذا اصبح سوق السلاح ليس اداة لتأمين مناطق النفوذ والتحكم في التيارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الاقليم فقط ولكن اتاح ايضاً للمعسكرات الدولية المتنافسة فرص التحكم عن بعد وبكفاءة عالية دون حاجة الى تصادم عسكري مباشر في المنطقة . كما اتاح التركيز على السباق النوعي الفرصة لخلق توازنات غير طبيعية مثل التفوق الاسرائيلي المشهر والمضمون من كل الحكومات الامريكية ، وادت هذه التوازنات غير الطبيعية الى انعكاسات عسكرية وسياسية واقتصادية غير طبيعية ايضاً في المنطقة .

ولفهم طبيعة وديناميكية هذه الاداة الفعّالة التي تشكل مصدر الاخلال الرئيسي بمقتضيات امن المنطقة لا بد من ان ندخل في الاعتبار مدى التوازي او انعدامه في دوافع الشركاء في معادلة سباق التسلح في الشرق الاوسط .

اما الدولتان العملاقتان فلا شك ان دوافعهما الاستراتيجية متوازية من حيث حقيقة اهدافهما ومراميهما ، فالشرق الاوسط يمثل نقطة ارتكاز رئيسية في مجابهتهما العالمية الاستراتيجية . ولكن التوازن ليس الصفة الغالبة على اهدافهما ومراميهما الاقتصادية والسياسية ، فالشرق الاوسط كمصدر رئيسي للطاقة الحيوية للاقتصاد الغربي يمثل اولوية اقتصادية عالية للولايات المتحدة والاقتصاد القومي العربي الذي طالما مثّل امتداداً تاريخياً للاقتصاد الاستعماري ، واصبح في اغلب دول المنطقة اقتصاداً رهيناً لما يسمى اقتصاد العالم الحر من حيث فرص الاستثمار للبلدان النفطية واصبح مصدر تمويل للدول غير النفطية بصرف النظر عما في هذا من اهدار للامكانات والطاقات العربية في الحساب الختامي .

والطاقة مرحلياً لا تمثل اولوية بالنسبة لمرامي الاتحاد السوفياتي كما ان الاقتصاد الاشتراكي بتركيزه الاساسي على الاستثمار الداخلي واستكمال بناء الثورة الزراعية الصناعية

والتكنولوجية الذاتية كضمان اصيل للقدرة على المجابهة الاستراتيجية المصيرية ليس في وضع المنافسة في هذا المجال مرحلياً .

ثم ان عدم التوازي يمتد الى علاقات الدولتين العملاقتين السياسية بالمنطقة ، وان كان هناك تواز في التناقضات الكامنة في كل من هذه العلاقات فالولايات المتحدة ترتكز على اسرائيل كقاعدة ضاربة اقل تكلفة من قواتها الموعودة سريعة الانتشار ومتحررة من التبعات السياسية والاستراتيجية التي تحد من فاعلية مثل هذه القوة . وهي قاعدة ذات عائد ليس في القسر العسكري فقط ، ولكنها ذات عائد مبرهن عليه في تحطيم وحدة العمل والموقف العربي وتبديد طاقاته الامنية والسياسية والاقتصادية بل كثيراً ما تستهدف الحد من تحركاته الاجتماعية . وهي من حيث كيانها العنصري العدواني التوسعي مضمونة الولاء مؤكدة الالتزام .

ومن ناحية اخرى فالولايات المتحدة عملت منذ الخمسينات على تبني التركيبات الاجتماعية الموروثة من الاستعمار القديم وتأكيد التزامها بأمن الانظمة الموالية بصرف النظر عن سياستها العدوانية على الامن القومي العربي ، وهي في التزامها بأمن الانظمة الموالية تتعامل في اطار التناقض بين هذا الالتزام والاعتماد الاصيل على القاعدة الاسرائيلية الضاربة . ومخرجها المنطقي من هذا التناقض هو تحييد أي التزام من هذه الانظمة بمقتضيات الامن القومي وتركيز اهتماماتها والتزاماتها بأمن الانظمة نفسها وهو الامن الذي لا يتناقض في اساسياته مع الدور الاسرائيلي . وليس هناك شك انه على المدى الطويل يحمل هذا التناقض مفاجآت قاسية للاهداف الامريكية والدور الاسرائيلي ولكن على المدى المنظور ما زالت الغفلة والتفكك العربي يتيحان فرصاً للالتفاف حول هذا التناقض .

والاتحاد السوفياتي نزع اول ما نزع الى منحى ايديولوجي في تعامله مع الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن هنا كان تبنيه لانشاء دولة اسرائيل في وسط منطقة الاحتكار الاستعماري رغم تحالفه مع التيارات اليسارية في الحركة الوطنية العربية . وبانكسار الاحتكار الذري الامريكي وبدء الحرب الباردة تقدمت الاهداف الاستراتيجية على الرواسب الايديولوجية في سياسة الاتحاد السوفياتي وبدأت محاولة ايجاد توازن استراتيجي في المنطقة بمساندة الحركة الناصرية بمنطلقاتها الهجومية الاستقلالية والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية وعدم الانحياز . وفي اطار اولوية الاهداف الاستراتيجية المحددة بايجاد توازن استراتيجي مناسب آخذ في الاعتبار المصالح الاساسية للطرفين ، ظهرت بوادر التناقض مع اهداف الامن القومي العربي الرامي الى تحرير الارض المغتصبة . وظهر مدى هذا التناقض بعد هزيمة مصر ١٩٦٧ وبدء مرحلة الوفاق في العلاقة بين الطرفين العملاقين . ففي الوقت الذي التزم الاتحاد السوفياتي بمنع الهزيمة من اعادة الاحتكار الاستعماري للمنطقة لم يتجاوب مع التطلعات غير المحسوبة من وجهة نظر التوازن الاستراتيجي العالمي للدخول في مواجهة مصيرية حاسمة في المنطقة . وتدخل عاملان اساسيان في تغيير حسابات الاتحاد السوفياتي في المنطقة في اوائل السبعينات **اولهما** تحقق جزئي لاهدافه من سياسة الوفاق **وثانيهما** انحسار مد الناصرية بموت جمال عبد الناصر بعد هزيمته . ومن هذا المفهوم لا نرى ان طرد الخبراء السوفيات من مصر يصح اعتباره مفاجأة كاملة او خسارة جزئية غير مقبولة من الاتحاد السوفياتي . ومن الغريب ان طرد هؤلاء الخبراء العسكريين كان تمهيداً لتحرك متواز للقوتين العملاقتين ، فمن ناحية احتفظ الاتحاد السوفياتي بموقع القدم الكافي

للابقاء على قدر من التوازن الذي يجبّ الاحتكارية الاستعمارية في المنطقة وذلك عن طريق علاقاته بسورية وليبيا والعراق ومن ناحية اخرى كرّس الاتحاد السوفياتي تحريكه لخط المواجهة الاستراتيجية الى الجنوب في مدخل البحر الاحمر والقرن الافريقي وجنوب افريقية حيث حرية الحركة وملاءمة البيئة وقلة الاعباء وتفادي المجابهة الاستراتيجية المباشرة. اما الولايات المتحدة فقد اتيحت لها الفرصة لتصفية الانطلاقة الناصرية مع ما مثلته من تحدٍ صميم لجوهر الاستراتيجية الامريكية واعادة الانفصام بين مفهوم امن الدولة والامن القومي وكسر جمود النظم الموالية التي اصابتها الناصرية بالشلل وتقويض اركان الحركة الاستقلالية والتحرك الاجتماعي والوحدة العربية وتأكيد الدور الاسرائيلي وبدء التحصيل المشترك لعائداته .

ثانياً : اسرائيل والامن العربي

على مدى ثلث قرن مثلت اسرائيل الخطر الرئيسي واداة العدوان الاساسية على الامن العربي ليس بمقوماته العسكرية فقط ، ولكن ايضاً بأبعاده الرئيسية الاخرى من حرية الاختيار السياسي وحق تقرير المصير والاستقرار اللازم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعاون والوفاق الاقليمي والدولي .

وبصرف النظر عن الاتجاهات الخطابية والشعرية العربية فالتحدي لم يكن لمجرد اغتصاب ارض عربية عزيزة او تشريد شعب عربي ، ولكنه كان في المقام الاول لاجتياح خط الامن الاول عن المشرق والجنوب العربي ومصر ومستقبل الوحدة العربية وارساء قاعدة عدوانية توسعية متعاونة في قلب الوطن العربي . ومن هنا كان الامن العربي ضحية على مستوى الوطن نفسه والحقوق الفلسطينية نفسها . ولكن الامن العربي الذي كان ضحية ، هو الامن القومي ، وليس بالتبعية امن الدول والانظمة العربية كلها القائمة او التي قامت بعد ذلك . لهذا كان طبيعياً ان لا تظهر حقيقة التحدي ويتبلور دوره الا بعد ان يتبلور مفهوم الامن القومي ومقتضياته بظهور تيار التحرر والوحدة العربية في اوائل الخمسينات ومنذ مولد التحدي ظهرت ارتباطاته الدولية وبالتالي دفع بالمنطقة ليس الى مواجهة اقليمية مصيرية فقط ، ولكن ادخلها ايضاً في دوامة تعاملات استراتيجية عالمية لم تملك المنطقة مقومات التحدي او التعامل مع اي منها .

وبعد تجربة التعامل « الذاتي » سنة ١٩٤٨ والمجابهة السياسية والاقتصادية التي ارغمت عليها حركة التحرير الناصرية لم يكن هناك مناص من الرضوخ للواقع الاستراتيجي للتحديد وقبول مخاطر الاستقطاب للنزاع بين العملاقتين .

وخلال الخمسينات والستينات استقر التعامل على محاولة توزيع الاوراق في لعبة الشرق الاوسط مناصفة بين العملاقين وحلفائهما في المنطقة ، وعلى الرغم من الهزائم العسكرية وخسارة الارض بقي الاطار العام للتوازن الامني وتحجيم فاعلية الاقطاب اي استمر « الجمود » او ما سمي لا حرب ولا سلام ، وكان معنى ذلك فشل الفاعلية العربية في رد التحدي لأمنها ولكن نجاحها في الصمود دون استسلام لراميه الحقيقية .

والحقيقة ان الاتجاه لاعادة توزيع اوراق لعبة الشرق الاوسط قد سبق حرب ١٩٧٣ وربما قبل طرد الخبراء العسكريين السوفيات . ومن المبالغة ان يقال ان ٩٩ بالمائة من اوراق اللعبة

سلمت لامريكا بعد ١٩٧٣ لأن هذا لا يقتضي ان تتسلم الاوراق المصرية فقط (وهي وان لم تكن كل الاوراق العربية فإنما تحدُّ من فاعلية وحرية حركة الاوراق العربية الاخرى) ولكنه كان يقتضي ايضاً ان تسلم الاوراق الفلسطينية والاسرائيلية كاملة للولايات المتحدة باعتبار ان اصحاب هذا الادعاء قصدوا ان الاتحاد السوفياتي وحلفاءه سيجردون بذلك الا من ١ بالمائة من الاوراق .

والحقيقة ان اسرائيل ، رغم التوقعات والتصورات لم تسلم الولايات المتحدة اوراقها . إنما كل الوقائع والمظاهر تبين ان الولايات المتحدة لم تطالب بتسلمها انطلاقاً من مخططاتها الاستراتيجية وتحديدها للدور الاسرائيلي الذي لا يقتضي تسليم الاوراق ، بل اقتسام الادوار . ومن هنا تقوم الشبهة عما اذا كان تسليم الاوراق العربية تم لليد الامريكية ام الاسرائيلية . كما ان القطب المعارض في المنطقة لم يكن على استعداد لتسليم اوراقه بصرف النظر عن الاختلال الجديد في التوازن .

ولعل الأوان قد حان لمعارضي ومؤيدي كامب ديفيد ليتفقوا على انها كانت اداة فعّالة لتحييد الاوراق غير الاسرائيلية التي لم يتم تسليمها طواعية واختياراً . ولا شك انه من الناحية الامنية يمثل كامب ديفيد تكريساً لهدف استراتيجي اساسي اسرائيلي وامريكي . فبتجريد سيناء من السلاح وتكريس التبعية المصرية لموردي السلاح الغربيين تخلصت اسرائيل من انكشافها العسكري في سيناء ، وتم تقليص الفاعلية المصرية العسكرية الى الحد الذي طالما طالب به المفكرون الاستراتيجيون الاسرائيليون وهو افضلية بقاء سيناء كمصيدة مكشوفة للجيش المصري ومنطلق مفتوح للجيش الاسرائيلي بتفوق مدرعاته وطيرانه المضمون من الولايات المتحدة مقارنة بالاحتلال المكشوف لسيناء ، بل ان اسرائيل لم تكتفِ بهذا الضمان ولكن باصرار ليس له سوابق فتحت ابواب التكنولوجيا العسكرية الغربية لارساء قواعد صناعة عسكرية متقدمة جعلت اسرائيل الآن اكبر مصدر للاسلحة بعد الدول الكبرى كما استعانت اسرائيل بالمصادر نفسها لتعبئة الترسانة الذرية الوحيدة خارج الدول الذرية الكبرى ومارست الارهاب العسكري لتدمير المفاعل الذري العراقي لضمان بقاء الاحتكار الذري الاسرائيلي حتى بعد عشر سنوات وهي المدة التي قدرت ان العراق قد يحتاج اليها لاستغلال مفاعله عسكرياً اذا افلحت في خداع الرقابة الدولية .

وبصرف النظر عما قد تكون كامب ديفيد قد حققته من مقتضيات الاستراتيجية المعادية من تحطيم وحدة الموقف والعمل العربي واستدعاء الاحتكار الاستعماري الاسرائيلي للمنطقة مرة اخرى وتصفية الاختيارات العربية، فإن هذا الانجاز الاستراتيجي في حد ذاته كان منطلقاً كافياً نحو مخطط تحييد الاوراق المعارضة في لعبة الشرق الاوسط .

والظاهرة ذات المغزى في هذا المجال هو الانعدام الكامل في توازي منطلقات رفقاء الاستراتيجية الامريكية في المنطقة . ففي الوقت الذي تقلصت فيه القدرات الامنية المصرية على مستوى امن مصر القومي حصلت اسرائيل على مميزات استراتيجية حاسمة بالنسبة لقدراتها العسكرية الضاربة للدفاع المصري ، وفي الوقت الذي حيّد دور مصر المساهمة في المعادلة الامنية العربية حصلت اسرائيل بتأمين جبهتها المصرية على اطلاق يدها وضغوطها على كل الجبهات الاخرى ، وفي الوقت الذي اقتضى انعزال مصر تأكيد واكتمال تبعيتها الامنية والاستراتيجية على الولايات المتحدة تدعمت فرص اسرائيل الاستقلالية وترسخت اسس التزامل والمشاركة الاسرائيلية الامريكية وازدادات القناعة الامريكية بجدوى العائد المحتمل لهذه المشاركة وبالتالي

ازداد التزامها بالتفوق العسكري الاسرائيلي ومراميه من تحييد فاعلية الضغوط العسكرية والسياسية المعارضة في المنطقة الى ابعد حد .

إن عدم التوازن امتد للابعاد السياسية ايضاً ، فعلى الرغم من كل الضربات التي وجهت لتيار الوحدة العربية من الخارج وكل المؤامرات عليه من الداخل فليس هناك شك ان هذا التحول لم يهدف الى ان يصوب ضربة قاضية لمستقبل هذه الوحدة المنظورة فقط، بل هو وضع الاسس لاجهاضها من مضمونها الاستقلالي التحرري في المستقبل المنظور ، وهو خسارة استراتيجية لا تقل خطورة عن الخسارة الامنية على المستوى العسكري . ومع ذلك فهذه الخسارة اسهمت فيها كل التيارات العربية الموافقة والمترددة والرافضة ويستوي في مسؤولياتها شبهة التدبير او الغفلة .

ومرة اخرى تستوي شبهة التدبير او الغفلة في الاسهامات العربية لاستكمال عملية تحييد الاوراق العربية الباقية سواء في استنزافات خلافية عسكرية او سياسية في المنطقة ، او سواء في الفشل في استغلال الاستعداد الاوروبي لمبادرة مستقلة الا المبادرة الفرنسية المصرية في اواخر لحظات الازمة اللبنانية او التشتت والشلل الذي اصاب الوطن العربي والذي بلغ مثلاً بشعا للتشتت والشلل خلال الغزو الاخير للبنان . ولعل هذا الشلل له اسسه السياسية العميقة والتي مرة اخرى تعكس تناقض المواقف والاولويات بين متطلبات امن الدول والامن القومي ، فالحقيقة ان الحل الامريكي لم يكن موضع خلاف بين كثير من الدول المعارضة لما سمي المبادرة السادات والخلاف كان على الاسلوب والاولويات ، وما زالت مقتضيات امن الدولة في نظر اغلبية البلدان العربية تقيد حركتها في حدود هذا الخيار الامريكي حتى بعدما اتضحت آثاره الخطيرة على الامن القومي العربي وحتى بعدما ثبت لها تداعي تأثير ضغوطها على تشكيل التحركات الامريكية والاسرائيلية المشتركة في المنطقة .

وفي اطار هذا التقليم والتحييد الاستراتيجي لا يصح ان يكون مدعاة للدهشة تتالي نتائجه المنطقية من استكمال خطة استيطانية كاملة للضفة وغزة بعد كامب ديفيد والاستيلاء على القدس وضم الجولان ،وهي المرامي التي لم يتطلع الى تحقيقها حتى في ظل هزيمة ١٩٦٧ طالما أبقى الصمود العربي على الاطار العام للتوازن الامني في المنطقة وحرية توزيع اوراق اللعبة في الشرق الاوسط حتى وان فشل في استرجاع الارض . والواقع ان كل هذه التطورات لم يكن فيها جديد او غير متوقع ، فهي مرام اسرائيلية مشهرة منذ قيام دولة اسرائيل بل ان الاستيعاب الاستراتيجي والسياسي للبنان مرمى محدد ومشهر منذ منتصف الخمسينات قبل ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وقبل وجودها العسكري في لبنان .

والاستيعاب الاستراتيجي والسياسي للبنان هو استكمال لحلقة الاحتواء الاستراتيجي لمعطيات الامن العربي بابعاده العسكرية والسياسية ، بل انه من السخرية ان مولده في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي انبعث من افتراض استمرار التحدي المصري في الجنوب وتحالفه مع الجبهة الشرقية في سوريا والاردن ، ولكن عدم الوعي العربي حوله من مرمى امني اسرائيلي منفرد الى حلقة في سلسلة استراتيجية مشتركة لتكبيل الامن العربي في المنطقة .

والغريب ان البلدان العربية ما زالت تتحدث عن مشكلة فلسطينية وحق تقرير المصير فقط ، ولم يترسب في الفكر العربي السياسي الابعاد الاستراتيجية والامنية للسياسة الجارية في المنطقة

وحتى التهديد المباشر لأمن الدولة في لبنان والاردن وما يمثله الغزو الاسرائيلي من تحد مباشر وصريح لأمن النظم السياسية في هاتين الدولتين وما يهدف اليه صراحة وعلناً من تحديد قوالب سياسية لمستقبل هذه النظم ودورها كحلقات في سلسلة احكام الحصار التسلطي على المنطقة، لا يبدو انه اوضح الابعاد الحقيقية للتحديات الامنية المستقبلة .

وما زالت الحكومات العربية واجهزة اعلامها تدور في احاجي سفسطة العصور الوسطى ، وهل التحالف الامريكي الاسرائيلي هو اختيار مسير او مخير للولايات المتحدة ؟ وفي الواقع انها مأساة ان تكون مجاري الامور سياسة مختارة ومدبرة من الولايات المتحدة ولكنها فاجعة اكثر خطورة لمقتضيات الامن العربي ان تكون مسيرة بضغوط صهيونية . فليس اكثر خطورة على مقتضيات الامن العربي من تبعية المرامي الاستراتيجية الاسرائيلية لاهداف الاحتواء الامريكي الا تبعية المرامي الاستراتيجية الامريكية لاهداف الاحواء الصهيوني بطبيعته المتزايدة والدائمة واهداره للتيارات الدولية .

والحقيقة ، يبدو ان هناك علاقة نسبية بين التطلعات الامنية الاسرائيلية والتطلعات العربية ، ولكنها نسبة عكسية . فانطلاقاً من التطلع الامني الاسرائيلي للاعتراف بالوجود الى استراتيجية الحرب الوقائية ثم الردع الى التحول من تطلعات امن الوجود الى تطلعات لأمن الاطماع والتوسع والعدوان الى تطلعات نزع سلاح للجيران والالغاء العسكري والسياسي للمقاومة العربية والفلسطينية والاحتكار الحربي والذري في المنطقة ، وعلى الجانب العربي نجد اطراداً معاكساً من رفض الوجود الاسرائيلي الى استرجاع الارض الى المطالبة بالاعتراف بالوجود الفلسطيني مع رهن الامن القومي العربي لتأمين امن التوسع والتسلط والاحتكار الاستراتيجي الموازي للمخطط العسكري الاسرائيلي .

وخلال قمة الغزو الاسرائيلي للبنان ، وبعد الفيتو والتأييد الامريكي في الجمعية العمومية ضد الاجماع العالمي ، وفي ظل الحاق القدس ، والاستيلاء على الجولان واستكمال الخطة الاستيطانية في الاراضي المحتلة واجهاض محادثات ما سمي الحكم الذاتي وكامب ديفيد من كل مضمون ، وضرب المفاعل الذري في بغداد واعتراف المخابرات الامريكية بالتسلح الذري الاسرائيلي ، تعلن الولايات المتحدة تأييدها لكل اهداف الغزو الاسرائيلي للبنان ، وتصر على تقليص مشكلة الشرق الاوسط الى قضية الوجود الفلسطيني فيما بقي لهم من وجود في لبنان وتعلن في ٢٠ تموز / يوليو بعد اسابيع من الغزو الاسرائيلي الوحشي للبنان وحصار بيروت عن توريد جديد لاسلحة متقدمة لاسرائيل بالف وخمسمائة مليون دولار من طائرات متقدمة وصواريخ موجهة بالتليفزيون ... الخ .

وكيفما كان التقدير لمدى الغفلة فلا يتصور في اطار الاحداث الجارية الادعاء ان هذا التحدي والتمادي يستجيب لمطالب امنية لاسرائيل المعتدية المتوسعة الغاصبة المتعنتة المنفردة . حتى في اطار قبول الواقع من ان اتفاقيات كامب ديفيد تمثل مثالاً كلاسيكياً لحوار الصم . فالاستقراء الساداتي الذي طرح في مصر وساندته التطمينات و« التحفظات » الامريكية على تصرفات اسرائيل والذي لا علاقة له مع الاستقراء الاسرائيلي الذي دعمته التصرفات والاسلحة والفيتو الامريكي على طول الخط حتى مع قبول هذا الواقع لا يعقل الادعاء ان هذا التمادي يهدف الى تدعيم لتسوية سلمية كيفما كان حظها من العدالة والتوازن .

فالواضح ان التسوية السلمية لم تعد الهدف الشاغل الرئيسي في لعبة الاوراق الـ ٩٩ بالمائة في الشرق الاوسط حسب الادوار المتقاسمة بين لاعبيها الامريكيين والاسرائيليين . فكيفما كان الخلاف بين شريكي اللعبة على تفاصيل التسوية غير السلمية للبعد الفلسطيني للازمة فكل الاحداث منذ مفاوضات فك الاشتباك ومكوك كيسنجر المأسوي تدل على ان رهن الامن العربي ثم الاحتواء الاستراتيجي والسياسي هي القواعد الرئيسية للعبة الجديدة .

ومن هذا المنطلق يتضح منطق كل التصرفات غير المنطقية التي تحكم كل التصرفات الاسرائيلية والامريكية منذ فك الاشتباك او في الحقيقة تخطيط الاشتباك . وللاسف حتى هذه الرؤية لا تضفي منطقاً على التصرفات العربية المجرّدة من كل منطق حسب كل تصور او استقراء خصوصاً ان ادارة الرئيس ريغان لم تألُ جهداً في اشهار قواعد اللعبة الجديدة منذ وصولها للحكم □

دعوة
الى المفكرين والمثقفين العرب

ترحب المستقبل العربي بمساهمة المفكرين والمثقفين العرب بالكتابة فيها حسب القواعد التالية :

١ ـ ان يتراوح حجم المقال بين ٦٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ كلمة .

٢ ـ تنشر المجلة ابحاثا ودراسات ومقالات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية ، والمستوى العلمي ، وذلك في حدود إلتزام المركز بالتوجه القومي العربي الوحدوي .

٣ ـ ترحب المجلة بابة اسهامات في ابوابها المختلفة الاخرى (آراء ومناقشات ، نقد الكتب ، تقارير عن الندوات والمؤتمرات) على ان تكون المساهمة في حدود ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلمة .

٤ ـ يشترط ان تكون الدراسة او المقالة موثقة وان تشمل الاشارات المرجعية : اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومكان النشر ، ودار النشر ، وسنة النشر .

٥ ـ يفضل ان تكون الدراسات مطبوعة على الآلة الكاتبة او بخطوط واضحة تجنبا للأخطاء المحتملة .

٦ ـ تخضع الدراسات الواردة للمركز للتحكيم بواسطة اثنين من الخبراء على الاقل .

٧ ـ يلتزم المركز بتقويم اية دراسة تصله واعلام المؤلف بذلك في حدود شهر من تاريخ استلامها .

٨ ـ الدراسات التي لا يرى المركز صلاحية نشرها لا ترد للمؤلف .

التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي : انماطه واشكال ترابطه(*)

د. هنري عزام

مستشار الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ـ الكويت .

مقدمة

يتعرّض الوطن العربي حالياً لتغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ، وهذه العملية التي تحدث في كل قطر على حدة يمكن وصفها بشكل عام ، على الرغم من اختلاف تفاصيلها من قطر لآخر ، « بأنها ثورة حضرية » . هذه العملية من التغير الحضري الواسع ومن إعادة توزيع السكان سواء جاءت نتيجة للنمو الطبيعي للسكان او بفعل الهجرة (الداخلية والدولية) ، تمثل مظهراً مباشراً للنزوع الانمائي والتطويري في المنطقة . وثمة ادلّة وافية توحي بأن التحضر والتنمية مترابطان معاً ، وبأن درجة ونمط العلاقة الترابطية بينهما يعتمدان الى حد كبير على مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والادارية .

إن الوطن العربي لا يعتبر واحداً من مواقع التركز السكاني الكبير في العالم . الا أنه يمثل اشد المناطق حضرية بين مجموعة البلدان الاقل نمواً . وتشير تقديرات الامم المتحدة الى ان سكان الحضر في اقطار الوطن العربي قد شكلوا ، في عام ١٩٨٠ ، نسبة ٤٨ بالمائة من مجموع السكان (مقابل ٣٢ بالمائة عام ١٩٦٠ و ٤٤ بالمائة عام ١٩٧٥) وأن متوسط معدلات النمو السنوي لسكان الحضر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ كان ٥ بالمائة[١] .

ومن الواضح ان مشاكل التوزيع تفوق مشاكل النمو السكاني في المنطقة . ويدل استقصاء السكان الثاني الذي أجرته الامم المتحدة ، ان معظم الحكومات كانت راضية عن معدلات زيادة سكانها (انظر الجدول رقم ١) ولكنها حددت وجود مشكلات تتعلق بالتوزيع الداخلي للسكان ،

(*) اعدت هذه الدراسة اصلاً باللغة الانكليزية لندوة « توزيع السكان والتنمية في العالم العربي » الكويت ، ٢٢ ـ ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وقد شارك في تنظيم هذه الندوة كل من المعهد العربي للتخطيط ، وجامعة الكويت ، ومنظمة العمل الدولية .

(١) United Nations [UN], *Selected World Demographic Indicators by Countries, 1950-2000* (New York: UN, 1980), various issues.

بوصفها المشكلة الديمغرافية الاولى ، كذلك فقد جرى تشخيص مشاكل النمو الحضري المرتفع وتوزيع السكان في مؤتمر **الموئل** (١٩٧٦) بوصفها المشاكل الرئيسية التي تواجه معظم اقطار المنطقة ، ومن المتوقع ان تظل سائدة على حالها حتى عام ٢٠٠٠[٢] .

إن التحول الحضري في المنطقة لم يسهم في تخفيف حدة الفقر بالريف ، فالريفيون الذين هاجروا الى المراكز الحضرية بحثاً عن فرص العمل ادى بهم الامر في غالب الاحيان الى مفاقمة مشكلة البطالة في المدن ، وانتهى بهم المطاف الى العيش والعمل بالنسبة لمعظمهم تحت ظروف مماثلة لما هو سائد في المناطق الريفية . كذلك فإن السيل المتدفق بسرعة وعشوائية من سكان الريف الى المراكز الحضرية ، جعل من الصعب على حكومات المنطقة ان تخطط لتوفير خدمات عامة ومساكن كافية للنازحين،مما ادى الى تفاقم حجم البطالة الكاملة وشبه الكاملة على صعيد الحضر.

وتعد الهجرة الدولية عاملاً مهماً من عوامل التحضر وتوزيع السكان بالمنطقة ، فالمهاجرون ينزعون ، اياً كان اصلهم الى الاستقرار في مدن الاقطار المضيفة . ومن الطبيعي ان تنجم عن هذه الظاهرة زيادة في سكان الحضر دون ان تقابلها زيادة في سكان الريف في البلد المستقبل . فمثلاً ، كانت الهجرة الدولية مسؤولة عن ٨٨ بالمائة من النمو الحضري بالجمهورية العربية اليمنية ، و٨٣ بالمائة في الكويت و٧٧ بالمائة في عُمان ، اما مساهمة الهجرة الدولية في النمو الحضري في ليبيا وسورية والجزائر ولبنان فقد راوحت بين ٣٠ و٤٠ بالمائة[٣] . كذلك كانت الهجرة الدولية مسؤولة عن الجانب الاكبر من نمو السكان في « الدول ـ المدن » بمنطقة الخليج (مدينة الكويت ، ابو ظبي ، دبي ، الدوحة والمنامة) . حيث تسكن غالبية السكان في المدن المهيمنة في تلك الدول ، الامر الذي يجعل تلك الاقطار بحق « مدناً ـ دولاً » .

جدول رقم (١)

رؤية الحكومات لنمو السكان وتوزيعهم والهجرة الدولية في بلدان عربية مختارة

البلد	معدل نمو السكان	معدل الهجرة الخارجية	توزيع السكان
الاردن	مرضٍ	غير مرضٍ (مرتفع)	غير مرضٍ
البحرين	مرضٍ	مرضٍ	مرضٍ
سورية	مرضٍ	مرضٍ	غير مرضٍ
العراق	مرضٍ	مرضٍ	غير مرضٍ
قطر	مرضٍ	—	غير مرضٍ
اليمن الجنوبي	—	—	غير مرضٍ
اليمن الشمالي	—	—	غير مرضٍ

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسبت من : استقصاء السكان الثاني للامم المتحدة ، ١٩٧٤ .

---

(٢) انظر التقارير القطرية المقدمة الى : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية : الموئل ، فان كوفر (كندا) ، حزيران / يونيو ١٩٧٦ .

(٣) انظر :

= Ahmad Hammouda, «The Effects of International Migration on Urbanization in Selected Arab Countries,» paper pre -

إن الغاية من اعداد هذه الدراسة معالجة مسألة التحول الحضري والنمو الاقتصادي والتنمية في الوطن العربي وهي تستهدف تقويم هذه المسألة عن طريق ملاحظة اتجاهات التحضر والنمو الحضري ، كما تحلل انماط النمو الاقتصادي وهيكل القوى العاملة في الاقطار العربية المختلفة . وتشير ايضاً الى مشاكل البطالة الكاملة وشبه الكاملة في المناطق الحضرية ، وتضخم قطاع الخدمات نتيجة تجاوز عملية التحضر خطى التصنيع في المنطقة ، ثم تناقش الدراسة علاقة الترابط بين التحول الحضري والنمو الاقتصادي في هذا الجزء من العالم . ووجهة نظرنا في الاساس هي ان البلدان التي تتعرض لاسرع نمو اقتصادي في المنطقة ستشهد اعمق التغيرات في هيكلها السكاني . وسوف نحاول اختبار هذا الفرض في اطار محاولتنا قياس درجات الارتباط إن وجدت بين اي متغيرات اقتصادية وبين عملية التحضر ، ثم نختتم الدراسة بطرح عدد قليل من الملاحظات الختامية .

اولاً : النمو الاقتصادي والتحضر في الوطن العربي

لقد تمّ تقدير عدد سكان الوطن العربي بـ ٩٣,٦٩٨ مليون نسمة عام ١٩٦٠ من بينهم ٣٠,٦ بالمائة (٢٨,٦٦٤ مليوناً) من سكان الحضر . وعام ١٩٨٠ وصل مجموع السكان الى ١٦٥,٠٧٠ مليون نسمة بينما زاد سكان الحضر الى ٧٨,٥٥٤ مليوناً (٤٧,٦ بالمائة من مجموع السكان) هكذا كانت الزيادة المئوية بالنسبة لمجموع السكان هي ٧٦,٢ عن الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ مقابل ١٧٤,١ في حالة سكان الحضر عن الفترة عينها ، وكان متوسط الزيادة السنوية هو ٣,٨ و٨,٧ بالمائة في حالة مجموعة السكان او القطاع الحضري على التوالي . وبالمقارنة مع المناطق المتخلفة والنامية الاخرى ، فإن مجموع السكان وسكان الحضر في الوطن العربي ينمون بمعدلات عالية . وتوضح البيانات المطروحة في الجدول رقم (٢) ان معدلات النمو للسكان الحضر اعلى بكثير جداً من نظيرتها في حالة مجموع السكان في جميع الاقطار العربية ، الامر الذي يجعل ظروف التحضر قائمة في هذه الاقطار كافة .

وتتمثل العناصر الرئيسية التي تنطوي عليها عملية التحضر بالوطن العربي في النزوح من الريف الى الحضر ، وفي الزيادة الطبيعية ، وفي اعادة تصنيف الاماكن من ريفية الى حضرية (بما في ذلك انشاء مستوطنات حضرية جديدة) فضلاً عن عامل الهجرة الدولية . بيد ان الهجرة الداخلية ، وبدرجة اقل الهجرة الدولية هما اهم تلك العوامل . كذلك فقد ادت محدودية الاراضي القابلة للزراعة ، مع سرعة نمو السكان ، وصعوبة ظروف الحياة والعمل بالمناطق الريفية ، الى دفع سكان تلك المناطق الى المراكز الحضرية . ان المهاجرين تجتذبهم كثيراً « اضواء المدينة المبهرة » فضلاً عن الاستثمارات المبالَغ في نسبتها في مجال البنى الاساسية ، الامر الذي تنعم به المناطق الحضرية الرئيسية في معظم اقطار المنطقة .

---

sented to: United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], Conference on International = Migration in the Arab World, Beirut, 11-16 May 1981.

جدول رقم (٢)

مستويات التحضر ومعدلاته والمعدلات المتوسطة للنمو في الوطن العربي ، للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

البلد	مجموع السكان (بالالاف)		النسبة المئوية لمعدل النمو			مستوى التحضر			التغير في مستوى التحضر	معدل التحضر (أ)
	١٩٦٠	١٩٨٠	مجموع السكان	سكان الحضر	سكان الريف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠-١٩٨٠	١٩٦٠-١٩٨٠
الاردن	١٦٩٥	٣١٧٧	٤,٤	٧,٤	٢,٢	٤٢,٧١	٤٩,٦١	٥٦,٢٨	١٣,٥٧	٧٢,٥٢
الامارات العربية المتحدة	١١٩	٢٦٠	٥,٩	١٤,٥	٠,٢	٤٠,٣٤	٥٧,٣٧	٧١,٩٢	٣١,٥٨	٢٧٨,٨٤
البحرين	١٦٢	٢٩٤	٤,١	٤,٢	٤,٣	٧٨,٤٠	٧٨,١٤	٧٧,٨٩	٠,٥١	٢,٧٨
تونس	٤٢٢١	٦٥٦١	٢,٨	٦,٢	٠,٩	٣٦,٠٣	٤٣,٤٩	٥١,٧٣	١٥,٧٠	٩٠,٤١
الجزائر	١٠٨٠٠	١٩٨٢٨	٤,٢	١٣,٤	٠,١٧	٣٠,٤٤	٤٥,٥٦	٦٠,٨٥	٣٠,٤١	٢٥٤,٧٩
السعودية	٥٩٧٩	١٠٤٢٣	٣,٧	١٤,٦	٠,٩	٢٩,٧٢	٤٨,٦٧	٦٦,٨٤	٣٧,١٢	٣٧٦,٦٠
سورية	٤٥٦١	٨٢٣٦	٤,١	٧,٨	٢,٤	٤٣,٣٥	٣٦,٧٧	٥٠,٢٦	١٣,٤٩	٧٥,٢٦
السودان	١١٧٧٠	٢١٤٢٠	٤,١	١٦,٩	٢,٦	١٦,٣٨	١٠,٣٠	٢٤,٧٧	١٤,٤٧	١٨٦,٠٩
العراق	٦٨٤٧	١٣١٤٥	٤,٦	١١,١	٠,٢	٥٨,٣٧	٤٢,٨٩	٧١,٦٢	٢٨,٧٣	٢٣٦,٠٨
عمان	٤٩٤	٨٩٨	٤,١	١٤,٤	٣,٧	٥,٠٢	٣,٤٤	٧,٣٥	٣,٩١	١١٩,٤٤
قطر	٥٩	١٠٨	٤,٢	٥,٨	٠,٣	٧٩,٧٥	٧٢,٨٨	٨٦,١١	١٣,٢٣	١٣٠,٧٠
الكويت	٢٧٨	١٤٣٩	٢٠,٩	٢٦,٦	٥,٩	٧٦,٤٥	٧٢,٣٠	٨٨,٣٣	١٦,٠٣	١٩٠,٠٠
لبنان	١٨٥٧	٣٣٦٠	٤,١	١٠,٥	١,١	٦١,٨٥	٤٤,٣٧	٧٥,٨٦	٣١,٤٩	٢٩٣,٨٥
ليبيا	١٣٤٩	٢٦٣٨	٤,٧	١٧,٥	١,١	٣٤,٢٦	٢٢,٧٦	٥٢,٣٩	٢٩,٦٣	٢٧٢,٨٨
مصر	٢٥٩٢٩	٤٢١٤٤	٣,١	٤,٧	٢,٢	٤٢,٢٥	٣٧,٣٦	٤٥,٣٧	٧,٥١	٣٦,٢٩
المغرب	١١٦٤٠	٢٠٣٨٤	٣,٨	٧,١	٢,٤	٣٤,٩٢	٢٩,٣١	٤٠,٥٥	١١,٢٤	٦٤,٣٤
اليمن الجنوبي	١١٠٩	١٩٢٨	٣,٧	٦,٥	٢,٦	٣٢,١٠	٢٧,٩٥	٣٦,٩٣	٨,٩٨	٥١,٠٣
اليمن الشمالي	٤٤٢٩	٧٧٤١	٣,٧	٢١,٣	٣,١	٦,٠٢	٣,٤١	١٠,٢٤	٦,٨٣	٢٢٥,٧١

(أ) معدل التحضر (إيقاع التحضر) هو التغير المئوي في نسبة الحضر والريف ،

$$\frac{\text{(سكان الحضر ١٩٨٠}}{\text{سكان الريف ١٩٨٠}} \Big/ \frac{\text{سكان الحضر ١٩٦٠}}{\text{سكان الريف ١٩٦٠)}} \times ١٠٠ .$$

المصدر : احتسبت من :

United Nations, [UN], *Patterns of Urban and Rural Population Growth* (New York: UN, 1980), pp. 126, 143, 155, 157, 159 and 161.

ويعد التحضر عملية نمو ضمن النسبة الحضرية من مجموع السكان (النسبة المئوية) اكثر من كونه نمو سكان الحضر بحد ذاته ، وكما هو واضح في (الجدول رقم ٢) ، وبالاستناد الى التقديرات الاخيرة للامم المتحدة ، كان التغيير في مستوى التحضر (النمو بالنسبة المئوية لسكان الحضر) على صعيد معظم الاقطار العربية يراوح بين ٧ـ٣٧ بالمائة خلال العقدين الاخيرين ولم يكن ثمة الا بلدان(البحرين وعمان) قد سجّلا معدلات نمو اقل من ٧، من ناحية

اخرى كان التغيير في مستوى التحضر خلال العشرين سنة الاخيرة مرتفعاً في الكويت (٣٧) والامارات العربية المتحدة ولبنان والجزائر وليبيا والعراق حيث قارب ٣٠ لكل منها ، فيما كان حوالى ١٥ في السودان وتونس .

وفي كل بلد تقريباً في المنطقة كان المعدل الحضري لنمو السكان يفوق نظيره في الريف ، وفي حالات كثيرة كان لدينا تناقص (نمو سلبي) في سكان الريف . ولقد كان معدلا النمو الحضري في الكويت واليمن كبيرين بكل مقياس اذ بلغا ٢٦,٦ و ٢١,٣ على التوالي ويرجع اولهما في معظم الاحوال الى معدلات الهجرة المرتفعة في حين نجم الآخر عن الهجرة الداخلية وبالقدر نفسه من الارتفاع البالغ نجد المعدل السريع لنمو سكان الحضر بالعربية السعودية (١٤,٦ بالمائة) مرتفعاً بهذا عن المستوى المنخفض في السابق ، وناجماً عن الهجرة الداخلية والدولية واعادة التصنيف الحضري الذي لعب دوراً حاسماً في هذا الصدد . ويلاحظ ان سكان ريف المملكة ظلوا في تناقص بمعدل بلغ ٩ بالمائة في العقدين الاخيرين ولا بد من ان نلاحظ ايضاً معدلات النمو الحضري المرتفعة نسبياً في عدد من البلدان التي كانت تتحول حضرياً بصورة معتدلة : الجزائر وتونس ولبنان والاردن والعراق . وعلى نقيض ذلك كان معدل النمو الحضري في مصر مثيراً بالقيم المطلقة ، اكثر منه بالقيم النسبية ، ففي حين تضاعف سكان مصر او كادوا في العقدين الاخيرين ، الا ان سكان الحضر لا يزالون عند معدل منخفض نسبياً يبلغ ٤,٧ بالمائة ولم تعمل الهجرة الداخلية من الريف للحضر بصورة كاملة على حجب معدلات الخصوبة الاعلى نسبياً بالمناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية . على ان معدل او ايقاع عملية التحضر (معرّفة بأنها التغير المئوي في نسبة الحضر ـ الريف) على مدى العقدين الاخيرين ، كانت أشد ما تكون ارتفاعاً في العربية السعودية يتلوها لبنان والامارات العربية المتحدة وليبيا والجزائر والعراق واليمن ، وقد كان المعدل لكل منها على التوالي اعلى من مستوى ٢٠٠ (انظر الجدول رقم ٢) .

ومن أجدر ملامح النمو الحضري ـ بالنظر ـ في الوطن العربي ، انه يحدث في الغالب الاعم على صعيد المدن الكبيرة ، ففي منتصف السبعينات كان هناك اكثر من ٧٥ مدينة يبلغ عدد سكان كل منها مليون نسمة او اكثر في المنطقة ، حسب احصاءات الامم المتحدة وفي عدد من الاقطار (مصر ، العراق ، سورية ، لبنان ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر وعُمان) تشمل هذه المدن على الاقل ثلث مجموع السكان . من هنا يمكن القول انه فيما يتضاعف عدد سكان الحضر على عدد سكان الريف في كل انحاء المنطقة ، فإن المستوطنات الحضرية الاكبر تنزع بدورها الى نمو اسرع من المستوطنات الاصغر . وعلى الرغم من اختلاف سكان الريف عن سكان الحضر من حيث انماط الخصوبة ، فإن اوجه التضارب بين معدلات النمو في الحالين لتوحي بأن المستوطنات الاكبر تتعرض في مجموعها الى حركات هجرة كبيرة ، وربما مثلت درجة اكبر من الجاذبية امام المهاجرين المتوقّعين بأكثر مما تمثله نظيرتها الاصغر .

ويزداد حالياً عدد المدن التي يسكنها مليون نسمة على الاقل ، فقد كان هناك في اواخر السبعينات تسع على الاقل من هذه المدن : القاهرة ، الاسكندرية ، بغداد ، الدار البيضاء ، الجزائر ، بيروت ، دمشق ، الخرطوم الكبرى وتونس . ولن يطول الوقت حتى ينضم الى هذه القائمة كل من الرياض وطرابلس الغرب والكويت وعمّان . وكل من هذه المدن ذات المليون نسمة هي عواصم لبلادها ، باستثناء الاسكندرية والدار البيضاء .

وفي معظم اقطار المنطقة تشتمل اكبر المدن على نسبة متزايدة من مجموع السكان ، وعلى سبيل المثال تشمل المدن المهيمنة في العراق والاردن وليبيا حوالى ربع مجموع السكان ، بينما تشمل ما يقارب النصف في لبنان ، وتشمل الخُمس في العربية السعودية واليمن الديمقراطية .

واضح إذاً ان سكان معظم المدن المهيمنة العربية قد نموا بمعدلات مرتفعة للغاية خلال العقدين الاخيرين ، فمثلاً لم يكن في عمّان سوى ٣٠ الفاً من السكان عام ١٩٣٠ ، في حين وصل العدد فيها عام ١٩٨٠ الى ٦٥٥ الفاً ، وتشمل القاهرة حالياً حوالى ٧,٥ مليون نسمة وبغداد حوالى ٥,١ مليون نسمة ودمشق تشمل ١,٤ مليون نسمة اما تونس فتشمل حوالى مليون نسمة وقد حدث ان كان بعض المدن المهيمنة بالمنطقة (مثل الكويت والدوحة وابو ظبي والمنامة)كان قد تضاعف عدد سكانها في اقل من عشر سنوات .

ويعبّر (الجدول رقم ٣) عن سيادة المدن المهيمنة في معظم الاقطار العربية من خلال ثلاثة مقاييس : النسبة المئوية لسكان المدينة المهيمنة الى مجموع السكان ، ونسبتهم المئوية الى سكان الحضر ثم المعدل السنوي لنمو سكان المدن المهيمنة في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ . وتوضح البيانات واحدة من اكثر النتائج اتساقاً في دراسات عديدة عن التحضر العربي ، الا وهي ان حجم ومعدل نمو المدن المهيمنة لا يتناسبان من قريب او بعيد مع وضع المستوطنات الحضرية الاخرى في معظم الاقطار العربية[٤] . وفي ارجح الاحوال نجد ان معدل النمو المرتفع للمدن المهيمنة وللعواصم في الاقطار العربية قد نجم اساساً عن تركيز المؤسسات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه المدن . وفضلاً عن ذلك ففي البلدان النفطية الغنية تكون المدن المهيمنة هي المقصد المفضل لدى الوافدين من البلدان المجاورة ، باعتبار ان هذه المدن توفر اجوراً اعلى وتمثل مراكز الاتصال مع العالم الخارجي ، كما ان هذه المدن جميعاً هي المراكز الرئيسية لمواقع القطاع الحديث من الاقتصاد والخدمات الاجتماعية على اختلافها من مستشفيات وجامعات ومراكز للترويح والخدمات الافضل الاخرى[٥] .

ومن النتائج المهمة لعملية التحضر بالمنطقة ذلك التوسع الملحوظ فيما يسمى « القطاع الحضري غير المنظّم »[٦] اذ ينتهي المطاف بكثير من الاعداد التي تضاف الى القوة العاملة

---

(٤) انظر :

S. Ibrahim, «Arab Cities: Present Situation and Future Prospects,» paper presented to: UN, ECWA, Regional Conference of ECWA, 2, Damascus, 1-6 December 1979.

(٥) انظر :

J. Clarke, *Population Geography and the Developing Countries* (Oxford: Pergamon Press, 1971), p. 158.

(٦) يتميز القطاع غير المنظم بحرية الانخراط فيه والوجود على صعيده . وتعتمد مشاريع هذا القطاع على الموارد الاصلية وهي في الغالب الاعم مملوكة عائلياً ، وتوجد على نطاق صغير وهي تستخدم تكنولوجيا معلوّعة ذات عمالة كثيفة . ويعتمد العاملون فيها على موارد غير رسمية من حيث التعليم والمهارات ، واخيراً فهذه المشاريع تعمل في اسواق متنافسة غير منظمة . من ناحية اخرى تتسم مشاريع القطاع المنظم بخصائص على خلاف تلك المطروحة اعلاه ، صعوبة الانخراط فيها واعتماد المنشآت على موارد خارجية ، وخضوعها بعامة لعملية تشغيل واسع النطاق، واستخدامها تكنولوجيا مستوردة غالباً وكيفية الاستخدام لراس المال . ودفعها ضرائب وامكان وصولها الى الاسواق الراسمالية ، وفضلاً عن انها كثيراً ما تعمل في ظل اسواق محمية (عن طريق التعريفات والحصص المقررة والتراخيص التجارية) .

الحضرية ، بالبلدان العربية المختلفة الى اللجوء لهذا القطاع حيث تجهد في البحث عن اعمال تنخرط فيها ، بقدر ما يتوافر لها من رأس مال ومهارات .

جدول رقم (٣)

نمو المدن المهيمنة في الوطن العربي

البلد	النسبة المئوية من مجموع السكان		النسبة الى سكان الحضر		معدل النمو السنوي	حجم المدينة المهيمنة
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠-١٩٨٠	١٩٨٠
الاردن ـ عمان	١٣,٣	٢٠,٦	٣١,١	٣٦,٦	٥,٣	٣٥٨٠٠٠
الجزائر ـ الجزائر	٨,١	٧	٢٦,٦	١١,٥	٢,٣	١٣٩١٠٠٠
السعودية ـ الرياض	٤,٥	١٢,١	١٥,١	١٨,١	٧,٧	١٢٥٩٠٠٠
سورية ـ دمشق	١٢,٨	١٧,١	٣٤,٨	٣٢,٨	٤,٤	١٤٠٦٠٠٠
السودان ـ الخرطوم	٣,١	٧,٦	٣٠,٣	٣٠,٦	٧,٤	١٦٢١٠٠٠
العراق ـ بغداد	١٥	٣٩	٣٤,٩	٥٤,٦	٨,١	٥١٣٨٠٠٠
الكويت ـ الكويت	٥٤,٣	٥٥,٦	٧٥	٦٣	٥,٠	٨٠٠٠٠٠
لبنان ـ بيروت	٢٨,٦	٥٩,٦	٦٤,٤	٧٨,٦	٦,٦	٢٠٠٣٠٠٠
ليبيا ـ طرابلس	١٢,٩	٣٣,٤	٥٦,٧	٦٣,٧	٨,١	٨٨٠٠٠٠
مصر ـ القاهرة	١٤,٤	١٧,٧	٣٧,٩	٣٩	٣,٥	٧٤٦٤٠٠
المغرب ـ الدار البيضاء	٩,٥	١٠,٨	٣٢,٣	٢٦,٥٠	٣,٥	٢١٩٤٠٠٠
اليمن الجنوبي ـ عدن	١٧	١٨,٦	٦١	٥٠,٣	٣,٢	٣٥٨٠٠٠
اليمن الشمالي ـ صنعاء	١,٩	٢,٦	٣٢	٢٥,١	٥,٨	١٩٩٠٠٠

المصدر : احتسبت من :

Ahmad Hammouda, «The Effects of International Migration on Urbanization in Selected Arab Countries,» paper presented to: United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia, [ECWA], Conference on International Migration in the Arab World, Beirut, 11-16 May 1981.

والتقديرات مستندة الى :

UN, *Patterns of Urban and Rural Population Growth.*

وتدل الاستقصاءات المبدئية التي اجرتها منظمة العمل الدولية على ان القطاع الحضري غير المنظم في عدد كبير من المدن المهيمنة بالمنطقة ، يولد اكثر من ربع فرص العمل في هذه المدن ، وفي ضوء المعدلات المسقطة لنمو سكان الحضر والقوى العاملة على صعيدها ، فإن الحاجة الى تقدير دور هذا القطاع في المستقبل ، من حيث استيعابه للعمالة ، لا ينبغي التهوين من قيمته . ولأن القطاع المنظم الرسمي في الاقطار العربية النامية يقوم على قاعدة محدودة سواء من حيث المنتجات او العمالة ، يصبح من الواضح ان العمالة في هذا القطاع لا بد من أن تنمو بمعدل مرتفع بدرجة لا تصدق، ولنقل ١٠ بالمائة او اكثر سنوياً ، وذلك كي يستوعب الاعداد التي ستضاف في المستقبل الى القوة العاملة الحضرية . وهذا مؤداه ان الناتج لا بد من ان ينمو بسرعة اكثر اذ ان العمالة في هذا القطاع تزيد بنسبة تقل عن زيادة الناتج . وبمعنى آخر ، فإن الحمل الذي سيترتب على القطاع غير المنظم في استيعاب مزيد من الايدي العاملة سوف يستمر في

الزيادة ما لم يتم التوصل الى حلول اخرى ، من بينها تنمية النشاطات المزرعية الريفية واضفاء طابع لامركزي خاص في مجال النمو .

ويوحي كثير من الدراسات الى وجود علاقة متينة بين الهجرة الى المدن واستيعاب الايدي العاملة في القطاع غير المنظم[٧] . فالمهاجرون لا يعانون درجة اقل من البطالة بفضل القطاع غير المنظم ، ولكن فترة انتظارهم قبل العثور على عمل اقل ايضاً . كذلك فالذين هاجروا قبلاً يبدو وكأنهم يؤدون دور العامل المساعد في ارسال اشارات الهجرة بصورة مباشرة او غير مباشرة الى سواهم من المهاجرين المحتملين خارج المدينة . ولا يقتصر القطاع غير المنظم النامي في الحضر على صعيد المدن المهيمنة بالوطن العربي ، على كونه مظهر التحضر بالمنطقة لكنه يساهم ايضاً في تفاقم المشكلة الحضرية ، بما يجتذبه من اعداد كبيرة من المهاجرين .

ثانياً : النمو الاقتصادي وهيكل القوة العاملة في المنطقة العربية

قبل مناقشة النتائج الاقتصادية الناجمة عن عملية التحضر ، واختبار علاقات الترابط الظاهرة بين التنمية الاقتصادية والنمو الحضري في المنطقة ، قد يفيد طرح نظرة شاملة على انماط النمو الاقتصادي والهيكل القطاعي للقوى العاملة في الاقطار العربية المختلفة .

ويبيّن (الجدول رقم ٤) معدلات النمو المحسوبة للناتج المحلي الاجمالي ، ولهذا الناتج حسب القطاع الاقتصادي العريض بالنسبة للفترتين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ و ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ . وفي الاقطار النفطية ـ العربية السعودية وليبيا ـ نجد ان نمو القطاع الصناعي ،ولاسيما في مجال الصناعات النفطية كان في اعلى مستوى ، يتلوه على التوالي قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية والزراعة . وفي معظم الاقطار العربية غير النفطية سجل قطاع الخدمات اعلى معدل نمو ، وتلاه في بعض الحالات القطاع الثاني (الصناعة والتحويل) على نحو ما حدث مثلاً في مصر والعراق وتونس ، فيما تلاه في حالات اخرى القطاع الاول، كما هو الحال في الجمهورية العربية اليمنية التي سجّل لها معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي .

وقد احرزت المنطقة معدلات نمو مرتفعة نسبياً في السبعينات اكثر من الستينات ، فقد حقق معظم الاقطار معدلات نمو في حدود ٧ الى ١٢ بالمائة في (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) مقابل ما لا يزيد على ٤ ـ ٧ بالمائة في (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) . وقد كانت معدلات النمو في السبعينات اعلى ايضاً حسب القطاع الاقتصادي العريض ، كما ظل اداء الاقتصادات النفطية ، سابقة على الاقتصادات غير النفطية . كما صاحب نمو الناتج ايضاً تغير هيكلي ملحوظ ، حين شهدت المنطقة تراجعاً في موقع القطاع الزراعي وتصدراً لموقع قطاع الخدمات ، مع اكتساب قطاع التحويل والصناعة ارضية جديدة.

---

(٧) انظر :

S.V. Sethuraman, *The Urban Informal Sector in Developing Countries* (Geneva: International Labor Organization [ILO], 1981).

وخلال العقدين الاخيرين ، كان ثمة تحول قطاعي في القوى العاملة بالدول العربية من الزراعة الى الصناعة والخدمات ، ومع ذلك فلا يزال القطاع الاول محافظاً على اعلى نسبة مئوية من مجموع القوة العاملة في معظم الاقطار على عكس القطاع الصناعي الذي يجتذب اقل نسبة مئوية .

جدول رقم (٤)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، والناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع في بلدان عربية مختارة،للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧

البلد	الناتج المحلي الاجمالي		معدلات النمو السنوي المتوسطة (بالمئة)						الخدمات	
			الزراعة		الصناعة		قطاع التمويل			
	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)
الاردن	٦,٦	(٧,٠)	٥,٠	—	٩,٩	—	—	—	٦,٤	—
تونس	(٤,٦)	٨,٤	(٢,٠)	٦,٩	(٨,٧)	(٩,٥)	—	١٠,٢	(٤,٢)	١٠,٣
الجزائر	٤,٦	٥,٣	٠,٤	٠,٢	١٢,٩	٥,٩	٧,٧	٦,٩	٣,٠	(٥,٥)
السعودية	—	(١٢,٩)	—	(٣,٧)	—	(١٣,٩)	—	(٤,١)	—	(١٢,١)
سورية	٥,٧	(٧,٠)	٤,٤	٦,٤	٥,٩	(١١,١)	٤,٤	(٧,٥)	٦,٣	(٥,٤)
السودان	١,٣	٥,٠	—	—	—	—	—	—	—	—
الصومال	١,٠	١,٢	-١,٥	—	٣,٣	—	١٤,٣	—	٢,٥	—
العراق	٦,٢	(١٠,٨)	٥,٧	(-١,٥)	٤,٧	(١٢,٢)	٥,٩	(١١,٥)	٨,٢	(١٣,٥)
الكويت	٥,٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	٤,٩	—	٦,٣	—	٤,٥	—	٥,٠	—	٤,٨	—
ليبيا	٢٤,٨	—	—	١٤,١	—	١٥,٣	—	—	—	١٣,٦
مصر	٤,٥	(٧,٩)	٢,٩	(٣,١)	٥,٤	(٥,٢)	(٤,٧)	(٥,٧)	٥,١	(١١,٧)
المغرب	٤,١	(٤,٨)	٤,٢	(٠,٦)	٤,٢	(٧,٨)	٤,٠	(٥,٧)	٣,٩	٥,٥
موريتانيا	—	٢,٣	—	-٢,٣	—	٢,١	—	—	—	٧,٦
اليمن الجنوبي	—	٥,١	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الشمالي	—	(٧,٨)	—	(٦,٨)	—	(٥,٨)	—	—	—	(٨,٥)

(أ) تشير بيانات هذه الاعمدة الى السنوات (١٩٦١ ـ ١٩٧٠) ، اكثر من (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) .
(ب) تشير البيانات بين قوسين في هذه الاعمدة الى السنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) ، اكثر من (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) .
ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى ان البيانات غير متوفرة .
المصادر : احتسبت من : مصادر وطنية ودولية .

هذا ولا يزال قطاع الخدمات يجتذب نسبة مئوية مرتفعة من القوى العاملة في بلدان عربية معينة ، ولاسيما في لبنان ، وبعض الاقطار النفطية الغنية . ولا يكاد يتيسر رسم مخطط اقليمي مبدئي للتوزيع القطاعي للقوى العاملة، اذ ان توزيع العمالة بين القطاعات الاول والثاني والثالث في الاقطار العربية لا يكشف باستمرار عن نمط مشترك . وحسب ارقام عام ١٩٧٧ كان القطاع الاول قد استوعب اكبر نسبة عمالة في الاقتصادات النفطية في العراق والسعودية ، وكذلك في الاقتصادات الزراعية بالسودان واليمنين ، ثم في الاقتصادات الاكثر تصنيعاً بسورية ، (انظر الجدول رقم ٥) .

ويمكن استخلاص مقارنة مماثلة من واقع سيادة القطاع الثالث في الاقتصادات المتباينة في كل من الكويت ، وليبيا ، ولبنان . من هنا يبدو ان الاختلافات بين انماط الاستخدام في الاقطار العربية لا تعكس بصورة كافية الاختلافات في الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية على صعيدها . الا ان ثمة قسمات مشتركة ترسم ملمحاً مهماً يتسم به التركيب القطاعي للقوى العاملة في البلدان العربية ، واهم هذه الخصائص ما يلي :

١ ـ الاعتماد الكثيف على قوة العمل في القطاع الاول . ويمكن ملاحظة ذلك في بلدان الدخل المنخفض الثلاثة وهي موريتانيا ، والصومال ، والسودان التي يحوز فيها هذا القطاع نسبة ٧٩ ـ ٤٨ بالمائة . وفي بلدان الدخل المتوسط تمتد النسبة من ١٢ بالمائة في لبنان الى ٧٦ بالمائة في الجمهورية العربية اليمنية ، في حين ان القطاع الزراعي في الاقطار النفطية الغنية شكل نسبة ٦٣ بالمائة في العربية السعودية يتلوها ٢٢ بالمائة في ليبيا لكنه لم يزد عن ٢ بالمائة في الكويت (انظر الجدول رقم ٥) .

٢ ـ يوجد انخفاض في نسب العمالة المستخدمة في القطاع الثاني، وذلك على صعيد اقطار المنطقة كافة. وتعكس هذه الخصيصة المشتركة واقع التوسع المحدود في القطاع الصناعي في كل قطر واتباع تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال في الصناعات المقامة حديثاً ، ناهيك عن الحال في الصناعة النفطية . وعلى صعيد القطاع الثاني ، تعد المساهمة النسبية للصناعات التحويلية في اطار الاستخدام صغيرة ، ولم تزد بصورة ملحوظة عن فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ . وفيما زاد نصيب الاستخدام في القطاع الثاني على نحو كبير ، كما حدث (من ١٦,٢ بالمائة الى ٢٦,٤ بالمائة) فقد كان هذا راجعاً في الاساس الى طفرة الاستخدام في قطاع التشييد ، الذي يبرز قطاعاً رائداً في مجال توليد فرص الاستخدام في معظم ، إن لم يكن كل الاقطار العربية . وهذا القطاع حيوي لتنمية المنطقة ، وهو يشكل ٤٠ بالمائة او اكثر من التكوين الجديد لرأس المال ويستخدم نسبة مئوية طيبة من القوى العاملة (١٧ بالمائة في تونس و ٢٥ بالمائة في ليبيا) .

٣ ـ ترتبط حصص كبيرة نسبياً من القوى العاملة بالقطاع الثالث ولا سيما في لبنان (٥٣ بالمائة) الكويت (٧٣ بالمائة) والاردن (٥٦ بالمائة) ، والعربية السعودية (٤٢ بالمائة) وترجع سيادة التشغيل بالقطاع الثالث في الاقطار النفطية بالمنطقة الى التوسع الكبير في الخدمات الحكومية وفي التجارة . وقد كان هناك في الواقع ، على صعيد كل من الكويت والامارات العربية المتحدة انتقال حاسم للقوى العاملة الوطنية من القطاع الثاني الى القطاع الفرعي المتمثل في الخدمات المجتمعية والشخصية . ويفسر هذا الانتقال حقيقة ان المواطنين يفضلون التمتع بالميزات الكبيرة والعلاوات السخية التي تعود على الموظفين الحكوميين بالنسبة للعائد المحدود والشروط القاسية التي يتطلبها العمل في الصناعة وفي قطاع التشييد .

وابرز الحقائق التي تتجلى من واقع جدول رقم(٦) تلك المعدلات الخارقة لنمو الاستخدام في القطاع الثاني بالامارات العربية المتحدة (٦٥ بالمائة) وليبيا (٢٥ بالمائة) وكذلك في العربية السعودية والاردن وتونس (١٩ بالمائة) وعلى صعيد القطاعين الفرعيين ، قطاعي التحويل والتشييد كان الاخير هو الاكثر دينامية في هذا الصدد ، حيث بلغ متوسط معدلات نموه السنوية ما بين ٩٤ بالمائة بالاردن (منطلقاً في ذلك من قاعدة صغيرة جداً) الى حوالى ٢٥ بالمائة في العربية السعودية . وقد تشابه هذا الاتجاه ، وان بدرجات متفاوتة ، مع ما حدث في البحرين ، والكويت

ولبنان وسورية ومصر والجمهورية العربية اليمنية ، مشيراً في هذا كله الى اهمية هذا القطاع في المنطقة العربية ككل .

جدول رقم (٥)

التوزيع القطاعي للعمالة في الوطن العربي ، لسنة ١٩٧٧

البلد	القطاعات حسب قدرتها الاستيعابية	توزيع العمالة (بالمائة)		
		الاول(ا)	الثاني(ث)	الثالث (ل)
افريقية				
تونس	(ا-ل-ث)	٤٣	٢٣	٣٤
الجزائر	(ث-ا-ل)	٣٥	١٨	٤٧
السودان	(ا-ل-ث)	٧٩	١٠	١١
الصومال	(ا-ل-ث)	٨٣	٧	١٠
ليبيا	(ل-ث-ا)	٢٢	٢٧	٥١
مصر	(ا-ث-ل)	٥١	٢٦	٢٣
المغرب	(ا-ل-ث)	٥٢	١٩	٢٨
موريتانيا	(ا-ل-ث)	٨٤	٥	١١
غرب آسيا				
الاردن	(ث-ل-ا)	٢٨	٣٩	٣٣
السعودية	(ا-ل-ث)	٦٣	١٤	٢٣
سورية	(ا-ل-ث)	٤٩	٢٣	٢٨
العراق	(ا-ل-ث)	٤٣	٢٥	٣٢
الكويت	(ل-ث-ا)	٢	٣٤	٦٤
لبنان	(ل-ث-ا)	١٣	٢٧	٦٠
اليمن الجنوبي	(ا-ل-ث)	٦٢	٢٠	١٨
اليمن الشمالي	(ا-ل-ث)	٧٦	١١	١٣

(ا) تشير الى الاول .
(ث) تشير الى الثاني .
(ل) تشير الى الثالث .
المصادر : احتسبت من : المكتب الاقليمي لمنظمة العمل العربية للدول العربية استناداً الى مصادر قطرية ودولية .

ومن منظور قطاعي ، وبرغم تزايد قدرات القطاع الثاني على توليد فرص الاستخدام بالمنطقة ، يبدو ان ثمة مزيداً من فرص العمالة قد اوجدت ايضاً في مجال النشاطات الثالثة . ويمكن ابراز سيادة التشغيل في القطاع الثالث خلال السبعينات بالنسبة لكل من البحرين والاردن والكويت ولبنان وقطر والامارات العربية المتحدة ، حيث بلغت نسبته على صعيد كل منها اكثر من خمسين بالمائة من قوة العمل . لا غرابة إذاً ، في ان الاستخدام بقطاع الخدمات قد نما ، مع

استثناءات قليلة ، في المنطقة العربية بمعدل مرتفع عما حدث في حجم الاستخدام الكلي ، ولاسيما في تونس (١٧,٧ بالمائة ؛ و٣,٦ بالمائة) والاردن (١٠,٥ بالمائة ؛ و ٤,٩ بالمائة) والكويت (٩,٩ بالمائة ؛ و٥,٥ بالمائة) .

جدول رقم (٦)

متوسط التغير المئوي السنوي في الاستخدام حسب القطاع في الوطن العربي ، للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ وسنوات مختارة

البلد	القطاع الاول	القطاع الثاني شاملاً قطاعي التحويل والتشييد		مجموع القطاع الثاني	القطاع الثالث	مجموع الاستخدام الكلي
افريقية (سنوات مختارة)						
تونس	٦,٣ -	١٣,٧	٣٧,٥	١٩,٣	١٧,٧	٣,٦
الجزائر	٢,٠	٦,٩	٦,٧	٨,٥	٤,٩	٣,٨
السودان	٣,٠	٥,١	٣,٩	٤,٥	٣,٦	٣,٣
ليبيا	٠,٥ -	١٠,٠	٣٧,٣	٢٤,٨	٨,٣	٧,٦
مصر	٠,٢ -	٦,٤	٧,١	٦,٩	٤,٧	٢,٤
غرب آسيا (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)						
الاردن	٧,٣ -	٢,٨	٩٤,٣	١٩,٥	١٠,٥	٤,٩
الامارات العربية المتحدة	١,٣ -	٦٥,٠	٦٥,٤	٦٥,٥	٤٧,٦	٤٥,٣
البحرين	٥,٠ -	٢,٨ -	٦,١	٢,٠	٣,٤	٢,٤
السعودية	٠,٩ -	٦,١	٢٤,٥	١٩,٦	١٠,٣	٧,٦
سورية	٤,٥	٣,٣	٤,٣	٣,٨	٣,٧	٤,١
العراق	٣,٩	٤,٧	٢,٩	٤,١	٢,٦	٣,٥
قطر	٠,٠	٨,٠	٧,٥	٧,٧	١٥,٧	١٣,٣
الكويت	١٥,٠	٥,٠	١,٢ -	٣,٢ -	٩,٩	٥,٥
لبنان	٤,٩	٨,٤	٨,٩	٨,٣	٨,٦	٧,٨ -
اليمن الجنوبي	٣,٣	٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٣,٣
اليمن الشمالي	١,٣	٠,٩	١,٩	١,٧	١,٢	١,٣

المصدر : احتسبت من : المصادر نفسها .

ثالثاً : البطالة الحضرية الكاملة وشبه الكاملة

يمكن تلخيص مشكلة البطالة الحضرية، كاملة وشبه كاملة ، في الوطن العربي ، في ابسط صورها ، الى مسألة اللاتوافق بين النمو السريع لسكان الحضر والقوى العاملة الحضرية ، والنمو الناقص لفرص العمالة في الحضر .

وعلى نحو ما اوضحنا بجلاء في القسم السابق ، فإن الاستخدام في القطاع التحويلي

الحديث ، الذي ظل تقليدياً يشكل القاعدة الاقتصادية الداعمة للنمو الحضري في البلدان الصناعية ، قد ظل يتوسع بخطى بطيئة نسبياً في الوطن العربي . وفي حين سجّل الاستخدام في قطاعي الخدمات والتشييد معدلات نمو اعلى فتواصل ايضاً استيعابهما للسيل المتدفق للنازحين الجدد الى المناطق الحضرية .

وقد فاقت النسبة المئوية للسكان الحضر القاطنين المدن، الى درجة ملحوظة ، النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصادياً والعاملين في قطاع الصناعات التحويلية . فمثلاً في مصر والعراق والمغرب وتونس كان عدد سكان الحضر في تلك الاقطار عام ١٩٧٠ كالآتي : ٤٢ ، و٥٨، و٣٥ ، و٤٣ بالمائة على التوالي (انظر الجدول رقم (٢) عمود ٧) وكانت القوى العاملة في القطاع التحويلي في تلك الاقطار الاربعة هي ١٣ ، و٦ ، و١٣ ، و١١ على التوالي (انظر الجدول رقم (٦) ، عمود ٣) . من هذا ، ففي حين سبق التصنيع خطى التحول الحضري بالبلدان المتقدمة نجد العكس قد حدث في الاقطار العربية التي شهدت سرعة في التحول الحضري سابقاً بذلك التصنيع والنمو الاقتصادي بدلاً من ان يكون استجابة لهما .

إن ما نحاول التدليل عليه هنا هو انه مع سبق التحضر على التصنيع في المنطقة ، فقد جنح جزء متزايد من القوى العاملة الحضرية الى القطاع الثالث (الذي يشمل التجارة والخدمات الحديثة) ، والى القطاع العام ، فضلاً عن (القطاع الحضري غير المنظّم) او ان هذه القوى قد وقعت فريسة البطالة الكاملة او شبه الكاملة والبطالة المكشوفة في المنطقة ليست منتشرة او حتى مرتفعة في الوقت الحاضر . وعام ١٩٧٥ راوحت بين ٦ بالمائة من القوى العاملة في مصر والعراق ، و ٢ بالمائة في الكويت . ومن المعتقد انها تناقصت بشكل كبير منذ اوائل السبعينات في معظم بلدان المنطقة نظراً لزيادة النشاط الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط ، وما تبع ذلك من نمو في حركة انتقال الايدي العاملة داخل المنطقة .

وقد شكلت الهجرة الى البلدان النفطية الغنية صمام أمان للعاطلين في البلدان التي تملك فائضاً تقليدياً من العمالة . اذ ظلت تلك البلدان تصدر كل انماط العمل ما بين الكفاءات الفنية العالية والماهرة الى العمالة غير الماهرة واليدوية التي كان افرادها جديرين بمعاناة البطالة الكاملة او المنقوصة في بلدانهم الاصلية لولا ظاهرة الحراك العمالي هذه . وتنطوي اهم سمة تتصف بها ظاهرة الاستخدام المنقوص للعمالة في المنطقة على البطالة شبه الكاملة في شتى صورها (قصر ساعات العمل ، العمل الموسمي ، الغياب ، الاعمال المنخفضة الانتاجية ، تضخم العاملين في دوائر الحكومة ... الخ) . ورغم غياب البيانات الكافية عن درجة هذه البطالة شبه الكاملة في المنطقة ، الا انها تقدر بألا تقل في واقع الامر عن ثلث من افيد بأنهم عاملون في القطاع الثالث[٨] .

ان مشكلة البطالة شبه الكاملة او العمالة المنقوصة آفة تصيب معظم العاملين بالقطاع الثالث الذي يشمل جانباً من التجارة الحديثة والخدمات ، والقطاع العام والنشاطات الهامشية غير المنظمة التي تمارس التجارة والخدمات ذات الاهمية الضئيلة داخل القطاع الحضري غير المنظّم . هذه النشاطات تمثل في واقع الامر امتداداً داخل المناطق الحضرية ناجماً عن اقتصاد الكفاف

---

(٨) UN, ECWA, *Survey of Economic and Social Development in the ECWA Region* (Beirut: ECWA, 1980), p. 122.

الريفي التقليدي . كذلك فإن ظاهرة التحضر المفرط التي تتصف بها المنطقة العربية تكمن بدورها في قلب مشاكل البطالة والعمالة المنقوصة بالمراكز الحضرية . فكثيراً ما عمل النزوح الجماعي من الريف على تحويل ضواحي المدن الى نوع من القرى المصطنعة ، اذ ان النازحين من المناطق الريفية يجدون انه من الصعب ولوج القطاعات الحديثة ، وبدلاً من ذلك يلجأون الى القطاع العام وقطاع الخدمات ، ثم الى حد كبير ، الى القطاع الحضري غير المنظم . ومن الشائع ان تجد جيوباً من العمالة المنقوصة داخل القطاع العام في مختلف الاقطار العربية . ففي مصر مثلاً يغلب ان يؤدي التزام الحكومة بتأمين العمل لجميع خريجي الجامعات غير القادرين على الالتحاق بالقطاعات الحديثة من الاقتصاد ، الى تضخم العمالة بالدوائر الحكومية بما يقدم مثلاً حياً على العمالة المنقوصة في البلاد ولا يتغير الامر كثيراً في بلاد كالسودان والصومال والعراق واليمن الديمقراطي .

من ناحية اخرى نجد ان مواطني الاقطار النفطية الغنية بالمنطقة يحجمون بشكل عام عن البحث عن عمل في القطاع الحديث من الاقتصاد ويتركزون بدلاً من ذلك في القطاع الثالث . وثمة عوامل ثقافية واجتماعية هي التي ساعدت على تشكيل عملية التحضر في تلك البلدان ، فخلقت هذه العمالة المنقوصة وساهمت في تضخم القطاع الثالث ، فالحياة في مواقع الزراعة بالنسبة للبدوي لا تحفل بنشاط جمّ ولا تعرضه للنظم الفعّالة المرتبطة بالعمل في القطاع الحديث . من هنا فالنازحون من المناطق الريفية يجدون من الصعوبة بمكان تغيير نمط عملهم وحياتهم ولا يلفون في أنفسهم سوى القليل مما يدفعهم الى التقيد بظروف العمل الصارمة التي عادة ما ترتبط بالاستخدام في القطاع الحديث . هؤلاء المهاجرون عادة ما يتحولون الى باعة على الارصفة او سعاة في المكاتب او خفراء او سائقين او كتبة في دوائر الحكومة ، وقليل منهم من ينتهي به الامر عاملاً في المصانع او في مواقع التشييد . وما من شك في ان هذا المستوى المنخفض من استخدام المواطنين في القطاع الثاني ، فضلاً عن سرعة الزيادة في سكان الحضر هو واحد من اهم العوامل التي تفسر ظاهرة العمالة المنقوصة الحضرية في تلك الاقطار .

وفي ختام هذا القسم قد يقول المرء في ان تضخم القطاعات الثالثة في الاقتصادات العربية الذي نجم اساساً عن التضارب الواسع بين معدلات نمو التحضر والتصنيع الذي فاق اولهما ثانيهما ، يمكنها الاضرار بعملية التنمية في المنطقة . ولا يقتصر الامر على مواجهة القطاعات الثالثة في المنطقة بمشاكل البطالة شبه الكاملة او نقص استخدام الموارد ، ولكن التضخم المفرط في القطاعات الثالثة يفرض بدوره ضغطاً على الاسعار في قطاعات الانتاج بسبب ما يولده من افراط في الطلب ، هذا الضغط يضيق امكانية الربح وبالتالي فرص الاستثمار المنتج في القطاعين الاول والثاني على السواء .وفضلاً عن ذلك فبسبب ميل جميع القطاعات الى التمويل الذاتي، سينجم عن ذلك اتجاه نحو استثمار المدخرات المتولدة عن قطاع الخدمات في داخل هذا القطاع نفسه .

رابعاً : الارتباط بين التطور الحضري والتنمية الاقتصادية

بعدما درسنا في القسم السابق انماط التحضر والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية ، من المفيد تدارس علاقات الترابط الظاهرة بين الجانبين . ويحق لنا افتراضاً ان الاقطار التي تتعرض

لاسرع نمو اقتصادي هي التي تشهد ايضاً ابرز التغيرات في هياكلها السكانية . وقد يشهد على ذلك الانماط البارزة لانتقال السكان من المناطق الريفية الى الحضرية استجابة لتحسن الظروف الاقتصادية ، الامر الذي قد يكفله اي اقتصاد نامٍ وغالباً ما يكون ذلك متركزاً في المواقع الحضرية .

ولسنا نتوقع وجود ارتباط تام بين مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى التحول الحضري . ثمة مجموعة كاملة من العوامل الجغرافية والاجتماعية ـ السياسية والتاريخية تكيف الى حد كبير خطي وشكل عملية التحضر هذه . الا أننا فيما نعرضه لاحقاً سنحاول اختبار الفروض الظاهرة ونحدد درجات الارتباط بين الاداء الاقتصادي وبين النمو السكاني في المناطق الريفية والحضرية .

إن الجدول رقم (٧) يرتب اقطار المنطقة العربية حسب معدلات نمو انماط السكان المختلفة والاداء الاقتصادي . والاعمدة الف وباء وجيم تورد نسق المرتبة للتغير المئوي للمجموع الكلي من سكان الحضر والريف على التوالي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ . اما الاداء الاقتصادي فيقاس بالنسبة المئوية لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ثم بالناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع الاقتصادي العريض ، وكلها محسوبة بالاسعار الثابتة ، على هذا فقد استبعدت انماط التباين التضخمي بين اقطار المنطقة كذلك تورد الاعمدة دال وهاء ثم واو وزين نسق المرتبة للتغير المئوي لمجموع الناتج المحلي الاجمالي للاقطار المختلفة وما يناظره من نسبة التغير المئوي ١ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاول والثاني والثالث على التوالي عن الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥، وقد تعيّن اختيار هذه الفترة لاجراء التحليل بحكم توافر بيانات الناتج المحلي الاجمالي ورغم توافر بيانات ديمغرافية لفترة اطول ، الا انه استحال بالنسبة لجميع الاقطار العربية الحصول على بيانات متسقة عن الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وحسب القطاع الاقتصادي العريض فيما يتجاوز عام ١٩٧٥ . كذلك فالتغير السكاني الكلي وعناصره الريفية والحضرية في مقابل التغيرات في الاداء الاقتصادي (التغيرات المئوية في الناتج المحلي الاجمالي وفي هذا الناتج نفسه حسب القطاع) كل هذه البيانات اخضعت لاختبار سبيرمان المتعلق بقياس الارتباط على اساس الرتب[٩] الذي يقيس درجة الارتباط بين مجموعتين من انساق او (نظم الرتب) .

وعند تحليل النتائج فلنتذكر ان المقادير التي تقترب من واحد صحيح تمثل ارتباطاً عالياً في حين ان المقادير القريبة من الصفر تشير الى عدم وجود اي علاقة بين الطرفين . الاّ ان قيمة تغير السكان ككل في مقابل التغير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الثالث ، اكبر من ٠,٥ . ويشير مقدار ٠,٥٧٤ بالنسبة لتغير السكان ككل في مقابل التغير في الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الثالث الى وجود ارتباط بين هذين المتغيرين في كل انحاء المنطقة ، اما المكونات الاخرى لمجموع السكان فقد وجد انها مستقلة عن الاداء الاقتصادي في كل قطر ، وتتماشى هذه النتيجة مع الفرض العام المطروح في هذه الورقة بأن التحضر في المنطقة يسير بخطى اسرع من خطى

---

(٩) $R = 1 - \frac{6 \sum di^2}{N(N^2-1)}$ حيث N = عدد الوحدات (البلدان)
di = الفرق في الرتب
R = درجة علاقة الارتباط

لمزيد من التفاصيل انظر :

H.M. Blalock, *Social Statistics* (New York: McGraw-Hill,1960).

التصنيع والنمو الاقتصادي بدلاً من ان يأتي استجابة لهما ، وان هناك جانباً متزايداً من القوى العاملة الحضرية اتجهت صوب القطاع الثالث بسبب القدرة المحدودة للقطاع الصناعي في المنطقة على استيعاب الايدي العاملة .

جدول رقم (٧)

التغير المئوي ونظام الرتب للقطاعات المختلفة للسكان والاداء الاقتصادي في الوطن العربي ، للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥(١)

البلد	(أ) تغير مجموع السكان		(ب) التغير الريفي		(ج) التعبر الحضري		(د) مجموع التغير في الناتج المحلي الاجمالي		(هـ) التغير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العام		(و) التغير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الثاني		(ز) التغير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الثالث	
الاردن	(٦)	١٧,٠	(٧)	٧,٦	(١١)	٢٣,٦	(٧)	٢٥,٩	(١٢)	٩,٠	(٨)	٣٨,٨	(١٣)	٢٦,٩
تونس	(١٦)	٩,٣	(١٢)	٥,٣	(١٦)	١٦,٨	(٤)	٥٧,٩	(٢)	٦١,٧	(٤)	٥٩,٦	(٧)	٥٩,٤
الجزائر	(٧)	١٦,٧	(٦)	٨,٣	(١٢)	٢٣,٤	(٨)	٢٣,٥	(١٠)	١٠,٣	(١٠)	١٦,٠	(٩)	٣٧,٩
السعودية	(٨)	١٥,٦	(٤)	١١,٤	(٦)	٣٥,١	(١)	٨٦,٠	(٧)	١٩,٣	(١)	١٠٠,٧	(٦)	٦٨,١
سورية	(٤)	١٨,٨	(٣)	١٣,٤	(٩)	٢٥,٩	(٢)	٦٧,٢	(٤)	٤١,٩	(٢)	٧٤,١	(٤)	٧٣,٧
السودان(١)	(١٠)	١٣,٦	(١٠)	٥,٦	(٢)	٧٣,٤	(١٠)	١٤,٣	(٥)	٣١,٥	(١٣)	٨,٠-	(١٥)	١١,٢
الصومال	(٣)	٣٠,٩	(١)	٤٧,٣	(١٠)	٢٥,٨	(١٢)	١١,٩	(١٦)	٣٣,٢ -	(٧)	٤٠,٦	(١٠)	٣٥,٢
العراق	(٥)	١٧,٨	(١٤)	١,٣	(٧)	٢٩,٨	(٥)	٤٩,٨	(١٥)	١٤,٠ -	(٣)	٦١,٥	(٢)	٨٦,٣
الكويت	(١)	٣٤,٨	(١١)	٤,٩	(٥)	٤٠,٠	(١٣)	٩,٤	(١١)	٩,١	(١٥)	١٦,٠-	(١)	٩٣,٦
لبنان	(١١)	١٣,٣	(١٣)	٢,٢	(١٣)	٢٠,٤	(١٦)	٠,٩-	(٨)	١٧,٦	(١٢)	٥,٩-	(١٦)	١,٧-
ليبيا	(٢)	٣١,٣	(٢)	٢٢,٤	(٣)	٤٤,٥	(١٤)	٩,٣	(٣)	٦١,٣	(١٦)	٢٠,٩-	(٣)	٧٥,٠
مصر	(١٤)	١١,٧	(٨)	٦,٩	(١٥)	١٨,٣	(٩)	١٩,١	(٩)	١٥,٩	(٩)	٢٢,٠	(٥)	٦٨,٣
المغرب	(١٥)	١٠,٤	(٩)	٦,٨	(١٤)	١٩,٩	(٦)	٣٠,٣	(١٣)	١,٢ -	(٦)	٤٥,٨	(١١)	٣٤,٩
موريتانيا	(٩)	١٣,٨	(١٥)	٨,٣ -	(١)	٤٧١,٣	(١٥)	٤,٣	(١٤)	١٣,٥ -	(١١)	٩,٨	(١٢)	٢٨,٣
اليمن الجنوبي	(١٣)	١١,٨	(١٦)	٢٢,٣ -	(٨)	٢٨,٨	(١١)	١٢,١	(٦)	٢٩,٤	(١٤)	٨,٩-	(١٤)	١٦,٩
اليمن الشمالي	(١٢)	١٢,٢	(٥)	٩,٩	(٤)	٤٢,٧	(٣)	٥٨,٣	(١)	٦٨,٢	(٥)	٥٤,٦	(٨)	٤٦,٣

(١) ارقام السودان تتعلق بالفترة بين (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) .

ملاحظة عامة :

البيانات بغير اقواس تمثل التغير المئوي الفعلي والموضوعي اما البيانات بين اقواس تشير الى المرتبة على صعيد الاقطار الواردة .

المصادر : احتسبت من :

ـ بالنسبة لارقام السكان : جامعة الدول العربية واكوا ، المؤشرات الاحصائية للعالم العربي ، ١٩٨٠ .

ـ بالنسبة لارقام الاداء الاقتصادي :

World Bank, *World Tables, 1980*, and UN, ECWA, *Preliminary Estimates of Real GDP by Economic Activity, 1960-1977.*

وقد تم ايضاً فحص العلاقة المحددة بين النمو الاقتصادي والنمو في القطاع الثالث ووضعها في صيغة كمية باستخدام تحليل الانحدار، حيث خضعت للانحدار التغيرات في مجال العمل بالخدمات والتغيرات في مجال السكان بالنسبة لعينة من ستة عشر بلداً عربياً ، حيث اشارت النتائج الى وجود مرونة متوسطة تزيد عن الوحدة (١,٠٧)[١٠] . وبمعنى آخر فإن قوة العمل المستخدمة في قطاع الخدمات بالاقطار العربية نمت بأسرع مما نما السكان مشيرة في ذلك ايضاً الى ان جانباً متزايداً من قوة العمل الحضرية ما برح يتجه صوب القطاع الثالث[١١].

خاتمة

بيّنا في هذه الدراسة بأن عملية التحضر وتوزيع السكان التي شهدتها المنطقة العربية في العقدين الاخيرين قد ظلت تسبق عملية التصنيع والنمو الاقتصادي بمعدلات تفوق معدلات نمو القطاعات الانتاجية في اقتصادات المنطقة . واذا ما كان لعملية التحضر ان تواصل خطاها في سنوات العقد الحالي ، فإن المنطقة جديرة بأن تشهد اختلالاً اوسع في هيكل قوتها العاملة كما ستزيد حالات البطالة الكاملة او شبه الكاملة ، فضلاً عن ان مجموعة من المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية المرتبطة بالتحضر ستبقى مستعصية على الحل .

ولقد كانت زيادة السكان الحضر في المنطقة راجعة أساساً الى كونها محصلة ثلاثة عوامل : المعدل المرتفع نسبياً للزيادة في مجموع السكان ، والتدفق المرتفع للمهاجرين الذين نزحوا من المناطق الريفية الى الحضرية ، ثم المستوى المرتفع للهجرة الدولية من البلدان الفقيرة الى البلدان النفطية الغنية بالمنطقة ، وهي هجرة متجهة في معظمها صوب المناطق الحضرية ، في بلدان المقصد . وبرغم التوسع الكبير في نشاطات القطاع الثاني بمختلف الاقطار العربية ، الا ان هذه القطاعات لم تفلح في استيعاب جميع الاعداد التي اضيفت بالضرورة الى القوى العاملة . ففي واقع الامر فاقت النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الحضرية ، الى درجة كبيرة ، النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصادياً والعاملين ضمن نشاطات القطاع الثاني . كذلك فقد ظل جانب متزايد من قوة العمل الحضرية يتجه صوب القطاعات الثالثة حتى اضحت هذه القطاعات متضخمة وتبدت عليها علامات البطالة شبه الكاملة وسوء استخدام الموارد . من ناحية اخرى وجد قدر لا بأس به من الداخلين الجدد الى قوة العمل الحضرية ، ملجأهم في القطاع الحضري غير المنظم ، في محاولة لايجاد فرص عمل لأنفسهم بالانخراط في انتاج وتوزيع سلع وخدمات من خلال عدد من الانشطة المختلفة المحدودة النطاق .

---

(١٠) انظر :

Caroline Moujabber, *Service Employment Expansion in the Arab Region*, regional working paper no. 13 (Beirut: ILO, 1981).

(١١)

$$Es = 1.10\,P^{1.07}$$

Es = Percentage Change in Secondary Sector Employment.

(التغير المئوي في الاستخدام بالقطاع الثاني)

P = Percentage Change in Polpulation.

(التغير المئوي في مجال السكان)

ثم وُجد ارتباط بين التغير الشامل في السكان وبين التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالقطاع الثالث في كل انحاء المنطقة ، وهذا يشير الى ان ثمة عوامل مستقلة عن الاقتصادات القطرية المعنية تمارس تأثيرها في تحديد النمو السكاني بالمنطقة العربية . ثم ان معدلات نمو القطاع الثالث عبر بلدان المنطقة مقاساً اما على اساس الناتج المحلي الاجمالي او على اساس مستوى الاستخدام ، كانت اعلى من معدلات نمو السكان ، مشيرة ايضاً الى ان عملية التحول الحضري في المنطقة تهيء السبيل لقيام نمو مفرط في نشاطات القطاعات الثالثة على صعيدها □

يعلن

مركز دراسات الوحدة العربية

عن توفر مجموعة من الاعداد السابقة لمجلة

المستقبل العربي

للسنوات : الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة في مجلدات انيقة .

ثمن المجلد الواحد : ٤٠ دولارا امريكيا

او ما يعادلها بالليرة اللبنانية

بما فيها اجور البريد الجوي المسجل

يرجى من الراغبين في اقتنائها الكتابة او الاتصال مع قسم التوزيع في مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » الطابق التاسع ـ شارع ليون ـ الحمراء .
ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس : ٢٣١١٤ مارابي
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ بيروت ـ لبنان .

الوحدة العربية بين النظرية والتطبيق

محمد عرب

باحث سوري .

مقدمة

إن الدراسات التي تناولت حتى الآن قضية الوحدة العربية ، ومحاولة الاجابة عن سؤال كيف يجب ان تُبنى الوحدة العربية ، لم تتجاوز ـ فيما اقترحت ـ الاقتداء بالمحصلة التاريخية لتجارب الامم التي انتقلت من التجزئة الى الوحدة ، الاّ نادراً . ولذلك كانت الاجوبة التي قدمت حتى الآن ، مقترنة بتطبيقات وحدوية حدثت في ظروف تختلف عن طبيعة ظروفنا العربية . هذا على افتراض ان الشعوب الاخرى التي حدثت فيها هذه التطبيقات متشابهة في نزوعها الى الوحدة مع امتنا العربية . ولدى غياب مثل هذا التشابه ، وهذه الرغبة بالوحدة ، سنجد الفروق بين امتنا والامم الاخرى كبيرة حتى في حال تحقق الوحدة بين اقطارها . فالوحدة هناك هي وحدة تقوم بها وتعبر عنها الدولة وليس الامة . وبمعنى آخر ان الدولة هي التي تمثل دور الموحِّد والضابط المانع لتفكك الوحدة بين الشعوب المختلفة الهوية ، بينما نلاحظ في الواقع العربي ان وجود الدول القطرية هو الذي يمنع الوحدة . ولذلك فإن المطلوب هو الغاء الدولة القطرية ، لاعادة العلاقات الطبيعية ، علاقة الوحدة بين جميع اجزاء الوطن العربي . ومن المهم الاستفادة من حقيقة ان كل الدراسات العربية التي تناولت اقامة الوحدة اتفقت على ضرورة الغاء الدول القطرية ، لاقامة الدولة القومية الواحدة . وهذا الاتفاق نجم عن بديهية اعترفت دائماً بوحدة الامة العربية حتى قبل نشوء فكرة الدولة العربية الواحدة في عصرنا الحديث . ولذلك فإن مناقشة هذه البديهية ستكون افاضة لا لزوم لها ما دام هناك اتفاق على وجوب بناء الوحدة العربية ـ وضرورة هذه الوحدة لمستقبلنا ـ بين جماهيرنا ومفكرينا وقادتنا السياسيين . وان الدراسة الميدانية القيمة ، التي اجراها د. سعد الدين ابراهيم ، حول قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية[1] ، تغنينا كثيراً عما يجب قوله ، سواء فيما يتعلق بالنتائج التي توصل اليها ، او الدلائل التي عبر عنها خلال رصده لرأي نسبة من

(١) سعد الدين ابراهيم ، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) .

الجماهير العربية والتي جاءت في محصلتها لتدعم موقف المطالبين بالوحدة العربية .

ولذلك فإن هذه الدراسة ستحاول الاجابة عن السؤال الذي طرحه كل دارسي مسألة الوحدة العربية ، وهو كيف يجب أن نبني الوحدة العربية ؟ وما هي الوسيلة لتحقيق هذه الوحدة المطلوبة ؟ ولكي لا تكون الاجابة مجرد محاولة لافتراض اسس او تقديم افكار جديدة فإنني مضطر قبل الاجابة عن السؤال الى عرض جميع الاسس التي اقترحت لبناء الوحدة العربية ، مع نقدها بايجاز شديد تقتضيه الرغبة في عدم الاطالة مع الوفاء بالغرض . ونظراً لكثرة المدارس والدراسات التي حددت منهجاً خاصاً لتحقيق الوحدة العربية وافترضت بدايات لها،فإنني سأتناول بالبحث افتراضات هذه المدارس ، والبدايات التي ركزت عليها ودافعت عنها واعتبرتها المقدمة السليمة لتحقيق الوحدة العربية . وهذه البدايات المقترحة يمكن حصرها في ثلاثة مشاريع : **الوحدة السياسية ؛ الوحدة الاقتصادية ؛ الوحدة العسكرية** .

ومع الاعتراف بأن التصنيفات لا تعبر عن كل الحقيقة ، لأن بعض الآراء ، تجاوز في رؤيته مثل هذه التصنيفات ، بين عدة مواقف ، فإن الموقف العام لم يخرج حتى الآن عن هذه الدائرة التي رسمت لتحقيق الوحدة العربية الاّ نادراً . وانني اشعر بأن سرعة تغير الظروف في عالمنا المعاصر وقسوة التحديات هما اللتان تمليان علينا اعطاء الجواب عن السؤال المطروح : كيف نبني الوحدة العربية .

اولاً : الوحدة السياسية

إن الغرض من دراسة موضوع الوحدة السياسية يتعلق باكتشاف مدى قدرتنا على تحقيق هذه الوحدة السياسية في الظروف الراهنة ، ويتعلق بالبحث عن صحة طرحنا لهذا الشعار ، كوسيلة لا غنى عنها للبدء بتحقيق الوحدة العربية . فهل بامكاننا أن نوحد العرب سياسياً وبأي وسيلة ؟

إن كل مراقب يستطيع ان يرى ، ان ضلوع البلدان العربية في الخلافات الدولية ، ودخولها في دوامة هذه الصراعات ، لا يمكن أن يتيح لأي قطر استخدام قوته العسكرية ، او الادبية ، لفرض قيادته السياسية على سائر الاقطار العربية . وسيظل اي قطر اضعف عملياً من الاقطار العربية المجزأة في حال تهديده لها ، او محاولة فرض هيمنته عليها بالقوة ، وحتى في حال نجاحه في فرض هذه الهيمنة على قطر مجاور مثلاً ، فإن عمله هذا سيجابه بتكاتف كل القوى العربية الاخرى ، لمنعه من تحقيق اهدافه كاملة . طبعاً هذه احدى الوسائل المفترضة لتحقيق الوحدة السياسية ؛ وهي ليست الوسيلة الوحيدة التي تطرحها كل القوى السياسية ، فهناك خيارات اخرى يطرحها بعض العرب . فما هي الوسائل الاخرى ؟

إن المتفائلين يفترضون احتمال التقاء عدة قوى سياسية على هدف واحد ، وهذا ما يؤدي عملياً الى التوحيد . ورغم ان مثل هذا الافتراض ممكن ، الاّ أنه سيواجه عقبات كثيرة ، ومنها مثلاً صعوبة تنازل قيادة قطر لقيادة القطر الآخر في ظروف استقرار الانظمة العربية ؛ وايمان كل قيادة بأنها الاقدر على تحقيق اهداف العرب القومية . والواقع يمكن أن يبرهن لنا عن صعوبة حدوث مثل هذه التنازلات من قبل اي قيادة سياسية لقيادة سياسية بديلة . حتى في حال حدوث مثل هذا التنازل من قيادة سياسية للقيادة الاخرى على غرار تجربة مصر وسورية ، فالمتوقع بأن مثل هذا التنازل

سيؤدي الى مجابهة القوى المخالفة لمبادىء النظام الجديد والرافضة لشعاراته والى تكاتفها للوقوف ضده . كما ان محاولة استقطاب قوى معينة حول اي نظام سياسي مقترح سيؤدي بالقوى المناهضة للنظام الى معاداته وعرقلة تنفيذ اهدافه . وستظل المشاريع السياسية المبنية على مبادىء ونظريات سياسية معينة ، مثل المشاريع الاقليمية مدعاة لتشكيك ورفض معظم القوى السياسية العربية .

واننا نستطيع أن نلاحظ بأن طرح اي محاور سياسية او تحالفات اقليمية سيؤدي الى دفع القوى العربية الخائفة من هذه المحاور الى التعاون مع القوى الخارجية لتحطيمها ، او الوقوف في وجهها واجبارها على التقوقع ، وبالتالي عزلها عن المحيط العربي الذي يجب ان تعمل فيه لتكون غير مجدية وعاجزة في المستقبل . ورغم اننا لا نستبعد احتمال قيام محاور سياسية في الوطن العربي ، فإن علينا أن ندرس ما اذا كانت مثل هذه المحاور مفيدة لقضية الوحدة العربية ام لا ـ قبل الاقدام عليها ـ ما دامت كل القوى السياسية العربية تدعولها ؟

لقد أشار العديد من الدارسين الى هذه المشكلة التي ادت الى وقوع الوحدة العربية ضحية الخلافات السياسية . ورغم ذلك لم تعلمنا التجارب بأن الوحدة السياسية غير ممكنة في اوضاعنا العربية الراهنة . وقد اشار د. **عبد الحميد براهيمي** الى هذه الحقيقة بقوله : « ان اول خطا منهجي وقعت فيه البلدان العربية ، هو منحها الغلبة للعامل السياسي على العامل الاقتصادي . ويشكل هذا المعطى سمة بارزة وثابتة لمختلف محاولات الاندماج . فالوحدة بين سورية ومصر ، والاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨ ، والاتحاد بين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٧١ ، ومحاولة دمج تونس بليبيا في كانون الثاني عام ١٩٧٤ تشكل ابرز الامثلة في هذا المجال »[٢] .

وعلى الرغم من أن د. براهيمي يركز على أهمية العامل الاقتصادي كمقدمة لتحقيق الوحدة السياسية ، وهذا ما سيتبين لنا صعوبة تحقيقه ايضاً في ظروفنا الراهنة ، فإن د. براهيمي يعود ويشير الى تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية ، واستحالة تحقيق التعاون الاقتصادي من دون التفاهم سياسياً ، والعكس صحيح . فهو يقول : « إن مقاومة انشاء سلطة اقليمية من قبل بعض البلدان ، وانهيار الاتحادات التي تحققت ببينان بجلاء حدود وعدم فاعلية ونتائج اتحاد سياسي بدون فترة انتقال . وعليه فإننا نعتبر ان مبدأ غلبة العامل السياسي على العامل الاقتصادي ، او غلبة العامل الاقتصادي على السياسي ، ما هي الا مشكلات وهمية . ذلك ان العوامل الاقتصادية والسياسية شديدة التشابك »[٣] .

إن ما نتوصل اليه بقراءة متأنية لمجمل الاسباب التي حالت دون تحقيق الوحدة السياسية العربية ، هو مطالبة الانظمة السياسية العربية بالتضحية بنفسها لمصلحة نظام آخر ، مقابل مشروع الوحدة . ان مثل هذه التضحية اذا كانت ترفضها القوى السياسية لأسباب خاصة بها ، فإن علينا أن نتوقع رفضها من قبل نسبة لا بأس بها من الجماهير العربية التي سترى في الوحدة السياسية تهديداً لمصالحها الاقتصادية المباشرة في ظروف توزع الثروات العربية قطرياً ، مما ادى الى وجود جماهير اقطار فقيرة واقطار غنية تخاف على ثرواتها من الاستهلاك والنضوب . فالانطلاق من الوحدة السياسية لا يثير معارضة الحكومات العربية فقط ، وإنما سيواجه بمعارضة فئات من

---

(٢) عبد الحميد براهيمي ، **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، ط ٢ (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) .

(٣) المصدر نفسه .

الجماهير ايضاً ، حين تصل بنا مطالب الوحدة الى حد مطالبة الجماهير التضحية بمكاسب اقتصادية حصلت عليها حديثاً . ولهذا سيكون الحل المنطقي والمدخل الصحيح للوحدة هو الابتعاد عن طرح مسألة التوحيد السياسي مبدئياً ، وتأجيله الى المرحلة التي تنضج فيها الظروف الموضوعية لتحقيق مثل هذا التوحيد .

وما نتوصل اليه من نتائج ، في ظروف تشير الى استقرار الانظمة العربية واختلاف مستوى الدخل بين قطر وآخر، هو صعوبة الوصول الى الاتفاق بين الانظمة على قرار سياسي ، تضحي فيه الانظمة العربية لمصلحة نظام ، مهما بدا واقعياً . وتدلنا الاحداث بأن الذي نجح حتى الآن هو التضامن العربي الذي لا يفترض مثل هذه التضحيات بأيّ نظام عربي ، وان هذا التضامن كان يفشل كلما اريد له أن يؤدي الى تقوية نظام على حساب نظام آخر .

ويجب أن نفترض عن قناعة بأن الانظمة العربية التي تمثل مختلف التيارات السياسية العربية ليست ضد الوحدة ، ولكن مطالبتها بالتنازل عن مبادئها وقناعاتها لمصلحة النظام الآخر ، سيكون امراً غير منطقي وغير طبيعي.اما مطالبتها بالمشاركة في بناء الوحدة فهو الامر الطبيعي والممكن.وهذا يعني ابقاء الانظمة السياسية العربية مرحلياً كما هي،دون تهديده عليها فرضاً.ومن المؤكد ان اشتراك كل القوى السياسية،الممثلة بانظمتها على الساحة العربية،في انجاز مشروع الوحدة سيكون افضل للامة العربية من القاء التبعة على نظام واحد في ظروف غياب مثل هذا النظام القادر على تحقيقها . كما أن وجود التنوع السياسي في ظل تضامن يؤدي الى الوحدة ، سيعوض الساحة العربية عن الديمقراطية التي تحتاج اليها . وستكون الوحدة في حال اشتراك كل القوى السياسية في بنائها اقوى واقدر على الاستفادة من كل التجارب ، ومن كل الآراء التي ستؤدي الى خلق نظام جديد يغتني بكل الثقافات الموجودة على الساحتين العربية والعالمية . وهذا لا يتناقض مع دور العرب وماضيهم التاريخي ومكانهم الجغرافي ، حيث يقعون في الوسط بين كل القوى المتصارعة في العالم الحديث . هذه القوى التي سترى بأن مصلحتها تقتضي التعاون مع العرب ، وعدم معارضتهم ، اذا تأكد لها أنهم جادون في تحقيق الوحدة العربية .

ثانياً : الوحدة الاقتصادية

إن مدرسة الاقتصاد انطلقت من قاعدة تقول بأن الوحدة الاقتصادية للوطن العربي هي المقدمة الصحيحة لتحقيق وحدته السياسية . وبما أن هذه القاعدة تعتبر صحيحة من الناحية النظرية . فإن علينا أن نتحقق من قدرتنا على تطبيقها من الناحية العملية . واذا كانت الظروف قد برهنت حتى الآن على صعوبة تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، فعلينا ان نبحث عن اسباب عدم انجاز هذه الوحدة في الماضي ، وفيما اذا كان بامكاننا تحقيقها في المستقبل القريب . وبالنسبة للماضي نستطيع أن نشير الى مرحلتين ، ارتبطت كل منهما بالاخرى ، وساهمتا في منع الرأسمال العربي من القيام بدوره في عملية التصنيع ، وبالتالي في فتح الاسواق العربية امامه .

المرحلة الاولى : بدأت عندما حاول محمد علي باشا وضع الاسس للنهضة الصناعية في مصر ، فبدأت ضغوط الدول الاوروبية على السلطان العثماني للوقوف في وجه مشاريع محمد علي التي انتهت باعلانه استقلال مصر . وقد نجم عن ذلك قيام الحرب المصرية التركية التي حققت فيها

« قوات الجيش المصري ... نصراً ساحقاً على القوات العثمانية في معركة « نصيبين » وفتحت الطريق امامها الى القسطنطينية . وذلك في عام ١٨٣٩ ، مما جعل تركيا توافق بمرسوم سلطاني على اعطاء مصر وسورية الطبيعية كملك وراثي لمحمد علي »[٤] . وهنا تدخلت الدول الاوروبية التي هالها أن تنشأ دولة عربية قوية قادرة على التصدي لاطماعها . فقامت بريطانيا بالتحالف مع تركيا بمهاجمة قوات محمد علي في ١١ ايلول / سبتمبر عام ١٨٤٠ ، بعدما رفض انذار الدول الاوروبية (بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا) الذي يأمر محمد علي بالتنازل عن استقلال مصر ، والاعتراف « بالسيطرة العليا للسلطان العثماني »[٥] . وكان محمد علي يأمل بمساعدة فرنسا حليفته . الا انها خذلته فكانت النتيجة هزيمة قواته امام التحالف الاوروبي ـ التركي . ونتيجة الهزيمة التي اصابت محمد علي ، قام السلطان العثماني عبد المجيد بتحديد أوضاع مصر في مرسوم خاص صدر في اول حزيران/يونيو عام ١٨٤١ ، « وطبقاً لهذا المرسوم احتفظ محمد علي بمصر ملكاً وراثياً ، ولكنه ظل تابعاً للسلطان . وكان عليه ان يدفع جزية كبيرة ، وان يقلص جيشه الى ١٨ الف محارب . واصبح حق تعيين الجنرالات في الجيش المصري من صلاحيات السلطان وحده . وحرمت مصر من حق بناء السفن الحربية »[٦] .

ولم تتوقف نتائج هزيمة محمد علي عند الحدود العسكرية ، فقد ادت الى تطبيق معاهدات عام ١٨٣٨ التجارية الموقعة بين تركيا وبريطانيا على اراضي مصر . وكانت المعاهدة قد « الغت احتكار الحكومة التركية لتجارة مختلف انواع الخامات . مما هيأ للراسمال البريطاني شراء هذه الخامات باسعار رخيصة من المنتجين مباشرة »[٧] . ويشير بوندرايفسكي الى الخطط البريطانية فيقول : « وسعت البورجوازية البريطانية الى توسيع هذه المعاهدة لتشمل ممتلكات محمد علي ايضاً بغية شراء القطن المصري والصوف والحرير في سورية باسعار رخيصة . وكانت ترغب في فتح اسواق البلدان العربية امام بضائعها . وكان محمد علي قد عارض هذه الخطط بصورة قاطعة . ولكنه في عام ١٨٤٢ بعد الهزيمة الماحقة لم يعد قادراً على المقاومة . وهكذا شملت مواد معاهدة ١٨٣٨ الانكليزية ـ التركية المجحفة اراضي مصر ، والحقت بالاقتصاد المصري ضرراً فادحاً للغاية ، حيث اساءت الى مالية البلاد ، وخنقت في الواقع الصناعة المصرية في مهدها »[٨] . وفي الواقع فإن اقدام بريطانيا على محاربة محمد علي نيابة عن الدول الاوروبية ، حتى بالنيابة عن السلطان العثماني ، لا يعود الى كراهية بالمرستون ، وزير الخارجية البريطاني ، لصفات محمد علي الشخصية التي ذكرها في رسالة له عام ١٨٣٦ الى السفير البريطاني في القسطنطينية حيث قال : « إنني اكره محمد علي الذي اعتبره بربرياً جاهلاً ، احرز النجاح عن طريق التحايل والوقاحة »[٩] ، وانما تعود الى اقتناع بالمرستون منذ عام ١٨٣٣ بخطورة النجاحات التي يحققها محمد علي ، فكتب يقول في حينها « إن الهدف الحقيقي لوالي مصر هو : تأسيس مملكة عربية تضم جميع البلدان الناطقة باللغة العربية »[١٠] . ان انتشار مثل هذا الاقتناع بين البريطانيين والاوروبيين ، هو الذي أملى عليهم سياساتهم المعادية لمحمد علي فيما بعد .

فالدول الاوروبية كانت تقاتل منذ فترة للسيطرة على اسواق الدول الاخرى . وعندما ضاقت

---

(٤) بوندارايفسكي، **سياستان ازاء العالم العربي**، ترجمة خيري الضامن (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥) .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر نفسه .
(٧) المصدر نفسه .
(٨) المصدر نفسه .
(٩) المصدر نفسه .
(١٠) المصدر نفسه .

بها هذه الاسواق ، اضطرت الى حسم الصراع فيما بينها ، كي تبيح للمنتصر السيطرة كلياً على السوق العالمية. وهكذا كانت نتيجة الحرب العالمية الاولى الحاق الوطن العربي بأسواق المنتصرين ، بعدما كافحوا طويلاً للابقاء على تخلف الاقطار التابعة للدولة العثمانية . فهل من المعقول أن يسمحوا بعد انتصارهم بقيام صناعة وطنية عربية ؟

المرحلة الثانية : جاءت بعد الحرب العالمية الثانية . فهل كان بامكان الرأسمال العربي الجنيني أن ينمو خلال الفترة القصيرة التي اتيحت له منذ الاستقلال وحتى اليوم ؟ وهل كان بامكانه أن يحصل على ادوات الانتاج المتطورة التي يحتاج اليها للصناعة من دون موافقة الغرب ؟ واذا كان لا يستطيع ذلك ، فهل يستطيع أن يبدأ من الصفر ، اي أن يبدأ بصناعة وسائل الانتاج . ان كل الظروف تدل بوضوح الى أن الصناعة الوطنية العربية كان عليها أن تدخل في مغامرة غير معروفة النتائج في ظروف ضيق الاسواق القطرية ، وتكريس الاستقلال النظري للاقطار العربية لمصلحة المشاريع الاستعمارية ، بالابقاء على التبعية الاقتصادية لهذه الاقطار التي تحررت حديثاً .

وهكذا نستطيع أن نستنتج بأن فتح الاسواق العربية امام صناعة لم يسمح لها بالتطور ، لا يمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في المستقبل العربي . ورغم ان الرأسمالية العربية تتساوى في حبها للربح مع الرأسمالية الغربية ، فإن عجزها عن منافسة الغرب حتى في السوق المحلية العربية هو الذي اجبرها على الاكتفاء باداء دور هامشي في الاقتصاد العربي حتى الآن .

اما بالنسبة للظروف القادمة ، ورغم الدراسات الكثيرة التي تتفاءل بامكانات رأس المال العربي ، فإن هذا التفاؤل سيبقى مجرد حلم ، ما دامت السوق العربية خاضعة للحسابات السياسية . فإذا كان المواطن العربي يعيش هنا قرارات الحكومات بفتح الحدود واغلاقها ، ويهدّد في كل حين بالطرد من هذا القطر او ذاك ، وبمصادرة الاموال ، فكيف سيكون بامكانه الاطمئنان الى توظيف امواله في السوق العربية ؟!

والخلاصة التي يمكن أن نتوصل اليها هي انه من الممكن في ظروف افضل تحقيق حلم مدرسة الاقتصاد . ولكن الوحدة العربية لن تبدأ في ظروفنا بالوحدة الاقتصادية ، وعلينا أن نتوقف عن هذا الحلم الا اذا كنا سنصر على تحويل المعادن الى ذهب بواسطة الكيمياء .

ثالثاً : الوحدة العسكرية

إن اي مراجعة لاتفاقات الدفاع المشترك المعقودة بين بعض الاقطار العربية ، ستدلنا على عدة امور فيما يخص العلاقة بين الاقطار الموقعة على هذه الاتفاقات ومنها : ١ ـ كثرة هذه الاتفاقات نسبياً بين اقطار معينة ؛ ٢ ـ قصر عمرها وفشلها كلها ؛ ٣ ـ عجزها عن تحقيق اي هدف من الاهداف التي وقعت من اجلها .

أمّا فيما يخص الاقطار العربية الاخرى، فقد حدث في كل مرة عقدت فيها مثل هذه الاتفاقات ، قيام جبهة عربية معادية للاقطار التي وقعتها . ثم السعي للضغط عليها حتى انسحاب احد الاطراف الموقعة وبالتالي الغاء الاتفاقية . والسبب في موقف هذه الاقطار بشكل عام ، يعود الى خوفها من أن تؤدي الاتفاقات المعقودة ، الى الإخلال بالتوازنات الاقليمية القائمة في المنطقة العربية . كما يلاحظ

بأن هذه الاتفاقات لم تؤد ـ حتى بين الاطراف التي وقعتها ـ الى تحقيق اي انجاز لمصلحة الوحدة العربية اقتصادياً او سياسياً . وبقيت هذه المشاريع المقترحة عاجزة عن تلبية اي من الطموحات العربية ، لأنها لم تهدف اصلاً الى اكثر من اقامة تنسيق عسكري تحت ضغط ظروف معينة . وبدلاً من توحيد الجيش بين الموقعين كان يتم تجميع الجيوش القطرية بجانب بعضها ، بحيث يسهل سحبها عند قرار احد الاقطار بالغاء الاتفاق . ورغم أن الطريق الصحيح لاقامة الوحدة العربية ، لا بد من ان يبدأ باقامة القوة القادرة على حماية دولة الوحدة ، فإن مشاريع الدفاع المشترك بقيت لاسباب عديدة عاجزة عن تلبية مثل هذا الهدف ، لانها أساساً لم تضعه في اعتبارها ، ولم تهتم بالتخطيط لاقامة الجيش القومي العتيد . ورغم كثرة مشاريع الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية ، فلا نجد اي مشروع متكامل لاقامة جيش وحدوي بين الاقطار العربية . إذ كان ـ وما زال ـ المفهوم من اتفاقات الدفاع المشترك هو الصاق جيش هذا القطر الى جانب جيش القطر الآخر ، وتكوين قيادة مشتركة لهما في احسن الاحوال . ونستطيع القول : بأن اسباب فشل هذه المشاريع يعود في معظمه الى خوف الانظمة العربية من بعضها ، لأن الانظمة السياسية العربية كانت ترى في وضع اي قوة عسكرية عربية داخل حدودها الاقليمية ، خطراً على نظامها بالذات . ولذلك بقيت ترفض وجود مثل هذه القوات العسكرية داخل حدودها القطرية الاّ في حدود معينة ، هذا عند حسن ظنها بالنظام الآخر .

وإذا نظرنا الى هذه المواقف ، وتقصينا اسبابها ، فإننا سنجد بأن خوف الانظمة العربية من وجود قوات عسكرية على اراضيها له مبرراته . فالقوات العسكرية يمكن أن تتحول الى وسيلة تهديد للنظام ، لأنها بامتلاكها وسائل القوة قادرة على ممارسة العنف ، وتوجيهه لتهديد اي نظام سياسي . لذلك كان رفض الانظمة العربية لهذه القوة ، ينبع من شكوكها باحتمال استخدامها لاغراض تتعارض مع اهداف النظام القائم ، ولخدمة اهداف الطرف الذي تم التوقيع معه على هذه الاتفاقات . ولكن هل يمكن لامة تجابه تحدياً واحداً وتتحدث عن مصير واحد ، ان تنجح في تحقيق اي من اهدافها الاقتصادية او السياسية قبل الاتفاق على تنسيق العمل العسكري فيما بينها للدفاع عن مصيرها المشترك ؟ اذا اجبنا بأن هذا غير ممكن ، بعدما رأينا فشل المشاريع السياسية والاقتصادية ، فإن الواجب يفرض علينا أن نبحث عن طريق آخر ، فالأمم لا تدافع عن مصيرها بالسياسة والاقتصاد فقط . فدعوات الانظمة العربية لوضع ميثاق للامن الجماعي العربي ، والتعاون العسكري يجب أن ترى النور ، ويجب أن توضع لها الاسس الصحيحة التي لا تخيف الانظمة العربية من وجود الجيوش العربية فوق اراضيها . وهذا يفترض تحييد القوة العربية المشتركة وعدم ارتباطها بالانظمة السياسية . لأننا يجب أن نفترض بحق أن اي نظام عربي ، لن يوافق على وضع اي قوة عسكرية داخل حدوده القطرية ، ما دام يفترض انها غير حيادية . ان المنطق يقودنا لأن نقول مع الانظمة العربية بأن هذا غير ممكن ، وعلينا لذلك أن نبحث عن حل آخر . ونتفهم بأن رفض الانظمة العربية للتعاون العسكري ، ليس رفضاً مطلقاً لهذا التعاون ، وقد اتفق عليه في مرات عديدة ، الا انه فشل للاسباب التي رأيناها . ولذلك فعلينا أن نبحث عن اسباب هذا الفشل . وحين نتوصل الى ازالة الاسباب بالغاء المخاوف فإننا يجب أن نتوقع نجاح هذه الاتفاقات واستمراريتها . وسوف ننجح عندها في اقامة قوة عربية موحدة للدولة القومية الواحدة .

إن الانطلاق من مثل هذا الحل واعتباره البداية لتحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية مستقبلاً ، هو المقدمة الصحيحة لاقامة الوحدة العربية . وان القوى السياسية العربية لم تستبعد

مثل هذا الحل ، الاّ انه لم يستكمل ابعاده ، لأن الشك ما زال ينتاب القوى السياسية العربية . ان الوقائع تدلنا على ان الحس العام كان يركز باستمرار على اهمية التعاون العسكري .

فالجماهير العربية تهتف باستمرار عند مطالبتها بالوحدة : جيش واحد لا جيشان ، ولم تهتف : اقتصاد واحد . والقادة السياسيون عقدوا كثيراً من اتفاقات الدفاع المشترك ، لاحساسهم بأولوية هذا الموضوع واهميته وجدواه . والتخلي عن هذه المشاريع حدث بسبب الشك والخوف . وهكذا كان يتوقف العرب عن السير في طريق الوحدة .

وتجارب التاريخ تؤكد لنا ، ان منطلق تحقيق الوحدة ، يجب أن يبدأ من هذا الطريق . فالدولة ، اي دولة : قومية او غير قومية قبل أن تقوم يجب أن تعد لنفسها قوة قادرة على حمايتها ، قوة تمنعها من التفكك ، قوة منظمة قادرة على درء الاخطار عنها . لقد وجد مثل هذا الجيش لكل الامبراطوريات القديمة قبل قيامها . كما توفر للدول الحديثة القومية قبل توحيدها : فايطاليا لم تتوحد قبل توفر القوة ، التي فرضت هذه الوحدة ودافعت عنها ، وكذلك المانيا. الولايات المتحدة ايضاً جرى صراع فيها بين الشمال والجنوب ، وكاد الانفصال يحدث لولا وجود القوة التي دافعت عن استمرار الوحدة . الثورة الروسية قبل أن تقيم الدولة السوفياتية ، اقامت القوة التي ستدافع عن دولة السوفيات والتي فرضت نفسها من خلال المعارك الحاسمة التي خاضتها. الثورة الصينية تعرضت للامتحان نفسه . وكلما دققنا في التاريخ ، نتأكد بأنه لا بد من ان يسبق قيام الدولة ، اي دولة ، وجود القوة المؤمنة والقادرة على اقامة هذه الدولة . ان اوروبا المعاصرة التي تقدمت في بناء سوقها الاقتصادية المشتركة ، ما كانت تستطيع بناء مثل هذه السوق قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك بسبب صراعاتها القومية . اما بعد التحالف ، بعد ازالة اسباب الصراع الملح فيما بينها ، وعند اقامة التحالف الاطلسي ، صار بامكانها اقامة سوقها المشتركة . ان الواقع العربي الراهن لا يشذ عن هذا المنطق التاريخي، إذ قبل انجاز اول مشروع للوحدة في تاريخ العرب ، وانتقالهم من الجاهلية الى الاسلام ، كان هناك جيش الاسلام اولاً ، ثم قامت دولة الاسلام . إن الذي تغير خلال التاريخ من دولة الى اخرى هو الاسلوب في ضمان واعداد مثل هذه القوة اللازمة لاقامة الدولة المزمع انشاؤها . وعلينا لذلك أن نناقش كيف نستطيع الحصول على مثل هذه القوة لدولة الوحدة ، كي ننشىء دولة الوحدة في ظروف تفرض تعاون كل النظم السياسية العربية ، وفي ظروف تبنّي كل النظم السياسية العربية للتضامن العربي .

إن التضامن العربي اذا كان يراد له أن يكون حقيقياً وان لا يتعرض للمزاجية والاهواء ، فإن ارساء اسسه يجب أن ينطلق من اقامة الجيش القومي ، اذ ما فائدة تضامن عربي يعجز عن مواجهة ابسط الازمات ؟ ناهيك عن اعظم التحديات !

ويجب أن نتوقع بأن القوى السياسية العربية عندما تتأكد بأن التضامن العربي ، والقوة العربية التي ستنبثق عنه ، ستكون قوة اضافية لها ، ولن تكون قوة بديلة . فإننا يجب أن نأمل ونتوقع من هذه القوى ان تساهم في اقامته بعيداً اكثر مما نظن حتى الآن . وإذا كان من الصعب اقامة تضامن حقيقي ، عماده جيش قومي على مستوى كل الوطن العربي ، فإن هذا المشروع الكبير يجب أن ينطلق من خطوة اولى ، ولا بد من أن ينطلق من انظمة القدوة ، الاكثر قدرة على التحرك في هذا الاتجاه . وعلى هذه الانظمة ان تترك الباب مفتوحاً للانظمة العربية الاخرى، للدخول معها في التحالف القومي . اننا بهذه الطريقة نكون قد تجنبنا كل الاسباب التي ادت الى فشل مشاريع

الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية ، وابتعدنا عن سياسة المحاور ، وعن توظيف القوة المفترض قيامها لخدمة اي نظام سياسي . وعلينا الآن ان نبحث في الاسس التي يمكن اعتمادها لاقامة مثل هذه القوة القومية ما دمنا نريد دولة قومية عربية .

إن خطأ اتفاقات الدفاع المشترك ، يكمن في انها لجأت الى تجميع الجيوش العربية الى جانب بعضها البعض في كل مرة ، بينما كان المفروض تذويب القوة القطرية في القوة القومية . كان المفروض جعل القوة القطرية منتمية للهدف القومي وعاملة في خدمته . ولذلك يجب علينا أن نتأكد لدى صوغ مثل هذه الاتفاقات بأنها لن تهتز بالامزجة السياسية المتغيرة او المصالح الاقتصادية التي قد تكون متضاربة احياناً . وعلينا اذا كنا نريد الوحدة القومية ، أن نسعى لترسيخ الاسس بقوة للدولة القومية التي نريد اقامتها .

رابعاً : مشروع مقترح

بعد دراساتنا للنظريات المتعددة التي عالجت مسألة الوحدة العربية ، واقتناعنا بعجزها عن تقديم اسس ملائمة لتحقيق الوحدة العربية في الواقع الراهن ، سنحاول مناقشة الاولويات التي يحتاجها الواقع العربي ، والانطلاق من خلالها لايجاد الصيغة الملائمة لانجاز الوحدة في هذا الواقع .

إن اول ما يلزمنا هو توفير الوسائل للدفاع عن انفسنا ضد الخطر الصهيوني . ورغم ان الخطر الصهيوني ليس هو الخطر الوحيد ، الا أنه الخطر المباشر الذي سيستمر في تهديد الامة العربية حتى تتمكن هذه الامة من مجابهته . ولذلك فإن الانطلاق من وضع الاسس السليمة لدرء هذا الخطر في ظروف عجز البلدان العربية منفردة عن مواجهته ، قد يكون المقدمة الصحيحة للاقتراب من المشروع الوحدوي ، الذي سيبقى هدفاً أساسياً بوجود اسرائيل او من دون وجودها . ولكي لا نغالي في التمنيات ، اقول انه ليس من الواجب ان نذهب في احلامنا الى حد تصور انجاز الوحدة العربية دفعة واحدة ، اذ ان الاهم في تلك المرحلة هو وضع اطار للخريطة العربية الممزقة . الاهم هو حماية تلك الخريطة من العبث بها ، واخضاع كل الطاقات المتاحة لتحقيق هذا الهدف في حده الادنى . فليس المطلوب الآن وحدة عربية كاملة ، وانما المطلوب خلق جيش قادر على مواجهة التحديات الخارجية وصدها . ويجب أن لا يكون هذا الجيش عبئاً على الوحدة او عقبة في طريق تطورها . وإنما يجب أن نسعى عند بنائه ، لكي يكون ملائماً لانجاز الخطوات الوحدوية اللاحقة . وبمعنى آخر يجب أن يكون هذا الجيش جيش كل قطر عربي في حال التجزئة ، وجيش الدولة العربية في حال الوحدة . جيش الانظمة العربية المختلفة ، وجيش الامة العربية الموحدة في نظامها . ان هذا الجيش ستوكل اليه فقط مهمة حماية الخريطة العربية مرحلياً ، مع ترك الوان هذه الخريطة . فليس من الضروري صبغ الخريطة العربية بلون واحد الآن . لنترك الوان الخريطة كما هي ، ولنبدأ من صنع الاطار الذي يحميها . هذا هدف مرحلي . ولكن هل يمكن تحقيق ذلك وكيف ؟ سنفترض عدة افتراضات قائمة في الواقع ، وسنعالج كل ما سيعترضنا من مشاكل بأخذنا لأشد هذه الحالات المفترضة تناقضاً ، مع الاخذ بعين الاعتبار أن الوحدة العربية لن تتقدم اليها الاقطار العربية دفعة

واحدة مهما كانت الخطة المرسومة لاقامتها نموذجية . وسيكون على بلدان القدوة ضرب المثل ، وتقديم النموذج لاقناع البلدان الاخرى بالانتساب اليها .

حالة مفترضة : لنفترض ان الوحدة ستبدأ بين اربعة اقطار . ونقاشنا يدور حول نظم سياسية متعددة ونماذج متناقضة . وهي اشد الحالات صعوبة في تقريب وجهات النظر . فكيف سنتمكن من ايجاد صيغة ملائمة لتحقيق الوحدة بين هذه الاقطار ؟

سنرمز الى كل قطر في البحث بـ (س) ويستطيع القارىء ان يفترض لكل من هذه الحالات (الاقطار) النظام الذي يريده (ملكي ، جمهوري ، تقدمي ، رجعي) حسب التسميات التي يهواها .

س١ ـ عدد السكان عشرة ملايين .
س٢ ـ عدد السكان خمسة ملايين .
س٣ ـ عدد السكان ثلاثة ملايين .
س٤ ـ عدد السكان مليونان .

المفترض أن هذه الانظمة كلها في حالة اختلاف مع بعضها ، فكيف يمكن أن نحقق الوحدة فيما بينها ؟ سنحاول مناقشة اسس التعاون المطروحة بين هذه الاقطار في الاوضاع الراهنة .

١ ـ اسس التعاون في الافتراض الاول

ـ نلاحظ ، اولاً ، ان كلاً من س١ و س٢ وس٣ وس٤ يسعى للمحافظة على حدوده القطرية بمفرده ، وهو يعد قواته العسكرية لهذا الغرض .

ـ ان س١ و س٢ وس٣ وس٤ مهددون جميعاً بالعدوان من قوة خارجية ، والتي تخطط لمواجهة كل قطر بمفرده . واي قطر مهدد منها ، لا يستطيع التفوق على القوة المعادية بمفرده .

ـ نفترض ان س٣ وس٤ غير مهددين من هذه القوة العدوانية بشكل مباشر ، لأن حدودهما تأتي وراء س١ وس٢ ، اي ان حدودهما ليست على تماس مباشر مع القوة العدوانية .

ـ ان س٣ وس٤ يعرفان بأن اي معركة تؤدي الى هزيمة س١ وس٢ امام القوة العدوانية ، ستجعل حدودهما كلها او بعضها على تماسٍ مباشر مع هذه القوة العدوانية . وفي احسن الاحوال فإن هذه القوة العدوانية ستقترب كثيراً من حدودهما في حال توغلها في ارض س١ وس٢ .

ـ في هذه الحال ، هذه الانظمة جميعها وكل قطر بمفرده مضطر الى الاعتماد على قوة خارجية لمواجهة عدوان محتمل ، لأنه لا يستطيع بمفرده التفوق على القوة المعتدية .

ـ يستطيع كل قطر أن يختار مضطراً بين حالين : إمّا طلب العون من قطر عربي ، وامّا طلب العون من دولة اجنبية لمواجهة الاخطار المحتملة . ويستطيع س١ مثلاً أن يختار بين س٢ او س٣ ، او س٤ .

ـ سيكون لكل قطر شروطه عند موافقته على تقديم العون للقطر الآخر ، وعلى هذه الشروط سيتوقف قرار القطر الذي يطلب العون الخارجي .

ـ في حال تساوي الشروط والنتائج بين عون الدولة الاجنبية والقطر العربي فالمتوقع أن يفضل القطر العربي طالب العون الاعتماد على المساعدة العربية . اما اذا كانت شروط القطر العربي افضل فسيكون من الصعب رفض هذه المساعدة .

وليس امامنا الآن سوى افتراض شروط كل دولة لمساعدة القطر العربي المحتاج الى عون .

شروط القطر العربي على س١ : شروط متوقعة

ـ نفترض ان س١ هو الطالب للعون من احد الاقطار العربية ، س ٢ ، او س٣ ، او س٤ . وهذا العون المطلوب سيكون اما مساعدة عسكرية او مساعدة مالية . وكما قلنا أن هذه الانظمة مختلفة سياسياً ، فما هو الشيء الذي سيطلبه س١ .

ـ إن س١ بسبب معرفته لقدرة القوى العسكرية على تهديد نظامه السياسي ، وبخاصة عندما تكون هذه القوة مرتبطة بنظام س٢ ، او س٣ ، او س٤ ، المعادي له ، فإنه سيرفض الموافقة على دخول قوات احد هذه الانظمة العربية المستعدة لمساعدته الى ارضه . وبما أن الظروف الدولية تتيح له الاعتماد على قوة غير معنية بتهديد نظامه السياسي ، فإنه سيفضل القوة الاجنبية على القوة العربية . فكيف اذا كانت هذه القوة الاجنبية مهتمة بالمحافظة على النظام السياسي القائم في س١ ؟ من الطبيعي في تلك الحال أن يلجأ س١ ، الى طلب القوة العسكرية من الدولة الاجنبية المستعدة للدفاع عن نظامه وحدوده القطرية .

ـ ولكن س١ ربما سيكون بحاجة الى مساعدة مالية لشراء معدات عسكرية ، وهو قادر بقواته العسكرية اذا توفر لها العتاد المناسب على مواجهة العدو . وان بامكانه أن يطلب المساعدة من س٢ و٣ و٤ ، ولكن هذه الاقطار سترى في تفوق س١ عسكرياً خطراً على انظمتها السياسية في المستقبل . وستطرح على نفسها السؤال التالي . ما هي الضمانات التي ستحول دون تهديد س١ لانظمتها القائمة مستقبلاً ؟ ولكي لا تضع ورقة رابحة في يد س١ فإنها ستضن بالمساعدة المالية عليه . واذا تقدمت بها فلن تقدمها له ليتفوق على القوة المعادية . لأننا كما ذكرنا بأن قوة العدو متفوقة على قوة كل من س١ وس٢ وس٣ وس٤ منفردين . وفي حال امداد هذه الاقطار لـ س١ حتى يتفوق على العدو ، معنى ذلك أنه سيكون في الوقت نفسه قد امتلك القوة المتفوقة على الاقطار التي قدمت له المساعدة المالية . وهكذا سيكون من مصلحة س٢ و س٣ وس٤ الحيلولة دون تفوق س١ عليها ولهذا لن يُعطى س١ المال الكافي ليتفوق على العدو . وهكذا سيبقى بامكان العدو تهديد كل قطر عربي بمفرده .

ونستطيع ان نستنتج بأن اختلاف السياسات ، وانظمة الحكم بين س١ وبقية الانظمة التي افترضناها ، سيظل حائلاً دون قيام العمل المشترك . وسيظل كل نظام غير مستعد لتقديم مكتسبات

حقيقية للنظام الآخر ، ما دام يفترض بأن هذه المكتسبات يمكن أن تستخدم لتهديد نظامه السياسي في المستقبل . وما ينطبق على س٢ و س٣ وس٤ ينطبق ايضاً على س١ .

ولهذا فإنه بدون تساوي المكتسبات والفوائد الآن ومستقبلاً ، بين س١ و س٢ وس٣ وس٤ سيظل من حق هذه الانظمة رفض تقديم المساعدة الاقتصادية لـ س١، وسيكون من حق س١ رفض المساعدة العسكرية من هذه الاقطار ، وستظل القوى المرشحة لدخول المنطقة العربية بحجة حمايتها هي الدول الاجنبية . وفي ظروف جهل هذه الانظمة بالمخططات العدوانية ، وعدم قدرتها على معرفة زمان ومكان تنفيذها ، ومع تشابك العلاقات الدولية واطلاق الوعود المطمئنة من القوى الكبرى التي تؤدي الى تضليل العرب ، وتمنعهم عن رؤية حقيقة وحجم المخططات الاستعمارية المعدة لتدمير مستقبلهم ، فإن الانظمة التي استعرضناها لن تتقدم للتعاون فيما بينها ، الا اذا توفرت الشروط الملائمة لها جميعاً . واذا استطعنا أن نزيل المخاوف لدى س١ ، وان نقدم له الضمانات التي تكفل له عدم تعرض القوة العسكرية الممكن تقديمها من س٢ او س٣ وس٤ لنظامه ، وامنه الداخلي ، فإن س١ سيوافق على دعم قواته بهذه القوة العربية .

كما أن على س١ ان يقدم الضمانات نفسها لـ س٢ و س٣ وس٤ ، عندما يطلب الدعم المالي . اي الضمانات التي تكفل عدم استغلال س١ لقوة جيشه العسكرية في المستقبل لتهديد الانظمة السياسية للاقطار التي ستساهم في تقوية هذا الجيش بمساعداتها المالية . واذا وجدنا مثل هذا الحل فإن كل المخاوف ستزول ؛ وعندها سيكون بامكان كل طرف قبول وتبادل المساعدة العسكرية والمالية . ان الفرضية التي قدمناها توصلنا الى النتيجة التالية : انه من مصلحة كل الاطراف س١ وس٢ وس٣ و س٤ الاتفاق على وضع اسس مرحلية لمواجهة الخطر المشترك . هذا الخطر المشترك ليس الخطر الصهيوني فحسب ، وانما كل تهديد خارجي ، لأن كل الامم التي قامت منذ بدء التاريخ وحتى اليوم كان لها اعداؤها . والسؤال هو اذا اعترفنا بضرورة مواجهة هذا الخطر وبالتعاون بين هذه الاقطار الاربعة مثلاً ، فكيف يمكن ان نخطط لهذه المواجهة من دون ان تتحول عملية التعاون الى خطر على نظام هذا القطر او ذاك ؟ لأن اي تهديد او اضرار بمصالح هذا القطر او ذاك سيؤدي الى رفض التعاون في عملية المواجهة . هذه حقيقة يجب أن نعترف بها قبل تقديم اي اقتراح . كما ان اي مشروع يجب ان يأخذ مصلحة الجماهير بعين الاعتبار ، وهذه نقطة ثانية يجب ان نهتم بها .

وهكذا نصل الى نتيجة ، وهي انه من الواجب ان نضع عدة مبادىء قبل ان نبدأ عملية التوحيد . وهذه المبادىء هي :

- اي وحدة يجب ان تحافظ على حال الانظمة العربية الراهنة .
- اي وحدة يجب ان تحافظ على مصلحة جماهير القطر الذي ينتسب اليها .
- اي وحدة يجب أن تكون مفيدة للانظمة والجماهير ، ليس من حيث محافظتها على الاوضاع الراهنة قطرياً فقط ، وانما من حيث قدرتها على التأثير ايجابياً في هذه الاوضاع القطرية ، وتقدم فائدة متوقعة للجماهير والانظمة منذ الخطوة الاولى في طريق الوحدة ، لأنه من دون هذه الفائدة المتوقعة ، لن يكون هناك اي مبرر لاقامة الوحدة بالنسبة لبعض الاطراف . بمعنى آخر يجب أن تكون الوحدة مفيدة لكل القوى والطبقات الفاعلة في كل قطر على حدة . اذا تحققت مثل هذه

المشروط ، فإضافة لكون الوحدة العربية مطلباً جماهيرياً ، فإننا سنكون قد اضفنا اليها فائدتها لكل القوى الموجودة على الساحات القطرية ، لأن الوحدة لن تكون في تلك الحال الغاء لهذه الفئة او تلك .

فهل يمكن أن نوفر مثل هذه الفائدة لقوى متناقضة ومتعددة في وطننا العربي ؟ نعود الى مثالنا ، ونقدم الفرضية الثانية التي نعتبرها بمثابة الحل .

٢ ـ اسس التعاون في الافتراض الثاني

س١ بحاجة الى مساعدة عسكرية ، ولكنه يرفض دخول قوات س٢ الى ارضه . كيف سنقنع س١ بأن هذه القوة لن تشكل تهديداً لنظامه السياسي ، علماً بأن س٢ سيتضرر اصلاً من هزيمة س١ على يد اي قوة خارجية ، اراد ذلك ام لم يرد . واي هزيمة لاي قطر عربي كما أثبتت الاحداث ستشكل خطراً على الاقطار الاخرى . كما أن وجود قوات اجنبية او قواعد عسكرية لدى اي نظام سيشكل تهديداً مباشراً للانظمة الاخرى . وعلينا لكي نتخلص من هذه الحالة المسماة الفراغ ، أن نخلق القوة القادرة على ملء هذا الفراغ . إن كلاً من س١ و س٢ و س٣ وس٤ بحاجة لهذه القوة لحمايته ، وكل واحد منهم معني بهزيمة الآخر . فكيف يمكننا تقديم قوة قادرة على تحقيق المبادىء الثلاثة التي ذكرناها ؟ قوة تستجيب لمصلحة الحكم والجماهير ، وقادرة على حماية الخريطة القطرية لكل قطر من العبث بها .

ليس امامنا سوى تشكيل قوة محايدة حريصة على مستقبل الامة ، وهذا لن يحققه سوى ابناء المنطقة نفسها . وهذا يدعونا الى بحث الظروف والشروط التي تؤدي الى تحييد مثل هذه القوة في حال وجودها . فهذه القوة اصلاً منتمية الى هذا القطر او ذاك ما دامت من ابناء المنطقة . فهل يمكن تحييدها وكيف ؟ نبدأ من تحديد حجم هذه القوة ، فنفترض ان س١ وس٢ وس٣ وس٤ يحتاجون الى قوة مليون مقاتل للحفاظ على سلامة اراضيهم . وفي تلك الحال نستطيع أن نأخذ نسبة ١ من عشرين من السكان لتشكيل هذه القوة اي :

- على س١ ان يقدم ١٠ ملايين ÷ ٢٠ = ٥٠٠ الف
- على س٢ ان يقدم ٥ ملايين ÷ ٢٠ = ٢٥٠ الفاً
- على س٣ أن يقدم ٣ ملايين ÷ ٢٠ = ١٥٠ الفاً
- على س٤ ان يقدم ٢ مليونين ÷ ٢٠ = ١٠٠ الف

ومجموع هذه القوة يساوي مليوناً ، ولكن كيف سنجبر هذه القوة على القيام بدورها المحايد ، اي حماية الحدود القطرية لكل المشتركين في المشروع دون تهديد لأي نظام سياسي قائم . ومن اين سنوفر لها المال لتسليحها ؟ جواباً عن السؤال الاول نقول : بما أن كل جيش يتألف من جنود وصف ضباط وضباط ، فإنه يجب اعتماد نسبة تتلاءم مع عدد سكان كل قطر ، فعلى س١ ان يكون له نسبة ٥٠ بالمائة من الجنود وصف الضباط والضباط ، بينما يكون لـ س٢ نسبة ٢٥ بالمائة وس٣ نسبة ١٥ بالمائة ولـ س٤ نسبة ١٠ بالمائة .

ولكن عند تقويم هذه النسبة ، واحتياج س٤ مثلاً لنصف هذا الجيش لحشده على حدوده ،

فإنه قد يشعر بالخطر ، لأن س١ تشكل قواته تعداد نصف الجيش ، وفي هذه الحال سيخاف س٤ من دخول هذا الجيش الى ارضه ، وبما أن القيادة هي التي تلعب الدور الاول في توجيه الجيش ، لذلك فإننا حين نتفق على أن تكون نسبة الضباط القادة متساوية ، بين دول الاتحاد كافة ، اي ان لـ س٤ نسبة التأثير نفسها في القيادة مع س١ وبذا سنبدد له خوفه من هذا الجيش .

وإذا قلنا لكل قطر من هذه الاقطار ، انه من حقه تعيين قادة الالوية والفرق للقوات التي تتمركز في اراضيه،فسنكون بذلك قد ازلنا كل مبررات الخوف لدى اي قطر،سيتمركز الجيش الاتحادي في اراضيه . وبسبب تشكيل كل قطعة عسكرية من جنود عدة اقطار ، ومع تساوي الضباط القادة واعطاء القطر المضيف لأي قوة من الجيش الاتحادي حق تعيين قيادته من اللواء الى الفرقة ، نكون قد حددنا مواصفاتٍ لهذا الجيش ، تحول دون دفعه للقيام بأي عمل من شأنه المساس بالنظام القائم في اي قطر . كما أن جعل تعيين القائد العام الاقليمي للجيش الاتحادي ، اي للقوة الموجودة في اي قطر رهن بموافقة حكومة هذا القطر نفسه ، سيضيف ضمانة جديدة للنظام القائم اذ انه من الواجب ان يكون قائد الجيش الاقليمي في كل قطر من قطر آخر ، لأنه سيمثل رمز الوحدة والجيش القومي . ولكن ستبقى امامنا صعاب منها : كيف سنشكل الجيش الاتحادي ، وكيف سنعين له قيادته ؟ لكي نضمن التزام الجيش الاتحادي باهدافه ، ارى أنه من الواجب تعيين مجلسين عسكريين لهذا الجيش ، مع قائد مدني لمدة محددة .

المجلس الاول : يمثل نسبة السكان ويعين من قبل حكومة كل قطر بالطريقة التي تراها مناسبة وتكون مهمته تقديم الاقتراحات والمشاريع للمجلس الثاني .

المجلس الثاني : يعين بالتساوي بين الاقطار المكونة للاتحاد ، وتكون مهمته اتخاذ قرارات الحرب والسلم ورفعها لقادة اقطار الاتحاد ، ووضع الخطط ودراسة اقتراحات المجلس الاول ، وتبنيها او رفضها ، والسعي لتطوير الجيش الاتحادي وتأمين مصادر تسليحه والاشراف على تدريبه وتطوره ، اي ان هذا المجلس سيكون في الحقيقة هو المجلس الذي سيقوم بقيادة الجيش الاتحاد فعلياً . وستكون له الصلاحيات المطلقة على هذا الجيش من تسريح وترفيع وغيرهما من الامور.اما قائد الجيش فيمكن أن يُترك له القيام بدور المنسق بين قادة اقطار الاتحاد وقيادة الجيش الاتحادي ، والافضل في هذه الحال أن يكون من المدنيين ، وان يتم اختياره لمدة خمس سنوات على الاكثر ، ويمكن أن يعين بطريقتين :

- اما عن طريق اتفاق قادة الاقطار المكونة للاتحاد على شخص معين ويفضل في هذه الحال اختيار قائد الجيش من اقل هذه الاقطار سكاناً .

- عن طريق اجراء انتخابات مباشرة من الشعب وتقدم عدة مرشحين لهذا المنصب واختيار من يحصل على اكثرية الاصوات ، وهذا هو الافضل .

وبعد تعيين قيادة الجيش الاتحادي يمكن لنا تعيين طريقة تشكيل هذا الجيش :

- إن الجيش الاتحادي سيتألف في المرحلة الاولى من جيوش البلدان المكونة للاتحاد.وستكون مهمة قيادة الجيش تنظيم النسب ، وتعيين القيادات لهذا الجيش ، اي اعادة تشكيله من جديد ، وتحديد اماكن تمركزه طبقاً للمتطلبات العسكرية . وسيكون من حق هذه القيادة انتقاء العناصر الاكفاء

للجيش والاستغناء عن الذين لا تتوافر فيهم الاهلية لمتابعة عملهم . كما أن الاقطار المكونة للاتحاد عليها أن تضع جميع المدارس العسكرية والمراكز واجهزة القضاء العسكري ، اي كل ما له علاقة بالجيش تحت تصرف قيادة الجيش . وفيما يتعلق بالصناعات العسكرية يجب ان توضع تحت تصرف الجيش الاتحادي ضمن تسويات ملائمة بين اقطار الاتحاد ، لتكون قادرة على تلبية حاجات الجيش في المستقبل .

وفي المرحلة الثانية بعد الخطوة الاولى التي ستكون عبارة عن ضم للعناصر المختارة من جيوش اقطار الاتحاد وتوزيعها من جديد ، سيحتاج الجيش الى عناصر جديدة باستمرار من المتطوعين . وفي هذه المرحلة يتم اختيار عناصر الجيش على مرحلتين :

المرحلة الاولى : يقوم القطر بتقديم كل العناصر التي توافق عليها لجان الجيش الاتحادي المختصة ، بينما تقوم اللجان المختصة للجيش الاتحادي باختيار العناصر المناسبة . وعند ذلك يتم قبولها .

مثال على ذلك : الجيش بحاجة الى الف ضابط للكليات العسكرية .

س١ : قدمت ١٥٠٠
س٢ : قدمت ٢٠٠٠
س٣ : قدمت ٢٥٠
س٤ : قدمت ٣٠٠

اللجان المختصة اختارت طبقاً للنسبة من :

من س١ : ٥٠٠
من س ٢ : ٢٥٠

من س٣ : لم ينجح سوى / ١٠٠ / لاسباب صحية وثقافية . في تلك الحال تقوم قيادة الجيش الاتحادي بالطلب الى س٣ كي تتقدم بعناصر جديدة الى اللجان المختصة لتختار منهم خمسين عنصراً آخر ، وبذلك تستكمل س٣ حقها النسبي في الدورة العسكرية .

من س٤ : ١٠٠

وبذلك نكون قد أتحنا الحرية لاقطار الاتحاد في اختيار العناصر الملائمة من وجهة نظرها لجيش الاتحاد ، كما أن جيش الاتحاد قام باختيار الافضل من بين هؤلاء دون أن يقع اسير الرغبات القطرية .

ننتقل الآن الى تحديد مهمة الجيش الاتحادي: إن مهمة الجيش الاتحادي ستكون طبقاً للمعطيات والظروف القائمة :

ـ حماية حدود الاقطار العربية المكونة للاتحاد من اي اعتداء .
ـ حماية الانظمة القائمة في كل قطر والتدخل لمنع اي تهديد داخلي للنظام ، مع اعطاء قائد كل قطر في الاتحاد ، حق حكم القطر مدى الحياة .

ـ مقاومة اي موقف من شأنه تهديد وحدة الجيش الاتحادي ، واتباع كل الوسائل الملائمة للمحافظة على وحدته .

ـ مساعدة اي قطر عربي يطلب مساعدة للدفاع عن حدوده ضد اي خطر خارجي بعد موافقة قادة اقطار الاتحاد جميعاً .

ومقابل هذه المسؤوليات الملقاة على عاتق الجيش الاتحادي سيكون على اقطار الاتحاد :

ـ عدم تشكيل اي قوة عسكرية خاصة بها ما عدا قوات الامن والبوليس الخاصة لحفظ النظام في الداخل ، لأنه ما دام سيكون من مهمة الجيش الاتحادي حماية حدود الوطن ، والدفاع عن الانظمة السياسية القائمة لن يعود هناك من مبرر لتشكيل قوة عسكرية خاصة بالقطر .

ـ الالتزام بالقوانين والنظم التي اقرها قادة اقطار الاتحاد عند تشكيلهم للجيش الاتحادي ، والعمل على تطوير هذه الاتفاقيات بما يخدم مستقبل هذا الجيش ووحدة الوطن المنشودة .

ـ اتخاذ قرارات الحرب والسلم .

ـ تقديم الاموال اللازمة لميزانية الجيش بحسم نسبة متساوية من دخل اقطار الاتحاد . مثلاً عشرة بالمائة من دخل كل قطر ، وذلك يعود لتقدير قيادة الجيش لحاجاته .

لقد تحدثنا حتى الآن عن المرحلة الاولى : مرحلة وجود القادة المؤسسين للجيش الاتحادي . وان كل انسان يستطيع أن يرى بوضوح اننا بالشكل الذي قدمناه لن يكون هناك اي اضرار بمصالح اي قطر عند تشكيل مثل هذا الجيش ، وعلى العكس فإن الفوائد ستكون كبيرة بالنسبة لكل قطر . لأننا نكون قد حققنا التالي :

ـ الاوضاع السياسية ستبقى كما هي في كل قطر من دون اي تغير ، بل أنه سيتحقق لهذه الاقطار استقرار لم يتحقق في المراحل السابقة .

ـ الاوضاع الاقتصادية اذا لم تتجه نحو الافضل فإنها ايضاً لن تتغير .
ـ قوة كل قطر عسكرياً ستزداد من دون ان تكلفه هذه الزيادة في القوة اعباء مالية جديدة .
ـ شعوب الاقطار المكونة للاتحاد ستكون اكثر ثقة بمستقبلها ، واكثر التفافاً حول الحكم نتيجة هذه الخطوة الوحدوية .

ومن المتوقع في حال قيام مثل هذه الخطوة ان تزول الكثير من العقبات بين اقطار الاتحاد ، ما دامت اسباب الخوف ومبرراته قد زالت بين القوى السياسية . ومن المتوقع ان نشهد انفتاحاً اقتصادياً ، وحواراً هادئاً بناء بين القوى السياسية المتعددة على ساحة اقطار الاتحاد ما دمنا قد فرضنا الاستقرار في المنطقة ، وحددنا للجيش الاتحادي مسؤولية الدفاع عن امن الانظمة القائمة ضد اي تهديدات داخلية او خارجية .

العلاقات بين اقطار الاتحاد : فيما يخص العلاقة بين اقطار الاتحاد ستكون العلاقات طبيعية كما كانت في السابق ، وسيكون من المقبول في تلك المرحلة استمرار النقد بين نظام وآخر اعلامياً ، ولن يكون من شأن الجيش الاتحادي المساس بأي وجهة نظر للاقطار الاخرى،وسيبقى من حق كل نظام بقيادته الراهنة اختيار المواقف الملائمة لتوجهاته . وعلينا ان نتوقع قيام بعض الاتفاقات الثنائية او الثلاثية بين قطر وآخر . وهذه الاتفاقات لن يكون من شأنها الزام القطر الثالث . اذ انه سيبقى لكل قطر حرية اتخاذ القرار بكل ما يخص شؤونه الاخرى غير الدفاعية . ويمكن أن نفترض ان س١ اتفقت مع

س٣ ومع س٤ على توحيد مناهج التربية والتعليم ، وربط وزاراتها بوزارة مركزية ، فهذا ليس من شأنه ان يلزم س٢ بالانضمام لهذا الاتفاق الا بارادته .

كما أنه سيكون من حق كل قطر ابرام المعاهدات مع اي دولة اجنبية ما عدا التي تتعلق بموضوعات الدفاع ، او منح قواعد عسكرية لأي دولة اخرى او استيراد اسلحة ثقيلة خاصة بها . ان مسائل الدفاع واماكن تمركز الجيش ، ستبقى من اختصاص قيادة الجيش العسكرية . وسيمارس القطر في المسائل الاخرى حريته ، وكأنه لا علاقة له باقطار الاتحاد الاخرى ، اي انه لن يترتب على اقامة الجيش الاتحادي اي حد من حرية القطر . بل على العكس ان وجود الجيش الاتحادي سيشكل ضمانة حقيقية لممارسة كل قطر من اقطار الاتحاد لحريته كاملة ، لأنه سيكون بامكان الجيش الاتحادي حمايته من الضغوط الداخلية والخارجية . وهذا ما لا يستطيع اي جيش قطري تحقيقه بمفرده .

المرحلة الثانية : كيف سنحل مشكلة الحكم في المرحلة الثانية . اي عند وفاة قائد اي قطر من الاقطار المكونة للاتحاد ، او تنازله عن الحكم ، سواء أكان رئيساً ام ملكاً . ان علينا أن نعترف بأن الاتفاق على ابقاء قائد كل قطر على رأس الحكم مدى الحياة واعطائه صلاحيات مطلقة ، جاء تقديراً لظروف تاريخية ، تمر بها الامة العربية . وجاء هذا الاقتراح للبرهان على أن مثل هذه الطريقة ، تحقق فائدة ملموسة ومباشرة للقادة الذين سيتقدمون باختيارهم لتأسيس الجيش الاتحادي ، اضافة الى ان ضمان الاستقرار للمؤسسين سيساعد على توجيه هذه الاقطار نحو الوحدة الكاملة ، بسبب الدور الوحدوي الذي يمكن أن يلعبه القادة نتيجة رغبتهم الحقيقية في بناء الوحدة التي برهنوا عنها في تأسيسهم للجيش الاتحادي ، وسعيهم البناء لتشكيل قوة قومية للوطن بدلاً من القوة القطرية . ولكن بالمقابل يجب أن نذكر في ظروفنا التاريخية تلك ، بان البلدان العربية كافة مهددة من الداخل ومن الخارج . إن المعارضة ، وبعضها قد يكون في الجيش القطري ، تهدد الحكومات من الداخل ، والقوى الخارجية تهدد كل قطر من الخارج ، وفي هذه الحال ليس هناك اي ضمانات لاستقرار اي نظام سياسي . وستظل الاحتمالات والاتفاقات الدولية هي التي تفرض نفسها على الانظمة العربية المختلفة . ومن خلال ملاحظاتنا للواقع لن يكون بامكان اي حكومة ضمان مستقبلها في مثل هذه الظروف الداخلية والدولية المحيطة بها . لذلك فإنه اذا كان هناك من مبرر للابقاء على الاستقرار في المنطقة في المرحلة الاولى ، عن طريق سلطة وقوة الجيش الاتحادي ، فإنه لن يكون من مصلحة دولة الوحدة في المستقبل ضمان مثل هذا الاستقرار بالقوة ، وعليها أن تلجأ الى قناعات الجماهير في المرحلة التالية ، لتحدد لنفسها الحكومة التي تريدها ، والنظام الذي تختاره . ولذلك فإنه يجب الاتفاق في المرحلة التالية عند وفاة او تنازل قائد اي قطر من اقطار الاتحاد على ضرورة اجراء انتخابات مباشرة من قبل الشعب ، لانتخاب السلطة التشريعية في القطر . وهذه الانتخابات يجب أن تجري باشراف الجيش الاتحادي للمحافظة على نزاهتها ، لأننا افترضنا أنه القوة القومية الحيادية . وهذه القوى المنتخبة هي التي سترسم مستقبل الحكم في المرحلة المقبلة .

وسيكون من حق هذه السلطة وضع الاسس والضوابط للنظام الذي ستختاره للقطر ، واسلوب الحكم وطريقة اختيار قيادة القطر ، وعليها أن تحدد نوع النظام الذي سيحكمه ، وطريقة تعيين السلطة التنفيذية وحدود مسؤولياتها وواجباتها . وسيكون من حقها تحديد حجم التنازلات القطرية الممكنة لدولة الوحدة المقبلة . اي ان هذه السلطة المنتخبة ستتولى بالفعل كل ما كان يتمتع به قائد القطر

المؤسس . الا انه سيكون من حقها نقل صلاحياتها كلها او بعضها الى اي مؤسسة او قيادة اذا ارادت ذلك .

المرحلة الثالثة : تبدأ سواء بوجود قادة الاقطار المؤسسة للاتحاد او من دونهم ، وذلك عند اتفاق الاقطار المكونة للاتحاد على اختيار رئيس واحد للدولة ، ومجلس تشريعي ووزارة مركزية . عند تلك المرحلة تكون الوحدة العربية قد اعلنت رسمياً ويصبح عندها علم الجيش الاتحادي هو علم دولة الوحدة . واذا كان من الممكن في مرحلة التأسيس أن يتفق قادة الاقطار المؤسسة للاتحاد على اختيار اي رئيس بالتعيين او بالتناوب بينهم ، فإنه عند وفاة او تنازل القادة المؤسسين ، يجب أن يتم انتخاب رئيس الدولة من الشعب مباشرة . ولكي لا يستغل مركز قائد الجيش الاتحادي لتحقيق اهداف سياسية ، يجب ان يمنع قائد الجيش الاتحادي في الانتخابات الاولى لدولة الوحدة من ترشيح نفسه لرئاستها . وحتى في تلك المرحلة يجب ان تبقى للكيانات القطرية حرية التصرف ، بكل ما لم تتنازل حكوماتها عن حقها بالتصرف به للسلطات الاتحادية . وهكذا تبعاً للمشروع المقترح ، تستمر دولة الوحدة قبل ان تتحقق فعلياً بثلاث مراحل . ولكن عند اجتيازنا المرحلة الاولى ، اي تأسيس الجيش الاتحادي ، سنكون قد اتجهنا سريعاً نحو الوحدة الكاملة ، لأن نزوع شعبنا للوحدة اقوى من نزوعه للتجزئة . كما ان دولة الوحدة ستحقق له الكثير من الفوائد التي تعترف بها كل القوى السياسية على الساحة العربية . وإنني اريد ان اشير الى أن تجاوزنا للخلافات السياسية ، ولما يطرحه كل نظام عربي من مبادىء اقتنع بها ؛ يأتي استجابة لدعوات الانظمة العربية التي طالبت باستمرار في اجتماعات القمة وغيرها ،بضرورةالتضامن العربي لمواجهة الاخطار التي تهدد العرب . وبما أن التضامن العربي قد احبط لاسباب عديدة،وحيل بينه وبين الوصول الى مستوى القدرة على مواجهة التحديات العدوانية وبقي على كل قطر ان يحل مشاكله بنفسه . فإنني اعتقد بأن الفرضية الثانية ستكون هي الحل المناسب في ظروفنا الراهنة . ليس لتحقيق الاتحاد العسكري فقط ، وانما لتحقيق الوحدة الكاملة في المستقبل . إن الماضي أكد لنا بأن خلافاتنا السياسية هي التي اضاعت فلسطين ، وهي التي حالت حتى الآن دون تحقيق الوحدة العربية . وان استمرار هذه الخلافات دون الاتفاق والالتزام بتحقيق الحد الادنى ، مما تمليه علينا الواجبات القومية ، يهددنا بضياع المزيد من اجزاء الوطن العربي . وبما أن هذه الخلافات لا يمكن تجاوزها كلياً الآن، فإن الواجب يلزمنا ايضاً بأن لا نجعلها تحول دون قيام التعاون الذي سيؤدي الى انجاز الوحدة العربية . وهذا لن يتحقق الا عبر حل لا يلغي وجهات النظر السياسية القطرية ، ولا يجعلها تقود الى تشجيع المعتدين على افتراس الخريطة العربية كما يحدث الآن □

رسالة تضامن من « صندوق الطالب العربي »
في وسط امريكا الى مركز دراسات الوحدة العربية

نموذج من عديد من الرسائل التي وردت الى المركز استجابة لندائه الى اصدقائه . وفيها اكثر من المعنى المالي .

تحية خالصة

من خلال متابعتنا لمجلة « المستقبل العربي » الصادرة عن « مركز دراسات الوحدة العربية » تأكد لنا « مجموعة من الشباب العربي في وسط امريكا » حقيقتان :

الاولى : استمرارية السير على نفس الطريق المعلن وهو عدم الانتماء الى اية جهة ، عدا الالتزام بالخط الوحدوي القومي العربي .

الثانية: وهي مرتبطة بالاولى ، اتسام البحوث بالروح العلمية والموضوعية وكذلك المقالات الصادرة في المجلة « المستقبل العربي » .

وباطلاعنا على التقرير المالي السنوي « عدد ٤٩ » فقد قررنا « كمجموعة طلاب عرب » ان نؤسس « صندوق الطالب العربي » وذلك من اجل تحقيق هدفين رئيسيين :

الاول : جمع تبرعات ذات طابع «مستمر» من قبل الطلبة العرب المؤمنين «بالوحدة العربية » وارسال ٥٠ بالمائة من مجموع التبرعات الى « مركز دراسات الوحدة العربية » وذلك مساهمةً منا في دعم المركز مالياً ، وبالتالي المساهمة في نشر الوعي القومي والوحدوي على مستوى الوطن العربي . ونأمل ان يكون هذا التبرع سنوياً .

اما **الهدف الثاني** : فهو يتعلق بأوضاع الطلبة العرب مالياً ، ومحاولة ارسال اشتراكات في « مجلة المستقبل العربي » وذلك ايضاً من اجل المساهمة ، وفي سبيل تحقيق **الهدف الاول** : فقد قمنا بحملة تبرعات وستجدون برفقة هذه الرسالة « امراً مصرفياً » بمبلغ ٢٠٠٠ دولار وذلك كتبرع من « صندوق الطالب العربي » في وسط امريكا .

ملحوظة : في التقرير المالي السنوي للمركز يرجى عدم ذكر ممثلي « صندوق الطالب العربي » بل يجب ان يكون التبرع تحت اسم « صندوق الطالب العربي » في وسط امريكا وذلك لاضفاء الجهود الجماعية عليه .

عبدالله البكيري / متروك الفالح

■ كتب

(سعد الدين ابراهيم وآخرون)
سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)

مصر والعروبة وثورة يوليو

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢) ، ٤٠٠ ص.

قيس خزعل جواد

مقدمـــة

إن الكتـاب الذي نقـدمه للقـارىء يكتسب اهمية خاصة ليس لأنه جرد تاريخي لعروبـة مصر ولثورة يوليو ، وهو بـالقطع لم يُعـدّ لهذا الغـرض ، ولكن لكونـه كشفاً وتحليـلاً لانتماء مصر العربي ، ولمواقف ثورة يوليو ولشخصية قائدها . انه كشف شـامل لحسـابات الثـورة الداخلية والخارجية ، العقـائديـة والفكريـة ، الاجتمـاعيـة والاقتصـاديـة ؛ لانتصـاراتهـا ولهـزائمها ، كـل ذلك عـولـج بـاقـلام كتّـاب سيـاسيين ومتخصصـين ينتمون الى مـواقـع فكرية متعددة ، ولكن يجمعهم ايمانهم بعروبة مصر وبثورة يوليو .

يتضمن الكتـاب ثلاثـة اقسام مكـوّنـة من اربعـة عشر فصلاً ، ومـلاحق « يوميـات ثورة يوليو » ، وبعض الوثائق . ومن نافل القول ان نبيّن بادىء ذي بـدء انه من العسـير ان نقدم مراجعة نقدية لاربعة عشر فصلاً على قدر كبير مـن التخصص والشمـوليـة والعمـق . ولكن تناول محاور هـذه الفصول وعـرض افكارهـا الاساسية من شأنه ان يقدم للقارىء فائدة لا غنى عنها الا بمراجعة الكتاب نفسه .

إن ما يلفت النظر في هـذا الكتاب الجـامع هـو **التقديم** الـذي استهـل د. سعـد الـدين ابراهيم به فصول الكتاب فقـد تميّز بشمـولية وببعد نظر في آن الى درجة ان الكاتب قد ربط ثورة يوليو بإعادة تفسير التاريخ من العنـوان واغلب الظن ان المقصـود هـو اعـادة تفسـير تـاريخ المنطقـة العربيـة .. وعلى الـرغم ممـا يوحي به العنوان ، فإن القـارىء سرعـان ما يقتنـع بجدواه حـين يستغـرق في النص . ولا يستبعـد ان يكون البـاحث قد وضـع العنوان استـدراجاً للقـارىء . ويجب الاعتراف بـأن الباحث قد افلح بالفعل حين أرّخ لهـذه الثورة وتتبع مسارهـا حتى عقدهـا الرابـع الذي لم يزل مجال بحث وتـأمل وتـأويل . ولا منـاصة من مـوافقة الكـاتب بأن ثـورة يوليـو لم تكن ظاهرة حيادية لكونها حدثت في مركـز الدائـرة الاستراتيجي والنفطي عربيـاً ودولياً . وانهـا استقطبت المشـاعـر معهـا وضـدهـا . وفي مسيـرتها حققت انتصـارات اهمها : التنمية المستقلـة ، وهزائم اخطـرها الثـورة المضـادة التي حدثت بعد رحيل قائدها .

١ ـ عروبة مصر

تعالج الفصول : الاول والثاني والسادس موضوعاً واحداً هو انتماء مصر العربي ، وقد بحث كل فصل على حدة هذا الموضوع من جانب مختلف عن الآخر وإن اتفقت النتائج . **فالفصل الاول** (مصر في اطار الحركة العربية ـ طارق البشري) يؤكد بأن مصر لا يمكنها تحقيق استقلالها بمعزل عن العرب لأن السبيل للحفاظ على مصر واستقلالها هو الانتماء إلى كيان اعم يكفل تحررها . وهذا الكيان الاعم ظهر التنظير له تاريخياً في مصر بصورتين : الجامعة العربية تارة والجامعة الاسلامية اخرى . ويرجع ذلك لإحساس المصريين بجدية الخطر الصهيوني المتربص بالمنطقة « ولأن الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية تستثير النزعة القومية وحركة يهودية تستثير النزعة الاسلامية » . وقد رد **الفصل الثاني** (الوجود العربي في مصر ـ يحيى الجمل) بجدارة على حملة التشكيك بالوجود العربي في مصر مؤكداً بأن قتل الكيان العربي بفصل المشرق العربي عن مغربه وحرمان الوطن العربي من ثلث سكانه وقوة العمل الرئيسية فيه وتمزيق تاريخ هذا الوطن . وبالتالي فإن الوجود العربي في مصر حقيقة راسخة متمثلة بمجموعة القيم التاريخية والثقافية والنفسية. **اما الفصل السادس** (عروبة مصر واعباؤها ـ محمد رضا محرم) فينكر الادعاءات بتحطيم عروبة مصر تحت اعبائها الاقتصادية. ويدلل على ان عروبة مصر اسبق من الصراع العربي ـ الصهيوني . ويكشف عن الاستراتيجية الصهيونية المعبر عنها في علم « اسرائيل » « بخطيه الازرقين يشيران الى النيل والفرات يحتضنان نجمة داود الدموية » . وبالتالي « دعك من خدعة الاعادة والاستعادة للارض ، فكلها امور مرهونة بتوازن القوى ولا استقرار لها » .

اما الفصول الثالث والرابع والخامس فقد ركزت على مسألة اساسية وهي علاقة كل من ثورة يوليو وعبد الناصر بالقومية العربية . ولقد اتبع **الفصلان : الثالث والخامس** (التصور القومي العربي عند عبد الناصر والقومية والدين في فكر عبدالناصر ـ مارلين نصر) منهج تحليل حقول الدلالة لدراسة موقف عبد الناصر من القومية العربية والدين . ولقد طبق المنهج على خطابات وكتابات عبد الناصر في الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ ، وكانت النتائج هي ان « الامة العربية » لدى عبد الناصر امة متحركة تتجه نحو اهدافها : الحرية والاشتراكية والوحدة . « وهي ليست قدسية ولا مرتهنة للماضي ولا امة جوهر » بل هي « اساساً مشروع تحديث وتنمية واستقلالية لكيان يصنع مصيره بنفسه » اما علاقة عبد الناصر بالدين فقد وصفتها المؤلفة « علاقة ايمان ولقد خص الايمان بالاسلام ، واعتبر ان للاديان السماوية دوراً في توحيد المنطقة العربية » . ولكن عبد الناصر كان قد رفض ـ حسب الباحثة ـ اعتبار العقيدة الدينية اساساً للدولة ، كما انه استنكر إقامة الاوطان على اساس الانتماء الديني . ومما يؤخذ على الباحثة المبالغة في تأكيد فكرة العلمانية عند عبدالناصر . فقد أوردت في صفحة (٥٩) « ان الخطاب الناصري خطاب « المركز » يتمحور حول استقلالية كيان قومي علماني » . وفي صفحة (٧٤) « يكشف الخطاب الناصري في آن واحد عن اتجاهه العلماني العميق » ، في حين انها قد وصلت الى عكس هذه النتيجة في الفصل الخامس وهي ان علاقة عبد الناصر بالدين .. علاقة ايمان ، ولقد خص الايمان بالاسلام . « فالعلاقة الغالبة في تصوره (تصور عبد الناصر) هي علاقة « ايمان » « بالله » و « بالدين » . وعلاقة « الامة العربية » بالاسلام هي علاقة غرف من « تراثها الاسلامي » صفحة (١٠٠) (التشديد منا) .

وهذه النتيجة صحيحة وتدعمها الوقائع[١] . يبقى ان نتساءل كيف يكون عبد الناصر **مؤمناً بالله والاسلام** واتجاه خطابه **علماني عميق** ومع ذلك يرنو لكيان قومي علماني ؟!

اما **الفصل الرابع** (فكرة القومية العربية في ثورة يوليو - احمد حمروش) فقد تتبع علاقة الضباط الاحرار بالقومية العربية منذ اول لقاء تم بين الحاج امين الحسيني وعبد الناصر، وعرّج على قرار قيادة الجيش المصري بإرسال اسلحة الى « جيش الانقاذ » بقيادة فوزي القاوقجي بسوريا عام ١٩٤٨ ، وتصدى للمرحلة التي تشبعت فيها ثورة يوليو بالفكر القومي واصبح عبد الناصر بطلاً قومياً لا منازع له ؛ يدعو لأول مرة لمؤتمرات القمة العربية ويكف عنها حين تتستر بها الرجعية العربية . وينتهي الفصل الى انه « اذا كانت القومية العربية لم تظهر كلمات في اهداف ثورة يوليو ولا في برنامج تنظيمها الاول ، فإنها مع الوقت والتطور اصبحت العمود الفقري للحركة السياسية المصرية والعربية ،والعامل الوحيد الاول بين حركات التحرر العربية » .

٢ - مصر والناصرية

يحتوي القسم الثاني على خمسة فصول تتناول بالتحليل العميق ثورة يوليو وشخصية قائدها عبد الناصر من جوانب اجتماعية واقتصادية متتبعة نشأة القيادة الناصرية وجذورها من خلال اصولها وبيئتها الثقافية . كما يتعرض فصلان من القسم للمفهوم الناصري للسياسة الخارجية وللنظام الاقليمي العربي .

يورد **الفصل السابع** (المشروع الاجتماعي لثورة يوليو - سعد الدين ابراهيم) **مسألة غياب النظرة الكاملة للتغير الاجتماعي** لدى رجال الثورة مذكراً بأن هذا لا يعني عدم وجود فكر اجتماعي سياسي كثيف لدى قادة الثورة، بدليل ان هناك مرجعاً أساسياً لفكر الثورة في مصر هو كتاب عبد الناصر **فلسفة الثورة** . كما ان هذا الفكر قد عُبر عنه في المبادىء الستة التي تناولت اربعة منها المسألة الاجتماعية . وقد اتضح هذا الفكر فيما بعد في ميثاق العمل القومي ١٩٦٢ وبيان ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٨. وفي نظر الكاتب ان المشروع الاجتماعي للثورة قد نجح الى درجة تخطيه حدود مصر ليصبح نموذجاً رائداً لثورات العراق وسوريا والجزائر وليبيا في مجالات الاصلاح الزراعي والقطاع العام والتأميمات والخدمات ، اما الخطأ القاتل في رأي الكاتب فقد كان « عدم المشاركة الشعبية حيث ارتبطت الثورة بشخص القائد فحسب » .

إن نجاح المشروع الاجتماعي معناه نجاح للنظام الاقتصادي الذي وظّفه عبد الناصر لتحقيق التنمية المستقلة ، وتلك مسألة عالجها **الفصل الثامن** (عبد الناصر والنظام الاقتصادي: رد على المعارضين والناقدين - عادل حسين) من خلال الرد على المعارضين امثال روبرت مابرو والبنك الدولي وتشكيكهم بما حققته الخطة الخمسية الاولى على الرغم من معرفتهم بنجاحها على احسن وجه متجاوزة التحديات الداخلية والضغوط الخارجية . ومحققة - ولو ان معدلات النمو لا تقوّم تجارب التنمية - معدل نمو بلغ ٦,٩ بالمائة . كما رد الكاتب على الناقدين الراديكاليين مثل د. جلال احمد امين الذي يعتقد باستحالة التنمية المستقلة مع وجود وهيمنة القوى الخارجية ، وينفي مسؤولية العوامل الداخلية

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن علاقة الناصرية بالدين ، انظر : البحث القيّم الذي قدمه د. حسن حنفي في كتاب : **مصر في ربع قرن ، ١٩٥٢ - ١٩٧٧** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨١) .

في التحول من الاستقلال الى التبعية ، ونجد على عكسه محمد دويدار الذي يقلل من دور عوامل الضغط الخارجي ويضع المسؤولية على عاتق الطبقة الحاكمة وطبيعتها الطبقية . وينتهي الكاتب الى التذكير بالاطار العام للناصرية التي ناضلت لتحقيق استقلال ووحدة الامة العربية،وواجهت دولياً ضغوطات عنيفة،ازدادت هذه الضغوطات ضراوة كلما تزايد امتداد الناصرية على الساحة العربية الاسلامية ، والآسيوية ـ الافريقية . ولأن للمنطقة العربية اهمية استراتيجية وتفطية لا غنى للغرب عنها ، ولأنها تواجه المشروع الصهيوني المضاد ، فقد تعرضت لكارثة حزيران / يونيو ١٩٦٧ التي وضعتها اقتصادياً واجتماعياً في موقف الدفاع .

الفصلان التاسع والعاشر يعالجان رؤية عبد الناصر للنظام الدولي والعربي . فيقوم **الفصل التاسع** (التحليل الناصري للسياسة الخارجية ـ محمد السيد سليم) بتحليل مضمون كمي لوثائق عبد الناصر ليصل الى ان عبد الناصر قد وازن اهتمامه بين القضايا الخارجية والداخلية. ووجد ان السياسة الخارجية هي المجال الرئيسي لحركته السياسية دون ان يهمل السياسة الداخلية بل فهم العلاقة الوثيقة بين السياستين ووظفها لمصلحة التنمية . اما رؤية عبد الناصر للنظام الدولي فقد كانت على اساس انه قائم على تعدد مراكز القوى . ولذلك لا بد من تكتيل القوى الوسيطة والثورية لحل التناقضات العالمية وكسب الصراع مع التناقض الاقليمي ايضاً . وحدد عبد الناصر دور مصر في النظام الدولي بأنه دور المحرر والموحد عربياً ودور عدم الانحياز وصنع السلام دولياً . اما **الفصل العاشر** (رؤية عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي : ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ ـ احمد فارس) فيذهب الى ان العروبة كانت من المبادىء الرئيسية للنظام العقيدي الناصري قبل الثورة من خلال تأثره بفكر « مصر الفتاة » واشتراكه بحرب فلسطين ، لذلك فقد وضع التحرك في الدائرة العربية من الاولويات . وحدد ان على مصر ان تقوم بأدوار القيادة والدفاع والتحرير والتوحيد والتنمية . كما حدد الموقف من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ؛ بأنه لا صلح الا بالانسحاب الى حدود قرار التقسيم . ولا بد من بناء القدرة العسكرية المصرية لردع التوسع الاسرائيلي .

عُني **الفصل الحادي عشر** (الاصول الاجتماعية ـ الثقافية للقيادة القومية : نموذج جمال عبد الناصر ـ سعد الدين ابراهيم) بدراسة اجتماعية فذة عن شخصية جمال عبد الناصر القومية . رد في اولها على الدراسات التي وضعت شخصية عبد الناصر في اطر محددة (سلطوي ، متآمر ، ميكافيلي ، طموح ، عسكري) وتعاملت معه من خلال تلك الاطر . وهذه الدراسات متجنية او ناقصة على الرغم من اهمية بعضها . لذلك لا بد من دراسة عبد الناصر خارج هذه الاطر ، ويجب الأخذ بالاعتبار انه شخصية قد تجاوز تأثيرها حدود مصر . وظهورها بهذه القوة جاء تعبيراً عن حاجة المنطقة الثقافية العربية والاسلامية ورمزاً لنهضتها . لأن المنطقة تواجه تحدياً حضارياً من الغرب الذي مثل استغلالاً اقتصادياً وقهراً سياسياً واذلالاً لمجمل الحضارة العربية والاسلامية . وظهور عبد الناصر في مصر التي تشغل تاريخياً وجيوبولتيكياً واجتماعياً مركز المناطق العربية والاسلامية والافريقية والعالم الثالث ، قد حدد برنامج عمله مسبقاً ، وهو « الاقدام على تحديات لها مصداقيتها في منطقة طال استعباد الغرب لها ، وذلك هو الشرط اللازم للزعامة القومية العربية الاسلامية » . وترجمت تلك التحديات بتحقيق الاستقلال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، اما دعامات البناء الرئيسية فهي الوحدة

العربية وتحرير الاراضي والموارد العربية والثبات على طريق عدم الانحياز .

٣ ـ مصر بعد عبد الناصر

القسم الثالث والاخير من الكتاب ضم ثلاثة فصول عالج اولها اسباب انهيار الناصرية ؛ وذهب الثاني الى ضرورة العودة الى العروبة بعد العزلة التي فرضت على مصر نتيجة توقيعها اتفاقيتي كامب دافيد . اما الفصل الاخير فقد خصص ليكون كاستشراف للمستقبل ويبحث في وسيلة الخروج من المأزق الحضاري الحالي من خلال طرح استراتيجية الجبهة المتحدة لشعوب الشرق التي من شأنها ان تكفل النهضة والتحرر من هيمنة القوى العظمى .

عرض **الفصل الثاني عشر** (الانهيار بعد عبد الناصر...لماذا ؟ ـ عادل حسين) وقائع واحداث من التاريخ العالمي الحديث وقارنها بما حدث إبان نكسة ١٩٦٧ وما بعدها ، مفسراً لماذا صفيت الناصرية بهذه السهولة ، مذكراً بالانجازات الناصرية في المجالات الوطنية والعربية والدولية . كما قام الكاتب بتفنيد الاسباب الشائعة لتفسير الانهيار بعد عبد الناصر منتقداً مفاهيم الراديكاليين ومقولاتهم الجاهزة عن « البرجوازية الصغيرة و « البروليتاريا» و«البيروقراطية» انهم « ذهبوا الى اختزال تاريخ العالم الى تاريخ اوروبا وعارضوا مفهوم التجدد الذاتي للامة » . اما اسباب انهيار الناصرية في نظر الكاتب فهي **اولاً** : انقسام السلطة او الخلل الذي بدأ عام ١٩٦١ بين القيادتين : السياسية والعسكرية وظهرت نتائجه عام ١٩٦٧ .. ولقد تبع ذلك غياب القائد في اوج استعداده لرد الهزيمة تاركاً نصر حرب تشرين الاول / اكتوبر لخلفه السادات ، الذي تمكن بمساعدة إعلام موالٍ للولايات المتحدة من تصفية رجالات عبد الناصر واتسعت الحملة لتشمل قيادات اخرى حتى انها لم تتورع عن التشكيك بالناصرية . **وثانياً**: المال النفطي الذي هو اساس التحلل العام في جسد الامة العربية ، فقد كان وراء هجرة اليد العاملة المصرية (٤٠ بالمائة من العمال المرشحين للقتال تركوا البلاد) وقد شجعت الدولة هذه الهجرة غير المنظمة لكي تتخلص من هذه الفئات التي يفترض ان تدافع عن انجازات عبد الناصر . ويخلص الكاتب الى انه « ينبغي ان نكشف بشجاعة دور الاستخدام الحالي للمال النفطي من نسف قيمة العمل ، وأثر ذلك في اشاعة التحلل المجتمعي ، وفي تصفية الناصرية والثورة . ان الهروب من مواجهة النفس وما اصابها من تشوهات ، بتضخيم اخطاء الناصرية ، منهج يهد العزائم ويزيد احوالنا سوءاً . لقد حققت الناصرية انجازات تاريخية ضخمة ، والتصفية تمت اساساً لاسباب من خارجها ، وبالعدوان » .

وفي **الفصل الثالث عشر**(العودة الى العروبة ـ محمد رضا محرم) يتساءل الكاتب :هل كانت عزلة مصر عن العرب بعد توقيعها كامب ديفيد ، لمصلحة النضال العربي ؟ ويجيب بأن هذه العزلة تمناها الاعلام الصهيوني وحاول تركيزها من خلال تشكيكه بأصالة الشعب المصري العربية . والكاتب يضع مسؤولية إعادة مصر الى العروبة على صانعي القرار السياسي العربي اولاً ، وعلى نخبة المثقفين الذين عليهم مهمة مواصلة الحوار للدفاع عن استمرار قنوات الاتصال الجماهيري المصري ـ العربي . ووقف انزلاق مصر الرسمية في شباك التطبيع مع العدو الصهيوني ، وانقاذ العمل العربي المشترك . إن اللقاء العربي ـ المصري كما يراه الكاتب يتم بواسطة « الاقتراب عن طريق الرفض ، والمصالحة من موقع الادانة . والقبول الذهني ببعض

تداعيات الامر الواقع من منطلق الاصرار المبدئي والمسبق على تغييرها » . ولكي تصاغ صورة جديدة للعمل العربي المشترك يرى الكاتب ضرورة تجنب تجيير هذا العمل لمصلحة هذا القائد او ذاك، او الدوران في فلك هذا النظام او ذاك . إن العمل العربي المشترك يجب ان يتمحور بشكل اساسي حول التناقض العدائي القائم بين العروبة والصهيونية المدعومة من الاستعمار والامبريالية . ويعود الكاتب الى تكرار دعوته بضرورة التعامل العربي ـ المصري رسمياً لتكون بداية لتحول حقيقي لوقف فعّالية « معاهدة السلام » وآثارها السلبية وذلك لأن الشعب المصري « لن يغفر لا للذين صاغوا المعاهدة ولا للذين طاردوها بالسلب دون مساعدته على توقّيها بالايجاب » .

وفي **الفصل الرابع عشر** (احتجاب مصر ... واطلالة على المستقبل ـ انور عبد الملك) يرى المؤلف ان توقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد واحتجاب دورها المركز في قلب الامة العربية ، كان تهديداً للدائرتين المحيطتين وهما الاسلام وافريقيا ، ذلك لأن للعرب دوراً خاصاً في الحضارة الانسانية . وان كل ما يجري لا يعدو كونه صراعاً بين الغرب والشرق . فما هو معروف تاريخياً ، ان الغرب تصدى بالمواجهات المسلحة كلما لاحت في الافق محاولات لنهضة شعوب المنطقة وسعي لوحدتها (الحملات الصليبية وانشاء مملكة القدس لمنع صلاح الدين الايوبي من توحيد العرب ، وفيما بعد ضد محمد علي واخيراً ضد عبد الناصر عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧) وفي هذه المواجهات المسلحة كانت اوروبا موحدة ـ دون استثناء ـ في تحالفها الاستراتيجي ضد المنطقة . واول ما يجب عمله نبذ النزعة الايديولوجية التي شوهت مشكلتنا القومية وحصرتها بمشكلة الشرق الاوسط بدل ان تضعها في اطارها الصحيح صراع الغرب مع الشرق . ويلفت الكاتب الانظار الى تطور تركيب النظام الدولي بعد يالطا . فمرحلة التعايش السلمي شهدت بزوغ قارتي افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الى المعاصرة . إن بروز الشرق الحضاري الجديد قد تمحور حول مصر والصين ، لذلك توحدت جهود قطبي الصراع الدولي للحيلولة دون هذا النهوض (سحب الخبراء السوفيات من الصين ، والموقف السلبي للسوفيات ازاء الجمهورية العربية المتحدة) فضلاً عن الهجمة الامبريالية والصهيونية (دور النفط في تقويض القطاع العام المصري ؛ افقار مصر بشن اربع حروب ضدها ، وافراغها من كوادرها الفنية ؛ ودفعها لتوقيع صلح منفرد مع اسرائيل) .

هذا الشرق الممزق كيف يواجه المستقبل؟ لا يرى الكاتب لمواجهة العالم ثنائي الاستقطاب سوى تجميع قوى الشرق : اليابان ، الصين ، العرب ، ايران والدول الاسلامية وامريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء ، في جبهة وطنية موحدة تتكون بنيتها من جميع القوى السياسية في الواقع وتشمل التشكيلات الممثلة للاتجاهات الثقافية الرئيسية الخاصة بالتقاليد القومية والثقافية .

خاتمة

لخص هذا الكتاب بفصوله الاربعة عشر معاناة هذه الامة وسعيها الحثيث نحو الاستقلال والوحدة ، من خلال تناوله لسيرة مصر ولعبد الناصر ، فقد اجاب عن اسئلة طرحت بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ولا تزال تطرح حتى الآن : اين موقعنا نحن العرب من العالم؟ كيف نتحرك وبأي عقيدة ، ومن هم حلفاؤنا ، وكيف السبيل الى تحررنا واسترداد حقوقنا؟ تلك اسئلة ليست جديدة وقد سبق ان اجيب عنها بطرح نماذج عالمية مماثلة

كقياس ، ولكن هذا الكتاب يجيب عنها من خلال المراجعة الذاتية لمسيرة مصر وعبد الناصر التي مثلت في واقع الامر مسيرة الامة العربية ، بل ـ وبشكل اعم ـ تطلعات العالم الثالث نحو التحرر من الهيمنة والاستقطاب الدولي .

وقد سلّط الكتاب الضوء على اهمية خيار التنمية المستقلة التي اعتمدها عبدالناصر في خطته الخمسية الاولى ، ومدى خطورتها ، وكيف تضافرت التحديات الخارجية والداخلية لافشال هذه التجربة الفذة التي من شأنها لو استمرت ، ان تطلق العنان لإبداعات نهضة عربية شاملة قاعدتها مصر ، توحد المنطقة وتجعل منها قوة دولية مرموقة . وبقدر ما للتنمية المستقلة من اهمية فللديمقراطية والمشاركة في صنع القرار السياسي الاهمية نفسها . فلا مجال لفصل احداهما عن الاخرى فهما مسألتان متلازمتان تكمل احداهما الاخرى وتدعمها وتعززها .

وفي السياق نفسه اكد اغلب فصول الكتاب على شراسة المواجهة الحضارية التي يلقاها العرب من القوى العظمى والتي تحول دون وحدتهم وانعتاقهم . إن ضغط هذه المواجهة يستدعي اعادة النظر بالمسلمات الفكرية لجبهة النضال العربي ، ووضع اسس جديدة تأخذ بالاعتبار ما حدث ويحدث على الساحة العربية .

والكتاب اخيراً ساهم بالتعريف باهمية مصر عربياً ودولياً وحجم دورها في الدفاع عن القضايا المصيرية العربية . كما انه جاء ليضع النقاط على الحروف بأن لا غنى للعرب عن مصر ولا غنى لمصر عن العرب . ولا بد من ان تلعب مصر دورها الحقيقي الذي يتناسب وحجمها وامكانياتها للدفاع عن امنها وامن الوطن العربي ضد حرب الوجود التي يخوضها العرب □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

الصراع العربي الاسرائيلي
بين الرادع التقليدي والرادع النووي

امين حامد هويدي

التنمية من خلال التعاون

Seminar on Development through Cooperation between OAPEC, Italy and South European Countries, Rome Palazzo Barberini, April 7th - 9 th 1981.

Rome: Ente Nazional Idrocarburi (ENI),1981. 3 vols.

د. علي نصار

هذه الحلقة النقاشية هي الخامسة من مجموعة من اللقاءات التي بدأتها اوابك منذ عام ١٩٧٤ . فبناء على مبادرة من الحكومة الايطالية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) قامت المجموعة النفطية ايني (ENI)[١] بالتعاون مع اوابك بتنظيم هذه الحلقة النقاشية . بمعنى آخر يفترض ان الحلقة النقاشية قد ضمت تمثيلاً لأعضاء اوابك (الجزائر ، البحرين ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، العربية السعودية ، سوريا ، والامارات) ولبلدان جنوب اوروبا (قبرص ، فرنسا ، اليونان ، ايطاليا ، يوغوسلافيا ، مالطة ، البرتغال ، اسبانيا وتركيا) .

ويحتاج عرض وثائق هذه الحلقة النقاشية أولاً الى التعرف على هدفها . هنا يحتار القارىء بعض الشيء . ففي ثنايا الوثائق والمناقشات والخطب الافتتاحية قد يكون الهدف واحداً من ثلاثة[٢] .

١ ـ خلق المناخ المناسب لتبادل الافكار بين مناطق جغرافية تختلف عن بعضها البعض ولكنها **تتحد تاريخياً واقتصادياً** .

٢ ـ او حوار بين **البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط** .

٣ ـ او أن هذه الحلقة النقاشية جاءت **لمناقشة تلخيص لدراسة** أشرفت عليها مؤسسة ايني ، وكانت هي الوثيقة التحضيرية الوحيدة التي اتيحت للحلقة[٣] .

وبالطبع يمكن أن تمثل هذه اهدافاً ثلاثة للحلقة النقاشية ، ولكن الخلط بينها قد يضع المتناقشين والقراء في مأزق بالغ . خاصة اذا لم نعط الاهتمام الكافي في مناقشة ـ بين اطراف متباينة حول التنمية من خلال

---

(١) Ente Nazional Idrocarburi, Italy.

(٢) قارن مقدمة الوثيقة .

(٣) الورقة التالية المقدمة الى المؤتمر :
Ente Nazional Idrocarburi [ENI], «Development through Cooperation: The Interdependence Model,».

التعاون ، لماهية وآفاق وبدائل ـ ما يمكن ان نسميه تنمية ومتطلباتها من « التعاون » . ولقد توصلت من خلال قراءة وثائق الحلقة النقاشية الى تحديد هدف واحد وواضح لا يتناقض مع الاهداف الثلاثة اعلاه ، وهو ان هذه الحلقة النقاشية كانت حول **تلخيص لدراسة** قدمها احد الطرفين ، تمثل سيناريوهات محددة سلفاً لحوار بين **بلدان منتجة واخرى مستهلكة للنفط** ، وهذا التمايز بين مستهلكين ومنتجين يجب ان يكفي **للادعاء باتحاد هاتين المنطقتين تاريخياً واقتصادياً** .

واكثر ما يمكن أن يحز في نفس القارىء عند اطلاعه على وثائق الحلقة النقاشية ، ان يتقدم احد الطرفين دون الآخر بدراسة تحضيرية جذابة ، وعلى الاخص عندما يتسلح لها بالنماذج الكمية ويستعرض فيها ما لديه من سيناريوهات باستخدام الحاسبات الالكترونية ، وكلها فنون في متناول العقل والساعد العربيين . مثل هذا الحوار المرتب من طرف ، وحوار اللحظة من طرف آخر ، عادة ما تضيع معه الفرصة لمناقشة الاهداف والتوقعات ومؤشرات التقويم المستخدمة ، وتضيع معه الفرصة الحقيقية لمناقشة سيناريوهات اخرى للطرف الآخر ، حتى ولو ادّعى الطرف الاول غير ذلك . هكذا تضيع عادة فرصة الاتفاق حول مفاهيم « التنمية » و«التعاون »، حتى ولو ادّعي في الخطب الافتتاحية غير ذلك .

بداية الحوار

وتعطينا القراءة السريعة للخطب الافتتاحية ذات الطابع الرسمي للحلقة النقاشية ، والتي تعاون في رئاستها كل من البرتو غراندي رئيس المجموعة ايني ، وعلي عتيقة السكرتير العام للاوابك ، فكرة سريعة عما يمكن توقعه في الحصيلة النهائية .

يرى البرتو غراندي ، ان الدراسة التحضيرية كانت ضرورية كما هي لمثل هذا اللقاء ، حيث يتم « تبادل المعرفة والمعلومات » . فهناك من الامور التاريخية والاجتماعية من الكفاية بحيث لا يحتاج اللقاء كثيراً لمناقشة « التنمية » ، فالتداخل المتبادل ، **او قل التبعية المتبادلة** حقيقة واقعة ، بحيث يجب ان يتقدم النقاش الى موضوعات « التعاون » . ورغم الموضوعية التاريخية ، فإنه يرى ان موضوع « التعاون » لم يناقش بدرجة كافية عبر سنوات ولأسباب منها « التفاهم الحضاري والثقافي » . ولكن هذا « تم اكتشافه الآن وسوف يمكن تعبئته » ! العالم عند البرتو غراندي متشابك بشكل كبير ، ومن هنا فإن الحوار الكبير بين حضارة جنوب اوروبا وحضارة العرب سوف يسهم في الحوار العظيم حول مستقبل العالم . لذلك فهو يقدم مشاركة مجموعة ايني بالدراسة التحضيرية ، وحيث يعلن صراحة ان كل شيء فيها يدور حول الطاقة ، ومنها يتضح التداخل المتبادل « كآفاق وغاية » لكل من اوروبا والوطن العربي . ومن سيناريوهات النموذج المستخدم فهو يقترح تطويراً لصياغة اوسع لا تشمل فقط « النفط مقابل التكنولوجيا » ولكنها تشمل ايضاً **المقدرة والاساليب لتخطيط تنمية البنية الحضارية** ، وفرصة للمشاركة في مشروعات تجارية وصناعية .

وقد تستكمل هدفية اللقاء ببعض الاطراف الاخرى التي تمثل الجانب الاوروبي . فرئيس الوزراء الايطالي ارنالدو فورلاني ، ينبّه الى انه من الضروري على الدول المصدرة للنفط ان تضع خطة انتاج طويلة المدى للنفط تضمن تحسن الاوضاع الاقتصادية ، وعلى الاخص ضمان توسع التجارة العالمية ، « وتسهل تكامل الدول النامية داخل النظام الاقتصادي الدولي تدريجياً » .

وينبّه وزير الخارجية الايطالي الى ان السبعينات قد شهدت مواجهات اقتصادية وسياسية بين المستهلكين والمنتجين للنفط ، وان هذه الآثار السلبية كانت « قائمة على معرفة ناقصة بالمشكلات المحددة » . من هنا كما يذكر وزير الخارجية الايطالي فإن دراسة مجموعة ايني **توفر معرفة عميقة بالحقائق الاقتصادية وتوفر سبيلاً للوصول للاهداف المشتركة** . الدراسة تمهد لحوار يبدأ من الايمان بالمصالح المشتركة ولا يبدأ من المواجهة .

ونستكمل عرض الطرف الاوروبي بالخطب الافتتاحية بحديث بيير ايغرا وزير البحث الفرنسي . فهو يدعو الى مبادلة النفط والتمويل من طرف مقابل التقنية من الطرف الآخر . ويحاول اثبات ان تقنيات المعلومات والكائنات البيولوجية سوف توفر كثيراً في استخدام الطاقة حرصاً على المستقبل . ثم يتحدث بصراحة شديدة **مهاجماً ما يسمى بالتكنولوجيات الموائمة** والشكل الحالي لنقل التقنية ، ويعرض شكلاً مناسباً هو حاجة البلدان النامية لأكثر التقنيات تقدماً مع خلق الظروف الحضارية لها من خلال « التعاون » في تدريب المهندسين والبحاثة من البلدان النامية . وهو في النهاية يعبر عما يطرحه امام الحلقة النقاشية من ان الغاية هي النفط مقابل التقنية .

ولنستعرض في المقابل موقف الطرف العربي . فقد حذر يوسف احمد الشراوي وزير التنمية والصناعة بالبحرين من حقيقة التبادل التجاري بين المنتجين والمستهلكين ، وبأن المنتجين في الحقيقة انما يتنازلون عن اصول رأسمالية وامام مستقبل لا يمكن ضمان امنه . كذا اوضح امام المؤتمر بأن « التنمية » يجب ان تشمل في مناقشتها موضوعات اخرى عديدة غير المطروحة بالحلقة النقاشية .

وعلى الرغم من ان السيد عبد السلام الزقعار وزير النفط الليبي قد افاض فيما يسمى بعلاقات تاريخية ، واوضح انها كانت اقرب الى الروابط الاستعمارية والاستغلالية منها الى اي روابط حضارية او غيرها ، الا انه قد **وصل لنتائج قريبة من السابقة** ، وهي ان المطلوب هو معدلات وقواعد انسب للتبادل التجاري العالمي . بل وقد اظهر حرصه على النظام النقدي الدولي في دعوته لسياسات تضمن استقرار سوق التمويل بالعالم .

وبعد عرض سريع قدمه تايه عبد الكريم وزير النفط العراقي لمساهمة الحضارة العربية في مجالات الحضارة المختلفة والمعاصرة ، اظهر الايمان العميق بالحوار بين الحضارات ، والذي وجد في الماضي ويخلق الاساس لحوار معاصر . وقال أن العلاقات بين الوطن العربي واقطار جنوب اوروبا **قد تطورت بشكل ايجابي في العقد الاخير** لتغطي المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية بسبب التفاهم المشترك بين الطرفين ، وبسبب تحكم البلدان العربية في احتياطياتها النفطية وسعيها الى التعاون المتكافىء المباشر مع بلدان اوروبا . ثم دلل على انخفاض القيمة الحقيقية لعائدات النفط . ويقرُّ اقراراً ايجابياً بأن الفجوة بين البلدان النامية والمتطورة ترجع الى فترات الاستعمار وتمثل عقبات امام مشروعات التنمية ، وبأن تصدير **النفط هو تضحية بأصول رأسمالية** . ولكن وزير النفط العراقي **يتصور للخروج من هذا ايضاً تضحيات من الجانب الآخر** تتمثل في تعديلات في نظام التبادل التجاري وشروط نقل المعرفة من الطرف الآخر .

وبالاضافة الى مذكرة في نهاية خطب الافتتاح ذكر امين عام الاوابك ، علي عتيقة من ان الحضور يتحدث عن اوابك وكأنها منظمة لسياسات النفط بينما هي منظمة اقليمية للتنمية . وأحب ان اثير بادىء ذي بدء أن الافتتاح والدراسة التحضيرية **لم يتعاملا مع الوطن العربي ككيان واحد بدءاً من مصالح وتحديات معينة** ، وانه كان من الاجدى التغلغل في مفهوم التنمية لنبتعد ولو قليلاً عن افكار تنموية سادت في الخمسينات والستينات من هذا القرن .

الوثيقة الاساسية : نموذج للتبعية المتبادلة *Interdependence Model*

تضم الوثيقة الرئيسية للدراسة التحضيرية حوالى الف صفحة ، اختصرت الى خُمس عدد الصفحات في الكتاب الذي وزع وطبع مع مواد حلقة النقاش ، ثم اختصرت الى حوالى ٢٥ صفحة في العرض الشيق الذي قدمه مارشيلو كوليتي (المشرف على الدراسة) في بداية اليوم الاول لفترة حلقة النقاش . هكذا يمكن القول أن الصفحات الخمس والعشرين لا تتضمن الا نتائج التحليل والتنبؤ دون الاشارة الى الافتراضات الحقيقية وراء كل سيناريو تم عرضه . وان الكتاب الذي وزع في الندوة حول « التنمية من خلال التعاون » **لا يتيح فرصة حقيقية لمناقشة كل الافتراضات وعلى الاخص قاعدة المعلومات التي قام** عليها التحليل الكمي .

وإذا ما كان كاتب هذه السطور يؤمن **بأن النتائج في مثل هذه الانشطة** والتي يمكن ادراجها تحت مسمى حركة « النماذج العالمية Global Models » **لا تختلف كثيراً عن الافتراضات** التي يبدأ بها بناء النموذج ، فمن الانسب في هذه الحالة الرجوع الى مرجعين صدرا عن مركز دراسات الوحدة العربية حول استشراف المستقبل[٤] . في هذين المرجعين يمكن بالمماثلة اكتشاف الكثير من المغالطات التي احتواها نموذج التبعية المتبادلة (او التداخل المتبادل) ،والذي اجتمع حوله هذا الجمع .

وتتضمن المحاذير المشار اليها بهذين المرجعين اموراً تكررت ايضاً في هذا النموذج . من هذه الامور : (أ) عدم مشاركة الاطراف الاخرى (في هذه الحالة ممثلو الوطن العربي) في صياغة الافتراضات والاهداف ؛ (ب) الفصل التعسفي بين مناطق العالم بحيث يتضخم حجم الدول المستهلكة للنفط على حساب حجم الدول المصدرة له ؛ (ج) عدم ترجمة الاهداف التنموية للوطن العربي ـ بما فيها التغيرات الهيكلية المطلوبة ـ في معلمات وثوابت النموذج ؛ (د) الاقتصار على انواع متحيزة من السيناريوهات ؛ (هـ) اهمال الزراعة بشكل لا يتناسب مع حدة ازمة مصادر الغذاء بالوطن العربي ؛ (و) افتراض التوجهات التكنولوجية والاستهلاكية نفسها في تصور آفاق الوطن العربي ، رغم ان آفاق الغرب الصناعي تتضمن الكثير لمحاربة الآثار السلبية لهذه التوجهات ، وهكذا .

ولكنه يمكن للقارىء ومن الوهلة الاولى

---

(٤) ابراهيم سعد الدين وآخرون ، **صور المستقبل العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، وعلي نصار، **الامكانات العربية : إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .

تبين بعض اشكال التحيز داخل النموذج ، بالاضافة الى التصميم النفطي الصرف للعلاقة . هنا نجد ان النموذج قسّم الى ثلاثة اجزاء رئيسية ، الاول يشمل اقطار الاوابك والثاني يمثل اقتصاد الدول الصناعية الغربية والثالث يمثل التشابكات بين الجزئين الاولين . وفي حين تضم المجموعة الاولى اقطار الاوابك ، لا تضم المجموعة الثانية الا ستة بلدان صناعية هي : الولايات المتحدة واليابان والمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا . وقد لا يخفى على القارىء ان هذه لا تمثل جنوب اوروبا ، بل ان جنوب اوروبا فيها لا تمثله الا ايطاليا . ورغم ان النموذج في سيناريوهاته يصل بآفاقه حتى عام ١٩٩٠ نجد انه يستخدم نماذج نمطية لكل اقطار الاوابك لا تأخذ في الاعتبار التمايز بينها ، إن لم يكن الآن ففي آفاقها المستقبلية . وحيث نجد ان النموذج تجميعي تماماً (macro) ، ولا يحدد لكل قطر من اقطار الاوابك اجماليات تتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مقسماً الى قطاعات هي إنتاج النفط والصناعات التحويلية ، الادارة الحكومية ، التجارة ، المال ، الطاقة ، النقل ، التعدين ما عدا النفط ، الزراعة ، بالاضافة الى الميزان التجاري ، والدخل المتاح ، الاستهلاك الخاص ، الاستهلاك العام ، ومعدل التضخم .

وقد لايخفى على القارىء ما في هذا التقسيم من تحيّز وآثار متوقعة مسبقاً على اي نتائج تحليلية . في مقابل ذلك فلكل بلد من البلدان الصناعية نموذج تجميعي وآخر للتشابكات القطاعية ، حيث يتضمن النموذج التجميعي ٦٠ معادلة ونموذج التشابكات القطاعية عدة مئات من المعادلات ، ولا بأس عند هذه المرحلة من بناء الجزء الثالث من النموذج والذي يمثل التشابكات بين مجموعتي الدول يركز على حركة النفط وفوائض رؤوس الاموال بالاضافة الى خمس مجموعات يتم تجميعها هي منتجات الغذاء والزراعة ، المواد الاولية ، المنتجات الاساسية ، السلع الاستثمارية ، وسلع صناعية اخرى. ولا بأس ايضاً من إضافة واضحة لكل من بلجيكا وهولندا واسبانيا وكندا ، ولكن في المقابل يتم تجميع دول العالم النامي كله في ثلاث مجموعات ويضاف اليها مجموعة رابعة تمثل دول التخطيط المركزي .

التحيّز والتعسّف في اللحظات الاولى لبناء الاداة التحليلية المتمثلة في النماذج يفرضان نفسيهما تماماً على نتائج التحليل ، من هنا كانت ضرورة تسلح ممثلي الاوابك في الحوار بدراسة مقابلة ، ومن هنا كان النداء المخلص دائماً بضرورة قيام دراسات عربية لاستشراف آفاق الوطن العربي في ضوء افتراضات مغايرة وسيناريوهات بديلة . إن وجود مثل هذا التحضير سوف يخدم مثل هذا الحوار كثيراً ويضاعف من مكاسبه من وجهة نظر المصالح العربية .

وقد يعطي الجدول التالي فكرة عن النتائج الاجمالية (والتي تعرض عادة في المناقشات دون الدخول في تفاصيلها) التي يحاول الوصول اليها ، وذلك في تطبيقه على سيناريوهين رئيسيين ، لمقارنة عائد « التعاون » مع عدمه .

السيناريو الاول : استمرار تذبذب السياسة السعرية للنفط ، مع تحقق ٥٤ بالمائة زيادة حقيقية في سعر النفط عبر الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ . وهنا يفترض ان الدول الصناعية الرئيسية ترد على ذلك بخفض مستويات الانتاج .

السيناريو الثاني : وهو سيناريو التعاون ، حيث تضم مجموعة من

الافتراضات مؤداها الحفاظ على معدلات التبادل الحقيقية بين مجموعتي الدول ، وتحقق زيادة حقيقية في سعر النفط عبر الفترة نفسها لا تزيد عن ٣٤ بالمائة . وباقي الافتراضات فهي تعني تحسن الظروف العالمية للتجارة والانتاج .

معدلات النمو السنوي المتوسط ، للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠
(نسب مئوية)

المتغير	السيناريو الاول	السيناريو الثاني
الناتج المحلي الاجمالي (الاوابك)	٣,٨	٦,٢
الناتج المحلي الاجمالي (الدول الصناعية)(١)	٢,٣	٣,٣
الاستثمار (الاوابك)	٦,٥	١٠,٣
الاستثمار (الدول الصناعية)	٣,٣	٤,٩
العمالة (الاوابك)	٢,٥	٣,٥
العمالة (الدول الصناعية)	١,٠	١,٦
سعر النفط(٢)	١٢,٧	١١,١
السعر النسبي للنفط(٣)	٤,٤	٣,٠
واردات الاوابك من الدول الصناعية	٧,٦	١٢,٦
صادرات الاوابك	٠,٣	٢,٥
صادرات الاوابك من الهيدروكربونات الى الدول الصناعية	١,٦(-)	١,٦
التجارة العالمية	٣,٢	٤,٩

(١) تشمل فقط الولايات المتحدة ، اليابان ، المانيا الاتحادية ، فرنسا ، ايطاليا والمملكة المتحدة .
(٢) دولار للبرميل من نفط السعودية .
(٣) رقم قياسي للسعر الحقيقي ، حيث قيم سعر النفط بأسعار واردات الاوابك .

وقد نلاحظ ان الافتراضات قد لا تختلف كثيراً عن النتائج . وقد نلاحظ الافتراض الضمني بأن السياسة المتذبذبة للاوابك هي المسؤولة عن كل مشكلات العالم الاقتصادية . ولا مانع من ان يستنتج النموذج بعض التحسن الطفيف في مناطق العالم الاخرى بالشرق الاوسط وآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وفي المقابل يمكن أن تقبل هذه النتائج المناقشة حول اوضاع الديون ، وإهمال التغيرات الهيكلية المطلوبة لتنمية البلدان النامية ، واستحالة قبول نتائج النموذج مع درجة التقسيم الاقليمي للعالم في بناء النموذج .

وأتذكر في هذا الصدد مجموعة المحاولات التي قامت بها مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية (معهد التخطيط القومي ـ القاهرة) حيث كان يثبت امامها دائماً أنه دون تطوير افتراضات ومسلمات النماذج ، لا تتغير النتائج بشكل ملموس ،

مهما كانت السيناريوهات المستخدمة . لذا فإن عليّ ان احذر بقوة من مخاطر مناقشة نتائج مثل هذه المحاولات دون الدخول بعمق في تفاصيل الافتراض . واكثر من هذا يجب ان احذر من مخاطر استخدام هذا النموذج من قبل الاطراف العربية . ومع كل احترامي لمساهمة علي عتيقة في المناقشات وإلحاحه على النظر الى الاوابك على انها منظمة للتنمية ، فإن ما ينقص هو توافر ادوات تحليلية ناحية الطرف العربي (بما يشمله ذلك من تحديد للأهداف ونظريات التنمية والنماذج والدراسات المستقبلية ، ويقوم بذلك ابناء الوطن العربي) .

بقية الحوار

لقد حكم هذا النموذج وتقبله والشكل التعسفي للتقسيم الى موضوعات عبر الايام الثلاثة للمؤتمر ، طبيعة المناقشة ، وطبيعة ما تم من تلخيص في اليوم الاخير . وارى ان هذا كان متوقعاً . وادعو القارىء الى جولة في هذه الوثائق ، بعد هذا العرض السريع □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الدول العربية
الواقع والطموح

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

وجهة نظر اخرى حول ندوة روما
« التنمية من خلال التعاون »

د. مسلم الخياط

مقدمة

اعتاد قطاع مهم من الرأي العام العربي النظر الى المؤتمرات العلمية وندوات البحث والحلقات الدراسية على انها تظاهرة يقال فيها ما يقال ، ثم يسدل الستار على مبدأ « قل كلمتك وامش » ، ومن ثم « يقضي الله امراً كان مقضياً » .

ولعل اخطر ما في هذه النظرة انها تكرس نزعة ضيق النفس وقصر النظر لدى العاملين في الحقل الثقافي والعلمي ، وتجعل منظمي المؤتمرات يميلون الى الحصول على نتائج براقة ، وإن كانت وهمية ، وتدخل في عالم النسيان حتى المناسبة اللاحقة حيث تظهر نتائج جديدة لا علاقة لها بالاولى رغم انها قد تكون نفسها في كثير من الاحيان .

وتجنباً لهذا المنزلق ، فقد درجت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) على المساهمة في نشاطات ـ بل تنظيمها في كثير من الاحيان ـ متسلسلة ذات بناء تراكمي بحيث يشكل كل مؤتمر او ندوة او لقاء تقدماً نوعياً على سابقه وتسمح الفترة المنقضية بين النشاطين بتعميق النتائج القائمة وتحضير المقدمات لنتائج جديدة .

وقد شملت الندوة المواضيع التالية

- الطاقة والتنمية الاقتصادية
- تطوير مصادر الطاقة
- التكنولوجيا وتطوير القوى العاملة
- تخوم جديدة للعلم والتكنولوجيا
- الوضع الحالي للتعاون والتنمية بين دول جنوب اوروبا والوطن العربي
- مشاكل وآفاق الاعتماد المتبادل

وفيما يتعلق بالنقطة الاخيرة تقدمت ايني بنموذج الاعتماد المتبادل كمساهمة علمية في سبيل تطوير الحوار القائم[1] . لذلك ، فلا داعي ابداً للحيرة في اهداف هذه الندوة ، فهي كما نرى متعددة بالتعريف ، وإن كانت

(١) نشرت وقائع الندوة باللغة الانكليزية في مجلدين بعنوان **التنمية من خلال التعاون: ندوة إيني ، الاوابك ودول اوروبا الجنوبية** . كما خصصت مجلة الطاقة الايطالية *ENERGIA* عدداً خاصاً لخلاصة الوقائع ، اما نموذج الاعتماد المتبادل فقد نشرته ايني على مسؤوليتها في ثلاثة مجلدات منفصلة .

تصب في مصب واحد الا وهو تسخير النفط العربي لتنمية الوطن العربي، ومحاورة الاطراف الاخرى من هذا المنطلق . وبالتالي ، فإن من تختلط عليه غاية الندوة بسبب تعدد اهدافها ، يكون قد اخطأ من حيث اصاب ، اذ ان الامر هو بالفعل كذلك .

واذا طبقنا مبدأ التسلسل التراكمي على هذه الندوة فإننا نرى انها شكلت بالنسبة للاوابك :

ـ « الحلقة الخامسة في سلسلة ندوات نظمتها الامانة العامة للمنظمة مع بلاد مستهلكة للبترول ، منفردة ومجتمعة من اجل تبادل الآراء والافكار الصناعية واتاحة الفرصة للساسة والخبراء والمختصين العرب للاتصال بنظرائهم في البلاد الصناعية والتحاور والتناقش معهم في المشاكل القائمة ، ولتوضيح وجهة النظر العربية في سلامة مواقفها وشرعية ما اتخذته من قرارات على المستويين : السياسي والاقتصادي . وكذلك التصدي للحملة الشرسة المعادية للعرب بتعميم وجهة النظر العربية عن طريق وسائل اعلام البلدان الصناعية نفسها » .

وفي هذا المجال كانت المساهمة العربية اساسية وشملت محاضرات من قبل عدد من وزراء النفط العرب ومن كبار الرجال العاملين في الصناعة النفطية والاقتصاد والمال والبحث العلمي العرب ، والمسلمين كالبرفسور عبد السلام ، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء .

ـ بداية لنشاط جديد في مجال النمذجة الاقتصادية واستخدام الحاسبات الالكترونية في تكوين بنوك المعطيات من ناحية وفي التوقع والاستقراء الاقتصادي من ناحية اخرى .

وسنتعرض هنا للوجه الاخير من الموضوع بسبب جدته وحداثته واهميته البالغة بالنسبة لبحوث الطاقة في الوطن العربي . وقد ارتأينا عرضه في قسمين : الاول يستعرض موضوع تطور النمذجة الاقتصادية في السبعينات ، اما الثاني فيشرح موقف الاوابك من هذا العلم واستعدادها للمساهمة فيه كجزء من مهامها التنموية العربية .

اولاً : تطور النمذجة الاقتصادية في السبعينات، آماله ومخاوفه

تجنباً لقرائنا الكرام مغبة تكرار ما نشر سابقاً في هذه المجلة حول الاستشراف المستقبلي وبناء النماذج الاقتصادية فإننا سنكتفي بعرض هذا الموضوع من وجهة نظر نظرية البحث الفعّال «Heuristics» والتي تجمع الاهتمامات النظرية الى ضرورة الوصول لنتائج عملية يمكن التحقق من فاعليتها .

١ ـ تعريف النموذج

النموذج هو تقليد شكلي للعالم الحقيقي يهدف الى اعطاء متخذي القرارات صورة مرتبة او انعكاساً عن الواقع وآلياته الاساسية بغية مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة . والنموذج قد يأخذ الشكل المنطقي او الرياضي او الاحصائي وغالباً ما يجمع بين هذه الاشكال .

٢ ـ صفات النموذج الجيد

ا ـ ترتيب وتنظيم المعطيات المتوفرة بشكل يسمح برؤى جديدة ويساعد على تفسير هذه المعطيات .

ب ـ خدمة الاغراض البحثية عن طريق طرح اسئلة جديدة واستدراج معطيات جديدة .

ج ـ المساعدة على القيام بتوقعات مهمة قابلة للتحقق او الرفض (Testability) .

د ـ تشكيل قاعدة لتجميع قياسات دقيقة .

هـ ـ الابتكار والجدة .

و ـ البساطة ما أمكن ذلك .

٣ ـ منشأ وتطور فكرة النموذج

لا شك ان فكرة التمثيل والنمذجة قديمة قدم الفكر الانساني وقد بدأ علم الهندسة كتبسيط لعلم المساحة واعتبرت الرياضيات الصورة المثلى للتنظيم الكوني وأطلق فيثاغوراس قوله الشهير : « كل شيء عدد » .

وقال سبحانه وتعالى في عزيز كتابه : (**لا يستحي الله ان يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها . فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلاً يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً . وما يضل به الا الفاسقين**) . وفي الاساطير اليونانية قصة معبرة الا وهي قصة صراع برسوس وميدوزا ، وتوحي بالطابع المزدوج لفكرة النموذج .

« تقول الاسطورة ان ميدوزا امراة شريرة ذات عيون محدقة (لعلها احداق المشاكل التي اذا نظرنا اليها مباشرة أصبنا بالشلل) ، وانياب ثاقبة وشعرها من الافاعي الملتوية (وهي بذلك ترمز الى تعقيد وخطورة عالم لا يعرف المرء من اين يتناول مشاكله بالحل) . ويتعين على البطل الاسطوري برسوس قتالها لكنه لا يستطيع ان يواجهها مباشرة خوف الشلل من نظراتها ولا يستطيع في الوقت نفسه ان يرى كل انيابها والافاعي المنطلقة من راسها . فتعطيه الآلهة اثينا درعاً براقاً يستخدمه كدرع ومرآة يرى فيها افاعي ميدوزا دون النظر اليها مباشرة ، ويقتلها واحدة واحدة ثم يقتل صاحبتها » .

وهذه الاسطورة تظهر الطابع المزدوج للنموذج فهو قد يكون درعاً نتقي به النظر الى الواقع ونختبىء خلفه كما قد يكون مرآة تساعدنا على تمييز المشاكل ومعالجتها واحدة واحدة .

وفي العصر الحديث ، فإن فكرة النموذج العلمي الحديث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية ظهرت في مجالين هما :

أ ـ الاقتصاد القياسي : وهو علم استقرائي احصائي يلخص سلوك المتحولات الاقتصادية وعلاقتها بعضها بالبعض الآخر بواسطة معادلات رياضية عشوائية ، وقد بدأ هذا العلم يحبو في منتصف الثلاثينات على ايدي تينبرغن ، ومن ثم تطور على ايدي كوبمانز ، وتايل وغولدبرغر وكلاين .

وقد ظهرت عيوب هذا المنهج من خلال اربع خصائص :

(١) احادية العلم مقابل التعددية الضرورية .

(٢) يكشف الارتباطات بدلاً من الاسباب .

(٣) يظهر الميول والاتجاهات وليس الاحداث .

(٤) لا يحتوي حلقات تغذية مرتدة «Feedback Loops» .

ب ـ ديناميكا النظم : عملياً دخل هذا العلم حيز الشهرة عام ١٩٧٢ بواسطة تقرير نادي روما[٢] . وقد سبقه عام ١٩٧١ كتاب فورستر بعنوان **ديناميكا العالم**[٣] . وهو الكتاب الذي وضع الاسس المنهجية لتقرير نادي روما .

---

(٢) عنوانه الدقيق :

Donella H. Meadows et al., eds., *Limits to Growth: A Report to the Club of Rome on the Predicament of Mankind* (New York: Universe, 1972).

(٣) Jay W. Forrester, *World Dynamics* (Cambridge, Mass.: Wright Allen, 1971).

ثم تطور هذا المنهج على ايدي كثير من العلماء اتوه من آفاق علمية مختلفة كالرياضيات والعلوم الدقيقة ، والهندسة الكهربائية ، وعلم الحواسب الالكترونية والديناميكا الحرارية وعلوم الحياة والكائنات الدقيقة . وقد توّج هذا الجهد بقرار مؤتمر قمة نيكسون ـ بريجنيف عام ١٩٧٢ بتأسيس معهد عالمي لدراسات النظم التطبيقية في فيينا «IIASA» .

ويتميز هذا المنهج بدراسة اي موضوع بصورة متكاملة مع كل ردود الفعل الممكنة الناتجة عن محدودية النظام الذي يدور فيه النموذج وردود فعل العالم المحيط على تطوراته .

٤ ـ تطور علم النمذجة الحديث

أدى انصهار العلوم المذكورة اعلاه بالاضافة الى استخدام الحاسبات الالكترونية السريعة جداً الى تطوير استخدام النمذجة الرياضية والاقتصادية في دراسة كل مشاكل العصر واصبحت جميع الدول المتقدمة ومراكز البحوث (IIASA) ومعهد بروكينغز وشركة راند ومعهد وارتون ، ومعهد باتيل في جنيف بالاضافة لحلفي الاطلسي ووارسو والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تحضر لكل قراراتها بواسطة نماذج اكثر فاكثر تعقيداً تحاكي الواقع وتعطي النتائج المتوقعة لأي قرار او حادث مفترض .

واهمية ذلك ليست عملية فقط ، بل هي نظرية ايضاً وتسمح بامتحان اية فرضية علمية على ضوء علم المعرفة الحديثة والجدير بالذكر ان نظرية المعرفة الحديثة تجاوزت الاستقراء التقليدي كوسيلة لبناء المعارف الجديدة واستعاضت عنه بمعيار « قابلية النظرية للاثبات او الدحض بواسطة التجربة » كما شرحها كارل بوبر في كتابه **منطق البحث** (٤) . ولا شك انه في الحالات المعقدة فإن النماذج هي وحدها القادرة على اعطاء نتائج قابلة للاثبات او الدحض .

ثانياً : موقف الاوابك من موضوع النمذجة

تسعى الاوابك الى الاستفادة من كل تقنية او منهج جديد في بحوث الطاقة ، بل تهدف الى نشره في الوطن العربي عن طريق الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات المختلفة التي تنظمها وتشارك فيها . وفي عام ١٩٧٩ عرض الجانب الايطالي المنظم لندوة روما على الامانة العامة للمنظمة المشاركة في اعداد نموذج الاعتماد المتبادل واعتذرت الامانة العامة لاسباب لا داعي لشرحها ، غير ان هذه الاسباب قد يعززها تخوف الاخصائيين من ان تكون المعلومات المتوفرة غير دقيقة لدرجة كافية لتبرير استخدام نموذج متطور جداً .

وبالمقابل وبعد ندوة روما في نيسان / ابريل عام ١٩٨١ قامت المنظمة بتنظيم ندوة في الكويت مخصصة هذه المرة لنموذج الاعتماد المتبادل بتاريخ ١٤ ـ ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

وقد حضر هذه الندوة من الجانب الايطالي ممثلون عن شركة ايني واجيب واسوريني ومعهد باتيل السويسري ومستشارون

---

(٤) *Logik der Forshung*, 2nd ed. (1969).

مختلفون ، وحضر عن الجانب العربي د. محمد العمادي رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والسيد عبدالله السعودي رئيس المؤسسة المصرفية العربية ، ود. عدنان شهاب الدين مدير عام معهد الكويت للابحاث العلمية والاستاذ بوصفارة عن جامعة الدول العربية ود. محمد الامام عن صندوق النقد العربي ، وممثلون عن المعهد العربي للتخطيط والشركة العربية للاستثمارات البترولية ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومنظمة التنمية الصناعية العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ووزارة النفط الكويتية ومعهد اكسفورد للطاقة ، وبالطبع تمثلت الاوابك بخبرائها ضمن وفد برئاسة الامين العام د. علي احمد عتيقة .

١ ـ تعريف نموذج الاعتماد المتبادل

يفترض النموذج ان سياسة الاسعار النفطية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار وضع وتطور اقتصاديات الدول الصناعية ، كما ان الدول الصناعية يجب ان تضع سياساتها الطاقية على ضوء اسعار النفط ويؤثر هذا التداخل على حركة تجارة السلع والخدمات ، وعلى التدفقات المالية بين الكتلتين وعلى المساعدة في التنمية ونقل التكنولوجيا . وبالتالي يمكن للدول الصناعية والنفطية ان تتبع استراتيجيات متدرجة من التعاون والتنسيق التام في سياساتها الى الاستقلال التام . ويهدف النموذج الى اعطاء تقديرات كمية لنتائج كل من هذه الاستراتيجيات .

٢ ـ آراء وانتقادات الجانب العربي

كانت مساهمة الجانب العربي مثيرة من حيث شموليتها ومستواها الفني وتناولت جوانب متعددة تراوحت بين مؤشرات النموذج الى نتائجه الاقتصادية والسياسية العامة واهمها كان :

أ ـ يجب الاخذ بعين الاعتبار ان مصالح اي من المجموعتين من الاقطار ليست متطابقة تماماً ، وهذا يشكل عقبة في طريق تحقيق هذا النموذج .

ب ـ ليس بالضرورة ان تكون السياسة الاقتصادية للدول الصناعية انكماشية في حال ارتفاع اسعار النفط بل ان الواقع اثبت ان هذه السياسة كثيراً ما تكون تضخمية في هذه الحالة .

ج ـ لم يحدد للنموذج دالة المنفعة لكل مجموعة بشكل واضح ، فمثلاً زيادة الناتج المحلي الاجمالي ليست معياراً جيداً لقياس المنفعة في دول الاوابك .

د ـ لم يأخذ النموذج بعين الاعتبار عموم قطاع الطاقة ، لذلك فإن توسيع النموذج كي يشمل مجمل قطاع الطاقة سيمكن الاقطار الصناعية من مقارنة تكاليف النفط المستورد بتكاليف الطاقة المنتجة محلياً وبالتالي يمكنها من وضع مقارنات للربح والخسارة في حالات مختلفة من درجات الاستقلال في الطاقة ، كما يمكنها من وضع سياسات افضل للتسعير .

هـ ـ اهمل النموذج القطاع النقدي لذلك فمن الضروري توسيعه بهذا الاتجاه كي يأخذ بعين الاعتبار تأثير تغير سعر الفائدة وتكليفات السيولة المحلية على الفعاليات الاقتصادية وحركة رؤوس الاموال .

و ـ النموذج كينزي ، وتلعب فيه الصادرات الدور الاساسي في تحديد الدخل القومي والانتاج والعمالة وان ملاءمة مثل هذه النماذج لتحليلات الامد الطويل امر مشكوك

فيه ، خاصة ان اقطار الاوابك لا تعاني بالضرورة من طاقات انتاجية فائضة او عاطلة .

ز - ركز النموذج على السنوات العشر المقبلة ، غير ان اقطار الاوابك التي تعتمد على النفط الناضب مهتمة اكثر بالمستقبل الابعد من عشر سنوات لتقويم استراتجيتها المفضلة .

كما عرض الجانب العربي دراسة مقارنة لتوقعات النموذج عن عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ (١٩٨١ جزئياً) وما حصل فعلاً في الاقتصاد العالمي مبرزاً الفوارق الكبيرة بين التوقعات والوقائع . واخيراً عرض الجانب العربي ان يستفاد من الدروس السابقة ومن الانتقادات المذكورة اعلاه وان يجري بناء نموذج جديد :

(١) يشمل جميع الاقطار العربية وليس اقطار الاوابك فقط .

(٢) يشمل القطاع النقدي .

(٣) يركز على استراتيجيات التصنيع ونقل التكنولوجيا .

(٤) يدخل سياسات الحفاظ على الطاقة .

(٥) يراعي حق الدولة العربية في تأمين اقتصاد قادر على الديمومة في عصر ما بعد النفط .

(٦) اظهار الآثار الايجابية لاستراتيجيات التعاون العربي العربي .

التطورات الاخيرة

في هذه الاثناء اتخذ مؤتمر الطاقة العربي الثاني المنعقد في الدوحة في آذار / مارس ١٩٨٢ ، قراره بتكليف الاوابك مسؤولية اقامة مركز عربي لدراسات الطاقة، ولما كان هذا المركز سيشمل بنكاً لمعطيات الطاقة لكل البلدان العربية فإن المنظمة باتت على اهبة ان تكون قادرة على القيام فعلياً بالدراسات الاستشرافية المستقبلية المعتمدة على النماذج الاقتصادية الرياضية .

وفي هذا الصدد وضع وفد من الامانة العامة برئاسة د. عبد العزيز الوتاري الامين العام المساعد للمنظمة مع خبراء ايني برئاسة مارسللو كوليتي في اوائل شباط / فبراير ١٩٨٣ ،مشروعاً لبناء نموذج جديد بعنوان « اوابك ٢ » يأخذ بعين الاعتبار الانتقادات على النموذج الاول ويشارك في وضعه وبنائه وتصميمه بالتساوي خبراء عرب من المنظمة ومن المنظمات والجهات العربية الاخرى الراغبة في ذلك .

وحتى لا يظل هذا المشروع منعزلاً فإن المنظمة تقوم بالاتصالات الكثيفة من كل الجهات العربية المعنية لاشراكها او التنسيق معها على الاقل،ومن ضمن هذه الاتصالات المباحثات التي اجريت مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية (ادارة الدراسات الصناعية الشاملة) لتنسيق النموذج المذكور مع مشروع « الاطر العامة للدراسات القطرية والقطاعية والدراسات الشاملة» الذي تقوم به الادارة المذكورة .

وتأمل المنظمة بعد تنفيذ هذا النموذج الذي قد يستغرق عاماً ونصف العام ان تكون قد اصبحت جهة عربية قادرة في مجال تصميم النماذج المستقبلية وان تكون مستعدة (عملياً) لمساعدة اية جهة عربية تحتاج الى خبرتها في هذا الموضوع □

* مؤتمرات

ندوة « المشروعات الصناعية العربية المشتركة »

الدوحة ، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

د. عبد الوهاب حميد رشيد(*)

١ ـ تعريف موجز بالندوة

انعقدت ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة في الدوحة (قطر) خلال الفترة ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، بالتعاون بين منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) وبين منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) .

جاءت الندوة بغية تحقيق اهداف محددة تتلخص في :

ـ مناقشة عوامل ومبررات قيام المشروعات الصناعية العربية المشتركة كمدخل رئيسي للتعاون والتنسيق والتكامل.

ـ دراسة تجربة اقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ومناقشة المعوقات التي صاحبتها في مراحل الاعداد والتأسيس والتشغيل .

ـ تحديد مستلزمات ومقومات نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة .

شارك في الندوة ستة وسبعون خبيراً معظمهم من العاملين في المؤسسات العربية المختلفة من منظمات وصناديق ومعاهد ومشروعات عربية مشتركة . بينما عرضت في الندوة خمس وعشرون دراسة مؤسسية وبحثية تناولت احد عشر موضوعاً ، كما هي موضحة ، والتي سيرد عرض مكثف عنها في الخطوة التالية :

ـ مفهوم المشروع العربي المشترك من الناحية التكاملية .

ـ مزايا ومنافع المشروعات الصناعية العربية المشتركة .

ـ عرض عام للمشروعات الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها .

ـ دور القطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة .

(*) الآراء والملاحظات الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن مواقف المعهد العربي للتخطيط بالكويت حيث يعمل الباحث .

- المشروعات العربية المشتركة والتعاون الصناعي العربي .

- المشروعات العربية المشتركة في الصناعات النفطية اللاحقة للانتاج .

- العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات العربية المشتركة .

- طرق تمويل المشروعات العربية المشتركة .

- مسألة العمالة في المشروعات العربية المشتركة .

- الجوانب القانونية والتنظيمية للمشروعات العربية المشتركة .

- تجربة المؤسسات العربية في اقامة المشروعات العربية المشتركة .

٢ - نبذة عن موضوعات الندوة

تشكل الجوانب المفاهيمية اكثر الموضوعات التي ناقشتها اوراق الندوة . فبالاضافة الى الورقة الرئيسية (د. لبيب شقير) التي ركزت على المفهوم التكاملي للمشروعات المشتركة في خلق الآثار التكاملية بين الاطراف المساهمة واقامتها وفق استراتيجية معينة وفي اطار التنسيق طبقاً لخطة محددة .. فإن ثلاث عشرة ورقة اخرى قد تعرضت بشكل او بآخر لهذا المفهوم .

وعموماً فقد بقيت هذه الآراء تحوم حول مساهمات سابقة سواء فيما يتعلق بأسس اقامة هذه المشروعات وآثارها او التفرقة بينها وبين الشركات الاحتكارية الدولية (المتعددة الجنسية ، الدولية ، ما فوق الوطنية ، العابرة للحدود الوطنية) او استبعاد مشروعات ومؤسسات معينة من نطاق المشروعات العربية المشتركة (المشروعات المشتركة خارج الوطن العربي وان اقيمت بمساهمة عربية مشتركة ، المشروعات العربية - الدولية ، المشروعات القطرية بما فيها صناديق التمويل - التنمية ، مؤسسات التمويل والصناديق والمنظمات العربية) .

يضاف الى ذلك اعتبار مساهمات أخرى ضمن المشروعات العربية المشتركة (المشروعات التي تقام في قطر معين طالما ان قرارات انشائها تتم بصفة جماعية كجزء من منظومة مشروعات متكاملة توزع بين الاطراف المساهمة وفقاً لبرنامج - خطة - متفق عليه مسبقاً ، المشروعات العربية المشتركة في مجال الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية) .

وقد نوقشت مزايا ومنافع هذه المشروعات في اثنتي عشرة ورقة ، الا ان الورقتين الرئيسيتين تجاوزت كل منهما تعدد الاهمية والمنافع الى مناقشة كيفية القياس . فقد تضمنت ورقة منظمة اوابك (د. ابراهيم ابراهيم) مناقشة لطرق تحليل اثار هذه المشروعات والمصاعب التي تواجهها . بينما تضمنت ورقة منظمة جويك (مصطفى الاروادي) ما سمي بـ « منهج مقترح لتحليل المنافع والتكاليف » يقوم على تحليل آثار المشروع في ثلاثة مستويات : على مستوى المشروع ، وعلى مستوى كل قطر من الاقطار المساهمة ، واخيراً على مستوى مجموعة الاطراف المساهمة .

ويلاحظ على هذا المنهج انه يعود في الاصل الى جهود مركز التنمية الصناعية العربية التي بذلت مع بداية النصف الثاني من السبعينات ضمن محاولات المركز لانضاج مسودة مشروع دليل تحديد واعداد المشروعات العربية المشتركة بعد ان تم تسلم النسخة التي اعدتها اليونكتاد .

وفي ورقة اوابك (د. سميح مسعود) التي

عرضت للمشروعات الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها ، فقد برزت محاولة جديدة لحصر المشروعات العربية المشتركة واعداد دليل يتضمن المعلومات الاساسية عن هذه المشروعات . وبذلك يؤمل ان يغطي هذا الدليل الذي استمرت محاولات اعداده لغاية عام ١٩٨٢ الكثير من المشروعات التي لم تدخل في المحاولات السابقة .

اما دور القطاع الخاص في المساهمة بالمشروعات الصناعية العربية المشتركة ، فقد عولج في ورقتين احداهما قدمت من غرفة تجارة وصناعة الكويت والثانية من الشركة الكويتية للاستثمارات (باسل النقيب) . حيث برز توجه الورقة الاولى في ربط معوقات هذه المساهمة بمشكلات قوانين الاستثمار في الاقطار العربية ، بالاضافة الى المشكلات الفنية والمؤسسية والهيكلية . بينما انطلقت الورقة الثانية من مشكلات تتعلق بطبيعة القطاع الخاص في اطار مقولة « رأس المال جبان » .

وكان موضوع التعاون الصناعي والمشروعات الصناعية العربية المشتركة محل اهتمام ورقة منظمة جويك (بدر الاسلام ، هشام خواجكية) . وقد انتهت الورقة الى عجز جميع المحاولات العربية ـ الثنائية والجماعية ـ عن دخول مرحلة متقدمة من التنسيق الصناعي ، مستثنية محاولة واحدة هي ما تم مؤخراً في نطاق مجموعة الاقطار العربية الخليجية « مجلس التعاون » ، حيث ترى الورقة انها المحاولة الوحيدة التي تمكنت من التنسيق الصناعي ، وما عدا ذلك بقيت المحاولات العربية الاخرى محصورة في اطارها القطري .

وفي ورقة اوابك (د. مصطفى برهام) مناقشة لموضوع المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات النفطية اللاحقة للانتاج ، فقد عرضت اهمية هذه المشروعات في صناعات النفط والغاز ،موضحةً توفر مقومات انشائها في هذه الاقطار ، لتتحول بعد ذلك الى عرض جهود منظمة اوابك في هذا المجال سواء مشروعاتها القائمة او تلك التي هي قيد التعاقد والتنفيذ ، ولتنتهي الى مناقشة اهمية التكامل العربي في مجال المشروعات البتروكيمياوية الاساسية والصناعات التحويلية في اطار تنسيق السياسات التصنيعية بينها . الا ان المأخذ الذي يمكن أن يرد على هذه الورقة والجدير بالاشارة هو القول بسيطرة الاقطار العربية على ثروتها النفطية ارتباطاً بالتطورات النفطية الحديثة « كما ساعدت هذه التطورات على سيطرة هذه الدول على ثروتها النفطية ...» ص (٢) .

والحقيقة انه من الخطأ الفادح ، بل من الخطورة بمكان اطلاق مثل هذه المقولات ، حيث ان الاشراف المباشر على المراحل الاولى للعملية الانتاجية النفطية (انتاج النفط الخام) على اهميتها لا تعني بلوغ مثل هذه السيطرة لانها تتطلب بالاضافة الى ذلك السيطرة على المراحل اللاحقة (التصنيع والتسويق) والانتاج في حدود مبررة لحاجات التنمية في هذه الاقطار .

اما العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، فقد كانت محل مناقشة ورقة واحدة (د. عبد الوهاب رشيد) التي تطرقت ، بالاضافة الى المفهوم العام والمفهوم التكاملي للمشروع العربي المشترك ، واسس انشاء هذه المشروعات (مشروعات منفردة ، منظومة مشروعات) ومجالات اختيارها واطارها المؤسسي ، لعدد من المتطلبات اللازمة لنجاحها في مراحلها المتعددة ابتداء من مرحلة الاعداد ومروراً بمرحلة التأسيس ولغاية مرحلة التشغيل . لتنتهي

الورقة الى طرح اهم المشكلات المعرقلة لاداء المشروعات العربية المشتركة .

وتم تخصيص حلقة نقاشية عرضت فيها اربع اوراق مؤسسية لمناقشة تجربة المؤسسات المعنية في كيفية تمويلها للمشروعات العربية المشتركة .

تبين من ورقة الشركة العربية للاستثمار المراحل التي تمر بها عادة دراسة المشروعات العربية المشتركة لدى الشركة قبل اقرارها بصفة نهائية بدءاً من مسألة الاختيار وتحديد ملاءمتها وانسجامها مع الاهداف العامة للشركة ولغاية توفر او اعداد دراسة شاملة للجدوى الاقتصادية للمشروع . وقد تبين انها ساهمت حتى نهاية حزيران / يونيو ١٩٨٢ بعشرين مشروعاً عربياً مشتركاً موزعة على تسعة اقطار عربية . ولكن يلاحظ على مساهمات الشركة انها لا زالت محصورة في ذات الآثار القطرية التي تقام بمساهمة عدة اطراف عربية في رؤوس اموالها .

بينما اوضحت ورقة الشركة العربية للاستثمارات البترولية / ابيكورب (مفيد ميرزا) اهتمامها بتمويل المشروعات العربية المشتركة في مجال صناعة النفط والغاز . وعادة ما تقوم الشركة بتمويل هذه المشروعات عن طريق المشاركة في رؤوس اموالها او بواسطة اقراضها ، بعد ان تتوافر فيها شروط معينة ، منها ان يكون للمشروع عرض مؤكد من المواد الخام وان يكون لناتج المشروع طلب مؤكد . يضاف الى ذلك انها تقوم كذلك بتقديم الضمان اللازم لقروض التصدير ، ولكنها لا تقدم قروضاً ميسرة كالصناديق العربية .

اما ورقة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (د. ميرفت بدوي) فقد اوضحت اهتمامات الصندوق في تمويل مجموعتين من المشروعات : الاولى ، مشروعات الهياكل الاساسية ، كالاتصالات السلكية واللاسلكية والتي هي عبارة عن مشروعات تتعدى الحدود القطرية ، حيث يساهم الصندوق عن طريق اتفاقات قروض مع كل قطر على حدة . الثانية ، هي المشروعات التي تقام بين قطرين او اكثر بموجب اتفاق دولي .

كما لوحظ ان اسلوب التمويل لدى الصندوق ـ رغم تباين تفسير اتفاقيته ـ يقوم على الاقراض دون المساهمة في رأس المال ، وذلك بعد التأكد من اهمية المشروع وصلاحيته الاقتصادية والفنية من واقع دراسة جدواه .

واخيراً فقد كشفت ورقة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن دورها في ترويج المشروعات العربية المشتركة ، بالاضافة الى ما توفرها من مظلة الضمان لهذه المشروعات بدءاً من مرحلة الانشاء ولغاية مرحلة التشغيل .

عولجت مسألة القوى العاملة في المشروعات العربية المشتركة ضمن ورقتين : احداهما قدمت من منظمة اوابك (عبدالله محمود ، نزار سامي نهاد) التي ناقشت اوضاع الاستخدام في عدد من هذه المشروعات ، حيث استخلصت ضآلة قدرة المشروعات المعنية على استقطاب الكفايات العربية العالية ومبالغتها في الاعتماد على القوى العاملة المحلية : بينما صنفت الورقة الثانية (معهد التخطيط القومي / د. عبد الفتاح منجي) المشكلات التي تواجه توفير عنصر العمل في المشروعات العربية المشتركة في مجموعتين : الاولى ، عامة تتعلق بالمشروعات الصناعية في الدول النامية (هيكل العمل ، ضعف المستويات التعليمية وانتشار الامية ، انخفاض نسبة السكان في

النشاط الاقتصادي) . الثانية ، ترتبط بطبيعة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ذاتها خاصة (الاعتماد الكبير على القوى العاملة الوافدة ، مشكلات الهيكل الوظيفي ، مشكلات التدريب) . وفي هذا الصدد تطرح الورقة مدخلين لمواجهة هذه المشكلة : الاول ، الاسلوب اللاحق على التنمية الصناعية بتوفير الاعداد اللازمة بعد اقرار هذه المشروعات . الثاني ، الاسلوب السابق على التنمية الصناعية بالعمل ابتداء على حصر مصادر العمل محلياً وخارجياً ، ثم ترجمتها الى مشروعات صناعية تتناسب مع ما هو متوافر من هذا العنصر .

وتخلص الورقة الى ضرورة التوفيق بين المدخلين في الاقطار العربية ، بتطبيق الاول على المشروعات الصناعية التي يتحتم اقامتها لاسباب اقتصادية او استراتيجية او سياسية ... الخ . وان يطبق الثاني على المشروعات الاخرى .

وكانت الجوانب القانونية والتنظيمية للمشروعات العربية المشتركة محل جلسة مناقشة شملت ثلاث اوراق عمل مؤسسية قدمت من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، منظمة اوابك (د. خالد الشاوي) ، منظمة جويك (بشير محمد صالح) ، حيث تعرضت لهذه الجوانب فيما يتعلق بالمشروعات التي انبثقت عنها ابتداء من اشكالها القانونية والاحكام المتعلقة بنشاطها وطبيعة اسهمها وعضوية مجالس ادارتها والاعفاءات والامتيازات التي توافرت لها... الخ .

وقد تبين اعتماد مجلس الوحدة على اسلوب الشركة القابضة ، وفتح المجال امام المساهمة في مشروعاته لجميع الاقطار العربية الراغبة في المساهمة وتحديد العضوية في مجالس ادارتها بحدود دنيا لملكية الاسهم ، والقيام بنشاطها وفق الاسس التجارية والاستقلالية (وان كان يجب الا تفسر هذه الاستقلالية بالانفصام التام عن المجلس في الاشراف والرقابة على ادارتها) . كذلك تقوم مشروعات الاوابك على الاتفاقات الدولية ، وممارسة نشاطها وفق اسس تجارية واعتماد العضوية فيها على ملكية الاسهم ، الا انها تكون عادة مغلقة على الاطراف الاعضاء ، كما ان استقلالية هذه المشروعات في شؤونها الادارية والمالية لا تمنع من ارتباطها بعلاقة قانونية مع المنظمة من حيث الاشراف والتوجيه . بينما تدارست الورقة الاخيرة (منظمة جويك) الضوابط القانونية للمشروعات العربية المشتركة وشخصيتها المعنوية وجنسيتها والاعفاءات والامتيازات اللازمة لها وكيفية تسوية منازعاتها ، لتخلص الى طرح فكرة بناء احكام موحدة للمشروعات الصناعية المشتركة التي تنشأ بين اقطار الخليج العربي .

واخيراً فقد عالجت الندوة في حلقة نقاشية تجربة المؤسسات العربية في اقامة المشروعات العربية المشتركة ، حيث عرضت في هذه الحلقة سبع دراسات عمل مؤسسية ، تقدمت بها مجموعة من المنظمات والشركات العربية القابضة ، شملت كلاً من : الجامعة العربية (نافذ الدقاق) ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، منظمة اوابك (عبد العزيز الوتاري) ، الشركة العربية للتعدين ، الشركة العربية للصناعات الدوائية ، الشركة العربية للاستثمارات البترولية (د. عبد المعطي صالح) ، الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (محمد محيي الدين الخطيب) .

وقد تحدثت هذه المنظمات والشركات القابضة ، كل في مجالاتها ، عن تجربتها في اقامة المشروعات العربية المشتركة (او التي

هي بصدد اقامتها) والصعوبات والنجاحات التي صاحبتها ، وما تراها من معالجات بشأنها .

٣ ـ خلاصة الاستنتاجات والتوصيات

انتهت الندوة في يومها الاخير الى جملة استنتاجات وتوصيات تتلخص في :

ـ اهمية انبثاق المشروع الصناعي العربي المشترك من تصور قومي عام مرتبط باستراتيجية وسياسات تصنيع طويلة المدى .

ـ ان تُعطي صناديق التنمية والمنظمات العربية المتخصصة اهمية لمشروعات البنية الاساسية ومشروعات الصناعة التحويلية للمنتجات البتروكيمياوية لغاية مراحلها النهائية ، خاصة تلك المناسبة للاستهلاك في الاسواق العربية والاجنبية .

ـ الاستفادة بتوجيه الفوائض العربية للاستثمار في المشروعات الصناعية العربية المشتركة .

ـ تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في المشروعات الصناعية العربية المشتركة مع تحديد النسبة المئوية من الاسهم التي تسمح الحكومة المساهمة بها لمواطنيها وغيرهم .

ـ اعطاء الاولوية للقوى العاملة العربية والاهتمام بتدريبها ومنحها الضمانات المختلفة التي تُعطى للقوى العاملة المحلية ، ودراسة اسواق العمل في الاقطار العربية ، مع تحديد حجم العرض والطلب عليها في المجالات الصناعية المختلفة .

ـ اهمية قيام الاقطار العربية بمنح المشروع الصناعي العربي المشترك الحوافز والامتيازات المناسبة في مجال : المعاملة التفضيلية ، المساواة مع المشروع القطري ، تأمين تداول الاسهم وسندات الشركات العربية في الاسواق المحلية ، حرية تحويل الارباح ، الاعفاء من الضرائب وتوفير الضمانات .

ـ ضرورة التنسيق بين المشروعات الصناعية العربية القطرية والمشروعات الصناعية العربية المشتركة ، وذلك لتجنب الازدواجية والتضارب وهدر الامكانات البشرية والموارد المادية .

ـ الاستفادة من الخبرة المكتسبة في المشروعات المشتركة والقطرية القائمة ودراسة مشكلاتها وعكس تجربتها على شكل وحجم واحتياجات المشروع المشترك .

ـ جعل مهمة الجمعيات العمومية للمشروعات الصناعية العربية المشتركة القيام بواجبها الطبيعي من مراجعة خطط هذه المشروعات ونتائج اعمالها وتوجيهها .

ـ الاهتمام باختيار اعضاء مجلس الادارة والفنيين في المشروعات الصناعية العربية المشتركة من ذوي التخصصات والكفايات المميزة .

ـ اهمية وجود اطار فكري واقتصادي وقانوني محدد لاقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة يتضمن نظاماً مدعماً بمعايير تحديدها واختيارها وتوطينها وشكلها القانوني واساليب توفير مقومات وعوامل تنفيذها وادارتها وتشغيلها في ظل معاملة تفضيلية .

ـ تهيئة المجال في المستقبل للقاء القانونيين العرب العاملين في مجال المشروعات الصناعية العربية المشتركة وذلك لدراسة الجوانب القانونية لمختلف هذه المشروعات بهدف الخروج بصيغة قانونية موحدة لها .

ـ اهمية انشاء مركز معلومات لكل ما يتعلق بالمشروعات الصناعية العربية المشتركة

القائمة والتي تحت التنفيذ والمخططة وعلى وجه الخصوص المعلومات المتعلقة بمدخلاتها ومخرجاتها وتكاليفها الاستثمارية ونواحيها التسويقية .

- اصدار دليل موحد للمشروعات الصناعية العربية المشتركة يحتوي على البيانات الاساسية عن هذه المشروعات والعمل على تحديث هذا الدليل بصورة دورية .

- قيام المنظمات والمؤسسات العربية في مجال العمل العربي المشترك ببلورة واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الصناعية العربية المشتركة وترويجها لدى مؤسسات التمويل وصناديق التنمية ورجال الاعمال العرب .

- عقد اجتماع دوري للقائمين على ادارة المشروعات الصناعية العربية المشتركة والاجهزة والمنظمات المهتمة بهذه المشروعات ، وذلك لمناقشة مشكلاتهم وطرق حلها وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم ويترك اسلوب تنفيذ ذلك للمؤسسات المعنية .

- تشكيل لجنة فنية من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومركز التنمية الصناعية العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومن الخبراء العرب المهتمين لوضع : (١) تعريف عملي محدد للمشروع الصناعي العربي المشترك بأبعاده المختلفة باعتباره اداة رئيسية للتنمية والتعاون الصناعي العربي : (٢) دليل شامل لطرق تحليل وتقويم المشروعات الصناعية العربية المشتركة القائمة : (٣) دليل شامل لتقويم اداء المشروعات الصناعية العربية المشتركة القائمة : اعداد دراسات حالات عن المشروعات الصناعية العربية المشتركة القائمة للتعرف على مدى تحقيقها للاهداف العامة والخاصة التي انشئت من اجلها .

كما اختتمت هذه الاستنتاجات والتوصيات بتوصية اخيرة لمنظمي الندوة (منظمة اوابك ومنظمة جويك) للتعاون بينهما في سبيل متابعة هذه الاستنتاجات والتوصيات التي انتهت اليها الندوة .

٤ - الملاحظات

تشكل مجموعة الاستنتاجات والتوصيات التي انتهت اليها الندوة حصيلة ايجابية طيبة لمجموعة عوامل ساعدت في التوصل اليها ، لعل في مقدمتها دقة التنظيم واهتمام الاجهزة المنظمة وحسن التنسيق بينها ، بالاضافة الى تعاون المشاركين فيها . وهذه المحصلة الطيبة بما لها من اهمية تنتظر التحرك لترجمتها الى وقائع ملموسة يمكن ان تساهم في دفع التنمية العربية خطوات ايجابية . وفي هذا السياق من المفيد ابداء هذه الملاحظات :

- ان اهمية تحقيق التكامل في الصناعة النفطية العربية تنبثق في ان هذه المهمة يمكن أن تعمل باتجاهين متكاملين : اولهما معالجة مشكلات التخلف والتبعية ، وثانيهما اثرها الايجابي في السيطرة الفعلية على الثروة النفطية .

- ويرتبط بذلك ان ضرورة اقامة المشروعات العربية من منظور قومي وفي اطار استراتيجية محددة تدعو بدورها الى التأكيد على ترجمة القرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة (١٩٨٠) وفي مقدمتها ميثاق العمل القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . يضاف الى ذلك اهمية تحريك الخطة القومية (١٩٨١- ١٩٨٥) وضرورة اقرارها والتي كان يفترض البدء بتنفيذها ابتداء من عام ١٩٨١ ، وان تتضمن هذه

الخطة المشروعات القائدة ذات الآثار التداخلية القطاعية والجغرافية لمصلحة خلق التداخل بين الاجزاء العربية .

- إن خلق الاطار الفكري والاقتصادي والقانوني للمشروعات العربية المشتركة وتهيئة المجال للقاء القانونيين العرب للخروج بصيغة موحدة لهذه المشروعات ، تتطلب ربط هذه الدعوة بمهمة انجاز مشروع القانون الموحد للمشروعات العربية المشتركة الذي سبق اعداده من قبل مجلس الوحدة بانتظار اقراره من قبل الجامعة العربية . ولعل في تعاون المؤسسات العربية المعنية لعقد اجتماع خبراء يضم مجموعة من القانونيين والاجتماعيين والاقتصاديين العرب المتخصصين والمهتمين ما يساعد على تعميق مناقشة مشروع القانون الموحد وانضاج اخراجه الى حيز الوجود .

- كما ان الدعوة لانشاء مركز معلومات للمشروعات العربية المشتركة القائمة او التي تم اقرارها ، تتطلب من الجامعة العربية الاهتمام بها والعمل على احتضانها ، باعتبارها المكان الاكثر ملاءمة لانشاء مثل هذا المركز . ويرتبط بذلك ان اصدار دليل لهذه المشروعات يدعو الى مراجعة المحاولات السابقة التي انبثقت عن مجلس الوحدة (١٩٧٧) والجامعة العربية (١٩٧٩) . يضاف الى ذلك ضرورة احتضان المحاولات التي برزت مؤخراً في اطار بعض المؤسسات العربية وفي مقدمتها منظمة اوابك .

- ويرتبط بذلك التوصية المتعلقة بتكليف اللجنة الفنية المتوقع انشاؤها لاعداد دراسات حالات عن المشروعات الصناعية العربية المشتركة . حيث ان انشاء المركز المذكور يمكن ان يساهم في تسهيل هذه المهمة . يضاف الى ذلك اهمية تمثيل الجامعة العربية في اللجنة الفنية المذكورة لايجاد افضل صيغة للقيام بهذه المهمة .

- كما وان التوصية المتعلقة ببلورة واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الصناعية العربية المشتركة ، يمكن ان تقوم كذلك على اصدار دليل شامل يتضمن طرق تقويم هذه المشروعات في اطار النظرة المتكاملة لعملية التقويم ذاتها ارتباطاً بمراحل المشروع ، وذلك بدءاً من مرحلة الاعداد (تقويم الجدوى) ومروراً بمرحلة التنفيذ او التأسيس (متابعة التنفيذ واعادة تقويم الجدوى) ولغاية مرحلة التشغيل (متابعة التشغيل وتقويم الأداء).

وفي هذا السياق من المفيد التنويه بالمحاولات التي بدأت منذ النصف الثاني من السبعينات ، خاصة في اطار مركز التنمية الصناعية العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لاعداد مثل هذا الدليل ، والتي اعتمدت كل من المؤسستين على مسودة الدليل التي تم اعدادها من قبل اليونكتاد (د. حمدي لطفي) ، دون ان يظهر ما يشير الى وجود اي تنسيق بين هاتين المؤسستين العربيتين ، رغم تعاملهما مع جهة واحدة ودراسة واحدة □

* يوميات

موجز يوميات الوحدة العربية
آذار / مارس ١٩٨٣

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

١ ـ القمة العربية

ـ عاد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى تونس بعد زيارة قام بها للسعودية والمغرب حيث اجتمع مع الملك الحسن الثاني عاهل المغرب وبحث معه مسألة تمثيل المنظمة في وفد اللجنة السباعية العربية الذي سيزور لندن . وقد تم الاتفاق على ان يمثل المنظمة وليد الخالدي استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاميركية في بيروت وعضو المجلس الوطني الفلسطيني . كما اتفق ايضا على ان تعقد اللجنة جلسة تقييم يومي ٢٧ و ٢٨ آذار / مارس على مستوى وزراء الخارجية في فاس (السفير ، بيروت ، ١٦ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اجتمعت مارغريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا في لندن بوفد اللجنة السباعية العربية برئاسة الملك حسين العاهل الاردني وعضوية وزراء خارجية المغرب والاردن وسورية وممثلين عن الجزائر وتونس اضافة الى الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية ووليد الخالدي عضو المجلس الوطني الفلسطيني . وقد طلب الملك من الحكومة البريطانية ان تقدم دعمها الى الشعب الفلسطيني من اجل ان يتمكن من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير على ارضه واقامة دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . واكد ان مشروع قمة فاس يضمن سلاماً عادلاً وشاملاً في الشرق الاوسط ، وذكّر الحكومة البريطانية بمسؤولياتها الخاصة حيال البلدان العربية . وقد اكدت ثاتشر ان بريطانيا ستدعم وستشجع جميع الذين اعلنوا رغبتهم في المشاركة في مفاوضات سلام (الدستور ، عمان ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٣) . وقال الملك حسين في مؤتمر صحافي عقد في لندن بختام زيارة اللجنة انه سيطن « الايام المقبلة » اذا كان سيشترك ام لا في مفاوضات السلام التي اقترحها الرئيس الامريكي رونالد ريغان . ووصف زيارة اللجنة لبريطانيا بأنها ناجحة . وفيما يتعلق بالمفاوضات في الشرق الاوسط استناداً الى مشروع الرئيس ريغان قال « ما هي الا بضعة ايام وسنعرف ما وصلنا اليه » . (الدستور ، عمان ، ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ صرّح محمد عبده يماني وزير الاعلام السعودي لوكالة الانباء السعودية ان مجلس الوزراء السعودي اعرب عن ارتياحه لنتائج مباحثات اللجنة السباعية العربية مع المسؤولين البريطانيين ، وللبيان البريطاني الذي اوضح عزم بريطانيا على العمل من اجل التوصل الى تسوية عادلة وشاملة في المنطقة وفقاً لبيان البندقية (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ قرر الملك الحسن الثاني عاهل المغرب دعوة الدول العربية لعقد مؤتمر قمة طارىء يبحث آخر تطورات واحتمالات الموقف في الشرق الاوسط . وابلغ محمد

بوستة وزير الخارجية المغربي السفراء العرب في المغرب ان مبعوثين للعاهل المغربي سيقومون بزيارة الدول العربية للاجتماع بزعمائها من اجل تحديد مكان وزمان القمة المقترحة (الشرق الاوسط ، لندن ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٣) .

ب ـ مجالس الوزراء

ـ اختتمت في ابو ظبي اجتماعات مجلس وزراء الصحة العرب التي بدأت يوم ٥ / ٣ / ١٩٨٣ . وقد قرر المجلس تقديم مساعدة فورية من الصندوق العربي للتنمية الصحية الى لبنان ودعم وتعزيز الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات الفلسطينية فيه . وقرر الاستمرار بتقديم الدعم المادي للمركز العربي لبحوث الاصابات ، ووافق على خطة تحرك المكتب التنفيذي في مواجهة كارثة زلزال اليمن . وتم اختيار وزراء الصحة في سورية ولبنان وليبيا وكلف المكتب التنفيذي باختيار ثلاثة وزراء اطباء اضافيين لعضوية الهيئة العليا للمجلس العربي للاختصاصات الطبية . وتم تشكيل اعضاء امناء المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية في الاردن والبحرين وتونس والسعودية والعراق وسورية والكويت ولبنان ، والموافقة على ورقة العمل بشأن مشروع استراتيجية العمل العربي الموحد في مجال الصحة العامة والخطة الخمسية لبرنامج عمل المجلس من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨ (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٨ / ٣ / ١٩٨٣) .

ج ـ الامانة العامة

ـ اعرب الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية في تصريح له في تونس عن قلقه من الاعتمادات والمساعدات المتزايدة التي تمنحها اميركا لاسرائيل واوضح ان هذا « لا يمكن الا ان يثير الاستياء والضغينة في العالم العربي » (العمل ، بيروت ، ٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ تقوم جامعة الدول العربية بالاشتراك مع بعض رجال الاعمال العرب بحملة توعية اعلامية في الولايات المتحدة الامريكية هدفها التركيز على ان الموقف الاسرائيلي الاخير من الحلول المطروحة لقضية الشرق الاوسط هو احد الاسباب الرئيسية للوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به عدد من دول العالم بما فيها الولايات المتحدة (المستقبل ، باريس ، العدد ٢١٧ ، السنة ٧ ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٣ ، ص ١٣) .

ـ اعلن الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين لتأسيس جامعة الدول العربية « اننا نعمل كل جهدنا لربط الصلة بين الخطة العربية التي اقرت في فاس ومبادرة ريغان باعتبار ان اميركا ذات تأثير مباشر على القرار الاسرائيلي » . كما دعا الى عودة مصر الى الصف العربي « لأن هذه العودة ترجح كفة القوة العربية » . هذا ورحّب القليبي بالمساعي الرامية لايجاد صيغة وحدوية لمنطقة المغرب العربي ، ووصف لقاء الحسن الثاني والشاذلي بن جديد بأنه « مؤشر لبروز ارادة مشتركة بين دول المغرب العربي » (السفير ، بيروت ، ٢٣ / ٣ / ١٩٨٣) .

د ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ منح صندوق النقد العربي السودان قرضاً بقيمة ١٥ مليون و٧٥٠ الف دولار لتعويضه عن الهبوط المفاجيء في قيمة الصادرات السودانية خلال موسم ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ . ويسدد هذا القرض وهو الثامن منذ عام ١٩٧٨ على ثلاث سنوات مع فترة امهال قدرها ١٨ شهراً (السفير ، بيروت ، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٣) . كما منح الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسودان قرضين قيمتهما ٤٨ مليون دولار لتحديث معامل السكر السودانية على ان يتم تسديدها على مدى عشرين عاماً مع فترة سماح خمس سنوات وبمعدل فائدة سنوية ٤ بالمائة (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٤ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اختتمت في بغداد اجتماعات الهيئة التأسيسية للموسوعة العربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي استمرت يومين ، وصدرت توصيات تنظم حجم اشتراك الاقطار العربية في اعداد الموسوعة وتوفير الموارد المالية لها . واوكلت للمؤسسة مهمة دراسة اساليب التعاون والتنسيق مع الجهات العربية ذات العلاقة (العلم ، الرباط ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اختتم في مقر الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عمان الاجتماع التحضيري لانشاء الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية [الذي بدأ يوم ٢١ / ٣ / ١٩٨٣] . واقرّ المجتمعون الورقة المبررة لانشاء الاتحاد والتي تضمنت توضيحاً لوضعية الصناعة الدوائية في الوطن العربي ، ومشروع النظام الاساسي الذي يتضمن المبادىء الاساسية لقيام الاتحاد واهدافه ومنها تحقيق الامن الدوائي العربي وتطوير تصنيع الدواء . وسيعمل

الاتحاد على خلق سوق عربي موحد للدواء العربي والمستلزمات الطبية . ويمثل المجتمعون المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية واتحاد الصيادلة العرب والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الدستور ، عمان ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٣) .

٢ ـ قضايا عربية

ـ صرّح بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية في حديث لـ « وكالة الانباء الكويتية » في روما التي بدأ زيارة لها امس ، ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ليس لها اي تأثير على العلاقات الحالية بين منظمة التحرير والقاهرة . واضاف « ان هذه العلاقات جيدة ومستمرة بشكل طبيعي » ، واعرب عن امله بأن يتمكن ياسر عرفات رئيس المنظمة من خلال هذه القرارات التفاوض مع الاردن لتشكيل وفد مشترك للتحرك نحو إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة لايجاد حل للقضية الفلسطينية (الوطن ، الكويت ، ٢ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ عقدت الجولة العشرون من المفاوضات اللبنانية ـ الامريكية ـ الاسرائيلية في ناتانيا (اسرائيل) دون التوصل الى تقدم ملموس في المسائل المطروحة، وفيما بقي الوفد اللبناني على موقفه من اولوية الانسحاب الاسرائيلي ، اصر الوفد الاسرائيلي على تحديد الترتيبات الانتقالية نحو الانسحاب (النهار ، بيروت ، ٤ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اختتمت في الاسماعيلية المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية حول قطاع طابا (سيناء) ،التي شارك فيها وفد اميركي ، دون احراز اي تقدم ملموس . وصرح عضو بالوفد المصري بأن الاسرائيليين لا يريدون التنازل عن اي شيء ، بالاضافة الى انهم لا يريدون ان تدخل القوات المتعددة الجنسيات الى طابا وهو الامر الذي تصر مصر على تحقيقه (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٤ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ أكد مانع سعيد العتيبة وزير البترول والثروة المعدنية في الامارات العربية المتحدة اثر الاجتماع الذي عقده وزراء البترول الاعضاء في منظمة اوبك في لندن ، رداً على سؤال عما اذا كانت دول الخليج ستخفض اسعارها من جانب واحد اذا لم يتم التوصل الى اتفاق في اوبك ، « ان اي تخفيض تقرره الدول العربية الخليجية سيتم داخل منظمة اوبك » . والمعلوم ان المشكلتين الرئيسيتين اللتين تواجهان المنظمة هما موقف نيجيريا التي ترفض رفع سعر نفطها الذي خفضته قبل حوالى اسبوعين لتتمكن من منافسة نفط بحر الشمال ، وموقف ايران التي لا تزال تصر على عدم تخفيض السعر الرسمي الحالي لاوبك وهو ٣٤ دولار للبرميل الواحد (الشرق الاوسط ، لندن ، ٩ / ٣ / ١٩٨٣). واعلنت منظمة الدول المصدرة للبترول « اوبك » في بيان صدر في ختام اجتماعات وزراء بترول ١٣ دولة عضو بالمنظمة في لندن ، خفض سعر الاساس لنفطها الخام بنسبة ١٥ بالمائة تقريباً من ٣٤ دولاراً الى ٢٩ دولاراً للبرميل وذلك لأول مرة منذ ان بدأت تحدد الاسعار خلال الحظر النفطي العربي ضد الغرب العام ١٩٧٣ وقد تم التوصل الى هذا الاتفاق بعد اجتماعات استمرت ١٢ يوماً تمت الدعوة اليها لمواجهة تخمة لم يسبق لها مثيل في سوق النفط الدولية . ومما جاء في البيان ان المنظمة حددت لنفسها حداً اقصى للانتاج بواقع ١٧,٥ مليون برميل يومياً خلال باقي العام ١٩٨٣ . وان السعودية لم تحدد لها حصة الانتاج . لكنها ستمد السوق بالكميات اللازمة وذلك « كمنتج مرن » حسب طلبات السوق (السفير ، بيروت ، ١٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ جاء في بيان رسمي اردني نشرته صحيفة « صوت الشعب » الصادرة في عمان ان الاردن لن يدخل اي مفاوضات سلام من دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية ، وشدد البيان على التزام الاردن قرارات القمة العربية ، مشيراً الى ان الموقف الاردني « يرتكز على موقف واضح هو ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » (النهار ، بيروت ، ٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ نقلت مجلة « المجلة » عن « مصادر وثيقة الاطلاع » في بيروت ان الاتحاد السوفياتي ابلغ السلطة اللبنانية معارضته اقامة محطات انذار مبكر اسرائيلية على جبل الباروك لانها تهدد امن الدول الصديقة وتكشف تحركاتها امام اسرائيل ، كما تهدد وجود السوفيات انفسهم في المنطقة . لذلك فإن الاصرار على اقامة هذه المحطات تحت ستار ضمان امن اسرائيل ، ولو تحت اشراف القوات المتعددة الجنسيات او القوات الامريكية ، يجعل الاتحاد السوفياتي يصر بدوره على الاشتراك في ادارتها (المجلة ، لندن ، ٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اصدر وليد عصفور وزير التجارة الاردني قراراً بحظر استيراد البضائع المستوردة من لبنان ما لم تكن من انتاج لبناني . وبذلك يكون الاردن اول بلد عربي بعد السعودية يفرض قيوداً على الواردات من لبنان خوفاً من تسرب البضائع الاسرائيلية (العمل ، بيروت ، ٦ / ٣ / ١٩٨٣) . وأعلن سامي مارون رئيس المجلس الوطني اللبناني للعلاقات الاقتصادية الخارجية ، ان السلطات السعودية عممت على دول الخليج ضرورة تشديد المراقبة على البضائع اللبنانية وشهادات المنشأ بعد ان اوعزت الى الجمارك السعودية بضرورة التقيد بهذا القرار . وقال انه سيقوم بجولة على عدة دول عربية ليبرهن للسلطات هناك انه لا يوجد حالياً تسرب بضائع اسرائيلية الى الاسواق العربية عبر لبنان (العمل ، بيروت ، ٨ / ٣ / ١٩٨٣) . وعاد الى بيروت فؤاد السنيورة عضو المجلس الوطني للعلاقات الاقتصادية الخارجية بعد زيادة عمل للسعودية اجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين عن التجارة الخارجية انتهت الى الاتفاق على السماح بدخول البضائع اللبنانية الى السعودية والتي كانت لا تزال تنتظر على الحدود السعودية ـ الاردنية محملة في مئات من الشاحنات ، على ان تتم عدة زيارات متبادلة بين الطرفين السعودي واللبناني لمناقشة القرار السعودي بمنع الاستيراد من لبنان والتوصل الى حلول بشأنه (السفير ، بيروت ، ١١ / ٣ / ١٩٨٣) . وقال جاسم المرزوق وزير التجارة الكويتي في حديث مع مجلة « الافكار » ان تعامل بلاده التجاري مع لبنان لم يتغير « من حيث المبدأ » . واكد « نحن على اتصال بتجار الخضار والفواكه في الكويت على اساس ان يتعاونوا تعاوناً كلياً مع لبنان » . لكنه اضاف ان الحكومة الكويتية لا تملك الا التوصية « فالتجارة في الكويت حرة وغير موجهة » . واقترح ان يعدل التجار اللبنانيون اسعار بضائعهم كي تتغلب على منافسة البضائع الابخس ثمناً كالبضائع التركية مثلاً « والتجارة مصالح لا عواطف كما تعرفون » (الافكار ، بيروت ، ١٤ / ٣ / ١٩٨٣) . ووصلت الى بيروت بعثة حكومية سعودية برئاسة عبد العزيز فهد البريدي في زيارة رسمية تستغرق اربعة ايام . واعلن رئيس البعثة لدى وصوله ان الزيارة هي لمجرد الاطلاع على اوضاع بعض المصانع في لبنان ، وقال انه لم تتم اية مقاطعة للبضائع اللبنانية قط . واضاف انه بهذه الزيارة ستنتهي كل الالتباسات حول هذا الموضوع (الوكالة الوطنية للانباء ، بيروت ، ١٥ / ٣ / ١٩٨٣) . وصرّح بيار خوري وزير الزراعة اللبناني ان الاتصالات التي اجراها لبنان مع العراق ومصر وسورية والسعودية والاردن بشأن تصريف الحمضيات لم تسفر عن نتائج سوى مع العراق ووعود من مصر لم تنفذ ووعود من السعودية اثمرت عن مقاطعة (السفير ، بيروت ، ٢٨ / ٣ / ١٩٨٣) . وعاد الى بيروت سامي مارون رئيس المجلس الوطني اللبناني للعلاقات الاقتصادية الخارجية من زيارة للاردن والعراق استغرقت يومين اجرى خلالها محادثات تتعلق بالاشكالات القائمة في وجه الصادرات اللبنانية . وافادت مصادر المجلس ان المسؤولين الاردنيين وعدوا بعدم تنفيذ اي اجراءات ضد البضائع ذات المنشأ اللبناني . اما في بغداد فقد ابدى المسؤولون العراقيون رغبة في تنمية العلاقات ، واكد مارون ان العراق وافق على اعادة تسيير الخط الجوي المباشر بين بيروت وبغداد بواسطة شركتي « الميدل ايست » والخطوط الجوية العراقية (النهار ، بيروت ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اكد احمد اسكندر احمد وزير الاعلام السوري في حديث مع مجلة « الشراع » ما سبق وردده عدد من السياسيين اللبنانيين من ان القوات السورية ستغادر لبنان « بمجرد ان تنسحب القوات الاسرائيلية عن آخر شبر من الارض اللبنانية » (الشراع ، بيروت ، ٧ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ عقد في نيودلهي مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز الذي يستمر الى يوم ١٢ الجاري وتشترك فيه جميع الاقطار العربية ممثلة برؤسائها ما عدا العراق والسعودية وليبيا والمغرب التي يمثلها مندوبون عن رؤسائها (النهار ، بيروت ، ٨ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ التقى حسني مبارك الرئيس المصري في حفل اقيم للمشاركين في مؤتمر قمة عدم الانحياز السابع في نيودلهي مع امين الجميل الرئيس اللبناني والملك حسين العاهل الاردني والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير قطر . وقد اجتمع مبارك فيما بعد مع الملك حسين . وصرح اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري ، انهما بحثا الموقف في منطقة الخليج ، والقضية الفلسطينية ، والحاجة الى التحرك السريع لمواجهة التحول الذي يتم في الضفة الغربية وغزة باستمرار ، وتطرقا الى الوضع في لبنان (الاهرام ، القاهرة ، ٨ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اجتمع امين الجميل الرئيس اللبناني في نيودلهي مع حافظ الاسد الرئيس السوري حيث جرى البحث بالوضع في لبنان ، والمراحل التي قطعتها المفاوضات الجارية لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من

لبنان . كما اجتمع الجميل مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي ابدى استعداده للتجاوب مع مسيرة الحكم في لبنان وتسهيل مهمته لجهة انسحاب المقاتلين الفلسطينيين وفقاً لما يطلبه المسؤولون اللبنانيون في عملهم لانهاء الوجود المسلح الغريب على ارض لبنان . وحول قضية الفلسطينيين المدنيين المقيمين في لبنان اكد الجميل ان الدولة « هي وحدها المسؤولة عن ضمان سلامة المقيمين على ارض لبنان ، ومن بينهم الفلسطينيون والمدنيون المقيمون اقامة شرعية وقانونية . اما المقيمون خلافاً لذلك فسيخضعون للقوانين اللبنانية وما تنص عليه في مثل الحالات التي هم فيها » (النهار ، بيروت ، ٨ / ٣/١٩٨٣). وقال الاسد اثر لقاء ثانٍ مع الجميل انه لا توجد اي خلافات بين لبنان وسورية فيما تم بحثه (النهار ، بيروت) . وأكد الجميل في مؤتمر صحافي عقده في نيودلهي قبل توجهه الى بيروت التي وصلها امس ، ان لقائه مع الرئيس السوري كان مثمراً جداً ، واضاف « اعتقد بأننا سنصل في القريب العاجل الى تفاهم مثمر للغاية في مصلحة لبنان وسوريا » واوضح ان ياسر عرفات « ابدى تفهماً كبيراً واستعداداً للاسهام في الجهود التي نبذلها لتحرير اراضينا » (العمل ، بيروت ، ١١ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اسفرت الجولة الثانية والعشرين من المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الامريكية في ناتانيا اليوم عن قرار بعقد الاجتماع المقبل يوم الخميس القادم في ناتانيا بدلاً من الاثنين [كما هو مقرراً في الوتيرة المعتمدة للمفاوضات] وذلك لافساح المجال امام الاطراف لاستكمال المباحثات التي ستجري في واشنطن مع جورج شولتز وزير الخارجية الامريكي (الوكالة الوطنية للانباء ، بيروت ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٣) . وغادر صائب سلام النائب اللبناني ورئيس الوزراء السابق بيروت متوجهاً الى واشنطن على رأس وفد رسمي يضم عادل حمية وزير المالية اللبناني والسفير غسان تويني منسق عام المفاوضات ووديع حداد مستشار الرئيس الجميل والعميد الركن عباس حمدان والعميد الركن منير رحيم . ويحمل سلام رسالة من الرئيس اللبناني الى الرئيس الامريكي بصفته مبعوثاً شخصياً لامين الجميل . ويزور واشنطن في الوقت ذاته للاشتراك بالمفاوضات ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني . هذا وعقد شفيق الوزان رئيس الوزراء مؤتمراً صحافياً اكد فيه « ان هذا التحرك جاء نتيجة معلومات توفرت حول المناخات السائدة في واشنطن حيث تجري الادارة الاميركية بحثاً ومشاورات بالنسبة لقضيتنا اللبنانية وبالنسبة لاوضاع الشرق الاوسط بشكل عام » (السفير ، بيروت ، ١٣ / ٣ / ١٩٨٣) . وفي اتصال هاتفي من واشنطن ، صرح سلام الى صحيفة « النهار » اللبنانية انه لمس من الاجتماعات التي اجريت حتى الآن مع المسؤولين الاميركيين « ان الاسرائيليين عادوا الى نقطة الصفر في المفاوضات مع لبنان ، فهم عادوا يتشبثون لدى الادارة الاميركية بأن تكون لهم نقاط للمراقبة في الاراضي اللبنانية بحجة ان لبنان غير قادر على حفظ حدوده مع اسرائيل قبل خمس سنوات عندما يكتمل بناء الجيش اللبناني ويرفضون مشاركة قوات الطوارىء والقوة المتعددة الجنسيات للجيش اللبناني في الحفاظ على منطقة الجنوب حتى الحدود المعترف بها دولياً » واوضح سلام ان الموقف اللبناني الذي تعبر عنه رسالة الرئيس امين الجميل الى ريغان يرفض الطرح الاسرائيلي ويصر على الانسحاب السريع (النهار ، بيروت ، ١٥ / ٣ / ١٩٨٣) . وقال سلام ايضاً في تصريح لشبكة التلفزيون الاميركية « ان . بي . سي » ان لبنان يرغب في زيادة حجم القوات الاميركية في القوة المتعددة الجنسيات ، وانه يحمل رسالة بهذا المعنى الى الرئيس رونالد ريغان من الرئيس امين الجميل (النهار ، بيروت ، ١٦ / ٣ / ١٩٨٣) . اما اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي فقد قال اثر لقائه بجورج شولتس وزير الخارجية الامريكي « لقد ناقشنا مبدأ مساعدة لبنان في الحفاظ على الامن في تلك المنطقة [جنوب لبنان] لأنه في المستقبل القريب لن يكون قادراً على السيطرة على منطقة الامن » (السفير ، بيروت ، ١٥ / ٣ / ١٩٨٣) . واكد شامير في حديث للتلفزيون الاسرائيلي بواشنطن ان الولايات المتحدة تقبل مبدأ تعاون الجيشين اللبناني والاسرائيلي في جنوب لبنان خلال فترة محددة تلي انسحاب القوات الاجنبية من لبنان ، وان الرئيس الاميركي رونالد ريغان لا يعتبر بقاء قوات اسرائيلية في جنوب لبنان لضمان امن حدودها الشمالية احتلالاً (النهار ، بيروت ، ١٦ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ صرح في القاهرة مصطفى السعيد وزير الاقتصاد المصري بأن الدول العربية ، فيما عدا سورية وليبيا ، لم تعد تقاطع البضائع المصرية . ودعا المنتجين الراغبين في تصدير منتجاتهم للبلاد العربية الى التقدم في هذا المجال (الاتحاد الاسبوعي ، ابو ظبي ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٣) . وقال الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين في حديث لصحيفة « الاخبار » انه يتوق لزيارة مصر موضحاً انه لا يعتبر ان هناك قطيعة بين

مصر والبحرين او بين مصر والامة العربية (الاخبار ، القاهرة ، ١٤ / ٣ / ١٩٨٣) . هذا وقد وصل الى القاهرة عبد العزيز حسين وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء للمشاركة في الاحتفالات بمناسبة مرور الف عام على تأسيس جامعة الازهر [وهي المرة الاولى التي يزور فيها مسؤول كويتي مصر منذ قطع العلاقات بين البلدين في العام ١٩٧٩] كما وصلت وفود من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والسودان (الاهرام ، القاهرة ، ١٨ / ٣ / ١٩٨٣) . وصرح الامير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي في حديث ادلى به الى صحيفة « السياسة » الكويتية بأن حالة التوتر مع مصر قد انتهت ، وانه اذا كان العالم العربي سيتفهم موقف مصر وظروفها فإن الوقت قد حان لتبادل السفراء ، اما اذا كان سيطلب من مصر المستحيل فإن الوقت لم يحن بعد لهذا التبادل. واعرب عن اعتقاده بأن مستوى العلاقة بين مصر والدول العربية هو مستوى جيد الآن (اخبار اليوم ، القاهرة ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ أستؤنفت في القاهرة المحادثات بين مصر واسرائيل بشأن العلاقات التجارية بينهما بعد انقطاع دام ٩ اشهر نتيجة الغزو الاسرائيلي للبنان (النهار،بيروت، ١٥ / ٣ / ١٩٨٣)

ـ اعلن متحدث باسم ادارة الهجرة والجنسية الامريكية ان الولايات المتحدة لن تسمح بعد الآن للطلبة الليبيين بدراسة العلوم النووية او مناهج الطيران في مدارسها . وقد وصفت ليبيا هذه الخطوة بأنها غير انسانية وتستهدف ابعاد الطلبة الليبيين من الولايات المتحدة (السفير ، بيروت ، ١٧ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ أعلن عدنان ابو عودة وزير الاعلام الاردني ان الوقت لم يحن بعد لانضمام الملك حسين عاهل الاردن الى مفاوضات التسوية في الشرق الاوسط لأنه لا يزال بحاجة الى موافقة الفلسطينيين وكذلك الى اظهار ارادة اميركية في الضغط على اسرائيل للانسحاب من لبنان . وقال « ان شروطنا لم تتم الاجابة عنها لا من الجانب الاميركي ولا من الجانب الفلسطيني » . وجاء هذا التصريح رداً على تصريحات جورج شولتز وزير الخارجية الاميركية التي قال فيها ان الوقت قد حان لانضمام الاردن الى المفاوضات (السفير ، بيروت ، ١٧ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ صدر في موسكو بيان ليبي ـ سوفياتي مشترك بختام الزيارة التي قام بها الرائد الركن عبد السلام جلود وابو بكر يونس جابر القائد العام للقوات المسلحة الليبية الى الاتحاد السوفياتي ، اعلن الطرفان فيه انهما اتفقا مبدئياً على توقيع معاهدة صداقة وتعاون . وحمل البيان اسرائيل واميركا مسؤولية التوتر في الشرق الاوسط . والجدير بالذكر ان الاتحاد السوفياتي تربطه الآن معاهدات صداقة مع ثلاث دول عربية هي العراق وسورية وجمهورية اليمن الديمقراطية (السفير ، بيروت ، ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ ذكر مصدر امني في البقاع (لبنان) ان القوات الاسرائيلية انهت تركيب اجهزة انذار ورادار واجهزة الكترونية تابعة لمحطة الرادار في قمة جبل الباروك (السفير ، بيروت ، ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اكد صائب سلام النائب اللبناني وموفد الرئيس امين الجميل الى واشنطن اثر عودته الى بيروت ان الوفد اللبناني لقي في واشنطن تجاوباً من المسؤولين الامريكيين ودعماً من جميع مندوبي الدول العربية . وقال ان الامريكيين يعلقون اهمية كبرى على موضوع صواريخ سام السورية ، لكن ليس فيما يتعلق بازالة الاحتلال الاسرائيلي عن لبنان » (النهار ، بيروت) . واعلن ايلي سالم وزير الخارجية والمغتربين اللبناني في تصريح لدى وصوله الى بيروت قادماً من باريس التي زارها في اطار جولة شملت ايضاً الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، ان الولايات المتحدة تقدمت باقتراحات حول القضية اللبنانية مبنية الى حد كبير على التصور اللبناني . واضاف « سأستغرب كثيراً اذا لم تلاق الاقتراحات الاميركية تجاوباً من قبل الجانب الاسرائيلي .... قد تكون اميركا بحاجة لبعض الوقت لاقناع اسرائيل بمصداقية لبنان في تعهده حفظ الامن على ارضه . ولكن اعتقد بأن هذا الامر قد يتم في الاسبوعين المقبلين فإذا لم يحصل في هذه الفترة فأنا سأبدأ بالشك بأن هناك مشاكل اخرى غير التي نعايشها الآن .... فإذا كان الامر كذلك فنحن على استعداد لكي نعالج هذه الاهداف وهذه السياسة [الاسرائيليتين] بسياسة مماثلة وسياسة اقوى منها » (السفير ، بيروت). وفي اسرائيل ، اعلن اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي في كلمة القاها امام وفد من « جمعية مظليي العالم الحر» في اسرائيل انه « اذا بقي السوريون ومنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان فسنبقى نحن ايضاً » ، واضاف « اذا لم تحصل انسحابات متزامنة لكل القوات فإن السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية سيأتون مجدداً الى حدودنا الامر الذي يجبرنا على تكرار عملياتنا العسكرية وهذا ما لا

نريده » . ومن جهة اخرى نسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مصادر في وزارة الخارجية الاسرائيلية ان المحادثات التي اجراها امس الاول فيليب حبيب المبعوث الرئاسي الامريكي مع شامير وموشي ارينز وزير الدفاع الاسرائيلي « اعطت المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية دفعة جديدة » . الا ان هذه المصادر حذرت من المبالغة في التفاؤل (النهار ، بيروت) . هذا وقد عقدت الجولة الثالثة والعشرون من المفاوضات اللبنانية ـ الامريكية ـ الاسرائيلية في ناتانيا دون احراز تقدم ملموس . وكان احد اعضاء الوفد اللبناني قد صرح « نحن ذاهبون الى ناتانيا من باب التأكيد على استمرارية المفاوضات على الرغم من اعتقادنا بأن الجولة يجب ان تتأجل الى ما بعد اطلاعنا على الرد الاسرائيلي على المقترحات الاميركية » التي تبلّغها وزير خارجية اسرائيل ابان وجوده في واشنطن (السفير ، بيروت ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ تواصلت حركة الاحتجاج على الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان ، وقد اتسعت لتشمل قضاء الزهراني التي شهدت بعض قراه تظاهرة اطلقت عليها قوات الاحتلال النار . هذا ونفذ علماء الدين في جبل عامل اعتصاماً في حسينية مدينة النبطية (السفير ، بيروت ، ٢٤ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ ذكرت مصادر دبلوماسية ان لبنان وجّه مطلع هذا الاسبوع مذكرة الى الحكومة السورية يبلغها فيها انتهاء مهمات قوات الردع في لبنان اعتباراً من نهاية شهر آذار / مارس الحالي . واشارت المصادر الى ان وزارة الخارجية كانت قد بعثت بمذكرة الى جامعة الدول العربية تبلغها فيها « لتكون على بينة من الامور والتطورات » (السفير ، بيروت ، ٢٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ نسبت الاذاعة الاسرائيلية الى الجنرال موشي ليفي رئيس الاركان الاسرائيلي « ان خطة عمل جيش الدفاع للسنة المقبلة تأخذ في الحسبان استمرار وجود القوات الاسرائيلية في لبنان حتى التوصل الى الاتفاقات السياسية المنشودة بموجب قرارات الحكومة » (النهار ، بيروت ، ٢٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اعلن الجنرال موشي ليفي رئيس الاركان الاسرائيلي الجديد ان اسرائيل مستعدة لحرب محتملة مع سورية في الربيع او الصيف ، وقال ان الوجود السوفياتي في سورية قد تعزز مؤخراً حيث اقاموا اجهزة رادار متطورة وامدوا سورية بصواريخ جو ـ جو اضافة الى صواريخ « سام ـ ٥ » (السفير ، بيروت ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٣) . وذكرت مجلة « اكتوبر » المصرية ان الوفد المصري لدى الامم المتحدة بعث برسالة عاجلة الى وزارة الخارجية في القاهرة قال فيها ان مسؤولاً سوفياتياً تكهن بنشوب حرب بين سورية واسرائيل في الربيع ، واشار الى ان اسرائيل تخطط ايضاً للهجوم على الاردن (اكتوبر ، القاهرة ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٣) . وفي بيان رسمي لها اتهمت الحكومة السوفياتية لاحقاً اسرائيل بالتحضير لهجوم خاطف ضد سورية ، وقالت ان استعدادات عسكرية تجري علناً في اسرائيل بهدف توجيه ضربة قرصنة ضد سورية. واكد البيان ان الجيش السوري على استعداد لمواجهة مثل هذه الحرب، وحذر اسرائيل بقوله «إنه الوقت المناسب قبل فوات الاوان لكي تكف تل ابيب عن اللعب بالنار » (تشرين ، دمشق) . هذا وقد بدأت قوات الاحتلال الاسرائيلية باقامة مطار حربي في بلدة الدامور اللبنانية ، وعملت ايضاً على توسيع مجرى نهر الدامور وتعميقه مستعملة بذلك آليات ضخمة استقدمت من اسرائيل (السفير ، بيروت ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ عقدت في ناتانيا الجولة الرابعة والعشرون من المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية . وقد اوضح السفير انطوان فتال رئيس الوفد اللبناني المفاوض في الجلسة العامة ورداً على استيضاح من الجانب الاسرائيلي حول التصريحات المنسوبة لوزير الخارجية ايلي سالم ، ان لبنان لم يحدد اية مواعيد ثابتة ولم يقدم اي انذار ، وان ما نسب الى الوزير سالم قد يكون مرده الى جو التشاؤم والشعور بعدم التقدم السائد في لبنان وعدد من العواصم . وفي اجتماعات اللجان عرض الجانب الاسرائيلي في اللجنة العسكرية نظريته في موضوع قوات الرائد سعد حداد لكنه امتنع عن اعطاء المعلومات التي طلبها الجانب اللبناني في شأنها . والمعروف ان اسرائيل تصر على ان يكون حداد قائداً لقوة الجيش اللبناني الثابتة في الجنوب وهذا ما يرفضه لبنان .

واجتمع ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني لاحقاً مع المبعوث الاميركي السفير فيليب حبيب بحضور اعضاء الوفد اللبناني المفاوض واجرى تقويماً للمحادثات في ناتانيا . واكد مصدر لبناني مسؤول ان الخلافات لا تزال تدور على موضوعين ، بعض النقاط المحددة في بند الترتيبات الامنية وبعض النقاط في بند اطار العلاقات المتبادلة (النهار ، بيروت ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٣) . كما التقى امين الجميل الرئيس اللبناني مع المبعوث الامريكي ، وذكرت مصادر مطلعة في بيروت ان الرئيس شدد على رفض اي وجود عسكري اسرائيلي في لبنان تحت اي شكل مع الاصرار على انسحاب اسرائيلي شامل وكامل من لبنان وفق خطة مبرمجة ، وعلى رفض تسليم

الامن اللبناني في جنوب لبنان الى الرائد سعد حداد باعتبار ان هذا الموضوع شأن داخلي لا علاقة لأحد به (العمل ، بيروت ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٣) . وفي القدس ، عقد المبعوث حبيب اجتماعاً مع اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي . وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان شامير اكد لحبيب ان بقاء الرائد سعد حداد وقواته في جنوب لبنان هو مصلحة اسرائيلية ، واضاف انه « من دون ضمان هذا الموضوع لن يكون اتفاق » . وعلى صعيد آخر ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية في مستوطنة المطلة على الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية ، ان الفدائيين الفلسطينيين بدأوا اعادة اقامة وجود لهم في جنوب لبنان ونظموا عدداً من الخلايا الصغيرة في قرى اللاجئين ومخيماتهم (النهار ، بيروت ، ٢٨ / ٣ / ١٩٨٣) . وكشف مصدر مطلع في بيروت ان فيليب حبيب نقل شروط اسرائيل الى المسؤولين اللبنانيين بعد عودته الى بيروت واكد ان اسرائيل تصر على دور حداد في الجنوب وان يكون قائد لواء الجيش اللبناني في المنطقة الجنوبية وتصر كذلك على مطلب الدوريات المشتركة المعززة بآليات وفرق متخصصة وان يكون لها الحق في الملاحقة [ملاحقة الفلسطينيين او غيرهم] داخل الاراضي اللبنانية . واوضح المصدر ان لبنان يعتبر النقطة الاولى تدخلاً في شؤونه الداخلية والنقطتين الاخيرتين انتقاصاً من سيادته لا يمكنه القبول بها (النهار ، بيروت ، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ قتل فتى فلسطيني برصاص الجنود الاسرائيليين في تظاهرة بالقباطية في الضفة الغربية . وانفجرت عبوة ناسفة بالقرب من مركز الشرطة في مدينة بيت لحم . وقرر اجتماع للشخصيات العربية عقد في شفا عمرو بالجليل عدم الدعوة الى الاضراب في يوم الارض الموافق في ٣٠ الشهر الجاري والاستعاضة عن ذلك باقامة مهرجانات بالمناسبة . وعلى صعيد آخر نقل ٩٢ تلميذاً فلسطينياً الى المستشفيات وعليهم اعراض تسمم وذلك في مدينة جنين في الضفة الغربية (السفير ، بيروت ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٣) . واعلن في اسرائيل في اليوم التالي ان ٣١٧ طالبة فلسطينية نقلن الى المستشفيات بعدما تنشقن غازاً سامّاً في مدينة جنين وجوارها . وقد منع التجول في المدينة بعد ان كانت قد شهدت تظاهرات معادية لاسرائيل . وذكرت وزارة الصحة الاسرائيلية ان التحقيق يتجه الى اعتبار التسمم عملاً مفتعلاً (النهار ، بيروت ، ٢٨ / ٣ / ١٩٨٣) . وفي الذكرى السابعة ليوم الارض شملت الاضرابات والتظاهرات القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة والجليل وصحراء النقب . واسفرت عن مقتل شاب عربي برصاص جنود الاحتلال . وتكررت حوادث التسمم في مدينة جنين حيث نقل ٥٣ مواطناً عربياً الى المستشفى اثر اصابتهم بالتسمم . وقد تم عزل المدينة عن باقي انحاء الارض المحتلة بعد اكتشاف تلوث في البئر الرئيسي الذي يزود السكان بمياه الشرب (السفير ، بيروت ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اكد كمال حسن علي وزير الخارجية المصري خلال اجتماعه بوفد البرلمان الاوروبي بالقاهرة ان امين الجميل الرئيس اللبناني قد اوضح في اتصالاته مع مصر ان سورية ملتزمة بالانسحاب من لبنان في توقيت واحد مع الانسحاب الاسرائيلي . وان منظمة التحرير الفلسطينية قدمت نفس الالتزام بانسحاب قواتها من البقاع في وقت واحد مع الانسحاب السوري (الاهرام ، القاهرة ، ٢٨ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اجتمع في عمان الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي مع الملك حسين العاهل الاردني ونقل اليه رسالة من الملك فهد بن عبد العزيز تتعلق بآخر تطورات الوضع في المنطقة (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٣) . وفي الرياض اجتمع الملك فهد مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي وصل الى السعودية بزيارة مفاجئة . وصرح عرفات عقب اللقاء انه أجرى مباحثات مكثفة مع العاهل السعودي حول عدد من القضايا وفي مقدمتها اعمال اللجنة السباعية التي ستجتمع في ٣ / ٤ / ١٩٨٣ في فاس ، وتطورات القضية الفلسطينية بما فيها الاحداث الجارية في الارض المحتلة ، المؤامرات الخطيرة ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان . وقال عرفات ان اجتماعه مع الملك حسين العاهل الاردني في عمان قد تأجل بسبب زيارة السلطان قابوس لعمان [وقد قام عرفات لاحقاً بزيارة الى كل من بغداد والكويت والبحرين ، ووصل الى دمشق يوم ٣٠ / ٣ / ١٩٨٣] (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٨ / ٣ / ١٩٨٣) . وعاد الامير سعود الفيصل الى عمان في زيارة ثانية لها خلال ٤٨ ساعة وسلم الملك حسين رسالة من الملك فهد تتعلق بالدور الذي تقوم به السعودية في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية والتحرك المستقبلي باتجاه ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية تضمن الحقوق الفلسطينية (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٣) . هذا وقد وصل فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى دمشق قادماً من عمان يرافقه ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ، بعد زيارة للاردن استغرقت يومين اجريا

خلالها محادثات مع مروان القاسم وزير الخارجية الاردني وكبار المسؤولين ، اعلن بعدها القدومي ان العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية اخوية وعميقة وان المحادثات مع الجانب الاردني كانت مثمرة وبناءة . واكد القدومي ، نرفض فكرة ان يتم تمثيل منظمة التحرير عن طريق آخرين ، والاردنيون يتفهمون هذا الموقف ، ونحن بدورنا نقدر الاهتمام الكبير الذي اظهره اشقاؤنا لاستعادة الارض واحراز الحقوق الوطنية الثابتة للفلسطينيين » (الشرق الاوسط ، لندن ، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٣) .

٣ ـ العلاقات العربية

أ ـ التكتلات العربية

ـ استقبل الملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودي محمد بوستة وزير الخارجية المغربي الذي نقل اليه رسالة شفوية من الملك الحسن الثاني تتضمن نتائج اللقاء الذي تم بين العاهل المغربي والشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري [في ٢٦ / ٢ / ١٩٨٣]. ووصل الى تونس احمد بن سودة مستشار الملك الحسن الثاني موفداً الى الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي وصرح انه سيطلع الرئيس التونسي على نتائج اللقاء المغربي ـ الجزائري واشار الى ان الروابط بين تونس والمغرب تحتم تبادل المعلومات والتنسيق بينهما على مختلف الاصعدة . وفي تونس صرح الباجي قائد السبسي وزير الخارجية ان الحبيب بورقيبة يحيي هذه المبادرة الجديدة في العلاقات ويرى فيها حافزاً على مواصلة العمل المشترك من اجل تدعيم اواصر الاخوة والتعاون والتكامل بين بلدان المغرب العربي (الشرق الاوسط ، لندن ، ١ / ٣ / ١٩٨٣) . واكد الحسن الثاني العاهل المغربي في خطاب القاه بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتوليه مقاليد الحكم ان اللقاء الذي تم بينه وبين الرئيس الجزائري يعتبر بمثابة خطوة في طريق حل المشاكل الثنائية القائمة بين البلدين وتطبيع العلاقات . واوضح انها خطوة في طريق بناء المغرب العربي الذي يمثل احد الاهداف الرئيسية التي يسعى اليها منذ تسلم مقاليد الحكم (الشرق الاوسط ، لندن ، ٤ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ منذ مطلع آذار / مارس الجاري وضعت كل من الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي موضع التنفيذ الشطر الاول من احكام الاتفاقية الاقتصادية المبرمة في الرياض في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ . وكان مقرراً ان تدخل حيز التنفيذ في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ لكن تقرر ارجاء ذلك الى الموعد الحالي لكي تتمكن الدول الاعضاء من تعديل وتكييف قوانينها وانظمتها (الوطن العربي ، باريس ، ١١ / ٣ / ١٩٨٣) . واعلن محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد ان الاتفاقية تمنح رعايا كل دولة من دول المجلس حرية ممارسة بعض مجالات النشاط الاقتصادي في سائر دوله على قدم المساواة مع مواطنيها . وقد حددت فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يحق خلالها لأي دولة من الدول الاعضاء اشتراط مشاركة مواطنيها بنسبة خمسة وعشرين بالمائة من رؤوس اموال المؤسسات الممارسة لهذه النشاطات (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢ / ٣ / ١٩٨٣) . واعلن عبدالله يعقوب بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في حديث ادلى به الى صحيفة « الاتحاد » ان المرحلة الاولى من الاتفاقية تشمل التوحيد الجمركي وحرية ممارسة النشاط في حقل الصناعة والزراعة والمقاولات . وستتبعها مرحلة ثانية تتناول الشؤون المصرفية والمالية والنقدية ، وثالثة تشمل النقد والعملة (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٩ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اكد عبدالله يعقوب بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في حديث لمجلة « جند عمان » العمانية نشرته امس الاول ، على ضرورة الاستفادة من مؤتمر عدم الانحياز من اجل دفع التحرك الدبلوماسي لانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية ، واوضح ان السبيل « لأمن واستقرار منطقة الخليج يكمن في وضع حد لهذه الحرب » (الاضواء ، المنامة) . وفي نيودلهي عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً على هامش مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز وعرضوا عدداً من القضايا المطروحة على جدول اعمال المؤتمر وسبل تنسيق مواقف دول المجلس تجاه هذه القضايا (العرب ، الدوحة ، ٥ / ٣ / ١٩٨٣) . وذكرت مصادر مؤتمر قمة عدم الانحياز في نيودلهي ان وزراء عربا بحثوا خطة جديدة لانهاء النزاع العراقي ـ الايراني قدمتها دول خليجية ، وهي تدعو الى وقف فوري لاطلاق النار ، وانسحاب الطرفين الى حدود ما قبل الحرب ، وتقديم تعويضات واعادة بناء المناطق المتضررة في البلدين على ان تضمن قوة تابعة للامم المتحدة اجراءات السلام . وذكر ان مسؤولين عراقيين وافقوا على هذه الخطة ، فيما رفضها الايرانيون (النهار ، بيروت ، ٦ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ وقع الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي والشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري في تونس معاهدة اخاء ووفاق وصفها بيان رسمي مشترك بانها « حدث تاريخي تفتح صفحة جديدة في العلاقات بين تونس والجزائر وجميع

دول شمال افريقية الناطقة باللغة الفرنسية » كما وقع الرئيسان اتفاقاً على تخطيط الحدود المشتركة ، التي كان هناك تنازع بشأنها في خمسة مواقع . ووصف احمد طالب الابراهيمي وزير الخارجية الجزائري زيارة الرئيس الجزائري الى تونس بأنها « لبناء جسور متينة ودائمة تربط بين البلدين ، وللتعبير عن النية في بناء المغرب العربي » (الشرق الاوسط ، لندن) . واعرب الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية بعد لقاء مع بن جديد في الجزائر عن اقتناعه بأن اموراً كثيرة ومصيرية على طريق بناء المغرب العربي الكبير اصبحت ممكنة في ضوء اجتماع الرئيسين الجزائري والتونسي الذي جاء بعد لقاء الرئيس بن جديد مع الملك الحسن الثاني عاهل المغرب (السفير ، بيروت ، ٢٠ / ٣ / ١٩٨٣) . وصرح الابراهيمي لدى مغادرة بن جديد تونس بعد زيارة رسمية استغرقت ثلاثة ايام ان المحادثات التي سبقت الاتفاقية شملت دراسة ملف كبير للتعاون يمتد الى المجال العسكري. واكد على ضرورة ان تعمل الجزائر وتونس من اجل تحقيق تقارب بين الحسن الثاني العاهل المغربي وقادة جبهة البوليزاريو . واضاف ان بلاده تحبذ تحقيق تسوية دائمة للمسألة الصحراوية في اطار دولة محتملة للمغرب العربي الكبير (العمل ، تونس ، ٢١ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ وافق المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربية المنعقد في مسقط [منذ ٢٢ / ٣ / ١٩٨٣] على توصية للمجلس التنفيذي لمكتب التربية العربي لدول الخليج بشأن تبادل المعلومات والمشورة بين الدول الاعضاء ازاء طلب المساعدة المالية التي تطلبها الدول الاخرى والهيئات العامة من الدول الخليجية لاتخاذ قرار موحد بشأنها (الاتحاد الاسبوعي ، ابو ظبي ، ٢٤ /٣ / ١٩٨٣) . وصدر عن المؤتمر في ختام اجتماعاته لاحقاً عدد من التوصيات والقرارات منها دعوة الدول الاعضاء الى منع الصحف المحلية من نشر اعلانات منح شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه بالمراسلة حرصاً على السمعة العلمية لحملة الشهادات الجامعية . ودعا المؤتمر المدير العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج الى ان يحيل الى مجلس التعليم العالي اقتراح انشاء قاعدة معلومات دقيقة عن الجامعات المعترف بها وغير المعترف بها بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتزويد الدول الاعضاء بقائمة عن هذه الجامعات ، كما وافق المؤتمر على الدراسة الخاصة بواقع التربية الصحية في المرحلة المتوسطة ودعا المدير العام للمكتب الى توزيعها على الدول الاعضاء ، ووافق على الميزانية الرأسمالية لكلية الطب والعلوم الطبية (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اجتمع الشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري مع الرائد الركن عبد السلام جلود الذي وصل الى الجزائر على رأس وفد ليبي . وقد صرح جلود عقب الاجتماع ان البحث دار حول الهجمة الامبريالية التي يتعرض لها الوطن العربي والوسائل الكفيلة بالتصدي لها وبالعلاقات بين البلدين ومسألة الصحراء الغربية ووحدة المغرب العربي والقضية الفلسطينية (السفير ، بيروت ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٣) . واعلن معمر القذافي الرئيس الليبي في كلمة القاها في الذكرى الثالثة عشرة لرحيل القوات البريطانية ان اتفاقاً جزائرياً ـ ليبياً قد وقع [خلال الزيارة] بناء على طلب الجزائر وهو يشكل خطوة في اتجاه تطبيق ميثاق حاسي مسعود [المتعلق بالوحدة بين البلدين] (النهار ، بيروت ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٣) . الا ان دوائر سياسية في الجزائر نفت ان يكون قد تم توقيع اي اتفاق جزائري ـ ليبي خلال الزيارة التي قام بها عبد السلام جلود الى الجزائر. واكدت ان مباحثات جلود تناولت الموقف في المغرب على ضوء لقاء الرئيس بن جديد مؤخراً مع الملك الحسن الثاني العاهل المغربي والزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري الى تونس . واضافت ان الرئيس بن جديد اكد خلال المحادثات الموقف الجزائري المعروف من الاتحاد المحتمل الذي تطلب ليبيا اقامته مع الجزائر (الشرق الاوسط ، لندن ، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٣) . وصدر في الجزائر بيان مشترك ليبي ـ جزائري عن زيارة الرائد عبد السلام جلود الى الجزائر . واكد البيان ان « توطيد دعائم تعاون مثالي قائم على المصالح المتبادلة بين بلدان المنطقة سوف يسهم الى حد كبير في بناء المغرب العربي ، مشيراً الى ان بلوغ هذا الهدف سوف يمهد السبل لمقدم الوحدة العربية (الشرق الاوسط ، لندن ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ قال احمد طالب الابراهيمي وزير الخارجية الجزائري في حديث ادلى به الى صحيفة « الوطن » ، ان فكرة بناء المغرب العربي هي احد المرتكزات الرئيسية للثورة الجزائرية و « لعل المرحلة الاولى تتضمن بناء الكيانات الداخلية في الاقطار العربية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وتعقب هذه المرحلة مرحلة التجمعات الاقليمية ، التي يقدم مجلس التعاون الخليجي نموذجاً عليها ، وربما تأتي بعدها مرحلة السوق العربية المشتركة ثم تتوج كل هذه الخطوات في مرحلة ثالثة

واخيرة بالوحدة العربية الشاملة وعندها ستكون تكريساً لواقع قائم » (الوطن ، الكويت ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٣) .

ب ـ العلاقات بين دولتين عربيتين او اكثر

ـ اختتمت اللجنة السعودية الجزائرية المشتركة اجتماعاتها التي استمرت يومين برئاسة هشام الناظر وزير التخطيط السعودي وعبد الحميد ابراهيمي وزير التخطيط الجزائري الذي صرح عقب الاجتماع لوكالة الانباء السعودية بأنه تم خلال اجتماعات اللجنة التوقيع على اتفاقية للتعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية . كما تم الاتفاق على تيسير مهمة المشروعات الجزائرية في صندوق التنمية السعودي (الشرق الاوسط ، لندن ، ٣ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ عاد الى طرابلس بليبيا عبد السلام جلود بعد زيارة لسورية استغرقت اربعة ايام اجرى خلالها محادثات مع حافظ الاسد الرئيس السوري ومسؤولين آخرين حول تعزيز العلاقات الثنائية (السفير ، بيروت ، ٣/٥/ ١٩٨٣) .

ـ عاد الى القاهرة وفد زراعي مصري بعد جولة زار خلالها العراق والسعودية والكويت استهدفت تنمية صادرات مصر الزراعية وانشاء مشروعات مشتركة . وقد وقع في العراق بروتوكولاً للتعاون المشترك بين البلدين تضمن اقامة مشروعات للتكامل الاقتصادي وتوطيد العلاقات بين التنظيمات التعاونية الزراعية والانتاجية . وتقرر انشاء شركة مصرية سعودية لتصدير الخضروات والفاكهة (الاهرام ، القاهرة ، ١٢ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ وقعت الكويت وسورية اتفاقاً للتعاون الصحي بينهما يعمل الطرفان بموجبه على التعاون في عدد من المجالات منها ايفاد بعض الاطباء الاختصاصيين والفنيين في المجالات التي يحددها كل من الطرفين للعمل في بلد الطرف الآخر ، دعوة الاطباء الاختصاصيين لالقاء المحاضرات في البلد الآخر ، تبادل الزيارات بين الاختصاصيين ، تبادل النشرات العلمية والمعلومات الخاصة بالمؤتمرات واللقاءات العلمية والابحاث الاحصائية . هذا وتكون وزارة الصحة العامة في كل من البلدين مسؤولة عن تنفيذ ما يتفق عليه . ويسري هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ توقيع الطرفين عليه وتتجدد هذه المدة تلقائياً ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهائه قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء العمل به (الوطن ، الكويت ، ١٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ تم في الدوحة التوقيع على محضر جلسة العمل المشتركة التي عقدت بين دولة قطر وجمهورية اليمن الديمقراطية لتعزيز التعاون التربوي والثقافي بين البلدين . ووقع المحضر الشيخ محمد بن حمد آل ثاني وزير التربية والتعليم القطري ونظيره اليمني الديمقراطي حسن احمد السلامي [الذي يقوم بزيارة الدوحة منذ يوم ٩ / ٣ / ١٩٨٣] (الرياض ، الرياض ، ١٦ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ تم في بغداد توقيع محضر تعاون بين المغرب والعراق في مجال انتقال الايدي العاملة بين البلدين . ويتضمن القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاقية التعاون لتشغيل اليد العاملة المغربية في العراق ومنحها التسهيلات اللازمة (الانباء ، الرباط ، ٢٣ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ استقبل الملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودي همام عبد الخالق نائب رئيس لجنة الطاقة الذرية العراقي الذي سلمه رسالة من صدام حسين الرئيس العراقي (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٤ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ عقدت اللجنة العمالية المشتركة بين الامارات العربية المتحدة والمغرب اول اجتماع لها في ابو ظبي . وتمت خلال الاجتماع مناقشة اساليب وخطوات تنفيذ وتطبيق الاتفاقية المبرمة بين البلدين في نهاية عام ١٩٨١ بالمغرب . ونوقشت احتياجات البلدين للايدي العاملة ، والاجراءات الخاصة بضمان تبادل هذه الايدي العاملة وتهيئة ظروف عمل مناسبة لها . كما بحثت اللجنة سبل تبادل الخبرات والزيارات بين المسؤولين في البلدين للاطلاع على ميادين التفتيش والتكوين المهني والضمان الاجتماعي (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٥ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ قررت الحكومة الاردنية تسديد حصتها في رأسمال شركة المنطقة الحرة الصناعية السورية ـ الاردنية المشتركة والبالغة مليوناً وثلاثمائة واثني عشر الف دينار (الدستور ، عمان ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ وصل الى ابو ظبي عبد الرحمن محمد وزير الداخلية السوداني في زيارة لدولة الامارات العربية المتحدة تستغرق ثلاثة ايام على رأس وفد سوداني ، وذلك لمتابعة تنفيذ الاتفاقية العمالية المشتركة بين البلدين (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ تم في تونس التوقيع على اتفاقيتين بين الصندوق

السعودي للتنمية وتونس يقدم الصندوق بمقتضاها قرضين بمبلغ ستة وستين مليون ريال سعودي . ويخصص القرض الاول لتوسيع عدد من موانىء الصيد في تونس وقيمته ستين مليون ريال سعودي . اما القرض الثاني فيهدف الى اعداد الدراسات الاقتصادية والفنية المتعلقة باحتياجات البنية الاساسية للمجتمع الصناعي المزمع انشاؤه في الشمال الغربي من تونس وقيمته ستة ملايين ريال سعودي (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ تم في مقديشيو التوقيع النهائي على الاتفاقية المبرمة بين دولة قطر والصومال التي تنظم استقدام الايدي العاملة الصومالية للعمل في قطر (العرب ، الدوحة ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٣) .

٤ ـ اتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ تم في دولة الامارات العربية المتحدة توقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة وغرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان . وتهدف الاتفاقية الى تذليل الصعوبات في المجال التجاري والصناعي والزراعي ، واجراء الدراسات المشتركة . وتقرر تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية (الاتحاد الاسبوعي ، ابو ظبي ، ١٠ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ اختتم في الكويت الاجتماع الدوري للامانة العامة لاتحاد الاطباء العرب [الذي بدأ يوم ٩ / ٣ / ١٩٨٣]. وقد وضعت الامانة خلاله اطار العمل الاولي للجنة العليا للطوارىء التي استحدثت مؤخراً في الاتحاد وقررت عقد اول اجتماع لها في عمان في شهر نيسان / ابريل القادم . هذا واكد المجتمعون التزامهم بدعم الثورة الفلسطينية والعمل على الدفاع عن هياكل الهلال الاحمر الفلسطيني (الوطن ، الكويت ، ١٢ / ٣ / ١٩٨٣) .

ـ قرر اتحاد المحامين العرب الاضراب ساعة واحدة يوم السبت المقبل تضامناً مع المحامين المصريين احتجاجاً على القانون الجديد لممارسة مهنة المحاماة في مصر (السفير ، بيروت ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٣) .

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد : قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية

I

General, Documents, and References

Books

1 - *Arabian Government and Public Services Directory, 1982*. 2nd ed. Northampton, U.K.: Parrish Rogers International, 1982. 240p.

2- Ashtiany, Julia. *The Arabic Documents in the Archives of the British Political Agency, Kuwait, 1904-1949*. London: The British Library, 1982. 373p.

3- *Current Research on the Middle East: A Catalogue of Doctoral Dissertations*. Ann Arbor, MI.: University Microfilms International, 1982. 31p.

Periodicals

4- Arab American Professionals. «Arab- American Professionals' Statement to Saudi Ambassador Faisal Al-Hegelan, June 25, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer - Fall 1982. pp. 298-300.

II

5- Arab Summit Conference. «Final Statement of 12th Arab Summit, September 9, 1982 (Excerpts).» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 202-203.

6- Arafat, Yasser. «Interview with PLO Chairman Yasser Arafat, December 4, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 208-211.

7- ——. «PLO Chairman Arafat Eid Al-Fitr Message, July 20, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 311-312.

8- ——. «Uri Avneri Interview with P L O Chairman Yasser Arafat, July 2, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 300-305.

9- Begin, Menahim. «Prime Minister Begin's Address to the Israeli National Defence College, August 8, 1982 (Excerpts).» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 318-319.

10- Berri, Nabih. «Interview with Lebanese

III

Amal Leader Nabih Berri, July 4, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer - Fall 1982. pp. 306-308.

11- Conference of Arab Foreign Ministers. «Communique of Arab Foreign Ministers Conference in Jeddah, July 29, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. p. 314.

12- Gemayel, Amin. «Lebanese President Amin Gemayel's Independence Day Address, November 21, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 205-207.

13- Gemayel, Bashir. «Statment by Phalangist Party Leader, Bashir Gemayel, July 2, 1982 (Excerpt).» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. p. 305.

14- Habash, George. «Interview With PFLP Secretary General George Habash, July 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 312-314.

15- Hassan Bin Talal (Crown Prince of Jordan). «Interview with Jordanian Crown Prince Hassan, June 20, 1982 (Excerpts).» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 297-298.

16- Hussein Bin Talal (King of Jordan). «Interview with King Hussein by the BBC, September 13, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 203-205.

17- Israel. Government. «Israeli Cabinet Communique on President Reagan's Peace Proposal, September 2, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 211-213.

18- —— «Israeli Government Statment on the

IV

Cease Fire in Lebanon, June 11, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 316-317.

19- —— . «Text of Israeli Government Peace Proposal, June 27, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. p. 317.

20- Israel. Knesset. «Knesset Debate on Lebanon, August 12, 1982 (Excerpts).» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer - Fall 1982. pp. 319-323.

21- Israeli Committee for Solidarity with Bir Zeit University. «Israeli Committee for Solidarity with Bir Zeit University Press Release, July 8,1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 317-318.

22- Jumblatt, Walid. «Statement by Lebanese National Movement Leader Walid Jumblatt, July 29, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer - Fall 1982. pp. 314-315.

23- Khalaf, Salah. «Interview with Fateh Central Committee Member Salah Khalaf (Abu Iyad), July 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 308-311.

24- Muslim World League. Constituent Council. «Muslim World League Constituent Council Final Statment, Mecca, August 8, 1982 (Excerpts).» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 315-316.

25- Palestine Liberation Organization. Central Council. «Report of PLO Central Council, November 25, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 207-208.

26- Palestinian Mayors of the West Bank and

V

Gaza. «Statement by Palestinian Mayors of the West Bank and Gaza, July 6, 1982.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. p. 308.

27- Shaka'a, Bassam. «All Palestinians Are Living One Battle, Inside and Outside: Interview with Bassam Shaka'a.» By Ghassan Bishara. *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer- Fall 1982. pp. 94-99.

28- Sharon, Ariel. «Defense Minister Sharon's Address to Parliament, September 22, 1982 (Excerpts).» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 213-218.

History

Books

29- *Palestine: A Study of Jewish, Arab, and British Policies.* Milwood, N.Y.: Kraus Reprints, 1982. 2 vols.

Book Reviews

30- Issawi, Charles. «An Economic History of the Middle East and North Africa.» *Third World Quarterly:* vol. 5, no. 2, Winter 1983. pp. 515-517. (Rodney Wilson)

Politics and National Thought

Books

31- Andrews, David F. *The Lost Peoples of the Middle East.* Salisbury, N.C.: Documentary Publications, 1983.

32- Bielenstein, Dieter (ed.). *Europe's Future in the Arab View.* Fort Lauderdale and Saaebrücken: Breitenbach Publishers, 1982. 163 p.

VI

33- Bradley, Paul C. *Recent United States Policy in the Persian Gulf.* Hamden, C.T.: Shoe String Press, 1982.

34- de Chalvron, Alain. *Le siège de Beyrouth.* Paris: Sycomore, 1982.

35- Kriegel, Annie. *Israël est-il coupable?* Paris: Robert Laffont, 1982. 255 p.

36- Levy, Walter J. *Oil Strategy and Politics, 1941-1981.* Essex, Eng : Bowker Publishing Co., 1983. 400 p.

37- Lippman, Thomas W. *Understanding Islam: An Introduction to the Moslem World.* New York, N.Y.: New American Library,1982. 185 p.

38- Mortimer, Edward. *Faith and Power: The Politics of Islam.* New York, N.Y.: Random House, 1982. 407 p.

39- Moskin, Robert J. *Among Lions: The Battle for Jerusalem, June 5-7, 1967.* New York, N.Y.: Arbor House,1982. 363 p.

40- Rondot, Philippe. *Le Proche - Orient à la recherche de la paix, 1973-1982.* Paris: Edition P.U.F., 1982. 212 p.

41- El- Sheikh, Ibrahim A. (ed.). *The Challenge of the Middle Eastern Studies at the University of Amesterdam.* Amesterdam: University of Amesterdam, Institute for Modern Near Eastern Studies, 1982. 221 p.

42- Spencer, Robert (ed.). *Iran, Iraq, and the Gulf War.* Toronto, Ont.: University of Toronto, Centre for International Studies, 1982. 108 p.

43- Tuval, Saadia. *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948-1979.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.
See also: 36.

VII

Periodicals

44- Arab Studies Quarterly. «American Attitudes toward the Palestine Question: A National Survey, October 1982.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Fall 1982. pp. 358- 374.

45 - Aruri, Naseer H. and Fouad M. Moughrabi. «The Reagan Middle East Initiative.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 10-30.

46- Bastianelli, Fabrizio. «Border Delimitation in the Mediterranean Sea.» *Lo Spettatore Internazionale:* vol. 17, no. 4, October-December 1982. pp. 319-338.

47- Berge, Steinar and Øyvind Møller. «Eyewitness: Israeli Captivity. Report by Dr. Steinar Berge and Øyvind Møller from Norway.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 85-93.

48- Binder, Leonard. «U.S. Policy in the Middle East Exploiting New Opportunities.» *Current History:* vol. 82, 480, January 1983. pp. 1-4, 37-42.

49- Bourgi, Albert et Pierre Weiss. «Israël et le Sud-Liban.» *Peuples méditerranéens / Mediterranean Peoples:* no. 20, Juillet-Septembre 1982. pp. 93-104.

50- Clément, Lucien. «De Camp David à Khaldé.» *Panorama de l'actualité:* vol. 6, no. 28, Automne 1982. pp. 7-10.

51- Corm, Georges. «La balkanisation du Proche-Orient, entre le mythe et la réalité.» *le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 346, Janvier 1983. pp. 2-3.

52- Coury, Ralph M. «Who Invented Egyptian Arab Nationalism? - Part 2.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 14, no. 4, November 1982. pp. 459-479.

VIII

53- Danaher, Kevin. «Israel's Use of Cluster Bombs in Lebanon.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer- Fall 1982. pp. 48-57.

54- Davidson, Larry. «Lebanon and the Jewish Conscience.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 54-60.

55- Dawisha, Adeed. «Comprehensive Peace in the Middle East and the Comprehension of Arab Politics.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 43-53.

56- Elazar, Daniel J. «Israel's New Majority.» *Commentary:* vol. 75, no. 3, March 1983. pp. 33-39.

57- Fabian, Larry L. «The Red Light.» *Foreign Policy:* no. 50, Spring 1983. pp. 53-72.

58- Faris, Fuad. «A Strong Lebanese Government Would Have to Support the Palestinians. Interview with Fuad Faris.» By Ghassan Bishara. *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 107-111.

59- Farsoun, Samih. «Israel's Goal of Destroying the PLO Is Not Achievable. Interview with Samih Farsoun.» by Ghassan Bishara. *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 100-106.

60- Filiu, Jean-Pierre. «Un moment de l'errance.» *Peuples méditerranéens / Mediterranean Peoples:* no. 20, Juillet-Septembre 1982. pp. 39-57.

61- Flory, Maurice. «Division Statique et unité arabe: le cas du Maghreb.» *Maghreb Review:* vol. 8, nos. 1-2, January-April 1983. pp. 2-7

62- Ghalioun, Burhan. «Israël dans les jeux arabes.» *Peuples méditerranéens /*

IX

Mediterranean Peoples: no. 20, Juillet-Septembre 1982. pp. 125-138.

63- Giannou, Chris. «Eyewitness: The Battle for South Lebanon.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 69-84.

64- Golan, Galia. «The Soviet Union and the Israeli Action in Lebanon.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 1, Winter 1983. pp. 7-16.

65- Haddad, William W. «Lebanon in Despair.» *Current History:* vol. 82, no. 480, January 1983. pp. 15-18, 40-42.

66- Halliday, Fred. «Current Soviet Policy and the Middle East: A Report.» *MERIP Reports:* no. 111, January 1983. pp. 19-22.

67- Hudson, Michael C. «The Palestinians after Lebanon.» *Current History:* vol. 82, no. 480, January 1983. pp. 5-9, 34.

68- [Anonymous American Journalist] «Israel's New Order in Lebanon.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Summer-Fall 1982. pp. 309-323.

69- Kassir, Samir. «Le Liban dans l'attente de l'après-guerre.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 347, Février 1983. pp. 18-19.

70- —— . «Le réajustement de la diplomatie Palestinienne: comment préserver les chances du futur Etat?» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 346, Janvier 1983. p. 4.

71- Mallison, Sally V. and W. Thomas Mallison.» «The United States and Israeli Violations of Law.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 58-61.

72- Mendras, Marie. «La logique de l'URSS au Moyen - Orient.» *Politique étrangère:* vol. 48, no. 1, Printemps 1983. pp. 133- 148.

73- Miller, Linda B. «America and the Middle

X

East: Holding the Centre.» *The World Today:* vol. 39, no. 1, January 1983. pp. 16-21.

74- Moughrabi, Fouad. «Lebanon: The Shameless Silence.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Fall 1982. pp. 350-357.

75- Naba'a, Roger et Souheil AlKache. «Recits éclatesd'une révolution manquée.» *Peuples méditerranéens / Mediterranean Peoples:* no. 20, Juillet-Septembre 1982. pp. 139-166.

76- Nadelmann, Ethan. «Setting the Stage: American Policy toward the Middle East, 1961-1966.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 14, no. 4, November 1982. pp. 435-457.

77- Nakhleh, Khalil. «The Invasion of Lebanon and Israel's Imperial Strategy.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Fall 1982. pp. 324-335.

78- Osswald, Eitriede and Wolfgang Wessels. «European Concepts for the Mediterranean Region.» *Lo Spettatore Internazionale:* vol. 17, no. 4, October-December 1982. pp. 283-306.

79- Perlmutter, Amos. «Lebanon: Can it Be Pieced together Again?» *Strategic Review:* vol. 11, no. 1, Winter 1983. pp. 44-49.

80- Pipes, Daniel. «How Important Is the PLO?» *Commentary:* vol. 75, no. 4, April 1983. pp. 17-25.

81- Quandt, William. «The U.S. Needs Positive Results within the Next Six Months. Interview With William Quandt.» By Robert Manning. *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 31-37.

82- Reid, Donald. «Arabic Thougth in the Liberal Age Twenty Years After.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 14, no. 4, November 1982. pp. 541-557.

XI

83- Reshetov, Y. «The Israeli Atrocities.» *International Affairs* (Moscow): no. 12, December 1982. pp. 107-114.

84- Rubenberg, Cheryl. «Eyewitness: Beirut under Fire.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 62-68.

85- Ryan, Sheila. «Israel's Invasion of Lebanon; Background to the Crisis.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 23-37.

86- Said, Edward W. «Palestinians in the Aftermath of Beirut: A Preliminary Stocktaking.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Fall 1982. pp. 301-308; *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, no. 46, Winter 1983. pp. 4-9.

87- Sanbar, Elias. «The Long Return to the Homeland.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Fall 1982. pp. 291-300.

88- Schiff, Zeev. «The Green Light.» *Foreign Policy:* no. 50, Spring 1983. pp. 73-85.

89- Siegel, Ellen. «Inside and Outside the Hospital, People Were Screaming: Haddad, Kataeb, Israel-Massacre . Interview with Ellen Siege.» By Lynne Barbee. *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 61-71.

90- Smith, Pamela Ann. «The European Reaction to Israel's Invasion.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 38-47.

91- [Anonymous American Journalist]. «Special Report: Sabra and Shatila.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Fall 1982. pp. 375-376.

92- Stein, Janice Gross. «Leadership in Peacemaking: Fate, Will, and Fortuna in the Middle East.» *International Journal:* vol. 37, no. 4, Autumn 1982. pp. 517-542.

93- «Stratégies, table ronde, 1er octobre 1982.»

XII

Participé par Burhan Ghalioun, Ilan Halevi, Souheil Alkache, et Elias Sanbar. *Peuples méditerranéens / Mediterranean Peoples:* no. 20, Juillet- Septembre 1982. pp. 3-38.

94- Tamari, Salim. «Israeli- Palestinian Dialogue: Report from the West Bank.» *MERIP Reports:* no. 111, January 1983. pp. 23-25.

95- Tcheho, I.C. «L'unité maghrébine dans ses rapports avec l'unité africaine.» *Maghreb Review:* vol. 8, nos. 1-2, January - April 1983. pp. 18-23.

96- Tibi, Bassam. «The Renewed Role of Islam in the Political and Social Development of the Middle East.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 3- 13.

97- Timmerman, Kenneth R. «How the PLO Terrorized Journalists in Beirut.» *Commentary:* vol. 75, no. 1, January 1983. pp. 48-50.

98- Waller, Harold M. «Israel and the Peace Process.» *Current History:* vol. 82, no. 480, January 1983. pp. 10-14, 34-35.

99- Wright, Claudia. «The Turn of the Screw - The Lebanon War and American Policy.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer - Fall 1982. pp. 3-22.

100-Wright, Clifford A. «The Israeli War Machine in Lebanon.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 38-53.

101- Zoppo,Ciro Elliot. «Reagan's Foreign Pol - icy:The Mediterranean and the Defense of the Gulf.» *Lo Spettatore Internazionale:* vol. 17, no. 4, October-December 1982. pp. 259-282.

See also: 140, 146, 151, 152.

Book Reviews

102- Amos, John W. «Palestinian Resistance:

XIII

Organisation of a Nationalist Movement.» *Politique étrangère:* vol. 48, no. 1, Printemps, 1983. pp. 214-215. (Angelica Edzard-Karolyi)

103- American Friends Service Committee. «A Compassionate Peace: A Future for the Middle East.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 72-76. (Philip S. Khoury)

104- el-Asmar, Fouzi, Uri Davis, and Naim Khadr (eds.). «Debate on Palestine.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 80-83. (James A. Reilly)

105- —— . «Towards a Socialist Republic of Palestine.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 80-83. (James A. Reilly)

106- Barbier, Maurice. «Le Conflit du Sahara occidental.» *Maghreb- Machrek:* no. 99, Janvier-Mars 1983. pp. 108-109. (Nicole Grimaud)

107- Bielenstein, Dieter (ed.). «Europe's Future in the Arab View: Dimensions of a NewPolit ical Cooperation in the Mediterranean Region.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 1, Winter 1983. p. 114. (C.J. Brewin)

108- Borisov, R. «The USA's Middle East Policy in the 1970's.» *International Affairs* (Moscow): no. 2, February 1982. pp. 120-121. (V. Mikhin)

109- Carter, Jimmy. «Keeping Faith: Memoirs of a President.» *Third World Quarterly:* vol. 5, no. 2, April 1983 . pp. 468-476. (Altaf Gauhar)

110- Darwin, John. «Britain, Egypt, and the Middle East.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 108-109. (Arthur Goldschmidt, Jr.)

111- Davis, Uri, Andrew Mack, and Nira Yuval-Davis (eds.). «Israel and the Palestinians.»

XIV

Journal of Palestine Studies: vol. 12, no. 46, Winter 1983. pp. 80-83. (James A. Reilly)

112- Dawisha, Adeed and Karen Dawisha, (eds.). «The Soviet Union in the Middle East: Policies and Perspectives.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 1, Winter 1983. p. 89. (Gerald Segal)

113- Dayan, Moshe. «Paix dans le désert.» *Panorama de l'actualité:* vol. 6, no. 28, Automne, 1982. pp. 51-54. (Annie Laurent)

114- Duigan, Peter and L.H. Gann. «The Middle East and North Africa: The Challenge to Western Security.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 1, Winter 1983. p. 123. (Kate Maguire)

115- Farid, Abdel Majid. «Oil and Security in the Arabian Gulf.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 110-111. (R.K. Ramazani)

116- Hassan Bin Talal (Crown Prince of Jordan). « A Study on Jerusalem.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 112-113 (Hugh Caradon, Lord)

117- Herzog, Chaim. «The Arab - Israeli Wars.» *Commentary:* vol. 75, no. 4, April 1983. pp. 76-78. (Eliot A. Cohen)

118- Hiro, Dilip. «Inside the Middle East.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 1, Winter 1983. pp. 122-123. (Kate Maguire)

119- Hirst, David and Irene Beeson. « Sadat. » *Panorama of Events:* vol. 6, no. 28, Autumn 1982. pp. 69-72. (George N. Bitar)

120- Jabber, Paul. «Not by War Alone: Security and Arms Control in the Middle East.» *MERIP Reports:* no. 111, January 1983. pp. 26-27. (Eric Davis)

121- Kapelouk, Amnon. «Enquête sur un massacre: Sabra et Chatila.» *Le Monde di-*

XV

plomatique: vol. 30, no. 346, Janvier 1983. p. 4. (Pierre Vidal-Naquet)

122- Kerr, Malcolm H. and ElSayed Yassin (eds.). «Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 116-118. (Rodney Wilson)

123- Khuri, Fuad I. (ed.). «Leadership and Development in Arab Society.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 109-110. (Nikolaos van Dam)

124- Kriegel, Annie. «Israël est-il coupable?» *Politique étrangère:* vol. 48, no. 1, Printemps 1983. pp. 213-214. (Philippe Moreau Defarges)

125- Lippman, Thomas W. «Understanding Islam: An Introduction to the Moslem World.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 93-96. (John O. Voll)

126- Magnes, Judah L. «Dissenter in Zion.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 116-118. (Philip Collier)

127- Mortimer, Edward. «Faith and Power: The Politics of Islam.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 93-96. (John O. Voll)

128- Moskin, Robert J. «Among Lions: The Battle for Jerusalem, June 5-7, 1967.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 112-113. (David Pollock)

129- Niblock, Tim (ed.). «State, Society, and Economy in Saudi Arabia.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 104-106 (Robert D. Crane)

130- Pierre, Andrew J. «The Global Politics of Arms Sales.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 118-122. (Kerin Danaher)

131- Plascov, Avi. «The Palestinian Refugees in

XVI

Jordan, 1948-1957.» *Journal of Palestine Studies:* vol.11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 127-131. (Peter Gubser)

132- Roberts, D.S. «Islam: A Westerner's Guide.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 93-96. (John O. Voll)

133- Rondot, Philippe. «le Proche-Orient à la recherche de la paix, 1973-1982.» *Panorama de l'actualité:* vol. 6, no. 28, Automne. 1982. pp. 54-56. (Annie Laurent)

134- Rubin, Jeffrey Z. (ed.). «Dynamics of Third Party Intervention : Kissinger in the Middle East.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 1, Winter 1983. pp. 131-132. (D.K. Adams)

135- El-Shazly, Saad. «The Crossing of the Suez.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer-Fall 1982. pp. 131-134. (Fred H. Lawson)

136- Thompson, Virginia and Richard Adloff. «The Western Saharans: Background to Conflict.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 31, no. 1, October, 1982. pp. 219-221. (Marie Thourson Jones)

137- Tillman, Seth P. «The United States in the Middle East: Interests and Obstacles.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 11, nos. 44-45, Summer - Fall 1982. pp. 113-116. (John P. Richardson); *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 111-113.(Michael H. Van Dusen).

138- Timerman, Jacobo. «The Longest War: Israel in Lebanon.» *Commentary:* vol. 75, no. 3, March 1983. pp. 74-77. (Ruth R. Wisse)

139- Weissman, Steve and Herbert Krosney. «The Islamic Bomb: The Nuclear Threat to Israel and the Middle East.» *MERIP Reports:* no. 111, January 1983. pp. 26-27. (Eric Davis)

See also: 148.

XVII

Law and Public Administration

Periodicals

140- Boyle, Francis A. «Upholding International Law in the Middle East.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Fall 1982. pp. 336-349.

Economics

Books

141- Abbas, Alnasrawi. *Arab Oil and United States Energy Requirements.* Belmont, MA: Association of Arab American University Graduates, 1982.

142- Kilmarx, Robert A. and Yorah Alexander (eds.). *Business in the Middle East.* Elmsford, N.Y.: Pergamon Press, 1982. 240p.

143- Maachou, Abdelkader. *OAPEC: An International Organization for Economic Cooperation and an Instrument for Regional Integration.* Paris: Berger- Levrault, 1982. 200 p.

See also: 36.

Periodicals

144- Brambati, Antonio. «Some Aspects of the Mineral Resources of the Mediterranean Sea.» *Lo Spettatore Internazionale:* vol. 17, no. 4, October-December 1982. pp. 307-317.

145- Knauerhase, Ramon. «Saudi Arabia: Fifty Years of Economic Change.» *Current History:* vol. 82, no. 480, January 1983. pp. 19-23, 35-36.

146- Lo Spettatore Internazionale. «Growing Economic Interdependence and the Future of Security in the Mediterranean: An Overview of the Conference.» *Lo Spettatore Internazionale:* vol. 17, no. 4, October-December 1982. pp. 247-258.

XVIII

Book Reviews

147- Ghantus, Elias T. «Arab Industrial Integration.» *Third World Quarterly:* vol. 5, no. 2, April 1983. pp. 515-517.(Rodney Wilson)

148- Kemezis, Paul.«Oil Diplomacy: The Atlantic Nations in the Oil Crisis of 1978-79.» *Panorama of Events:* vol. 6, no. 28, Autumn 1982. pp. 72-74. (Marguerite Helou)

149- Kilmarx, Robert A. and Yonah Alexander (eds.). «Business in the Middle East.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. p. 116. (John W.Williams)

150- Ziwar-Daftari, May (ed.). «Issues in Development: The Arab Gulf States.» *Panorama of Events:* vol. 6, no. 28, Autumn 1982. pp. 67-69. (Fouad Awad)

See also: 30, 115, 122, 129, 156, 157.

Social

Periodicals

151- Amir, Yehuda [et al.]. «Objective versus Subjective Aspects of Interpersonal Relations between Jews and Arabs.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 26, no. 3, September 1982. pp. 485-506.

152- Khalidi, Rashid. «The Role of the Press in the Early Arab Reaction to Zionism.» *Peuples méditerranéens / Mediterranean Peoples:* no. 20, Juillet - Septembre 1982. pp. 105-123.

153- Longuenesse, Elisabeth . «Structures sociales et rapports du classes dans les sociétés du Proche-Orient arabe.» *Peuples méditerranéens / Mediterranean Peoples:* no. 20, Juillet-Septembre 1982. pp. 167-185.

XIX

154- Smooha, Sammy and Don Peretz. «The Arabs in Israel.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 26, no. 3, September 1982. pp. 451-484.

See also: 96, 97.

Book Reviews

155- Arnon, Isaac and Michael Raviv. «From Fellah to Farmer: A Study on Change in Arab Villages.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 113-115. (Alan Richards)

156- Ibrahim, Saad Eddin. «The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 1, Winter 1983. pp. 123-124. (David Pool); *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 116-118. (Rodney Wilson)

157- Niblock, Tim (ed.). «Social and Economic Development in the Arab Gulf.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 31, no. 1, October 1982. pp. 213-219. (Rudolf Hablutzel)

XX

158- Said, Edward. «Covering Islam: How the Media and Experts Determine How We See the Rest of the World.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 4, no. 4, Fall 1982. pp. 377-382. (William A. Dorman)

See also: 129, 131.

Culture

Books

159- Martin, Richard C. *Islam: A Cultural Perspective.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1982. 166 p.

Book Reviews

160- Martin, Richard C. «Islam: A Cultural Perspective.» *Middle East Journal:* vol. 37, no. 1, Winter 1983. pp. 93-96. (John O. Voll)

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الاقطار العربية والدول الاجنبية

البحرين

المجلة والكتب
الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع المتنبي - ص ب ١٥٦
المنامة - البحرين
ت ٢٥٥٠٠٦

الجزائر

المجلة والكتب
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
38 شارع ديدوش مراد
مدينة الجزائر - الجزائر
ت ٦٣٢١٢٣

الاردن

المجلة و
وكالة التوزيع الاردنية
ص ب - ٣٧٥
عمان - الاردن
ت ٣٠١٩١

الكتب
دار المهد للنشر والتوزيع
ص ب ٩٢٦٧١٠
بناية مطعم عمر الخيام
(الطابق الثالث)
شارع الامير محمد
(طريق وادي السير)
دوار الثالث
جبل عمان
عمان - الاردن
هاتف ٢١٩٦٧

السعودية

المجلة والكتب
جدة
مكتبة مكة
ص ب - ٤٧٧
جدة - السعودية
ت ٦٤٢٤٧٥١

الخبر
مكتبة مكة
ص ب - ٨٠
الخبر - السعودية

الرياض
مكتبة مكة
ص ب - ٤٧٢
الرياض - السعودية

الكتب
مكتبة دار العلوم
ص ب - ١٠٥٠
الرياض - السعودية
ت ٤٧٧٧١٢١

السودان

المجلة
دار التوزيع
ص ب - ٢٥٨
الخرطوم - السودان
ت ٧٧٤٦٠

العراق

المجلة والكتب
الدار الوطنية للتوزيع
ص ب - ٦٢٤
شارع الجمهورية - بغداد - العراق

الكويت

المجلة والكتب
شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص ب - ٢٥٤٠١
الشرق - قرب مستشفى دار الشفاء
الصفاة - الكويت
ت ٤٤٩٩٦٨

الكتب
شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص ب - ٢٤٠٦٧
الصفاة - الكويت
ت ٥٥٥٩٦٨

الإمارات العربية

ابو ظبي
المجلة
شركة اوكسفورد للخرطاسية والكتب
ص ب - ٧١٢٩
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢٠٩١٤ / ٨٢٠٩٣٦

الكتب
- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص ب - ٨٥٧
بناية حسن فقمزي - النادي السياحي
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٠٤٢ / ٨٢١٠٤٣

- مكتبة المنهل
بناية الاصالة - شارع زيد الاول
ص ب - ٢٧٧٨
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٣٢٣٠١١

دبي
المجلة والكتب
مؤسسة الاتحاد للصحافة
ص ب - ٢٤٤٦
دبي - دولة الامارات العربية المتحدة

المغرب

المجلة والكتب
الشركة الشريفة للتوزيع والصحف
ملتقى زنقة ديفال وزنقة سان سانس
ص ب - 683 - الدار البيضاء 05
ت 24.57.45 (10 خطوط مجموعة)

الكتب
مكتبة دار الثقافة
34-32 شارع فكتور هيكو
ص ب - 4038
الدار البيضاء - المغرب
ت 265346

اليمن

المجلة
دار القلم للنشر والتوزيع والاعلان
ص ب ١١٠٧
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية
ت ٧٧٨١٠ - ٧٧٨١٢

الكتب
دار الكلمة
ص ب - ١١٠٩
شارع جمال عبد الناصر
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية
ت ٨١٨١

اليمن الديمقراطي

المجلة
مؤسسة ١٤ اكتوبر للاستيراد
وتوزيع المطبوعات
ص ب ٤٢٢٧
عدن - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

تونس

المجلة والكتب
الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج
تونس
ت 255000

الكتب
دار بوسلامة للطباعة والنشر
53 شارع الضلس بالشا
تونس
ت 240056

سوريا

المجلة
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة - تجاه ثانوية فايز منصور
دمشق - سوريا
ت ٢٢٨٨٣١

الكتب
مكتبة النوري
ص ب - ٨٣٤
دمشق - سوريا
ت ١١٠٢١٤

قطر

المجلة
دار العروبة
ص ب - ٦٢٣
الدوحة - قطر
ت ٣٢١٦١٢

الكتب
دار المتنبي للنشر والتوزيع
ص ب - ٢٧٠٩
الدوحة - قطر
ت ٤١٢٦١٠ / ٤١٢٧٤٦

لبنان

المجلة
الشركة العربية للتوزيع
ص ب ٤٢٢٨
بيروت - لبنان
ت ٣٧٠٤٥٤
تلكس ٢٣٠٣٢ أرابكو

الكتب
المكتبات الرئيسية في بيروت

ليبيا

المجلة والكتب
المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع
ص ب - ٩٤٩
شارع سوق الحمدري
طرابلس - الجماهيرية الليبية
ت ٤٥٧٧٢

مصر

المجلة
مؤسسة الاهرام / قسم التوزيع
١٤ شارع الجلاء - القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت ٧٥٥٥٠٠

الكتب
مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب
القاهرة - جمهورية مصر العربية

انكلترا

المجلة والكتب
ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH
ENGLAND
Tel: 01 2298543

فرنسا

المجلة والكتب
LIBRAIRIE TIERS- MYTHE
21, RUE CUJAS
PARIS 75005
FRANCE

LIBRAIRIE AVICENNE
25 RUE JUSSIEU
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 354-63-07

سويسرا

المجلة والكتب
LIBRAIRIE ARABE L'OLIVIER
C.P. 172
1211 GENEVE 16
SUISSE

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- جامعة الدول العربية : الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٩٠ ل.ل.) ..... د. علي محافظة وآخرون
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ المجلد الاول : المؤلفون ـ القسم الاول ـ بالعربية (١٠٦٠ ص ـ ١٢٠ ل.ل. للافراد ـ ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ المجلد الثاني : العناوين ـ القسم الاول : بالعربية (٤٠٠ ص ـ ٥٠ ل.ل. للافراد ـ ٦٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية (٤٧٢ ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... د. عبد المنعم السيد علي
- مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (١٣٢ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- مصر والعروبة وثورة يوليو (٤٠٠ ص ـ ٢٢ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة (٢٤٨ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي (٤٠٤ص ـ ٣٢ ل.ل.) ..... د. ناجح محمد خليل وآخرون
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي (٤٧٦ ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... د. انور عبد الملك وآخرون
- السياسة الامريكية والعرب (٣٠٨ ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. خيرية قاسمية وآخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١ (١٠٧٨ ص ـ ٩٥ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية (٥٢٨ص ـ ٤٤ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي وآخرون
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (٥٥٦ص ـ ٤٥ ل.ل.) ..... د. علي شلق وآخرون
- الامكانات العربية (١٣٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي (٢١٢ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد (٣٠٤ ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (٨١٦ ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... د. محمود علي الداود وآخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠ (١٠٦٤ص ـ ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل.) ..... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية (١١٦ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام ... طبعة ثانية (٧٨٠ ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... د. محمد احمد خلف الله وآخرون
- التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) (٧٤٠ ص ـ ٥٠ ل.ل) ..... جون وليامسون وآخرون
- هجرة الكفاءات العربية ... طبعة ثانية (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل.) ..... د. انطوان زحلان وآخرون
- التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ... طبعة ثانية (٦٦٨ ص ـ ٥٤ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي
- هدر الامكانية (١٢٨ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. نادر فرجاني
- تحليل مضمون الفكر القومي العربي ... طبعة ثانية (٣٠٠ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... السيد يسين
- القومية العربية في الفكر والممارسة ... طبعة ثانية (٦١٢ ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... د. وليد قزيها وآخرون
- اتجاهات الراي العام العربي نحو مسالة الوحدة دراسة ميدانية ... طبعة ثانية (٢٧٦ ص ـ ٢٥ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- النفط والوحدة العربية ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٤٤ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ... طبعة ثانية (٤٢٨ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. عبد الحميد براهيمي
- دور الادب في الوعي القومي العربي ... طبعة ثانية (٤٠٨ ص ـ ٣٤ ل.ل.) ..... د. سعدون حمادي وآخرون
- خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتناقرية ... طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ١٦ ل.ل.) ... د. محمود الحمصي
- دور التعليم في الوحدة العربية ... طبعة ثانية (٢٦٨ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. سعدون حمادي وآخرون
- من التجزئة الى الوحدة ... طبعة ثالثة (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل.) ..... د. نديم البيطار
- المشرق العربي والغرب ... طبعة ثالثة (١٧٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. جلال احمد امين
- العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ... طبعة ثالثة (٢٨٤ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. انطوان زحلان

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 52 June 1983

Published Monthly by Centre For Arab Unity Studies
Address: «Al Mustaqbal Al Arabi»
«Sadat Tower» Bldg. — Lyon Street — P.O.B. 113-6001 — Beirut — Lebanon
Tel. 801582-801587-802234 — Cable :MARARABI — Beirut — Telex MARABI 23114LE

Annual Subscription

— Official Institutions	$ 90
— Individuals: Lebanon	LL 120
Other Arab Countries	$ 50
Elsewhere	$ 70

سعر العدد :

● لبنان ٣٠ ل.ل. ● سوريا ١٠ ل.س. ● الاردن ١ دينار ● العراق ١ دينار ● الكويت ١ دينار ● الامارات العربية ١٢ درهماً ● البحرين ١ دينار ● قطر ١٢ ريالاً ● السعودية ١٢ ريالاً ● اليمن ١٠ ريالات ● اليمن الديمقراطية ٥٠٠ فلس ● مصر ١ جنيه ● السودان ١ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً صومالياً ● ليبيا ١ دينار ● الجزائر ١٠ دنانير ● تونس ١,٢٠٠ دينار تونسي ● المغرب ١٢ درهماً ● موريتانيا ١٥٠ اوقية موريتانية ● فرنسا ٢٥ فرنكاً ● المانيا ١٠ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٢ جنيه ● اميركا وسائر الدول الاخرى ٦ دولارات .